الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٧٠أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم

جميل رشيد

أحمد دالي

مصطفى شيخ مسلم

اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

حسن ظاظا

السيد عبدالفتاح السيد

ياسر شوحان

هزار شكر

الإخراج الفني

كُليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة: 18 شارع ضريح سعد - القاهرة

ت: 27901104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد: 70 -أيلول- 2026

كلـــمة العـــدد	رئيس التحرير	٣

أزمة الدولة والحداثة الرأسمالية وإعادة بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط

الدولة والكومونة في المجتمع التاريخي	عبد الله أوجلان	٤ -١١
أزمة الدولة والحداثة الرأسمالية في الشرق الأوسط: المرأة وإعادة تأسيس الديمقراطية التشاركية	آمنة خضرو	١٢ - ١٦
تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران: أزمة النظام الثيوقراطي، وتضارب الرؤى	حميد المنصوري	١٧- ٣٢
الاقتصاد السياسي للصراعات في الشرق الأوسط	إسماعيل خالد	٣٣ - ٤٥

الشعوب والسلام والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط

دور المرأة في تحقيق السلام الديمقراطي	بريفان حسن محمد	٤٦ -٥١
الديمقراطية بوصفها مشروعاً مجتمعياً	سوسن شومان	٥٢ - ٥٥
من حركات التحرر إلى مشروع السلام الديمقراطي	عامر داوود	٥٦ - ٦٨
سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط ومسار التحول الاستراتيجي	صلاح الدين مسلم	٦٩ - ٨٩

الشرق الأوسط في التحولات الجيوسياسية والنظام العالمي الجديد

الاقتصاد الريعي والاقتصاد التعاوني جدلية الثروة والإنتاج في بناء الدولة والتنمية المستدامة	رائد المصري	٩٠ - ١٠٠
مستقبل الشرق الأوسط نحو نظام إقليمي جديد	بهاء حسن حلال	١٠١- ١٠٥
الثقافة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي	أحمد دالي	١٠٦ - ١١٤
الصراع الدولي على سلاسل توريد الطاقة وإعادة تشكيل الشرق الأوسط	جميل رشيد	١١٥ - ١٤٠

كلمة العدد ٧٠

رئيس التحرير

يصدر عددنا السبعون من مجلة «الشرق الأوسط الديمقراطي» في لحظة تاريخية فارقة، تعصف فيها رياح التغيير بكل معالم منطقة الشرق الأوسط. وتتداعى فيها أنظمة سياسية كانت تبدو راسخة، بينما تنهض في المقابل مشاريع سياسية ومجتمعية جديدة تطمح لتجاوز أزمة الدولة القومية التي عصفت بالمنطقة لعقود. إن ما يجمع عناوين هذا العدد هو سؤال مركزي واحد: كيف يمكن للشرق الأوسط أن يخرج من أزمته البنيوية نحو آفاق سلام ديمقراطي حقيقي؟

في محورنا الأول، نقرأ أزمة الدولة والحداثة الرأسمالية من خلال مقاربة نقدية تبحث في جدلية الثروة والإنتاج، حيث تطرح مقالاتنا إشكالية الاقتصاد الريعي مقابل الاقتصاد التعاوني، وتكشف كيف أن هيمنة النمط الريعي على بنية الدولة في المنطقة أفقدها قدرتها على التنمية المستدامة وجعلها رهينة لتقلبات الأسواق العالمية. كما نبحث في أزمة الدولة ذاتها، وفي الثقافة السياسية التي تشكل عائقاً أمام التحول الديمقراطي، وفي دور المرأة بوصفها فاعلاً أساسياً في إعادة تأسيس الديمقراطية التشاركية، متجاوزين بذلك النظرة التقليدية التي تهمش دورها في المشروع السياسي والاجتماعي.

أما في محورنا الثاني، فننتقل من تشخيص الأزمة إلى بناء البديل. نقرأ في هذا القسم مشروع السلام الديمقراطي الذي يتجاوز منطق الدولة القومي الضيق نحو كونفدرالية ديمقراطية تقوم على حقوق الشعوب والعيش المشترك، ونبحث في مسار تحول حركات التحرر من الكفاح المسلح إلى مشاريع السلام، مستعرضين التجارب التاريخية والمعاصرة في هذا المجال، مع تركيز خاص على دور المرأة بوصفها ركيزة أساسية في تحقيق السلام المجتمعي، كما نسلط الضوء على التحولات الثقافية والسياسية التي تهيئ المناخ لانتقال المنطقة نحو نموذج حوكمة أكثر شمولاً وتشاركية.

وفي محورنا الثالث والأخير، نضع المنطقة في سياقها العالمي والجيوسياسي، محللين الصراع الدولي على سلاسل توريد الطاقة وكيف يعيد تشكيل خريطة المنطقة، ومتتبعين تداعيات الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران وانعكاساتها على استقرار النظام الإقليمي، مستشرفين ملامح النظام الإقليمي الجديد الذي يتشكل في المنطقة، ودور الصراعات العالمية في رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط.

يأتي هذا العدد ليقدم قراءة متكاملة تجمع بين تشخيص الأزمة وبناء البديل واستشراف المستقبل، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن مخرج المنطقة من عنفها واستبدادها لا يكون إلا عبر مشروع سياسي ديمقراطي شامل، يؤسس لعلاقات جديدة بين الدولة والمجتمع، وبين المركز والأطراف، وبين الإنسان والسلطة. إنه مشروع يضع حقوق الشعوب في صلب أي تحول، ويعيد تعريف الديمقراطية ليس كإجراءات شكلية فحسب، بل كثقافة وممارسة مجتمعية وحياة يومية.

ندعو قراءنا الأعزاء إلى الغوص في صفحات هذا العدد، آملين أن نكون قد وفقنا في تقديم رؤية نقدية وبانية لمستقبل الشرق الأوسط، مستقبل يقوم على السلام والعدالة والكرامة الإنسانية، مستقبل يليق بثراء هذه المنطقة وتنوعها وتاريخها العريق.

الدولة والكومونة في المجتمع التاريخي

عبد الله أوجلان

القاتل المجتمعي الزمروي

المبدأ الأساس للتحول هو أنّ «التاريخ ليس صراع طبقات، بل صراع أو نضال الدولة والكومونة». هناك تجارب كثيرة في هذا الصدد، أو أننا نجد هذه التجارب ذات معنى كبير. لقد فشلت نظرية الصراع الطبقي، بنظريتها وممارستها فشلاً ذريعاً. فالاشتراكية المشيدة مثال ملموس على ذلك، ولا تزال عمليات البحث مستمرة؛ لأنّ دماء المقهورين، أبناء الكومونة، ما زالت تسفك. بل إنّ الوحش المسمى الرأسمالية يعلن بأنهم "نفايات". فما يقرب من ٩٠٪ من المجتمع يلقون في المراحيض ومكبّات النفايات كـ "نفايات" أي ملوثين؛ وهذه مشكلة كبيرة جداً. فلم تعد المسألة تتعلق بالاستغلال أو القمع بل تتعلق بالإلقاء في وضع غير إنساني، وهي نقطة استنزاف الإنسانية ونهايتها. هذا الكائن المسمى الرأسمالية هو وحش كهذا. ولإيقاف هذا الوحش، يجب أن نخرج بشكل صحيح من الأزمة التي خلقتها الاشتراكية المشيدة. نحن نعمل على تحليل ذلك مع أسسه التاريخية وكشف حقيقته.

إنّ إشكالية الطبيعة الثانية هي الانقسام التاريخي الذي نشأ على أساس تعرض المجتمع الذي تشكل حول المرأة الأم لهجوم من قبل الجماعات القاتلة الزمروية المهيمنة من الذكور مع هذا الانقسام، واجه المجتمع إشكالية كبيرة. تعيش الطبيعة الثانية مشكلة كبيرة. هذه المشكلة الكبيرة تقود الإنسانية إلى مفترق طرق. يظهر فرعان أحدهما يفرض مجتمعاً زمروياً قاتلاً، مهيمناً، أو نخبوياً زمروياً رهيباً. الفرع الآخر يقاوم الوحش الزمروي. أساس هذه المقاومة هو الكومونة بسبب هذا الانفصال، حدث صراع رهيب عبر التاريخ بين الكومونة وخلفاء القاتل الزمروي. يجب الآن إعادة كتابة تاريخ الاكتشافات الأثرية في (غوبكلي تبه Gira Navik)، تجعل الجميع يطرحون هذه الأسئلة. غوبكلي تبه هي ثقافة معبدية أقامها المجتمع الزمروي. أنا أسمي هذا القاتل الاجتماعي «الزمروي». هذا القاتل الزمروي، أولاً؛ يستعبد المرأة، ثم الأطفال، وفي كل مكان يصل إليه، يجذب الإنسانية إلى نظام عبودية صارم للغاية. ظلام عبودية لا يمكن مناقشته، لا يمكن

التحدث عنه، لا يمتلك لغة. بهذا الظلام، يشيد معابده، وأول مثال ظهر هو غوبكلي تبه. هناك أكثر من مئة معبد تم تحديده حوله حتى الآن. إنها حضارة عظيمة. يعود تاريخها إلى ما بين ١٥ ألف و ٨ آلاف قبل الميلاد. أي أنها ثقافة لا تقل عن ٥-٦ آلاف سنة.

يتطلب بناء تلك الأعمدة الحجرية الضخمة على شكل حرف "T" في غوبكلي تبه، ووضعها بترتيب معين، وإنشاء هيكل معماري، تنظيماً كبيراً. يتعلق الأمر هنا بنحوت حجرية واسعة النطاق. تستخرج الأعمدة الحجرية ذات الشكل "T" المرتبة بشكل دائري من المحاجر القريبة. ويتطلب تشكيل هذه الأحجار ونقلها ووضعها تشغيل عدد كبير من الأشخاص بطرق وأساليب معينة. لا يمكن عمل هذه الأحجار ذات الشكل "T" المتجانسة، التي يبلغ ارتفاعها حوالي ٦ أمتار وتزن حوالي ٢٠ طناً، دون تخطيط طويل الأمد وسيطرة مطلقة على القوى العاملة. ويمكن فهم هذا الوضع بشكل أفضل عند التفكير في الإمكانيات والأدوات التقنية لتلك الفترة.

وهذا يعني أن الهيكل الزمروي كان لديه تنظيم مؤسسي قائم على القمع. من المحتمل أن يكون نادي الصيادين المكون من الذكور، الذي تحول إلى زمرة معتمدة على العنف، قد أدار هذا التنظيم. لا يمكن القول بأن المجتمع الذي بنى غوبكلي تبه، وضمن تشغيل هذا العدد الكبير من الناس بطريقة منظمة، واستخدم هذه الهياكل، كان مجرد مجموعة اعتيادية. يجب أن تكون للرسوم الموجودة على الأعمدة الحجرية ذات الشكل "T" معنى وهدف. ومن المحتمل أن تحتوي على عناصر تقدس الزمرة. هذه الأشكال هي رموز تمجد الزمرة. ويلاحظ أيضاً أن بعض الأشكال تظهر أيديها متحدة في الأمام تشير جميع الدلائل إلى أن هذا النظام كان يتمركز ضد المجتمع القبلي الذي تشكل حول المرأة الأم. ويمكن الإشارة إلى أن المجتمع القائم على أسس الدولة والزمرة والحضارة قد تشكل هنا. هذا البناء على طراز المعبد هو مركز تم فيه تخطيط وتنفيذ الزمرة المقدسة والنظام الاجتماعي الذكوري المهيمن.

إنّ أهرامات الفراعنة المصريون، وهناك ما يشابهها في أوراسيا، معابد لا تزال غير مفهومة، ترتفع بأسرارها، قبور الملوك الآلهة. هذه المعابد ارتفعت على أساس العبودية المطلقة للإنسان التي فرضها المجتمع القاتل الزمروي، ولا يمكن تفسيرها بطريقة أخرى. بالفعل، تظهر الآثار أن هناك عدداً كبيراً من بقايا عظام البشر بالقرب من هذه المعابد من الواضح أنهم ضحوا بهم من المعروف أن الأهرامات ارتفعت على أساس الجهد العبودي المطلق مثل هذا الطغيان لا يمكن أن يكون إلا عمل القاتل الزمروي.

في هذه النقطة المظلمة من التاريخ، كان أكل لحوم البشر واسع الانتشار. كان هذا أحد الحقائق التي واجهها المستكشفون الإسبان في الأستيك. وقد استمر حتى تلك الفترة. وتبين أن ما يقرب من ٢٠ ألف شخص كانوا يضحون بهم سنوياً؛ وهو تقليد استمر حتى عام ١٥٠٠ ميلادي. كان أكل لحوم البشر أسلوب حياة، واقتصاداً معيشياً للقاتل الزمروي. نسمي هذا المجتمع «المجتمع الزمروي» «المجتمع الزمروي القاتل» توجد مرحلة كهذه في تاريخ البشرية. وقد ارتفعت هذه المرحلة في المعابد في استبداد يسيطر سيطرة مطلقة على كل شيء. هناك أيضاً تأليه للذات. وبما أن القاتل الزمروي يضفي القدسية على نفسه، فهو لا يمكن الوصول إليه ولا المساس به ولا معارضته. ولا تزال هناك آثار له حتى اليوم. فنظام الزمرة في الهند لا يزال ساري المفعول، في آسيا إندونيسيا، ولبنان أيضاً، هناك آثار بقايا من عصر الفينيقيين.

إن هذا القاتل الاجتماعي الزمروي هو أكبر ضربة للإنسانية. بينما أقوم بهذا التحليل الاجتماعي للتاريخ، تذكرت جملة لبوذا. يقول بوذا: "إذا كان الخنجر في ظهرك، فلن يهمك تقديسك للكون والعالم والأسرة، ولا لتفسيراتك، ولا لأحلامك. الشيء الوحيد الذي عليك فعله هو نزع الخنجر من ظهرك». لقد تأثرت بهذه الكلمات كثيراً. وفي رأيي، إنها حقيقة دقيقة جداً. لكن بوذا ليس في وضع يسمح له القيام بتحليل اجتماعي لهذا. لكي يوصل علم الاجتماع إلى التنوير، كان عليه

أن يحدد هذا الانقسام الاجتماعي الذي فرضه القاتل الزمروي. بل يجب أن تبدأ الاشتراكية، في تقييمها للتاريخ الاجتماعي، بتعريف هذا القاتل الاجتماعي الزمروي. إذا كنت ستمارس علم الاجتماع، فإن أول ما يجب عليك فعله هو تعريف القاتل الزمروي. إن لفت انتباه بوذا إلى هذا أمر رائع. ويجب علينا أن نجعل هذا مبدأ أساسياً للاشتراكية أيضاً. ويجب أن تلامس الاشتراكية أولاً الواقع الزمروي الاجتماعي، وتضيئه. ويجب أن تحارب بقاياه وبالفعل سنرى لاحقاً أن الرأسمالية الحالية هي المرحلة الأخيرة من القاتل الزمروي.

لا يمكن ممارسة علم الاجتماع دون فهم القاتل الزمروي:

الرجل في نادي الصيادين، بقتله الحيوانات، يحول نفسه إلى قاتل. يقوم بمداهمة كلان المرأة الأم ونهبها، بل ويصطاد البشر لتأمين معيشته. بمرور الوقت، بدلاً من أكل لحوم البشر، يستعبد النساء لاستخدامهن كأهداف جنسية، ويستعبد الأطفال لتنمية مجتمعه. ولم يعد هناك حاجة للقتل. فاستخدام هؤلاء أكثر فعالية وإنتاجية. لأنهم جامعون جيدون، بناؤون جيدون، بناة معابد جيدون، زارعو قمح وشعير جيدون تماماً مثل حلب الحليب بدلاً من ذبح الحيوانات وأكلها على الفور، والحصول على صغار جدد؛ فهم يستعبدون النساء والأطفال بحجزهم. هذا واضح جداً. ففي رأيي، هذا هو التفسير الاجتماعي لذلك. فبعض العلماء يوضحون هذا قليلاً؛ وقد استفدنا منهم، ويجب شكرهم. لكن هذه الإثباتات ضعيفة جداً، وبعيدة عن أن تكون منهجية.

وهذا يعني، كما قال بوذا، إنّ خنجراً قد غُرس في ظهر الإنسان، ودون رؤية ذلك، لا يمكن فهم التاريخ الاجتماعي بشكل صحيح. في مواجهة الممارسة المرعبة للقاتل الزمروي، أصيب المجتمع، وخاصة النساء، بالرعب والذهول. وهذا الذهول لا يزال يُرى في العبيد، وحتى اليوم في البروليتاريا، العمال والفلاحين لأن عقوبة معارضة هيمنتهم هي الموت الفوري. القاتل الزمروي، يصطاد الكلانات كصيد الطيور، تأكل ما تأكله، وتستعبد بقية النساء العبيد اللواتي يحلبن الحليب ويجمعن النباتات. ولديهن أسيادهن، كما تعلمون، وينشأ مفهوم "الزوجية" و "الأبوية" هكذا.

لا يزال الخنوع المطلق للزوج هو الأساس حتى اليوم. وإذا تحررت قليلاً من هذا الخنوع، تقتل على الفور، كما نرى اليوم. جرائم قتل النساء الحالية هي بقايا القاتل الزمروي؛ تأتي هذه الوحشية من هناك. وإلا، فلماذا تقتل كل هؤلاء النساء؟ لا يقتل أي نوع حيواني نوعه لأنهم لا يمتلكون ثقافة، بل غريزة. تأكل الأنواع المختلفة بعضها البعض لتتغذى، لكنها لا تأكل نوعها. حتى أن هناك نزعة أكل لدى البشر غير موجودة في الحيوانات بعد الخروج من عالم الحيوانات – حيث تصطاد جميع الحيوانات وتمزق – فإن الجزء الذكوري من النوع البشري، أي نادي الصيادين، يفعل ذلك مع نوعه. بل إن الصيادين، إخوانهم، لا يترددون في تشكيل وحدات خاصة، ووحدات دموية. يتخذون ألواناً مختلفة، وملابس مختلفة. في الدولة العثمانية، كانت هناك وحدة المجانين" (طليعة الجيش الانكشاري)، يرتدون ملابس غريبة، واليوم، ترسم بعض الوحدات أشكالاً غريبة على وجوهها، كل هذه بقايا من القتلة الزمرويين. عندما تظهر وحدة المجانين العثمانية في أوروبا، يرتجف الجميع من الخوف، ومشهور أنّ لدى الإيطاليين كلمة "ماما" ميا". يهربون جميعاً إلى باطن الأرض قائلين "الأم، لقد أتوا". لدى العثمانيين مثل هذه الوحدات المرعبة. واسمها "وحدة المجانين"، أي أنّها لا تفهم أيّة كلمة على الإطلاق. وهذه مجموعة زمروية خاصة جداً للمجموعة الزمروية مثل هذه الآثار التي تمتد من أعماق التاريخ حتى يومنا هذا. اليوم، المرتزقة، العصابات المافيا هي بقايا القاتل الزمروي في الشوارع عملها الوحيد هو القتل، لا تفكر في شيء آخر. جذور هذه تمتد إلى آلاف السنين. إن إرث القاتل الزمروي يمكن أن يدمر البشرية بأكملها اليوم برعب قنبلة ذرية. هل هذا طبيعي؟ كما قال بوذا، بينما الخنجر في ظهرك، ماذا يمكنك أن تناقش، ماذا يمكنك أن تتحدث؟ دون فهم هذا القاتل الزمروي، لا يمكنك ممارسة علم

الاجتماع، ناهيك عن الاشتراكية، ولا يمكنك حتى الحديث عن الأخلاق. بل لا يمكنك حتى الحديث عن الدين. هناك قاتل في الأفق، قاتل لا يمكن ممارسة العلم دون حل معضلة هذا القاتل.

كما تعلمون، يُطلق على الفترة التي بدأت بالكتابة اسم "التاريخ"، وهذا خطأ بالتأكيد. ما قبل الكتابة هو تاريخ أيضاً، وما بعد الكتابة هو تاريخ أيضاً. يجب أن يكون بدء التاريخ بالقاتل الزمروي هو المصدر الرئيسي لكل من علم الاجتماع والاشتراكية المرتبطة به. بل يجب أن يكون أساس العلوم الاجتماعية. فظهور القاتل الزمروي هو الانقسام الكبير الأول. يخلق انكساراً كبيراً في المجتمع الأمومي. ويخلق انشقاقاً كبيراً في التطور المجتمعي. فربما يكون أكبر ثورة مضادة في التاريخ. وإذا طرحنا سؤالاً: "ما هو التاريخ؟"، فإن التاريخ هو شق القاتل الزمروي للمجتمع، ووضع المجتمع تحت نظام عبودية كبير؛ وتدخله في نظام تفكيره وحياته العملية.

يمكننا القول: إنّ بداية المشكلة الاجتماعية هي نظام القتلة الزمرويين. هذا مهم. لماذا هو مهم؟ لأنه ببساطة، أي كارثة حلت بالعمال بالتحررين بالمضطهدين، جاءت من هذه المجموعة الزمروية. نعم، يضرب البرق ويموت الإنسان أو يثور بركان ويبقى الإنسان تحت الرماد ويموت. يحدث زلزال ويموت الإنسان. لا تمطر، يحدث جفاف ومجاعة، ويموت. يمكن أن تقتل الأمراض الطبيعية، الفيروسات والبكتيريا. كل هذا مقبول لأنّها ظواهر طبيعيّة. أي أنّ بعض التطوّرات الناجمة عن الطبيعة الأولى تهدّد المجتمع. ولا يمكن قول شيء حيال ذلك. بل يمكن أن تنمو علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا في هذه المواضيع. ويمكن للعلم أن يصف كيف هي قدم الإنسان، كيف هي عيناه؟ ما هو أنفه؟ كيف يشم؟ كيف يرى؟ كيف هو قلبه؟ رأسه؟ أعضاؤه التناسلية؟ عظامه؟ كل هذا يمكن أن تدرسه الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا، وحتى علم النفس جزئياً، وتشرحه، لا توجد مشكلة في ذلك. لكن عندما يتعلق الأمر بعلم المجتمع، يجب التعامل مع كل شيء بشكل مختلف. "المشكلة المجتمعية" أو إشكالية الطبيعة الثانية، نحاول توضيحها.

وتبدأ الإشكالية الأساسية بظهور هذا القاتل الزمروي. وبتعبير بودا، لا يمكننا أن نهتم بأي شيء آخر غير ذلك. فقد غرس خنجر لدرجة أنك تصبح عبداً على الفور. هذه هي المشكلة الكبرى. فالمرأة التي أنتجها هذا القاتل هي عبدة مطلقة بالفعل. وبعد ذلك، امتلأت أحرم القصور بالجواري؛ وحالة من الرعب الكامل بقاء العبيد على قيد الحياة، وهو بحد ذاته معجزة، لأنهم كانوا يُطبخون ويُؤكلون من قبل. أي فترة أكل لحوم البشر. وهذا أيضاً مرتبط بذلك. لقد طور النوع البشري دفاعاً معيناً ضد الأسود والنمور. لقد درب معالجين ضد الأمراض. هذه ليست مشاكل للإنسان؛ حتى لو كانت مشكلة، يمكن للمعالجين، والكهنة، وغيرهم من المدافعين حلها. يمكن قبول مثل هذه الهجمات على الحدود الإنسانية، ويمكن مواجهتها. لكن الشيء الوحيد الذي لا يمكن مواجهته هو فعل القاتل الزمروي.

وهذا يعني أنّ هذا انشقاق كبير في المجتمع. وتظهر بقايا نظام القاتل الزمروي، ذلك ما أتحدث عنه، هو عصر مجيد استمر ما لا يقل عن ٥-٦ آلاف سنة. وبدأ نادي الصيادين في إفريقيا منذ وقت طويل، وانتشر في جميع أنحاء العالم وترك بصمته. ثم سيطور القاتل الزمروي هذا النظام. وستكون مرحلته الأخيرة هي الرأسمالية ودولتها القومية. حتى الآن، تشكلت جميع العلوم والفلسفات باستثناء هذا التعريف. لماذا؟ لأن المعرفة بجانب القوة. وبما أنّها تحت أمر الطغيان، أي ما نسميه القتل الزمروي، فلا يستطيع أي منها حتى أنْ يقول كلمة واحدة له. ليس لديه حتى القوة ليقول كلمة واحدة صحيحة. يمكننا أن نرجع جذور هذا إلى الرهبان الذين كانوا رسل القاتل الزمروي؛ رهبان سومر ورهبان مصر؛ لاحظ أنهم جميعاً تحت أمر الفرعون، فالفرعون يحتاجهم، وهم يحتاجون الفرعون، فنمرود يحميهم، وهم يحمون نمرود.

اعتداء القاتل الزمروي؛ حبس المرأة في المنزل

يرتبط سجن المرأة في المنزل بالقضاء على

الكومونة. لقد أعلن القاتل الزمروي نفسه ملكاً إلهاً، وشن حرباً على المجتمع الأمومي، وحول معبد الإلهة إلى موساكاديم، أي بيت دعارة. تقاوم كومونة المرأة الأمومية القاتل الزمروي، لكن التقاليد الزرادشتية والإبراهيمية تفصل المرأة عن الكومونة وتحبسها في منزل خاص. هذا واضح جداً في القبيلة العبرية. وعند قراءة التوراة، هناك الكثير من الشتائم مثل "اضرب البغي وحطمها" لدرجة أن لسان القارئ يرتجف. بعد ذلك، قامت الثورة الأرستقراطية التي تحولت إلى ثورة مضادة، بسجن المرأة في الحرم. إذْ يستعبد القاتل الزمروي المرأة؛ بينما تسجن الأرستقراطية المرأة في الحرم، فالحرم هو عمل الأرستقراطية، ويحول المرأة إلى جارية. ليس للمرأة خيار آخر؛ إما جارية أو عبد. ولا تستطيع المرأة المقاومة بمفردها، فقد عرضت هيباتيا مثل هذه المقاومة، لكنها تعرضت للبطش. يجب على المهتمين بتاريخ المرأة وأيديولوجيتها أن يبحثوا في هذه الأمور. من أجل كسب التاريخ، يجب الكشف عن المرأة الكومونالية. كيف تكون المرأة الكومونالية؟ يجب أن تتخلص المرأة من شكل "الزوجة"؛ ويجب أن يتخلص الرجل من شكل الأبوة/ الرجولة»؛ إذا أمكن تحقيق ذلك، فسوف تندلع عواصف ثورية عظيمة. يجب التخلي عن تملك الأطفال كملكية. الأطفال هم ملك للكومونة. يتناول أفلاطون هذا في كتابه «الدولة». سيأخذ أفضل الفتيات والفتيان، ويربي أطفالهم من أجل الدولة. بالطبع، جرّبَ هتلر وستالين ذلك أيضاً، لكن الطريقة والهدف خاطئان. والحل الذي وجدته هو إلغاء الزواج بمعنى الملكية، فالمرأة ليست ملكاً، بل كائن حر، فالمرأة في وضعها الحالي هي ملك، حتى إن كانت وحدها، فهي في نظر المجتمع ابنة أو زوجة لشخص ما لا يمكنها مسح هذا، وإذا فعلت ذلك، فإنهم ينظرون إليها كـ" امرأة سيئة". إذا لم تتزوج فتاة عندما يفترض أنها بلغت سن الزواج، يقولون: "إنها عانس". تحزن الأم، وتقول: "لم نتمكن من تزويج ابنتي»، «لم يتقدم لها أحد». يصرخون «آه، ماذا ستفعل المسكينة، لا زوج لها، لا أطفال لها، من سيهتم بها؟". علاوة على ذلك، قد يسوء اسمها، وقد تعامل كعاهرة.

حدث الكومونة مختلف. في روجآفا، فقد تأسست قرية كومونية تسمى (Jinwar). ما هي تجربة جينوار؟ إنها مكان للنساء اللواتي وقعن في مأزق، وتعبن من ظلم الرجال وإهاناتهم، ويرغبن في الراحة، ولا يرغبن في أن يكن أدوات لقصص الرجال. يجب تحويل جميع النساء اللواتي يعشن منفصلات عن عائلاتهن، المطلقات اللواتي تعرضن للإهانة، المريضات، وما إلى ذلك، إلى كومونات. ليس قليلاً، بل يجب أن يكون النهج جذرياً. فالاسم ليس مهماً إلى هذا الحد والأهم هو تطوير الكومونة. ويجب أن تكون لديهن مجالات للإنتاج والاستهلاك وما إلى ذلك. فليس للمرأة حتى مكان للتنفس في المنزل. تتعرض للاضطهاد والإهانة، وهناك الكثير من النساء كذلك. إذا قمت بهذا العمل، فسيكون انجازاً قيماً كبيراً مثل بلاد الشمس.

الجنس، الأطفال، الآباء، لا ننكر هذه الأمور تماماً. لكن من الواضح أن الأيديولوجية الأبوية تؤدي إلى كارثة. هناك الكثير من النساء والرجال الذين يعلقون كلّ آمالهم على طفل ذكر. وهناك الكثير من الرجال المرضى والمختلين نفسياً الذين يقولون: "إذا لم أصبح أباً، فلن أكون رجلاً". هذا هو معاداة الكومونية. لقد قتلت كل من الأمومية والأبوية الكومونة. هذه هي قرية تاوشان تبة؛ هذا هو المكان الذي يجب أن تكتب فيه رواية هذه الأيديولوجية. هناك عائلة في الميدان، لكنهم جميعاً تحولوا إلى وحوش جريمة رهيبة. نارين أيضاً هي نموذج مصغر لكردستان صغيرة. ما الذي يفعلونه بهذه الطفلة الصغيرة، وحتى داخل المنزل.

هكذا يُمارس علم الاجتماع التاريخي. لقد طورت علم الاجتماع التاريخي، فمقولتي «نحن مخفيون في بداية التاريخ، والتاريخ مخفي فينا"، هي في الواقع علم اجتماع تاريخي. لقد طورت هذا قبل ٣٠ عاماً.

من الكلان إلى الكومونة، مقاومة المضطهدين

أحد الأمور التي يجب توضيحها هي العلاقة

بين المجتمع والكومونة قبل الانقسام بين الدولة والكومونة، كان هناك ما يسمى «مجتمع الكلان». هذا هو ما أسميه المجتمع الأمومي. لقد تقدم وتطور المجتمع الأمومي بشكل كبير في الثلاثين ألف سنة الماضية. لقد شرحنا خصائص المجتمع الأمومي بالتفصيل في الطبيعة المجتمعية. ولن أعود إليها، فنوع المجتمع الأمومي هو في الواقع مجتمع الكلان. وقد يكون لمجتمع الكلان أسماء مختلفة، وقد تتغير، لكن بنيته المجتمعية هي نفسها في كل مكان. يتكون الكلان من ٢٠ إلى ٣٠ شخصاً، وهو أمومي ولديه حساسية اجتماعية عالية، وهم جامعون رائعون يتغذون على النباتات، ويصطادون الحيوانات الصغيرة، ويجمعون البيض.

لقد عيشت فترة كهذه في التاريخ، وما زالت تعاش ولا حاجة لإثبات ذلك. هذا هو المجتمع الأمومي. لا حاجة لاكتشاف عبقري. قلت سابقاً: إنّ الأم تلد وترضع ولديها، أخ، أخت، خالة، ونسمي أخها "خالاً"، وإن وجدت الأكبر سناً منها نسميها "جدة". الجذر اللغوي للإلهة إنانا هو "جدة". وقد ورد ذلك في الألواح المكتوبة، وإذا كنت تريد دليلاً، فهذا هو الدليل. وهذا المجتمع ينشطر ، كيف ينشطر ؟ القاتل الزمروي قتل خال العشيرة الأمومية، وأكل الآخرين، ومارس أكل لحوم البشر. ثم استعبدهم ليعملوا ، لكونهم أكثر إنتاجية استعبد النساء، لكي يلدن عبيداً جدداً ويعملن. لا يوجد مفهوم "أب حاضن" أو "زوج" حاضن أصلاً. أي لا يوجد شيء اسمه تأسست الأسرة في البداية". لا يوجد مفهوم "زوج" أو "زوجة" على الإطلاق لدى القاتل الزمروي. هذه المفاهيم لم تكن موجودة في البداية، ولا توجد مثل هذه العقلية لدى نادي الرجال. لا يوجد مفهوم الأسرة، يحتفظ بهم فقط كعبيد لاستخدامهم. فالعقلية العبودية، ونمط الحياة العبودي، مرغم أن يكون هكذا. وقد تطور مفهوم الأسرة بالاعتماد على الديانات التوحيدية، وأصبح سمة أساسية للتوراة بشكل خاص في الواقع، فالثقافة في جبال زاغروس، مع زرادشت أنجبت هذه الأسرة، وبشخص إبراهيم، تطورت الأسرة المقدسة. المهم هنا هو انشطار مجتمع الكلان حيث تتعرض المرأة لعبودية مطلقة، والذين يرغبون في التخلص من العبودية يصعدون إلى الجبال، ويصبحون قبيلة تاريخها واضح؛ فحدث الانشطار الكبير حوالي ١٠٠٠٠ قبل الميلاد حول غوبكلي تبه وأصبح حضارة. لأن هذه الأراضي تتطلب ذلك، جغرافياتها، نباتاتها، وحيواناتها مناسبة تماماً لهذا النظام. تؤكد الآثار ذلك. أي أنني لم أخترع هذا، فالآثار تؤكد ذلك، وربما ستقدم تفسيرات أفضل مني أنا أقوم فقط بتقييم تقريبي جداً. يُقال إن القبائل نشأت على الأرجح في حوالي ٦٠٠٠-٥٠٠٠ قبل الميلاد، ويبدو أن هذه التواريخ صحيحة. إذْ يظهر مجتمع القاتل الزمروي حوالي ١٠٠٠٠ قبل الميلاد. ويظهر كلاهما أولاً ككلانات ثم كقبائل. فالقبيلة في الواقع كومونة. وعندما يتحول القاتل الزمروي تدريجياً إلى دولة، تنسحب القبائل الكومونية إلى مناطق الدفاع. وهذا يعني تطور مجتمع مختلف تماماً.

دعونا ننتبه، لا توجد طبقة كما نعرفها، والطبقة لا تنشأ من الكلان. وقول: إنّ العبيد طبقة هو أمر سخيف. يرتكب ماركس هذا الخطأ أيضاً. فالعامل أيضاً هو في الواقع عبد. هل قام هذا العبد بأيّة ثورة؟ لم يفعل. أراد ماركس أن يمنح هذه الحالة ثورة؛ ستستيقظ الطبقة العاملة، ويزداد عددها، وستحدث ثورة ... لا توجد ثورة كهذه، فمعظم الذين قاموا بالثورات هم أبناء أسر بورجوازية، ماركس ابن محام، ولينين أيضاً ابن أسرة بورجوازية متوسطة، وماو كذلك. أي أنّ الطبقة العاملة لم تقم بثورة واحدة منظمة كطبقة. هذه يوتوبيا، رؤية خيالية؛ ولا وجود لها في الواقع. فهم خاطئ، لكن هناك مجموعة تسمى العبيد. وهي منتشرة جداً، منتشرة جداً في العصور الوسطى، وفي العصور القديمة. في البداية، هناك نساء وأطفال عبيد، لكن لا داعي لتسميتهم طبقة. إنهم موجودون كملحق امتداد للقاتل الزمروي الذكوري. إنهم أجهزة في نظام القاتل الزمروي، وأهدافه الجنسية، وعبيده الذين يقومون بأعماله يبنون المعابد، ويقومون بالإنتاج. لا يوجد لديهم أي حق، بل حياتهم نفسها في يد السيد، ففي مصر الفراعنة يعطون العبيد ما يكفي من الطعام

لملء بطونهم. والعمل الوحيد للعبيد هو العمل أربع وعشرين ساعة في اليوم. ولا يمكن للعبد أن تكون له طبقة أو نقابة.

حسناً، إذا لم تكن هناك طبقة، فماذا يوجد ؟ توجد الكومونات التي تقاوم نظام القاتل الزمروي. لا يمكن تسمية القبيلة طبقة. فاسمها على ما هي عليه كومونة في الكردية، تعني كومونة «كومبون». «كومبون» تعني تجمع، تكتل. لا تزال القرى تسمى «كوم». «كومبون» هي كلمة تعني إتيمولوجياً تجمّعَ الدفاع والدفاع عن النفس.

هنا تطور مهم: "من مجتمع الكلان إلى الكومونة، ومن مجتمع الكلان إلى مجتمع القاتل الزمروي»، وهو انشطار مزدوج. وتطور لاحقاً ما يمكن تسميته بالتاريخ المكتوب من القاتل الزمروي. أطلق الكتاب ذو الأصول البورجوازية على هذا اسم «الحضارة» بناءً على التحضر بينما أطلقوا عليه اسم الحضارة وهو انتقال القاتل الزمروي إلى الاستيطان المعابد المرتفعة وتطوير اقتصاد حولها، وإنشاء اللغة، والكتابة والفن، والأهرامات، وما إلى ذلك. هذا ما يسمى بالحضارة. أي مدينة القاتل الزمروي والمجتمع العبودي حولها. أنا نفسي أندهش. جميع أعضاء معابد سومر هم عمال عبيد بينما الكاهن أنشأ طابقاً علوياً مصطنعاً في المعبد، وهناك إله. والإله الذي يتحدث عنه الكاهن هو زعيم القاتل الزمروي. وهو نفسه تحت أمره، يلعب دور الرسل المعروفة. بينما يوجد إله في الأعلى، وكهنة في الطابق الأوسط، توجد غرف مليئة بالعبيد في الطوابق السفلية للزيقورات. يحفر العبيد القنوات، ويزرعون القمح. والنتيجة اقتصاد كهذا. فإذا درس المجتمع السومري، الذي نسميه التاريخ المكتوب، بشكل صحيح، فسيرى أنه هكذا من الأعلى إلى الاسفل.

إذن هل هناك مجتمع آخر غير هؤلاء العبيد؟ نعم. هناك مجتمع يوصف بالوحشية في ملحمة جلجامش المكان الذي تدور فيه أحداث هذه الملحمة هو مدينة أوروك. في زاغروس في المنطقة الواقعة خلف دجلة والزاب، توجد قبائل توصف بالوحشية. لهذه القبائل زعيم يدعى همبابا. يريد إنكيدو، الشخصية التي ولد فيها أول تواطؤ حيث يقنع الملك جلجامش بقتل ذلك الزعيم. ففي الواقع بما أن استعباد سكان السهول قد اكتمل، فإنهم يريدون استعباد سكان الجبال أيضاً. وهذا ما نعرفه على أنه أول حرب، أو بالأحرى أول تناقض، وقد ورد في الملاحم للأسف. لم نكتشف هذا إلا بعد ذلك بكثير. فجوهر ما يسمى بالصراع الطبقي هو هذه الثنائية، إذْ بدأت هذه الثنائية لأول مرة في هذه الأراضي. وهناك أدلة على كيفية نشأتها وتطورها. والغريب في الأمر هو أن هذا التطور حدث من خلال المجتمع الكردي الأوّل، الذي مُحي اسمه من التاريخ اليوم، بل وأنكره أفراده أنفسهم. أي أنّ أساس التاريخ وضع هكذا، لكنهم اليوم لم يعودوا تاريخاً. وهذا تناقض غريب جداً يحتاج إلى الكثير من العمل.

القبيلة تنظيم دفاعي

الآن، إذا تناولنا هذا القاتل الزمروي بمزيد من التفصيل، فقد يتساءل المرء كيف حدث التطور القائم عليه، ويبدو أنّه استغرق وقتاً طويلاً في التاريخ، لأن الآثار تدل على ذلك في جميع أنحاء العالم، وظهرت بقايا أثرية تكشف عن آثار القاتل الزمروي. وقد غطت هذه الآثار طبقة سميكة من التربة. نعم، نظام ممنهج ضخم استمر ٥ آلاف سنة، كان مهيمناً على المجتمع وتمت تغطيته فيما بعد، وهذا يدل على وجود عمل خطير جداً. أي أنّ له بداية وتطور، ونهاية الآن، هل بقي أي بشر في مواجهة ذلك؟ بالطبع، في رأيي، هذا هو الأهم. هنا يبدأ التناقض الحقيقي، والتاريخ الحقيقي، الحرب الحقيقية والنظام الزمروي منظم، وقد بنى نفسه، ومن الصعب جداً مواجهته. إذن، ماذا تفعل هذه الكلانات التي تشكلت حول المرأة الأم؟ ربما لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في الأماكن المسطحة، في السهول، ولكن على الأقل، هناك بعض الكلانات المتبقية في المناطق الجبلية التي لم يصل إليها أحد بعد، يصعدون إلى الجبال الأعلى. ينسحبون إلى أماكن يسهل الدفاع عنها، ويطورون بعض أدوات الدفاع والأساليب ضد القاتل الزمروي.

والأهم من ذلك أنهم يبنون قبائل على قمم الجبال التي لا يمكن الوصول إليها. عندما تساءلت عن أصول القبيلة، فكرت كثيراً، ثم وجدت نقطة أو نقطتين في بعض الكتب. يقول أحدهم: «يجب اعتبار القبيلة تنظيماً دفاعيّاً.»

للأسف، لا يزال مجتمعنا الذي يحمل آثاراً عميقة لمجتمع القبائل لا يرى ذلك، وهذا لا يمكن تفسيره إلا بالعمى. حاول فهم هذا المجتمع قدر الإمكان، ولا تفهم أن القبيلة هي تنظيم دفاعي. القبيلة هي تنظيم دفاعي نجد صعوبة في البحث عن جذورها متى نشأت؟ كيف نشأت؟ ولماذا نشأت؟ هذا لم يفهم تماماً. عندما ظهرت مشاكل الاشتراكية المشيدة وبدأت عمليات البحث عن مجتمع جديد، اضطررنا إلى التركيز على القبائل، أي على العرق والإثنولوجيا. نتيجة للدراسات الإثنولوجية، تبين أن تنظيم القبائل هو في الأساس تنظيم دفاعي. وأساس هذا وضع في هذه الجغرافيا. هذه الحقيقة وردت في الكتب المقدسة والتاريخ في الهلال الخصيب، أي في مزوبوتاميا الوسطى والعليا - كما يقيمها اليونانيون، وهو صحيح - وضع الأساس. يُطلق عليها مزوبوتاميا العليا والوسطى، ويسمّيها السومريون، ويسمّيها الأشوريون. لأنهم مبدعو حضارات عظيمة، وهم الذين يقومون بالتسمية. وهناك أيضاً النائريون المشهورون الذين تعامل معهم الآشوريون... النائريون هم قبائل بوطان الحالية.

كما تعلمون، الأشوريون هم آخر ممثلي الزمرة القاتلة، فما فعلوه في قصور آشور، وبقايا نينوى، أمر مرعب. لقد قاموا ببناء القلاع من الجماجم قبل الآخرين. ومنذ جلجامش، كانوا يصطادون قبائل النائريين الكرد الأوائل، فهذا التجمع على الطراز القبلي طريقة دفاعية بالكامل. هناك دفاع للميديين دام ثلاثمئة عام ضد الأشوريين، وهو دفاع كردي بالكامل ضد القتلة الزمرويين الأشوريين. وأصبح مقبولاً الآن أن الميديين كانوا اتحاداً. وللنائريين أيضاً اتحاد، وهو اتحاد قبائل بوطان ضد من، لقد قاوموا اعتداءات الآشوريين لمدة ٣٠٠ عام، بل و ٦٠٠ عام. والمثال الملموس على ذلك هو دولة أورارتو التي تتمركز في وان، كما تعلمون، حاربت الآشوريين على مدى ٣٠٠ عام. والأهم من ذلك أن الميديين وجهوا الضربة القاضية الأخيرة في نينوى. وهذا حدث عظيم في التاريخ، وتاريخه معروف ٦١٢ قبل الميلاد. على ماذا يعتمد؟ القبائل هنا تقود هذه الحرب اتحاد القبائل، اتحاد النائريين، اتحاد الميديين دفاع ذاتي عظيم... ووصل الأمر إلى ديرسم؛ قام سيد رضا، والشيخ سعيد بآخر دفاعاتهم على هذا الأساس. الأمر واضح جداً، المشكلة هي أننا لا نرى منهجية هذا، فلا نتمكن من تفسير تاريخنا بشكل صحيح. وكنت أقول: لماذا لم تتشكل الطبقة العاملة لدينا، هذا التخلف الكبير، لماذا لا توجد لدينا برجوازية، وهذا أيضاً تخلف كبير"، بينما، دع عنك البرجوازية، لقد صمدنا كقبائل دفاعية منذ اليوم الذي تشكل فيه القاتل الزمروي، وما زالت الكردياتية قائمة على القبائل. بالإضافة إلى ذلك، إذا نزلت إلى السهل، تستعرب وتتحول إلى سامي، وإذا صعدت إلى الشمال، تغرق في الظلام. فالتعبير الوحيد عن البقاء هو تحقيق دفاع قبلي ناجح. وبالفعل، يحققون ذلك، فالهوريون قبيلة محاربة من الرأس إلى القدم. محاربون مذهلون عاشوا تجارب كثيرة. صادفت في مقال جملة بحق إنكي أعجبتني كثيراً، لقب إنكي "الإله السومري الماكر". هذا وصف لطاغية مهيمن، لكنه صحيح لأن المكر هو السمة الأساسية لإنكي. كان هناك أيضاً وصف للهوريين، رآه الكاتب في مكان ما، ومكتوباً أيضاً: «الثعلب الماكر للهوريين». هذا يعني أن الهوريين ثعالب ماكرة حقاً . ضد من؛ ضد الأسد، أي بابل، آشور، أكاد، جميعهم عناصر زمروية، ويطورون دفاعاً ضد مثل هذه العقلية. يقاتلون، ويصبح الهوريون حتماً ثعالب ماكرة. كما تعلمون، لا يمكن اصطياد الثعلب بسهولة، فهو يحافظ على حياته بطرق ماكرة جداً. وهذه كانت أيضاً سمة من سمات الهوريين في رأيي، لا داعي لمناقشة هذا كثيراً. هناك دفاع عرقي، دفاع قبلي ضد القاتل الزمروي. هذه حقيقة، تظهر كحقيقة أساسية لمجتمع مثل مجتمعنا.

أزمة الدولة والحداثة الرأسمالية في الشرق الأوسط

المرأة وإعادة تأسيس الديمقراطية التشاركية

آمنة خضرو

تمهيد: في تغوّل الدولة وأزمة الحداثة

ليس من المبالغة القول: إنّ الشرق الأوسط يعيش اليوم أزمةً بنيويةً في علاقته بالدولة والحداثة معًا؛ فالدولة التي نشأت على أنقاض الإمبراطوريات، وتشكلت في سياق الاستعمار وحركات التحرر الوطني، وجدت نفسها أمام معضلة مزدوجة: فمن جهة تواجه ضرورة استيعاب منطق الحداثة الرأسمالية الذي فرضته العولمة عبر تحولات السوق، وتدفقات رأس المال، وانتشار أنماط ثقافية واجتماعية جديدة؛ ومن جهة أخرى، تسعى إلى الحفاظ على شرعيتها داخل مجتمعات لا تزال تبحث عن توازن معقد بين الموروث التاريخي ومتطلبات الحاضر.

ولا تقتصر هذه الأزمة على بعدها السياسي أو الاقتصادي، بل تمتد إلى مستوى أعمق يتعلق بطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، وبين المجالين العام والخاص، وبين السلطة والحرية، وبين التقاليد وإمكانات التحرر. فالأزمة ليست مجرد أزمة مؤسسات أو أنظمة حكم، وإنما أزمة في أسس العقد الاجتماعي ذاته، وفي الطريقة التي تُنظَّم بها علاقات القوة داخل المجتمع والدولة.

وفي هذا السياق، فإنّ موقع المرأة داخل هذه الأزمة يكشف جوانب جوهرية من طبيعة السلطة وآليات إعادة إنتاجها؛ فالمرأة ليست مجرد فئة اجتماعية تعرضت للتهميش، بل تمثل موقعًا تتقاطع فيه علاقات السلطة والهوية والتمثيل الاجتماعي. ومن خلال تحليل وضع المرأة، يمكن الكشف عن الكيفية التي تتفاعل بها البنى السياسية والثقافية والاجتماعية في إنتاج أنماط من الهيمنة والإقصاء.

وعليه، فإن معالجة أزمة الدولة والديمقراطية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تقتصر على إصلاح المؤسسات السياسية أو تعديل القوانين فحسب، بل تتطلب تفكيك البنى الأبوية والسلطوية التي تعيد إنتاج اللامساواة، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على مبادئ المواطنة المتساوية، والاعتراف المتبادل، والديمقراطية التشاركية.

أولاً: المرأة والسلطة – تشابك السياسي والخاص

في معظم دول الشرق الأوسط، اتخذت علاقة الدولة بالمرأة طابعًا مزدوجاً؛ فمن جهة، تبنت الدولة سياسات تحديثية جزئية سمحت بتوسيع حضور المرأة في مجالات التعليم والعمل والصحة، ومن جهة أخرى، أبقت على منظومات قانونية واجتماعية تعيد إنتاج أشكال مختلفة من الوصاية والتبعية، خصوصاً في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية.

ولا يمثل هذا التناقض حالة عرضية، بل يعكس طبيعة الدولة الحديثة في المنطقة التي حاولت التوفيق بين متطلبات التحديث الاقتصادي والاجتماعي وبين المحافظة على توازنات السلطة التقليدية. فقد سعت الدولة إلى تقديم صورة إصلاحية تجاه قضايا المرأة، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تفكيك البنى العميقة التي تنتج اللامساواة بين الجنسين.

والأكثر أهمية أنّ المرأة أصبحت، في كثير من السياقات السياسية، مجالاً للتوظيف الرمزي والصراع حول الهوية والشرعية؛ إذ استُخدم حضورها ومظهرها ودورها الاجتماعي بوصفها أدوات للتعبير عن صراعات أوسع بين مشاريع سياسية وثقافية متنافسة. فتحولت قضية المرأة أحياناً إلى حدود رمزية تفصل بين تصورات مختلفة حول الأصالة والتحديث، وبين ما يُعرَّف باعتباره داخلياً أو خارجياً، تقليدياً أو حداثياً.

ومن هنا، فإنّ قضية المرأة لا يمكن اختزالها في بعدها الاجتماعي أو الحقوقي فقط، بل هي قضية سياسية بامتياز؛ لأنها ترتبط بكيفية توزيع السلطة داخل الأسرة والمجتمع والدولة، وبكيفية تعريف المواطنة ومن يملك الحقّ في المشاركة الكاملة في المجال العام.

ومن منظور فلسفي، يمكن القول: إنّ البنية الأبوية التي حكمت العلاقة بين الدولة والمجتمع أسهمت تاريخيًا في بناء نموذج للمواطنة ارتبط ضمنيًا بالذكورة، حيث ظهر الرجل بوصفه الذات المعيارية للمواطن والفاعل السياسي، بينما جرى وضع المرأة في موقع الموضوع الذي تُصاغ السياسات بشأنه بدلاً من كونها شريكاً كاملاً في إنتاجها.

وهذا ما جعل العديد من التجارب الديمقراطية في المنطقة ذات طابع إجرائي أكثر من كونها ديمقراطيات جوهرية؛ إذ أنّ المشاركة السياسية لا تكتمل بمجرد وجود المؤسسات الانتخابية، بل تتطلب إعادة النظر في البنى الاجتماعية والثقافية التي تحدد من يملك القدرة الفعلية على التأثير وصنع القرار.

ثانياً: البنية الأبوية وأثرها في إضعاف الديمقراطية:

إذا كانت الديمقراطية تقوم على مبدأ المشاركة المتساوية، والاعتراف بتعدد المصالح والهويات، وضمان حق الأفراد في التأثير في القرارات العامة، فإن البنية الأبوية تمثل عائقاً جوهراً أمام تحقق هذا المبدأ؛ لأنها تقوم على تراتبية السلطة، واحتكار مواقع القرار، وإعادة إنتاج علاقات غير متكافئة بين الفاعلين الاجتماعيين.

وفي الشرق الأوسط، لم تتشكل البنية الأبوية بفعل عامل واحد، بل نتجت عن تفاعل مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية، من بينها البنى القبلية والعشائرية، وبعض التفسيرات التقليدية للدين، وأنماط الدولة الوصائية، إضافة إلى بعض التحولات التي رافقت الحداثة الرأسمالية، والتي أعادت بدورها إنتاج تقسيمات جندرية للعمل داخل المجتمع.

وتكمن خطورة هذه البنية في أنها لا تقتصر على المجال الخاص أو العلاقات الأسرية، بل تمتد إلى المجال العام والمؤسسات السياسية. فغياب التمثيل النسائي الفاعل في مواقع صنع القرار، وضعف حضور النساء داخل الأحزاب السياسية، واستمرار بعض القوانين والممارسات التي تحد من استقلالية المرأة، كلها مؤشرات على استمرار تأثير البنية الأبوية في تشكيل المجال السياسي.

وبذلك تصبح الديمقراطية، في بعض السياقات،

أقرب إلى ممارسة إجرائية محدودة تركز على وجود المؤسسات الانتخابية، دون أن ترافقها بالضرورة تحولات عميقة في علاقات القوة الاجتماعية والثقافية. فالديمقراطية لا تُقاس فقط بوجود صناديق الاقتراع، بل بمدى قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على المشاركة الفعلية في إنتاج القرار العام.

ومن هذا المنظور، فإن إقصاء المرأة من مواقع التأثير لا يمثل مجرد خلل في التمثيل السياسي، بل يكشف عن مشكلة أعمق تتعلق بطبيعة النظام المعرفي والسياسي الذي يحدد من يُنظر إليه باعتباره فاعلًا كامل الأهلية في المجال العام.

لقد أسهمت السرديات الوطنية والخطابات الرسمية في كثير من الأحيان في إعادة إنتاج صورة تاريخية أحادية، تظهر المجتمع والدولة بوصفهما مجالين صاغهما الرجال بصورة أساسية، بينما جرى تهميش أدوار النساء في حركات التحرر الوطني، والإنتاج الثقافي، والعمل الاجتماعي، والمقاومة السياسية. ولا يمثل هذا التهميش مجرد نقص في السرد التاريخي، بل يشكل آلية لإعادة إنتاج شرعية البنى القائمة على الإقصاء.

إنّ البنية الأبوية تعمل، إذن، بوصفها نظاماً اجتماعياً وسياسياً يتجاوز التحيز الفردي؛ فهي تحدد توزيع الموارد والفرص والاعتراف، وتؤثر في كيفية فهم مفاهيم مثل المواطنة، والقيادة، والسلطة، والمشاركة. ولذلك فإن تفكيكها لا يعني استبدال فئة اجتماعية بأخرى، بل إعادة بناء المجال العام على أسس أكثر عدالة وتوازنًا.

ومن هنا، فإنّ أيّ مشروع جاد لإعادة بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط يجب أن ينظر إلى قضية المرأة باعتبارها جزءًا من إصلاح بنية السلطة نفسها، لا باعتبارها ملفاً اجتماعياً منفصلاً أو مطلباً حقوقياً هامشياً.

ثالثاً: تعزيز فاعلية المرأة وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي:

إذا كانت أزمة الدولة والحداثة في الشرق الأوسط ترتبط بعمقها بأزمة العلاقة بين السلطة والمجتمع، فإن تجاوز هذه الأزمة يتطلب إعادة النظر في المفاهيم المؤسسة للنظام السياسي والاجتماعي، وفي مقدمتها الدولة، والمواطنة، والحقوق، والمشاركة. وفي قلب هذا التحول يأتي تعزيز فاعلية المرأة بوصفه مدخلاً أساسياً لإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أسس أكثر عدالة وشمولاً.

فالمسألة لا تتعلق فقط بزيادة حضور المرأة في المؤسسات الرسمية أو رفع نسبة مشاركتها في مواقع القيادة، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل الشروط الاجتماعية والسياسية التي تحدد قدرتها على الفعل والتأثير. إذ إن المشاركة الحقيقية لا تتحقق بمجرد إدماج النساء في هياكل قائمة، وإنما تتطلب مراجعة هذه الهياكل نفسها، وتفكيك البنى التي أنتجت تاريخيًا أشكالًا من الإقصاء وعدم المساواة.

أولًا، يمثل تعزيز فاعلية المرأة خطوة أساسية في تفكيك البنية الأبوية التي احتكرت تعريف السلطة والمواطنة والفاعلية الاجتماعية. فإدماج النساء في المجال العام لا يضيف مجرد أصوات جديدة إلى العملية الديمقراطية، بل يوسع من طبيعة القضايا المطروحة، ويعيد تعريف ما يُعد شأناً عاماً وما يُستبعد بوصفه شأناً خاصاً.

ومن هنا، فإنّ قضايا مثل العنف الأسري، وعمل الرعاية، والصحة الإنجابية، والعدالة الاقتصادية، لا ينبغي التعامل معها بوصفها قضايا هامشية مرتبطة بالأسرة فقط، بل باعتبارها قضايا سياسية واجتماعية تكشف طبيعة توزيع السلطة والموارد داخل المجتمع.

ثانياً، يؤدي تعزيز فاعلية المرأة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة القائمة على الحقوق لا تُقاس شرعيتها بقدرتها على فرض النظام فقط، بل بمدى التزامها بضمان الحريات والمساواة والعدالة بين المواطنين. وهذا التحول يتطلب الانتقال من نموذج الدولة الوصائية التي تنظم حياة الأفراد من موقع السيطرة، إلى نموذج الدولة الديمقراطية التي تستمد مشروعيتها من حماية الحقوق وتوسيع المشاركة.

ويتطلب ذلك مراجعة شاملة للأطر القانونية والمؤسسات التعليمية والإعلامية، بحيث لا تقتصر معالجة قضايا المرأة على إجراءات جزئية أو برامج منفصلة، بل تصبح جزءاً من منهج شامل لإعادة بناء السياسات العامة من منظور العدالة والمساواة.

ثالثاً، يشكل تعزيز فاعلية المرأة مدخلاً لإعادة التفكير في نموذج الحداثة الرأسمالية ذاته. فقد كشفت التجربة التاريخية أن بعض أنماط الحداثة لم تنهِ أشكال الهيمنة التقليدية، بل أعادت إنتاج بعضها عبر تقسيم جندري للعمل، حيث ظل عمل الرعاية غير مدفوع الأجر، الذي تقوم به النساء غالباً، خارج حسابات الاقتصاد والسياسات العامة.

إنّ الاعتراف بعمل الرعاية لا يمثل مطلباً اجتماعياً محدوداً، بل يشكل تحولاً معرفياً يعيد النظر في الحدود التقليدية بين المجالين العام والخاص، وبين الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي. فالمجتمعات لا تقوم فقط على العمل المأجور والإنتاج الاقتصادي، بل تعتمد أيضاً على أشكال الرعاية اليومية التي تضمن استمرار الحياة وإعادة إنتاج القدرة البشرية على المشاركة الاجتماعية.

ومن هذا المنظور، فإنّ إدماج عمل الرعاية ضمن مفهوم العدالة الاجتماعية يعني إعادة تعريف المواطنة نفسها؛ لأنّ المواطنة الكاملة لا يمكن أن تتحقق في ظل تجاهل أشكال العمل غير المرئية التي تقوم عليها البنية الاجتماعية.

وبالتالي، فإنّ بناء حداثة مغايرة في الشرق الأوسط لا ينبغي أن يقوم على نموذج استهلاكي وتنافسي فقط، بل على قيم التضامن، والاعتراف المتبادل، وتقاسم المسؤوليات الاجتماعية. فالتحرر لا يتحقق بمجرد وصول بعض النساء إلى مواقع السلطة، وإنّما عبر إعادة بناء العلاقات الاجتماعية بحيث تصبح المساواة جزءًا من بنية المجتمع، لا مجرد نصوص قانونية أو شعارات سياسية.

رابعاً: إعادة بناء الديمقراطية التشاركية:

إنّ إعادة بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تُختزل في إجراء إصلاحات مؤسسية محدودة أو في تنظيم انتخابات دورية فحسب، بل هي مشروع سياسي واجتماعي شامل يتطلب إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة صياغة مفهوم المواطنة على أساس المشاركة المتساوية والاعتراف المتبادل.

فالدّيمقراطية الحقيقية لا تقوم فقط على وجود المؤسسات الرسمية، وإنما على قدرة الأفراد والجماعات المختلفة على المشاركة الفعلية في إنتاج القرار العام، وعلى امتلاكهم فرصاً متكافئة للتأثير في السياسات التي تحدد مستقبلهم. ومن هذا المنطلق، فإنّ تجاوز أزمة الديمقراطية في المنطقة يقتضي الانتقال من نموذج ديمقراطي إجرائي محدود إلى نموذج ديمقراطي تشاركي يوسّع دائرة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

ويتطلب هذا المسار مجموعة من التحولات الأساسية، من أبرزها:

- إعادة تأسيس العقد الاجتماعي على قاعدة المساواة الكاملة بين النساء والرجال، بما يضمن الاعتراف بالمواطنة بوصفها حقًا مشتركًا لا يرتبط بالنوع الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية أو الخلفية الثقافية.

- إصلاح المؤسسات التعليمية والقانونية والإعلامية، بما يسهم في تفكيك التمثلات النمطية حول أدوار النساء والرجال، وتعزيز ثقافة الحقوق والمواطنة والاعتراف بالتنوع الاجتماعي.

- توسيع آليات الديمقراطية التشاركية من خلال دعم المجالس المحلية، والمبادرات المجتمعية، وأشكال المشاركة المباشرة في صنع القرار، بما يسمح بحضور النساء في مختلف مستويات الإدارة والسياسة.

- دعم الحركات النسوية والمدنية بوصفها فاعلين اجتماعيين يسهمون في إعادة تشكيل الوعي العام، ومساءلة البنى التي تنتج التمييز والإقصاء.

- ربط العدالة الجندرية بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يقتصر الاعتراف بحقوق

المرأة على الوصول إلى المناصب القيادية، بل يشمل أيضًا ضمان الحقوق الاقتصادية، والأجر العادل، والحماية من الفقر، والاعتراف بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر.

- إنّ الاعتراف بعمل الرعاية لا يمثل إصلاحاً هامشياً أو إجراءً رمزياً، بل يشكل تحولاً معرفياً يعيد النظر في إحدى الثنائيات الأساسية التي قامت عليها الحداثة السياسية، وهي الفصل بين المجال الخاص والمجال العام. فهذا العمل الذي جرى التعامل معه تاريخياً باعتباره شأناً خاصاً أو طبيعياً، يمثل في الواقع أساساً مادياً لاستمرار الحياة الاجتماعية وإعادة إنتاج القوة العاملة، ولذلك فإن استبعاده من دائرة الحقوق والعدالة التوزيعية يكشف حدود التصورات التقليدية للمواطنة.

ومن هنا، فإنّ أزمة الديمقراطية لا تكمن فقط في غياب الانتخابات الحرة أو ضعف المؤسسات الدستورية، بل تمتد إلى البنى اليومية التي تنظم توزيع الوقت والجهد والموارد داخل المجتمع. فطالما بقيت أشكال أساسية من العمل الاجتماعي غير معترف بها، وظلت المسؤوليات موزعة وفق تراتبيات جندرية، ستظل المواطنة ناقصة، وستستمر الدولة الوصائية في إعادة إنتاج نفسها من خلال هذه الاختلالات البنيوية.

وعليه، فإنّ إدماج العدالة الجندرية في صميم العقد الاجتماعي لا يعني إضافة مطلب جديد إلى أجندة الإصلاح، بل يعني إعادة بناء فهمنا للدولة والمجتمع والإنسان على أساس المشاركة والتكافؤ والاعتراف المتبادل.

خاتمة: نحو حداثة مغايرة

في النهاية، يمكن القول: إنّ أزمة الدولة والحداثة الرأسمالية في الشرق الأوسط هي، في جوهرها، أزمة رؤية بقدر ما هي أزمة مؤسسات وأدوات؛ فالمنطقة لا تعاني نقصاً في الموارد أو الطاقات البشرية، بقدر ما تواجه تحدّي تفكيك البنى السلطوية والأبوية التي تعيد إنتاج الهيمنة والإقصاء وعدم المساواة.

ومن هذا المنظور، لا تمثل قضية المرأة ملفاً اجتماعياً منفصلاً بل تشكل مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة السلطة وإمكانات التحول الديمقراطي. فالمرأة، بوصفها من أكثر الفئات تأثراً بالبنى غير المتكافئة، تمتلك خبرة اجتماعية وسياسية يمكن أنْ تسهم في بناء تصورات أكثر عدالة وشمولًا للمجتمع والدولة.

ولا يتمثّل الهدف في استيراد نموذج جاهز للديمقراطية أو الحداثة، بل في بناء حداثة مغايرة تنطلق من التاريخ الاجتماعي والثقافي للمنطقة، وتنفتح في الوقت ذاته على القيم الكونية للكرامة الإنسانية، والحرية، والمساواة، والعدالة.

وهذا المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تُعترف المرأة بوصفها ذاتاً سياسية واجتماعية كاملة الأهلية، وشريكاً أساسياً في إنتاج المجال العام وصنع القرار، لا مجرد موضوع للسياسات أو رمزًا للصراعات حول الهوية.

وعندها تصبح إعادة بناء الديمقراطية عملية أعمق من مجرد إصلاح سياسي؛ إنها إعادة تشكيل لعلاقات السلطة، وإعادة تعريف للمواطنة، وإرساء عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والعدالة والاعتراف المتبادل.

عندها فقط يمكن القول: إنّ الشرق الأوسط بدأ مساراً حقيقياً نحو حداثة مغايرة، لا تقوم على الهيمنة والاستغلال، بل على الشراكة والتحرر المشترك والكرامة الإنسانية

وخلاصة القول: إنّ الشرق الأوسط لن يخرج من عنق الزجاجة إلا حين تعترف دوله بأن المرأة ليست قضيةً فرعيةً تُعالَج بين حينٍ وآخر، بل هي ركيزةٌ أساسية تُبنى عليها حداثةٌ مغايرة، قائمةٌ على المساواة لا الهيمنة، وعلى المشاركة لا الوصاية. فعندما تتحرر المرأة، يتحرر المجتمع من كثيرٍ من قيوده، وعندما تُقصى، يُقصى معها أملُ التغيير الحقيقي. وستبقى قضيةُ المرأة من أعقد القضايا الكونية وأكثرها ارتباطًا بمستقبل المجتمعات وتطورها.

تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

أزمة النظام الثيوقراطي، وتضارب الرؤى السياسية، وإعادة تشكيل المنظومات الأمنية الإقليمية

حميد المنصوري

مقدمة:

دخل الصراع بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، خلال عام ٢٠٢٦ مرحلةً تختلف نوعياً عن أنماط المواجهة التي حكمت العلاقات بين الأطراف منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩. فقد انتقلت المواجهة من العقوبات، والاحتواء، والتعاون (في أعقاب إسقاط نظام البعث العراقي)، مع وجود عمليات سرية وحروب بالوكالة، إلى حرب مباشرة واسعة النطاق، جعلت الأراضي الإيرانية والمنشآت النووية والعسكرية والبنية التحتية وممرات الطاقة جزءاً من مسرح الصراع. ومع دخول الحرب لاحقاً في مسار هدنة ومفاوضات، ثم انتهاء مهلة الستين يوماً في ١٧ أغسطس ٢٠٢٦ دون تسوية نهائية، اتضح أن المسألة لم تعد مرتبطة فقط بالبرنامج النووي الإيراني، (بل) بمستقبل الدولة الإيرانية، ودور النظام السياسي، وشبكة النفوذ الإقليمي، وأمن الخليج، وحرية الملاحة، وموقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[١]

وتكتسب هذه الحرب أهميتها من أنها جاءت بعد أكثر من عقد على الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، الذي مثل (في) ذلك الوقت محاولة دولية لإدارة الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني عبر القيود النووية والرقابة الدولية مقابل تخفيف العقوبات وإعادة دمج إيران تدريجياً في الاقتصاد العالمي. وقد تبع ذلك انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام ٢٠١٨، ثم عودة العقوبات، وتصاعد البرنامج النووي الإيراني، وصولاً إلى مرحلة أصبح فيها الخيار العسكري أكثر حضوراً في الحسابات الأمريكية والإسرائيلية. [٢]

كما أن الحرب لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات التي أصابت البيئة الاستراتيجية الإيرانية خلال السنوات السابقة. فقد تعرضت شبكة النفوذ الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان واليمن وقطاع غزة لضغوط متزايدة، وتراجعت قدرة بعض حلفاء طهران على العمل كعمق استراتيجي لها، بينما أصبحت إيران نفسها أكثر تعرضاً للضغوط العسكرية المباشرة. وتشير دراسات استراتيجية

إلى أن النفوذ الإيراني الإقليمي كان قائماً على الجمع بين القوة الصاروخية والشبكات المسلحة والعلاقات السياسية والقدرة على استثمار الجغرافيا الإقليمية. [٣]

وفي الوقت نفسه، كشفت الحرب أن الجغرافيا البحرية أصبحت عاملاً مركزياً في الصراع. فمضيق هرمز ليس مجرد ممر مائي يفصل بين إيران وشبه الجزيرة العربية، بل أحد أهم الاختناقات النفطية في العالم؛ وقد بلغ متوسط تدفق النفط عبره نحو ٢٠ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٤، أي ما يعادل نحو خمس الاستهلاك العالمي من السوائل النفطية، كما تمر عبره نسبة مهمة من تجارة الغاز الطبيعي المسال. [٤]

ومن هنا، فإن تداعيات الحرب تتجاوز إيران وإسرائيل والولايات المتحدة لتصل إلى دول الخليج والبحر الأحمر وباب المندب وأسواق الطاقة والاقتصاد العالمي، بل تمتد جغرافياً إلى القوقاز وآسيا الوسطى وبحر قزوين.

وتنطلق هذه الدراسة من منظور الواقعية السياسية في العلاقات الدولية، التي تنظر إلى القوة والردع والأمن وموازين القوى والمصالح الوطنية باعتبارها محددات رئيسية لسلوك الدول. وتحاول الإجابة عن سؤال مركزي: (هل) تمثل الحرب بدايةً لإعادة صياغة النظام الإقليمي بأكمله؟ كما تبحث الدراسة في سؤال أكثر عمقاً: هل يمكن أن تتحول نتائج الحرب إلى إعادة تعريف لإيران نفسها، من دولة ثيوقراطية تصدر ثورة مذهبية، وتسعى إلى توسيع نفوذها الأيديولوجي خارج حدودها، إلى دولة أكثر تركيزاً على مصالحها الوطنية وهويات شعوبها وسيادتها وحدودها؟ أم أن تداعيات الحرب والضغوط الداخلية قد تدفع إيران إلى إعادة صياغة بنيتها السياسية على أساس هوياتها القومية والإثنية، من خلال نظام أكثر لامركزية أو فدرالية أو حتى كونفدرالية، وصولاً، في حالة تعاظمت الانقسامات وضعفت السلطة المركزية، إلى سيناريو تفكك الدولة إلى كيانات مستقلة؟

المحور الأول: إيران عشية الحرب.. تآكل النفوذ واختلال معادلة الردع

أولاً: الاتفاق النووي وإيران في ذروة الانفتاح الدولي

مثّل الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ إحدى أهم محطات الدبلوماسية الدولية في الشرق الأوسط خلال القرن الحادي والعشرين. فقد أُبرمت خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا في ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة E٣/EU+٣، التي ضمت الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي. وفي ٢٠ يوليو/تموز من العام نفسه، أقر مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٣١ الذي أيد الاتفاق ووضع إطاراً لتنفيذه. [٥]

لم يكن الاتفاق مجرد وثيقة تقنية حول تخصيب اليورانيوم، بل كان محاولة لإعادة تنظيم العلاقة بين إيران والمجتمع الدولي على أساس معادلة: قيود نووية ورقابة دولية (والحد من الطموحات الجيوسياسية المذهبية)، مقابل تخفيف العقوبات وفتح المجال أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية. وقد نص الاتفاق على قيود مهمة على التخصيب، ومخزون اليورانيوم، وأجهزة الطرد المركزي، ومفاعل آراك، إلى جانب ترتيبات واسعة للتحقق والمراقبة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [٦]

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نجاح الاتفاق يعود لتخلي واشنطن عن إسقاط نظام الأسد الحليف لملالي إيران في فترة الثورة السورية ضد النظام.

وأظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ أن إيران نفذت الإجراءات النووية المطلوبة لبدء «يوم التنفيذ»، بما في ذلك خفض مخزون اليورانيوم المخصب إلى حدود ٣٠٠ كيلوغرام من UF_6 المخصب حتى ٣,٦٧٪، واتخاذ إجراءات بشأن أجهزة الطرد المركزي ومفاعل آراك.

وهكذا مثّل اتفاق ٢٠١٥ محاولة لتحويل الملف الإيراني من أزمة أمنية قابلة للانفجار إلى ملف يخضع لنظام دولي للرقابة والتفاوض. وقد وصف مجلس الأمن الاتفاق بأنه يمثل تحولاً أساسياً في تعامله مع القضية النووية الإيرانية، مؤكداً دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من الالتزامات الإيرانية. [٧] [٨]

لكن أهمية الاتفاق لا تقتصر على الجانب النووي؛ فقد جاء في وقت كانت فيه إيران تتمتع بشبكة نفوذ إقليمية واسعة. فقد كان لها حضور قوي في العراق وسوريا ولبنان واليمن وقطاع غزة، بينما شكلت الجماعات المتحالفة معها أدوات نفوذ وردع خارج حدودها. وتوضح دراسات RAND أن دعم إيران لحلفائها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وقطاع غزة ساهم في بناء خطوط اتصال ونفوذ تمتد من الأراضي الإيرانية إلى المشرق العربي (وإسرائيل). [٩]

ومن ثم، كانت إيران عام ٢٠١٥ تفاوض من موقع مختلف عن موقعها الحالي؛ فقد امتلكت في الوقت ذاته البرنامج النووي، والقدرة الصاروخية، والشبكات المسلحة، والموقع الجغرافي، والقدرة على التأثير في أسواق الطاقة والممرات البحرية. [١٠]

ثانياً: من الانسحاب الأمريكي إلى تآكل النفوذ الإقليمي (٢٠١٨-٢٠٢٦)

شكل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي في ٨ مايو/أيار ٢٠١٨ نقطة تحول حاسمة. فقد أعادت واشنطن فرض العقوبات الاقتصادية، وانتهجت سياسة «الضغط الأقصى»، بينما بدأت إيران تدريجياً في تقليص التزامها بعدد من القيود النووية التي فرضها الاتفاق. [١١]

ومع الوقت، لم تعد العلاقة بين الطرفين قائمة على معادلة ٢٠١٥. فقد أصبح الملف النووي أكثر تعقيداً، بينما استمرت إيران في تطوير قدراتها الصاروخية وشبكة علاقاتها مع القوى المسلحة الحليفة لها. وجاء اغتيال قاسم سليماني في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ ليؤكد انتقال الصراع إلى مرحلة أكثر خطورة، ثم جاءت حرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ لتفتح سلسلة من المواجهات بين إسرائيل وحلفاء إيران، وصولاً إلى إضعاف حزب الله (وتغير) الوضع في سوريا خلال ٢٠٢٤. [١٢] [١٣]

وبذلك، بدأت شبكة النفوذ الإيرانية التي كانت تمثل مصدراً رئيسياً للقوة تتحول جزئياً إلى مصدر للكلفة. فإدارة شبكة واسعة من الحلفاء تحتاج إلى موارد مالية وعسكرية وسياسية، في وقت كانت فيه إيران نفسها تعاني من العقوبات والضغوط الاقتصادية. [١٤]

ومع الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل في ٢٠٢٥ ثم الحرب الأمريكية–الإسرائيلية في ٢٠٢٦، أصبح الاختبار أكبر: هل تستطيع إيران استخدام شبكة نفوذها لردع خصومها، أم أن الخصوم تمكنوا من تجاوز هذه الشبكة والوصول مباشرة إلى مركز القوة الإيرانية؟ [١٥]

المحور الثاني: الحرب الأمريكية–الإسرائيلية.. اختبار القوة وحدود تغيير النظام

أولاً: لماذا انهار المسار التفاوضي؟

جاءت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦ في سياق فشل متزايد في التوصل إلى صيغة تفاوضية تعالج الخلافات حول البرنامج النووي الإيراني. ولم يعد الخلاف مقتصراً على كمية اليورانيوم المخصب، بل امتد إلى طبيعة البرنامج النووي، والقدرات الصاروخية، والقدرات العسكرية، وشبكة النفوذ الإيرانية. [١٦]

ومن منظور الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن البرنامج النووي لا يمكن فصله عن الصواريخ وشبكة الحلفاء. فالقدرة النووية المحتملة تصبح أكثر خطورة إذا كانت الدولة تمتلك وسائل

إيصال بعيدة المدى وشبكة من القوى المسلحة الإقليمية. أما طهران، فتنظر إلى قدراتها النووية والصاروخية وشبكة نفوذها باعتبارها أدوات ردع ضرورية في مواجهة تفوق خصومها العسكري والتكنولوجي. ولذلك كان الخلاف في جوهره خلافاً حول تعريف الأمن والسيادة والنفوذ العابر للدول، وليس مجرد خلاف تقني حول التخصيب. [١٧] [١٨]

وهنا تظهر المعضلة الواقعية: ما تعتبره إيران ضمانة لأمنها وتمدداً لنفوذها وتحركاتها الجيوبوليتيكية، تعتبره واشنطن وإسرائيل تهديداً لأمنهما. وما تراه واشنطن ضرورة للردع، تراه طهران محاولة لتجريدها من أوراق القوة.

ثانياً: استهداف القيادة والبنية العسكرية الإيرانية

تمكنت واشنطن وتل أبيب من ضرب مركز القيادة الإيرانية بشكل مذهل ودقيق جداً، حيث في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦، قُتل المرشد الأعلى علي خامنئي في الضربات الأمريكية–الإسرائيلية، بالتزامن مع مقتل عدد كبير من كبار القادة العسكريين والأمنيين والسياسيين. وتشير التقارير إلى أن نحو ٤٠ من كبار القادة العسكريين قُتلوا في الضربة الأولى، ثم استمرت عمليات استهداف قيادات أخرى خلال مارس/آذار، بما فيها قيادات في الحرس الثوري والباسيج والأمن القومي والاستخبارات. وهكذا لم تستهدف الحرب قدرات إيران فقط، بل أصابت بنية القيادة التي أدارت الدولة ومشروعها العسكري والإقليمي لعقود. [١٩]

ثالثاً: الخسائر البشرية وتكلفة الحرب

في تحديث إنساني للأمم المتحدة في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، نقل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بيانات وزارة الصحة الإيرانية التي تضمنت مئات القتلى من الأطفال والنساء والعاملين الصحيين، وآلاف المصابين، في مرحلة مبكرة من الحرب. [٢٠]

وتؤكد التقارير الإنسانية أن الضربات لم تقتصر على المنشآت العسكرية، وإنما امتدت آثارها إلى المناطق المدنية والبنية الصحية والخدمات الأساسية. [٢١]

وعلى الجانب الأمريكي، أعلنت وزارة الدفاع لاحقاً أن الحرب كلفت الولايات المتحدة نحو ٣٧,٥ مليار دولار حتى يوليو/تموز ٢٠٢٦. [٢٢]

وفي ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٢٦، وصفت رويترز الحرب بأنها تستنزف الولايات المتحدة بشرياً ومالياً، مشيرة إلى أن التكلفة المالية لا تشمل فقط العمليات الجارية، وإنما تفرض أيضاً ضغوطاً على المخزونات العسكرية وتستدعي تمويلاً إضافياً. [٢٣]

وهكذا، حتى إذا كانت الخسائر الإيرانية أكبر بكثير من الخسائر الأمريكية من حيث السكان والبنية التحتية، فإن الحرب أنتجت تكلفة استراتيجية للطرفين، وإن اختلف حجمها وطبيعتها.

رابعاً: تدمير البنية التحتية والاقتصاد الإيراني

وثقت الأمم المتحدة في المراحل الأولى من الحرب أضراراً واسعة في الوحدات المدنية والمنشآت الصحية والتعليمية والبنية الأساسية الإيرانية. كما سجلت أضراراً في مرافق الطاقة والمياه والنقل. [٢٤]

وتكمن أهمية هذه الأضرار في أنها لا تتوقف عند تكلفة إعادة بناء المباني، بل تمتد إلى الإنتاج، والخدمات، وسلاسل الإمداد، والوظائف، والاستثمار، والثقة الاقتصادية. [٢٥]

وتشير التطورات اللاحقة إلى أن الضغوط على الاقتصاد الإيراني أصبحت أكثر حدة. فقد أفادت رويترز في أغسطس/آب ٢٠٢٦ بأن الحرب أدت إلى تفاقم التضخم وتراجع قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع الأساسية واضطراب سلاسل الإمداد، مع تزايد مخاوف القيادة الإيرانية من انعكاس الضغوط الاقتصادية على الاستقرار الداخلي. [٢٦]

أما الولايات المتحدة، فقد واجهت بدورها تكلفة مالية كبيرة؛ إذ قدر وزير الدفاع بيت هيغسيث كلفة الحرب بـ٣٧,٥ مليار دولار حتى يوليو/تموز،

بينما طلبت الإدارة تمويلاً إضافياً لمعالجة استنزاف الذخائر والعمليات العسكرية. [٢٧]

جدير بالذكر بأن هذه الحرب سُميت بالعمليات العسكرية (لتجنب) التزام إدارة ترامب قانونياً بالتشريعات الأمريكية المتعلقة بمدة الحرب.

المحور الثالث: أزمة الدولة–الثورة وتراجع النفوذ العابر للحدود

أولاً: من تصدير الثورة إلى إعادة تعريف المصلحة الوطنية

يحتل مفهوم «تصدير الثورة» مكانة مهمة في فهم السياسة الخارجية الإيرانية منذ ١٩٧٩. ولم يكن المقصود به مجرد نشر نموذج ديني، وإنما بناء شبكة من العلاقات والحركات والقوى التي تستطيع إيران من خلالها توسيع قدرتها على التأثير خارج حدودها. [٢٨]

وتشير دراسات حول السياسة الأمنية الإيرانية إلى أن الجمهورية الإسلامية طورت خلال العقود الماضية نموذجاً يجمع بين الدولة التقليدية والشبكات غير الحكومية، بما منحها قدرة على ممارسة النفوذ في دول أخرى دون الاعتماد فقط على قواتها المسلحة التقليدية. وقد نجح هذا النموذج في العراق ولبنان وسوريا واليمن وقطاع غزة بدرجات مختلفة، حتى في دول خليجية كالكويت والبحرين، لكنه واجه خلال السنوات الأخيرة (مع إدارة ترامب) تحديات كبيرة. [٢٩] [٣٠]

ومع الحرب الحالية، أصبح السؤال أكثر حدة: هل تستطيع إيران الحفاظ على الإنفاق والاهتمام السياسي والعسكري المطلوبين لشبكة النفوذ الخارجية في الوقت الذي تحتاج فيه إلى إعادة بناء اقتصادها وقدراتها العسكرية؟ [٣١]

ثانياً: حدود النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

لا تتمتع إيران في آسيا الوسطى بالبيئة الأيديولوجية نفسها التي استفادت منها في بعض ساحات الشرق الأوسط، (وتحديداً) البلدان العربية. فدول المنطقة ذات أنظمة علمانية بدرجات متفاوتة، كما أن غالبية سكان معظمها من المسلمين السنة، باستثناء أذربيجان الشيعية العلمانية في القوقاز، بينما تهيمن حسابات الدولة الوطنية والأمن القومي على علاقاتها الخارجية. وقد دفعت هذه الظروف إيران إلى اتباع سياسة أكثر براغماتية في آسيا الوسطى، تقوم على التجارة والطاقة والنقل والروابط الثقافية، بدلاً من محاولة تصدير النموذج الثوري بصورة مباشرة. [٣٢] [٣٣]

وتُظهر الدراسات الأكاديمية أن إيران ظلت لاعباً دينياً محدوداً نسبياً في آسيا الوسطى والقوقاز، رغم امتلاكها روابط تاريخية وثقافية مهمة مع المنطقة. [٣٤]

1- طاجيكستان

تمثل طاجيكستان حالة شديدة الخصوصية. فهناك تقارب لغوي وثقافي مع إيران، لكن التجربة الطاجيكية في الحرب الأهلية بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ جعلت الاستقرار الداخلي ومنع التطرف أولوية رئيسية. [٣٥]

كما أن العلاقة بين طهران ودوشنبه لم تكن علاقة أيديولوجية مباشرة؛ وبالتالي فإن قرب طاجيكستان الثقافي من إيران لم يتحول إلى نفوذ سياسي إيراني مماثل لما حدث في بعض الدول العربية. [٣٦] [٣٧]

٢- أذربيجان

أما أذربيجان، ذات الأغلبية الشيعية والنظام السياسي العلماني، فتقدم مثالاً آخر على حدود العامل المذهبي في السياسة الخارجية. فالعلاقة بين طهران وباكو تتأثر بالحدود والجغرافيا والأمن والهوية القومية وتركز أعداد كبيرة من الأذريين داخل إيران. ومن هنا، فإن الهوية الشيعية المشتركة لم تمنع التنافس بين الدولتين؛ بل أثبتت أن الدولة الوطنية والمصالح الأمنية قد تتغلب على العامل المذهبي في العلاقات الدولية. [٣٨]

ثالثاً: المواطنة والولاءات العابرة للحدود في الخليج

كشفت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران عن اختبار أكثر عمقاً لمفهومي الولاء والمواطنة في المجتمعات الخليجية، ولا سيما في الدول التي تضم مكونات شيعية تاريخية، مثل الإمارات والكويت والبحرين والسعودية وعُمان. فالمسألة لا تتعلق بالمذهب الشيعي بوصفه هوية دينية واجتماعية، ولا يصح اختزال المواطنين الشيعة في موقف سياسي واحد أو افتراض ارتباطهم بإيران، وإنما تتعلق بمدى قدرة الدولة الوطنية على ترسيخ ولاء سياسي جامع يتقدم على أي ولاءات عابرة للحدود. وقد اكتسب هذا التحدي بعداً أمنياً واضحاً مع إعلان الإمارات تفكيك شبكة إرهابية ممولة ومدارة من «حزب الله» اللبناني وإيران والقبض على عناصرها، وكذلك إعلان الكويت والبحرين القبض على خلية مرتبطة بإيران، في سياق تصاعد التهديدات الإقليمية خلال الحرب. ولا تعني هذه الوقائع أن المذهب الشيعي يمثل بحد ذاته مصدراً للتهديد، بل تكشف عن تحدٍ مختلف يتمثل في منع أي تنظيم أو شبكة مرتبطة بقوة خارجية من تحويل الروابط المذهبية أو الاجتماعية إلى أدوات للتأثير السياسي أو الأمني داخل الدولة الوطنية.\

وتزداد أهمية هذا التمييز في الإمارات والكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج؛ إذ إن القبض على شبكات وخلايا مرتبطة بإيران يطرح سؤالاً يتجاوز الجانب الأمني إلى طبيعة العلاقة بين المواطنة والولاءات العابرة للحدود. ومن هنا، فإن الحرب قد تدفع دول المنطقة إلى إعادة التأكيد على أن المواطنة ليست مجرد رابطة قانونية، وإنما إطار للولاء السياسي والأمني والمجتمعي؛ بحيث يبقى الانتماء المذهبي شأنًا دينيًا واجتماعيًا مشروعًا، بينما يظل القرار السياسي والأمني والولاء للدولة الوطنية وحدهما خارج أي تأثير أو توجيه من دولة أجنبية. وكلما نجحت الدولة في ترسيخ المساواة وسيادة القانون واحتواء مكوناتها الاجتماعية ضمن مفهوم جامع للمواطنة، تراجعت قدرة المشاريع الإقليمية على استثمار الهويات الفرعية وبناء شبكات نفوذ عابرة للحدود. [٣٩]

رابعاً: هل يؤدي تراجع تصدير الثورة إلى سقوط النظام؟

إن تحول إيران إلى دولة أكثر ارتباطاً بمفهوم السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى يمكن أن يمثل تحولاً جوهرياً في النظام الإقليمي. [٤٠]

لكن ينبغي التمييز بين تراجع مشروع تصدير الثورة وانهيار النظام الثيوقراطي. فالأول يمكن أن يحدث من خلال إعادة تعريف أولويات الدولة دون سقوط النظام. أما الثاني فيحتاج إلى تحول سياسي داخلي أوسع. [٤١]\

ولهذا فإن القول إن تراجع النفوذ الإيراني سيؤدي حتماً إلى انهيار النظام يظل استنتاجاً غير محسوم؛ فقد يستطيع النظام إعادة إنتاج نفسه من خلال تقليص طموحاته الخارجية وإعطاء الأولوية للبقاء الداخلي. [٤٢]

المحور الرابع: الخليج وهرمز.. تطور المظلة الأمنية الأمريكية

أولاً: مبدأ كارتر وتأسيس معادلة الأمن الخليجي

أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٠ أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأن واشنطن مستعدة لاستخدام القوة للدفاع عنها. وقد جاء الإعلان في أعقاب الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن والغزو السوفياتي لأفغانستان. [٤٣] [٤٤]

وفي مارس/آذار ١٩٨٠ أنشأت إدارة كارتر قوة الانتشار السريع المشتركة، التي أصبحت الأساس المؤسسي لتطوير وجود عسكري أمريكي أكثر ديمومة في المنطقة. [٤٥]

ثانياً: من قوة الانتشار السريع إلى القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM

في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٨٣ تأسست القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM، بعد تحويل قوة الانتشار السريع إلى قيادة موحدة دائمة في عهد الرئيس رونالد ريغان. [٤٦]

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت CENTCOM أحد أهم أدوات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتطورت مهمتها من الاستعداد للطوارئ في الحرب الباردة إلى إدارة عمليات عسكرية واسعة وشراكات أمنية مع دول المنطقة. وتوضح القيادة المركزية نفسها أن من أولوياتها الحالية الردع والصراع مع إيران ووكلائها وتعزيز الأمن الإقليمي مع الحلفاء والشركاء. [٤٧] [٤٨]

ثالثاً: هرمز اختناق اقتصادي

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الاختناقات البحرية في العالم. وفي ٢٠٢٤ مر عبره نحو ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط، أي ما يقارب ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للسوائل النفطية. وتوضح بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن البدائل الموجودة لدى السعودية والإمارات تستطيع تخفيف جزء من آثار إغلاق المضيق، لكنها لا تستطيع تعويض كل التدفقات. [٤٩] [٥٠]

وفي ٢٠٢٦ ظهرت أهمية ذلك بصورة أكثر وضوحاً، إذ أدى اضطراب الملاحة في المضيق إلى تقلبات حادة في أسعار النفط وإعادة توجيه بعض التدفقات. [٥١]

رابعاً: مسندم والجغرافيا الاستراتيجية

تزداد أهمية سلطنة عُمان بسبب موقع محافظة مسندم عند مدخل المضيق. لكن الأهمية الجغرافية لا تعني إمكانية تحويل المنطقة إلى قاعدة أمريكية بصورة تلقائية؛ فالوجود العسكري الأمريكي يحتاج إلى اتفاقات مع الدولة المضيفة. ومن منظور الواقعية، فإن النفوذ لا يتطلب دائماً السيطرة على الأرض. فقد حققت الولايات المتحدة أهدافها من خلال القواعد والشراكات والانتشار البحري والجوي والاستخبارات والدفاع الصاروخي، (وهناك) الجزر الإماراتية المحتلة والتي لها أهمية في أمن مضيق هرمز. [٥٢] [٥٣]

المحور الخامس: تداعيات الحرب.. إعادة تشكيل الأمن الإقليمي

أولاً: أمن الخليج بين الردع والتهدئة

كشفت الحرب أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد قادرة على التعامل مع المواجهة الإيرانية–الأمريكية باعتبارها صراعاً بعيداً عنها. فالموانئ والمنشآت النفطية والمجال الجوي والمياه الإقليمية أصبحت جميعها معرضة للتداعيات. وفي الوقت ذاته، لا ترغب دول الخليج في الدخول في حرب استنزاف مفتوحة مع إيران، ولذلك أصبحت المعادلة الأمنية قائمة على الجمع بين الردع والتهدئة والوساطة. [٥٤] [٥٥]

1- الطاقة:

أدى اضطراب هرمز إلى ارتفاع تقلبات أسعار النفط. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن تدفقات النفط عبر المضيق في الربع الأول من ٢٠٢٦ انخفضت إلى نحو ١٤,٦ مليون برميل يومياً مقارنة بأكثر من ٢٠ مليوناً في الأرباع السابقة. [٥٦]

وفي الربع الثاني من ٢٠٢٦، وصلت أسعار خام برنت في إحدى مراحل الاضطراب إلى ١١٨ دولاراً للبرميل، نتيجة انخفاض تدفقات النفط عبر المضيق وإغلاق بعض المنتجين في المنطقة جزءاً من إنتاجهم. [٥٧]

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن التوقف عن الإنتاج في حقول النفط والغاز له تكلفة مادية وزمنية عند العودة إلى الكمية التي كانت تُصدر.

2- الممرات البديلة:

تمتلك السعودية والإمارات قدرات مهمة لتجاوز

هرمز. فالسعودية تستخدم خط الشرق–الغرب، بينما تستطيع الإمارات نقل النفط عبر خط أبوظبي–الفجيرة. لكن هذه البدائل لا تلغي أهمية هرمز؛ فهي تستطيع تقليل الصدمة ولا تستطيع استبدال المضيق بالكامل. [٥٨] [٥٩]

وهنا تظهر أهمية الممرات البديلة في الإمارات والسعودية باعتبارها أدوات للمرونة الاستراتيجية وليس بديلاً كاملاً عن هرمز.

3- باب المندب والبحر الأحمر:

لا يمكن فصل هرمز عن باب المندب. فأي اضطراب في أحد المضيقين يرفع الضغوط على الآخر ويزيد تكاليف النقل والتأمين والطاقة. كما أن استمرار نشاط الحوثيين في البحر الأحمر يضيف بعداً جديداً للحرب، ويجعل أمن الطاقة مرتبطاً بشبكة من الاختناقات البحرية تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر. [٦٠] [٦١]

ثانياً: الاقتصاد الإيراني ومستقبل النظام

أدت الحرب إلى تفاقم مشكلات الاقتصاد الإيراني. فقد واجهت إيران قبل الحرب بالفعل عقوبات وتضخماً وضعفاً في العملة، ثم جاءت الضربات واضطرابات التجارة والطاقة لتضيف ضغوطاً جديدة. وفي أغسطس/آب ٢٠٢٦، أفادت رويترز بأن القيادة الإيرانية أصبحت قلقة من إمكانية أن تؤدي الضغوط الاقتصادية المتزايدة إلى تجدد الاحتجاجات وإضعاف شرعية النظام. [٦٢] [٦٣]

لكن من الخطأ افتراض أن الضغط الاقتصادي يؤدي آلياً إلى سقوط النظام. فقد تمتلك الأنظمة السلطوية أدوات قسرية ومؤسسات أمنية قادرة على احتواء الاحتجاجات.

ثالثاً: عُمان بين الوساطة والضغوط الأمريكية

اتبعت سلطنة عُمان منذ اندلاع الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران سياسة تقوم على رفض الخيار العسكري والدفع باتجاه التفاوض، مع الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع كل من واشنطن وطهران. فقد أعلنت مسقط في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦ أسفها للعمليات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، ودعت إلى وقف الأعمال العسكرية والعودة إلى الحلول الدبلوماسية، مع تأكيدها في الوقت نفسه على حق الدول في الدفاع عن أمنها وفق القانون الدولي. ولم تتوقف السياسة العُمانية عند الموقف السياسي، بل تحولت مسقط إلى قناة اتصال مهمة بين واشنطن وطهران، واستضافت في يونيو/حزيران مسؤولين إيرانيين، وأكدت دعمها لمذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية، كما بحثت مع طهران ترتيبات تتعلق بحرية الملاحة في مضيق هرمز واحترام سيادة الدول والقانون الدولي. وبذلك سعت عُمان إلى الحفاظ على موقعها التقليدي كوسيط قادر على التواصل مع الأطراف المتخاصمة، بدل الانخراط في الاصطفاف العسكري الذي فرضته الحرب.

غير أن هذه السياسة اصطدمت تدريجياً بالمقاربة الأمريكية، خصوصاً مع انتقال الخلاف من ملف الوساطة السياسية إلى إدارة مضيق هرمز. فقد أعلنت مسقط أنها تتعاون «بشفافية وحياد» مع جميع الأطراف لاستعادة حرية الملاحة في المضيق، وفقاً للقانون الدولي، بينما دخلت في مباحثات مع إيران حول آليات مرور السفن وإدارة الحركة البحرية. ومن وجهة نظر واشنطن، أصبح هذا المسار مثار قلق عندما بدا أنه قد يمنح طهران وعُمان دوراً مشتركاً في تحديد ترتيبات الملاحة في أحد أهم الممرات الاستراتيجية في العالم، في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية تسعى إلى حرمان إيران من استخدام المضيق كورقة ضغط. ولهذا تصاعدت لهجة الرئيس دونالد ترامب تجاه مسقط، ووصل الأمر في ١٧ و١٨ أغسطس/آب إلى تهديدات علنية ضد عُمان بسبب ما اعتبرته واشنطن تفاهمات غير مقبولة مع إيران بشأن هرمز. وتفيد تقارير أمريكية بأن اعتراض واشنطن تركز على ما اعتبرته تساهلاً عُمانياً تجاه إيران وعلى ترتيبات بحرية يمكن أن تضع جزءاً من إدارة المرور في المضيق ضمن تفاهم إيراني–عُماني، وهو ما يتعارض مع الهدف الأمريكي المعلن بإبقاء حرية الملاحة خارج قدرة طهران على التحكم أو الابتزاز. وجاءت الزيارة العُمانية

الأخيرة إلى الإمارات، والتي جرت في أبوظبي في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٢٦، لتكتسب أهمية خاصة في هذا السياق. [٦٤][٦٥]

ولعل السؤال الحقيقي ليس: هل يسقط النظام؟ بل: هل يستطيع النظام إعادة إنتاج نفسه في ظل انخفاض موارده وتراجع قدرته على استخدام النفوذ الخارجي ودعم بعض الدول له؟ وهنا ينبغي التمييز بين النظام والدولة. فقد يؤدي سقوط النظام إلى انتقال سياسي، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى فراغ سياسي وأمني إذا لم يكن هناك بديل قادر على الحفاظ على وحدة الدولة. [٦٦]

رابعاً: الهدنة ومذكرة الستين يوماً.. من وقف النار إلى اختبار التسوية

لم تكن الهدنة التي بدأت في يونيو/حزيران ٢٠٢٦ نهاية للصراع، وإنما كانت محاولة لتحويل الحرب من مسار عسكري إلى مسار تفاوضي. وقد تضمنت المذكرة الأمريكية–الإيرانية ترتيبات مرتبطة بوقف القتال والملف النووي وفتح مضيق هرمز وقضايا اقتصادية وأمنية. [٦٧]

وكانت أهمية المذكرة أنها نقلت الصراع من سؤال «من يستطيع تحمل الضربة التالية؟» إلى سؤال «كيف يمكن تحويل نتائج الحرب إلى اتفاق سياسي؟». [٦٨]

لكن هذا الانتقال كان هشاً منذ البداية؛ لأن الطرفين دخلا المفاوضات وهما يحملان قراءات مختلفة للحرب. فواشنطن أرادت تحويل التفوق العسكري إلى تنازلات استراتيجية، بينما أرادت طهران استخدام استمرار قدرتها على تهديد الملاحة والردع الصاروخي للحفاظ على أوراق تفاوضية. [٦٩]

وأصبح مضيق هرمز أحد أصعب ملفات التفاوض. فقد اعتبرت إيران أن فتحه مرتبط بإنهاء الحصار والضغط الأمريكي، بينما أرادت واشنطن ضمان حرية الملاحة قبل تقديم تنازلات أساسية. [٧٠]

وبحلول ١٧ أغسطس/آب انتهت مهلة الستين يوماً دون التوصل إلى اتفاق دائم. وأكدت تقارير حديثة أن الاتفاق دخل مرحلة الانهيار، بينما استمر تبادل الاتهامات بين واشنطن وطهران بشأن المسؤول عن عدم تنفيذ بنوده.[٧١]

وفي ١٧ أغسطس، نقلت رويترز أن إيران هددت بالانتقال إلى وضع عسكري «هجومي بالكامل» إذا فشلت الدبلوماسية، خصوصاً فيما يتعلق بمضيق هرمز. [٧٢]

وهكذا تحولت الهدنة نفسها إلى اختبار للردع وإدارة الصراع والحرب: فإذا قدم أحد الطرفين تنازلات كبيرة دون مقابل، فقد يفسر ذلك باعتباره هزيمة استراتيجية؛ وإذا رفض الطرفان التنازل، يعود الصراع إلى التصعيد.

أما فكرة صندوق إعادة الإعمار والتنمية الذي طُرح بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، في مذكرة التفاهم والهدنة، فيمكن قراءتها باعتبارها محاولة لاستخدام الاقتصاد كأداة لإعادة تشكيل السلوك الإيراني، لا مجرد تقديم مساعدات مالية. [٧٣] [٧٤]

المحور السادس: من الحرب إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي

أولاً: الحرب كـ«لعبة دجاجة».. صراع الإرادات والردع

يمكن تفسير العلاقة بين واشنطن وطهران من خلال نموذج «لعبة الدجاجة» في نظرية الألعاب، حيث يحاول كل طرف إجبار الآخر على التراجع أولاً. في هذه اللعبة، لا يبحث الطرفان بالضرورة عن الحرب، وإنما يستخدمان خطر الحرب لإجبار الخصم على تقديم تنازلات. [٧٥]

وهذا يفسر لماذا يمكن أن تبدو التصريحات الأمريكية والإيرانية متناقضة؛ فالطرفان يتحدثان عن التفاوض، لكنهما في الوقت نفسه يرفعان سقف التهديد العسكري. وقد ظهر ذلك بوضوح في أغسطس/آب ٢٠٢٦ عندما تحدث الرئيس ترامب عن خيارين أمام إيران: الضغط الاقتصادي حتى الانهيار أو توجيه ضربة عسكرية شديدة. [٧٦]

في المقابل، أعلنت إيران أنها مستعدة للعودة إلى التصعيد إذا لم يتم تنفيذ الاتفاق أو تخفيف القيود المفروضة عليها. [٧٧]

ومن منظور الواقعية، لا يستطيع أي طرف تقديم تنازل، لأن التنازل عن الشروط الأساسية قد يؤثر في الردع والمصداقية أمام الخصوم والحلفاء.

وهنا يصبح الوقت نفسه سلاحاً. فواشنطن تراهن على أن استمرار الضغط الاقتصادي سيضعف قدرة إيران على التحمل، بينما تراهن طهران على أن استمرار اضطراب هرمز وأسعار الطاقة سيجعل تكلفة الحرب مرتفعة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وبذلك، فإن المعركة ليست عسكرية فقط؛ إنها معركة على الإرادة السياسية والقدرة على التحمل. [٧٨]

ثانياً: كلاوزفيتز.. من التفوق العسكري إلى النصر السياسي

تساعد أفكار كارل فون كلاوزفيتز على فهم الفرق بين النجاح العسكري والنجاح السياسي. فالحرب ليست غاية مستقلة في التدمير والقتل، وإنما وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في نهاية الحرب. [٧٩]

وبناءً على ذلك، فإن تدمير منشآت عسكرية أو نووية لا يعني بالضرورة تحقيق النصر الاستراتيجي. فإذا كانت الولايات المتحدة تهدف إلى منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وإضعاف قدرتها الصاروخية، وتقليص قدرتها على تهديد الملاحة، فإن تقييم الحرب يجب أن يقيس مدى تحقق هذه الأهداف بعد انتهاء العمليات، وليس عدد المنشآت التي دمرت فقط. [٨٠]

وقد أظهرت تطورات ٢٠٢٦ أن التفوق العسكري الأمريكي الهائل والضخم لم يتحول بصورة تلقائية إلى تسوية سياسية. فبحلول أغسطس، ظل النظام الإيراني قائماً، واستمر التوتر حول هرمز، ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي. [٨١]

وتشير تحليلات حديثة إلى أن الحرب، رغم حجم العمليات والضربات، لم تنتج حتى الآن نصراً استراتيجياً حاسماً للولايات المتحدة، وأن إيران ما زالت قادرة على إطالة أمد الصراع ورفع تكلفته. [٨٢]

ومن هنا يمكن القول إن النجاح العملياتي لا يساوي النصر السياسي. فالولايات المتحدة تستطيع تدمير منشآت إيران والبنية التحتية والطاقة وجعلها بلاداً مدمرة، لكنها لا تستطيع بالضرورة فرض نظام سياسي جديد من الخارج دون أن تتحمل تكلفة الاحتلال أو الفوضى أو المقاومة. وهذا هو أحد أهم دروس كلاوزفيتز: كلما اتسعت الفجوة بين الوسائل العسكرية والهدف السياسي، ارتفع خطر تحول الحرب إلى استنزاف وفوضى غير مرغوبة من قبل واشنطن. [٨٣]

ثالثاً: اتساع الجغرافيا الاستراتيجية.. من الخليج إلى بحر قزوين

لا ينبغي النظر إلى الحرب باعتبارها صراعاً محصوراً بين الخليج وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة. فإيران تقع عند نقطة التقاء أربع مناطق استراتيجية: الخليج العربي، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وبحر قزوين (والأناضول وجنوب آسيا). ومن هنا، فإن أي تغير في موقع إيران الإقليمي سيؤثر في روسيا وتركيا وباكستان وأذربيجان ودول آسيا الوسطى والصين.

يمثل بحر قزوين بعداً مهماً بسبب الطاقة والممرات البرية والبحرية. كما أن ممرات النقل التي تربط الصين بآسيا الوسطى والقوقاز وتركيا وأوروبا يمكن أن تكتسب أهمية إضافية إذا أصبحت إيران أقل قدرة على استخدام الخليج كأداة ضغط. [٨٤]

أما أذربيجان، فتكتسب أهمية بسبب موقعها بين إيران والقوقاز، وعلاقاتها مع تركيا، وموقعها في شبكات الطاقة والنقل الإقليمية. [٨٥]

وفي آسيا الوسطى، يمكن أن تستفيد دول مثل أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان من أي

إعادة ترتيب للممرات التجارية التي تربط آسيا بأوروبا. [٨٦]

كما أن الصين تنظر إلى إيران باعتبارها جزءاً من شبكة أوسع للاتصال والطاقة، بينما تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى. [٨٧]

ومن ثم، فإن إضعاف إيران قد لا يعني بالضرورة تراجع أهميتها الجغرافية. وربما العكس: كلما ضعفت إيران عسكرياً، زادت أهمية موقعها بالنسبة إلى القوى التي تتنافس على مستقبل أوراسيا. وهنا يتحول الصراع من «من يسيطر على إيران؟» إلى سؤال أكبر: من سيؤثر في البيئة الجغرافية المحيطة بإيران؟

رابعاً: منظومتان أمنيتان ومظلة أمريكية واحدة

يشهد الشرق الأوسط تشكّل مسارين أمنيين متوازيين، لا يقومان بالضرورة على تحالفين متعارضين، وإنما يعكسان تعدد الشراكات والتهديدات. المنظومة الأولى تتمحور حول إسرائيل وبعض الدول العربية، التي تطورت بصورة واضحة منذ توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية عام ٢٠٢٠، لتتجاوز العلاقات السياسية والاقتصادية إلى مجالات الدفاع الجوي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا العسكرية، وأمن الملاحة، ومواجهة التهديدات الإيرانية. كما أن انتقال إسرائيل من نطاق القيادة الأمريكية الأوروبية EUCOM إلى نطاق القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM عزز تصور دمجها بصورة أكبر في البنية الأمنية الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط. أما المنظومة الثانية فتتبلور حول السعودية وتركيا وباكستان، بعد توقيع اتفاق مكة للدفاع المشترك في أغسطس ٢٠٢٦، والذي يقوم على مبدأ الردع الجماعي والتنسيق الدفاعي والأمني، بما يربط الخليج بالأناضول وجنوب آسيا ضمن إطار أمني إقليمي جديد. [٨٨][٨٩]

ورغم اختلاف طبيعة المنظومتين، فإنهما تلتقيان في عدد من المصالح الأمنية، وفي مقدمتها حماية سيادة الدول، ومواجهة التهديدات المسلحة، وأمن الملاحة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز القدرات الدفاعية. كما أن كلاً منهما يرتبط بدرجات متفاوتة بالولايات المتحدة؛ فإسرائيل حليف أمريكي رئيسي، بينما ترتبط السعودية وتركيا وباكستان بعلاقات دفاعية واستراتيجية طويلة مع واشنطن. ولذلك فإن اتفاق مكة لا يبدو بديلاً عن المنظومة الأمنية المرتبطة بإسرائيل، كما أن التعاون العربي–الإسرائيلي لا يلغي قدرة دول المنطقة على بناء ترتيبات أمنية مستقلة. والأقرب أن المسارين يمثلان طبقات أمنية متداخلة داخل بيئة إقليمية واحدة، أكثر من كونهما حلفين متنافسين بالمعنى التقليدي. [٩٠]

وتكشف المنظومة الثانية، تحديداً، عن رغبة إقليمية متزايدة في تنويع أدوات الردع وعدم الاعتماد على مسار أمني واحد. فالسعودية تستفيد من القدرات العسكرية التركية، ومن الثقل العسكري والاستراتيجي الباكستاني، بينما تضيف باكستان بعداً آسيوياً ونووياً إلى الترتيب الجديد. وفي المقابل، توفر المنظومة المرتبطة بإسرائيل قدرات متقدمة في التكنولوجيا والدفاع الجوي والاستخبارات والأمن السيبراني. ومن ثم، فإن قوة الشرق الأوسط المستقبلية قد لا تنشأ من إقامة حلف واحد، وإنما من قدرة دوله على بناء شبكات متعددة قادرة على التعاون في بعض الملفات، مع الاحتفاظ بهامش استقلال استراتيجي في ملفات أخرى.

ومع ذلك، تبقى المظلة الأمريكية القاسم المشترك الأوسع بين المنظومتين. فالولايات المتحدة ما زالت تمتلك شبكة القواعد والقدرات الجوية والبحرية والاستخباراتية واللوجستية التي لا تستطيع أي من المنظومتين الإقليميتين توفيرها منفردة. ولذلك قد يكون التحول الجاري ليس في انتهاء الدور الأمريكي، بل في تغير طبيعته: من قوة تتحمل العبء الأمني الأكبر إلى قوة تقود شبكة من الشركاء الإقليميين،

وتوفر لهم التسليح والتكنولوجيا والاستخبارات والدعم اللوجستي والردع الاستراتيجي. وهكذا، قد يتجه الشرق الأوسط إلى منظومتين أمنيتين متداخلتين تحت مظلة أمريكية واحدة: منظومة ترتبط بإسرائيل وشبكة الاتفاقيات الإبراهيمية، وأخرى تتشكل حول السعودية وتركيا وباكستان، بينما تظل واشنطن القوة القادرة على منع تحولهما إلى محورين متصارعين وإدارة نقاط التقاطع بينهما.

الخاتمة: مستقبل إيران والنظام الإقليمي.. المعطيات والسيناريوهات

أولاً: المعطيات

تكشف الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران أن الشرق الأوسط دخل مرحلة استراتيجية جديدة، وأن تأثير الحرب تجاوز استهداف المنشآت النووية والعسكرية ليطال مركز النظام الإيراني نفسه وشبكة نفوذه الإقليمية. ويمكن تلخيص أبرز المعطيات التي ستحدد اتجاه المرحلة المقبلة في الآتي:

- ضرب مركز القيادة الإيرانية: في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦، قُتل المرشد الأعلى علي خامنئي في الضربات الأمريكية–الإسرائيلية، بالتزامن مع مقتل عدد كبير من كبار القادة العسكريين والأمنيين والسياسيين. وتشير التقارير إلى أن نحو ٤٠ من كبار القادة العسكريين قُتلوا في الضربة الأولى، ثم استمرت عمليات استهداف قيادات أخرى خلال مارس/آذار، بما فيها قيادات في الحرس الثوري والباسيج والأمن القومي والاستخبارات. وهكذا لم تستهدف الحرب قدرات إيران فقط، بل أصابت بنية القيادة التي أدارت الدولة ومشروعها العسكري والإقليمي لعقود.
- الانتقال من استهداف القدرات إلى استهداف بنية النظام: مقتل المرشد وكبار القادة أحدث أكبر صدمة تصيب بنية الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها. ومع ذلك، تمكن النظام من إعادة ترتيب القيادة واختيار مرشد جديد، وهو ما يؤكد أن ضرب رأس النظام لا يعني بالضرورة سقوطه، لكنه يكشف في المقابل مدى هشاشة منظومة القيادة عندما تتعرض مراكز القرار لضربات متزامنة وقاتلة وسريعة.
- انحسار محور النفوذ الإيراني: جاء ذلك بعد سلسلة من التحولات التي أضعفت العمق الاستراتيجي لطهران؛ فسقوط نظام بشار الأسد في سوريا أفقد إيران إحدى أهم ساحات نفوذها الإقليمي، بينما أدى مقتل حسن نصر الله وإضعاف حزب الله إلى تراجع أحد أهم أذرعها العسكرية في لبنان. كما تعرضت حماس لضغوط عسكرية وسياسية كبيرة في حرب غزة ٢٠٢٣، فيما أصبحت علاقة طهران بالحوثيين أكثر تعقيداً في ظل اختلاف الحسابات الميدانية والسياسية. وبذلك لم تعد إيران تمتلك شبكة النفوذ المتماسكة التي بنتها على مدى عقود بالفاعلية نفسها.
- أزمة نموذج «الدولة–الثورة»: كشفت الحرب أن الجمع بين متطلبات الدولة الوطنية ومشروع الثورة العابرة للحدود أصبح أكثر كلفة على إيران. فكلما ارتفعت تكلفة العقوبات والحرب وإعادة بناء القدرات العسكرية، أصبحت المفاضلة أكثر صعوبة بين تمويل الداخل وتمويل شبكات النفوذ الخارجية.
- هرمز من ورقة ضغط إيرانية إلى قضية أمن عالمي: أثبتت الحرب أن مضيق هرمز ليس مجرد أداة يمكن لطهران استخدامها في مواجهة خصومها، بل نقطة اختناق استراتيجية تؤثر مباشرة في الطاقة والتجارة والأسواق العالمية. وفي المقابل، ازدادت أهمية الممرات البديلة في الإمارات والسعودية بوصفها جزءاً من استراتيجية تقليل مخاطر الاعتماد على هرمز.
- تراجع قدرة الوكلاء على تشكيل البيئة الإقليمية: أظهرت التطورات أن نموذج النفوذ القائم على القوى المسلحة المرتبطة بإيران من الفاعلين من غير الدول، يواجه اختباراً حقيقياً. فإضعاف حزب الله، وتراجع قدرة حماس، وفقدان إيران عمقها السوري، والضغوط المتزايدة في اليمن والعراق، كلها تقلل من قدرة

طهران على استخدام الوكلاء كأدوات متقدمة للردع والضغط.

- معادلة خليجية جديدة: لا تريد دول الخليج إيران نووية، لكنها في الوقت ذاته لا تريد انهيار الدولة الإيرانية بما قد ينتج عنه فراغ أمني وفوضى وانتشار للسلاح أو صراعات قومية على حدودها. وفي المقابل، لا تريد عودة إيران إلى نموذج الدولة–الثورة وشبكات النفوذ المسلحة العابرة للحدود. ومن هنا قد تتمثل المصلحة الخليجية في (إيران قوية ومستقرة كدولة، ولكن أقل أيديولوجية وأكثر احتراماً لسيادة جيرانها(.

- إعادة تعريف الدور الأمريكي: أكدت الحرب استمرار الحاجة إلى المظلة الأمريكية، لكنها أظهرت أيضاً أن التفوق العسكري الأمريكي لا يكفي وحده لإنتاج تسوية سياسية. ومن المرجح أن تدفع هذه التجربة واشنطن إلى الاعتماد بصورة أكبر على الشركاء الإقليميين، وتوزيع أعباء الأمن، وتطوير منظومات دفاعية وممرات استراتيجية أكثر تكاملاً.

- المعطى الأكثر حساسية: مستقبل الدولة الإيرانية نفسها. فإذا تمكن النظام من إعادة بناء مؤسساته واستيعاب الصدمة، فقد تتجه إيران إلى إعادة تعريف نفسها كدولة أكثر براغماتية وأقل اندفاعاً في سياستها الخارجية. أما إذا تزامنت الضربات الخارجية مع أزمة اقتصادية عميقة، وانقسام داخل الحرس الثوري ومؤسسات الدولة، واتساع الاحتجاجات وفقدان الشرعية، فقد ينتقل الصراع من تغيير النظام إلى تغيير شكل الدولة.

ومن هنا، لا ينبغي أن ينحصر الاستشراف في سؤال: هل يسقط النظام الإيراني؟ بل يجب أن يمتد إلى سؤال أكثر خطورة: إذا سقط النظام، هل تبقى إيران دولة مركزية موحدة، أم تتجه إلى نظام فدرالي أو كونفدرالي، أم تدخل في مسار تفكك على أساس الهويات القومية والمناطقية؟

وهذه هي النقطة التي تجعل المرحلة المقبلة مختلفة جذرياً؛ فالحرب لم تعد تختبر قدرة النظام الإيراني على البقاء فحسب، وإنما قد تختبر قدرة الدولة الإيرانية نفسها على الحفاظ على شكلها السياسي والجغرافي الذي استمر لأكثر من قرن.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية

ومن هذه المعطيات يمكن بناء خمسة سيناريوهات رئيسية:

1- **التسوية وإعادة بناء إيران:** تتوصل واشنطن وطهران إلى اتفاق شامل يضع قيوداً على البرنامج النووي والقدرات العسكرية، ويضمن أمن الملاحة، ويخفف العقوبات، ويفتح الباب أمام إعادة الإعمار. وفي هذه الحالة قد تتحول إيران تدريجياً من «دولة–ثورة» إلى دولة أكثر تركيزاً على مصالحها الوطنية. (وحقيقةً، يبقى هذا التصور مستبعداً).

2- **استمرار الحرب والاستنزاف:** تفشل المفاوضات وتستمر الضربات المتبادلة، ويتحول الصراع إلى حرب طويلة تستنزف إيران والولايات المتحدة والمنطقة، مع بقاء هرمز ورقة ضغط استراتيجية وارتفاع كلفة الطاقة والتجارة. (فجولة عسكرية جديدة لا يمكن استبعادها إذا فشلت الوساطات)، خصوصاً مع استمرار التهديدات الإيرانية بالتصعيد في هرمز والعدوان على جوارها الجغرافي واستمرار الضغط الأمريكي. لكن الحرب الجديدة، إذا وقعت، قد لا تكون بالضرورة نسخة من الحرب الأولى، بل قد تكون أكثر تركيزاً على المنشآت العسكرية، والممرات البحرية، والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة، مع محاولة كل طرف تجنب الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة. وتشير التقارير الحالية إلى أن طهران تلوّح بالفعل بالانتقال إلى موقف أكثر هجومية إذا فشلت الدبلوماسية. (ونهاية هذا التصور ستقود إلى تدمير إيران بسبب التفوق الأمريكي العسكري الهائل).

3- **سقوط النظام وإعادة تشكيل الدولة:**

يؤدي اجتماع الهزيمة العسكرية، والانهيار الاقتصادي، وتفكك مراكز القوة، وتراجع الشرعية إلى سقوط النظام الثيوقراطي. وهنا تظهر ثلاثة مسارات محتملة: إيران مركزية جديدة، أو إيران فدرالية، أو إيران كونفدرالية تمنح الأقاليم والقوميات صلاحيات واسعة. وفي السيناريو الأكثر اضطراباً قد تتجه البلاد إلى تفكك فعلي على أساس الهويات القومية والمناطقية. (وهذا السيناريو، رغم خطورته، ليس حتمياً؛ إذ يعتمد على مدى قدرة مؤسسات الدولة والحرس الثوري والقوى السياسية على الحفاظ على وحدة البلاد. الأرجح أن مستقبل إيران لن يخرج من هذه المسارات).

4- **الفوضى الداخلية في إيران:** (الاحتمال الأكثر خطورة يتمثل في أن تؤدي الحرب إلى إيران أضعف من أن تحكم مركزياً، وأقوى من أن تنهار بسهولة؛ وهي الحالة التي قد تفتح الباب أمام صراع داخلي طويل حول مستقبل النظام وشكل الدولة وحدود السلطة بين المركز والأقاليم والهويات القومية).

5- **إعادة تشكيل النظام الإقليمي:** بغض النظر عن مستقبل النظام الإيراني، ستؤدي هذه الحرب في الغالب إلى ولادة شرق أوسط أكثر تعدداً في مراكز القوة، مع تعزيز القدرات الخليجية، وإدماج إسرائيل، وتطوير الممرات البديلة، وتوسع الشراكات الدفاعية والأمنية، وبقاء الولايات المتحدة في موقع المظلة الأمنية الأوسع. وبذلك، فإن السؤال الذي ستجيب عنه السنوات المقبلة ليس فقط: كيف ستكون إيران بعد الحرب؟ بل السؤال الأعمق: (هل ستخرج إيران من الحرب كنظام مختلف، أم كدولة مختلفة في النظام الإداري والسياسي أو ربما مقسمة إلى كيانات؟ وهل تحدث مع هذه الحرب حقاً إعادة تشكيل للشرق الأوسط بأكمله؟ وهل ستهيمن واشنطن على أمن مضيقي هرمز وباب المندب بتحالف تقوده، أليس ذلك سيعزز من هيمنتها على هرم النظام الدولي؟)

المراجع:

[1] Reuters. "Iran Threatens New Offensive While US Rules Out Extending Ceasefire Deal." August 17, 2026.

[2] United Nations Security Council. Resolution 2231 (2015) on the Iran Nuclear Issue.

[3] RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era.

[4] U.S. Energy Information Administration. "Amid Regional Conflict, the Strait of Hormuz Remains a Critical Oil Chokepoint."

[5] United Nations Security Council. "Security Council, Adopting Resolution 2231 (2015), Endorses Joint Comprehensive Plan of Action on Iran's Nuclear Programme."

[6] Ibid.

[7] International Atomic Energy Agency. Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran.

[8] United Nations Security Council. Resolution 2231 (2015) on the Iran Nuclear Issue.

[9] RAND Corporation. Iran's Regional Strategy and Support to Aligned Groups.

[10] RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era.

[11] U.S. Department of State. "President Donald J. Trump's Decision to Withdraw from the JCPOA."

[12] International Atomic Energy Agency. Verification and Monitoring of Iran's Nuclear Commitments.

[13] Congressional Research Service. Iran: Background and U.S. Policy.

[14] RAND Corporation. Iran's Regional Strategy and Support to Aligned Groups.

[15] RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era.

[16] Reuters. Reports on U.S.–Iran Negotiations during 2026.

[17] Congressional Research Service. Iran's Nuclear Program and Regional Security.

[18] RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post-

Revolutionary Era. And, Iran's Regional Strategy and Support to Aligned Groups.

Euronews. "All Iranian Officials and Commanders Killed [19] in the Past Nine Months." March 21, 2026. And, Associated Press. "Iran's Supreme Leader Killed in Major Attack by US and Israel." February 28, 2026.

United Nations Office for the Coordination of Humani- [20] tarian Affairs (OCHA). Islamic Republic of Iran: Humanitar- ian Update No. 02. April 3, 2026.

[21] Ibid.

Reuters. "War in Iran Has Cost the US $37.5 Billion So [22] Far, Pentagon Says." July 21, 2026.

Reuters. "Iran War Drains U.S. Blood and Treasure." July [23] 22, 2026.

OCHA. Islamic Republic of Iran: Humanitarian Update [24] No. 02.

World Bank. Analyses of the Impact of Conflicts on Infra- [25] structure and the Economy.

Reuters. "Battered by War, Iran's Rulers Wary of More [26] Economic Pain and Unrest if US Tightens Pressure." August 17, 2026.

Reuters. "War in Iran Has Cost the US $37.5 Billion So Far, [27] Pentagon Says." July 21, 2026.

Encyclopaedia Britannica. "Iran: Islamic Revolution and [28] Foreign Policy".

RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post- [29] Revolutionary Era.

RAND Corporation. Iran's Regional Strategy and Support [30] to Aligned Groups.

RAND Corporation. Iran's Security Policy in the Post- [31] Revolutionary Era.

Congressional Research Service. Iran: Relations with Key [32] Central Asian States.

Balci, Bayram. "Iran: A Minor Religious Actor in Central [33] Asia and the Caucasus." Oxford Academic.

[34] Ibid.

Congressional Research Service. Tajikistan: Background [35]

and U.S. Relations.

Al Jazeera Centre for Studies. "Iran's Growing Role in [36] Central Asia?"

Congressional Research Service. Iran: Relations with Key [37] Central Asian States.

Cambridge University Press. "A Status Quo Power in a [38] Changing Region: Iran's Regionalism in the South Caucasus".

Asharq Al-Awsat. "UAE Announces Dismantling of a Ter- [39] rorist Network Linked to Hezbollah and Iran." 2026; Asharq Al-Awsat. "Kuwait Dismantles a Cell While Bahrain Refers Suspected Collaborators to Court." August 17, 2026.

[40] RAND Corporation. Studies on Iranian Regional Policy.

[41] RAND Corporation. Studies on Regime Change in Iran.

[42] Ibid.

[43] U.S. Department of State. The Carter Doctrine.

[44] Ibid.

U.S. Central Command (CENTCOM). CENTCOM His- [45] tory and Origins.

[46] Ibid.

U.S. Central Command (CENTCOM). From Cold War [47] Contingency to Regional Guardian.

U.S. Central Command (CENTCOM). Mission and [48] Command Priorities.

U.S. Energy Information Administration. World Oil Tran- [49] sit Chokepoints.

U.S. Energy Information Administration. Strait of Hor- [50] muz: Alternative Routes.

U.S. Energy Information Administration. "Petroleum [51] Markets Responded to Disruptions in the Middle East in the Second Quarter." July 2026.

U.S. Energy Information Administration. "The Strait of [52] Hormuz Is the World's Most Important Oil Transit Choke- point".

U.S. Central Command (CENTCOM). Mission and [53] Structure.

Reuters. Reports on the Impact of the War on Gulf States [54] .and Maritime Security during 2026

Reuters. Reports on Gulf Security and U.S.–Iran Negotia- [55] .tions during 2026

U.S. Energy Information Administration. Short-Term En- [56] .ergy Outlook: Energy Security

U.S. Energy Information Administration. "Petroleum [57] Markets Responded to Disruptions in the Middle East in the .Second Quarter." July 2026

U.S. Energy Information Administration. World Oil Tran- [58] .sit Chokepoints

U.S. Energy Information Administration. Strait of Hor- [59] .muz: Alternative Routes

Reuters. Reports on Red Sea and Bab el-Mandeb Security [60] .during the War

Reuters. "Yemen at Highest Risk of Major Conflict Since [61] .2022 Truce, UN Warns." August 2026

.Reuters. Analyses of the Iranian Economy during the War [62]

Reuters. "Battered by War, Iran's Rulers Wary of More [63] .Economic Pain and Unrest." August 17, 2026

Associated Press. "Trump Is Threatening to Bomb Oman, [64] .but Why?" August 18, 2026

Reuters. "Trump Says No Talks Planned with Iran, Tehran [65] .Says Strait of Hormuz Still Shut." August 18, 2026

.RAND Corporation. Studies on Regime Change in Iran [66]

Associated Press. "The 60-Day Deadline for an Iran Peace [67] ".Deal Is Expiring

.Ibid [68]

Reuters. "Iran Threatens New Offensive While US Rules [69] .Out Extending Ceasefire Deal." August 17, 2026

Al Jazeera. "Strait of Hormuz: What Has Happened Since [70] "?the US–Iran MoU on June 17

Associated Press. "The 60-Day Deadline for an Iran Peace [71] ".Deal Is Expiring

Reuters. "Iran Threatens New Offensive While US Rules [72] .Out Extending Ceasefire Deal." August 17, 2026

Reports on the June 2026 Agreement and Reconstruction [73] .and Development Proposals Related to the Settlement

.Ibid [74]

Jervis, Robert. Studies on Game Theory and Deterrence in [75] .International Relations

Reuters. "Trump Says Iran Options Are Let Tehran Fail [76] .Economically or 'Hit Them Really Hard.'" August 2026

Reuters. "Iran Says It Will Escalate If US Does Not Honour [77] .Deal Within Weeks." August 17, 2026

Reuters. "Iran Threatens New Offensive While US Rules [78] .Out Extending Ceasefire Deal." August 17, 2026

.Clausewitz, Carl von. On War [79]

.Ibid [80]

Financial Times. "The Realignment of the Middle East." [81] .August 2026

Financial Times. "Will Failure in Iran Reshape How the [82] .US Fights?" August 2026

.Clausewitz, Carl von. On War [83]

Studies on the Middle Corridor and Eurasian Corridors in [84] .Central Asia and the Caucasus

Cambridge University Press. "Iran's Regionalism in the [85] ".South Caucasus

.Oxford Academic. Studies on Iran and Central Asia [86]

Studies on Eurasian Geopolitics and Russian–Chinese– [87] .Iranian Relations

International Institute for Strategic Studies (IISS). "Paki- [88] stan, Saudi Arabia and Türkiye: A New Defence Pact." August .2026

Reuters. "Turkey, Saudi Arabia, Pakistan Will Form Politi- [89] cal, Military Mechanisms to Coordinate under Defence Pact." .August 13, 2026

Atlantic Council. "Why Saudi Arabia, Pakistan, and Tur- [90] .key Just Signed a Defense Pact." August 2026

الاقتصاد السياسي للصراعات في الشرق الأوسط

الحداثة الرأسمالية وصراعات الهيمنة

إسماعيل خالد

مقدمة:

يُعدّ الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التي تأثرت ولا تزال تتأثّر بالصراعات السياسية والعسكرية الممتدة. حيث تقاطعت فيها عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وجيوسياسية وهوياتية متشابكة.

وقد اتجهت العديد من الأبحاث إلى تفسير صراعات المنطقة من خلال التنافس على السلطة، والانقسامات القومية والطائفية والمذهبية، والأثنية والعرقية، وضعف الدولة، والتدخلات الإقليمية والدولية وجاذبات السياسة.

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل، فإنها لا تكفي وحدها لفهم البنية العميقة للصراعات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالسؤال عن المصالح الاقتصادية التي تقف خلف الصراع، والموارد التي يجري التنافس عليها، والجهات التي تستفيد من استمراره.

فالصراع لا يدور فقط حول من يمتلك السلطة السياسية، وإنما أيضاً حول تلك الدول التي تمتلك الموارد، ومن يسيطر على إنتاجها وتوزيعها، ومن يتحكم في الأسواق والمعابر والموانئ وطرق التجارة ومصادر الطاقة، وسلاسل التوريد، ومن يمتلك القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الشرق الأوسط بسبب الموقع الاستراتيجي للمنطقة في الاقتصاد العالمي، وبسبب امتلاكها موارد مهمة، وفي مقدمتها موارد الطاقة النفط والغاز، إضافة إلى الممرات التجارية والموانئ والمياه والأراضي الزراعية وغيرها.

ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد السياسي باعتباره مدخلاً لتحليل العلاقة المتبادلة بين السلطة

والثروة والموارد والأسواق والمؤسسات.

أهمية البحث:

هي محاولة تقديم قراءة للصراعات في الشرق الأوسط والتي تتجاوز التفسيرات الأحادية التي تركز على البعد السياسي أو العسكري أو الهوياتي، وتتعامل مع الاقتصاد باعتباره عاملاً ثانوياً.

فالاقتصاد ليس مجرد نتيجة للحرب أو ضحية لها، وإنما يمكن أن يكون أحد العوامل المؤثرة في نشوء الصراع واستمراره وفي إعادة تشكيل علاقات القوة بعده.

وتتمثل أهمية البحث في دراسة العلاقة بين السلطة والثروة، إذ إن امتلاك الموارد الاقتصادية يمنح الفاعلين قدرة على بناء النفوذ السياسي والعسكري، بينما تسمح السلطة السياسية بدورها بالتحكم في توزيع الموارد والاستثمارات والعقود والأراضي. ومن ثم تنشأ علاقة متبادلة بين القوة السياسية والاقتصادية، يمكن أن تؤدي في بعض الحالات إلى تكريس التفاوت والتهميش وإضعاف فرص المشاركة السياسية.

وكذلك الأمر في تحليل الموارد الطبيعية بوصفها عناصر استراتيجية تتجاوز قيمتها الاقتصادية المباشرة. فالنفط والغاز، على سبيل المثال، يرتبطان بأمن الطاقة العالمي وبالممرات التجارية والسياسات الدولية، ولذلك أصبحا جزءاً من العلاقات الجيوسياسية للمنطقة.

وتتمثل أهمية هذا البحث في تحليل اقتصاد الحرب. فالحروب لا تؤدي إلى انهيار الاقتصادات فحسب، بل يمكن أن تنتج منظومات اقتصادية جديدة لها قواعدها وشبكاتها ومصالحها. فالسيطرة على المعابر والموارد والأراضي وطرق التجارة قد تصبح مصدراً للتمويل، بينما تتوسع أنشطة التهريب والاقتصاد غير الرسمي والاستيلاء على الممتلكات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل الاقتصاد السياسي للصراعات في الشرق الأوسط في ظل الرأسمالية المعولمة، من خلال:

١ – تحليل العلاقة بين السلطة والثروة في إنتاج الصراعات وإعادة إنتاجها، ودراسة دور موارد الطاقة الأحفورية «النفط والغاز» والموارد الطبيعية في تشكيل علاقات القوة والهيمنة، ودور اقتصاد الحرب والشبكات الاقتصادية التي تنشأ في ظل النزاعات.

٢ – تحليل تأثير الرأسمالية المعولمة في اقتصادات الشرق الأوسط، دراسة العلاقة بين الأسواق العالمية والمصالح الإقليمية والصراعات المحلية.

٣ – تحليل دور القوى الإقليمية والدولية في الاقتصاد السياسي للصراع، ودراسة أثر العقوبات الاقتصادية والحصار في الاقتصادات المحلية.

٤ – تحليل دور الشركات ورؤوس الأموال العابرة للحدود في المنطقة، ودراسة اقتصاد إعادة الإعمار بوصفه مجالاً لإعادة توزيع الثروة والنفوذ.

أسئلة البحث:

تنطلق أسئلة البحث من أن الصراعات في الشرق الأوسط غالباً ما تُفسر من خلال عوامل سياسية وأمنية وهوياتية، في حين يحظى البُعد الاقتصادي، وخاصة العلاقة بين الثروة والسلطة والموارد وبنية الاقتصاد العالمي، باهتمام أقل من أهميته الفعلية.

ومن هنا تتمثل المشكلة الرئيس من خلال السؤال التالي:

إلى أي مدى أسهم تطور النظام الرأسمالي من شكله الكلاسيكي إلى شكله المعولم في إعادة إنتاج أنماط جديدة من الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وفي تشكيل طبيعة الصراعات في الشرق الأوسط؟

وهناك فكرة أعمق يمكن أن تميّز البحث: عدم التعامل مع النفط والغاز بوصفهما مجرد موارد طبيعية، بل باعتبارهما جزءاً من بنية الاقتصاد السياسي العالمي وعلاقات القوة والهيمنة.

وهذا سيسمح لك بالانتقال من تفسير الصراع باعتباره «صراعاً سياسياً أو طائفياً» إلى تحليله ضمن بنية أوسع تشمل رأس المال والطاقة والأسواق والدولة والقوى الدولية.

مصطلحات البحث:

الاقتصاد السياسي:

يقصد به الحقل المعرفي الذي يدرس العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، وخاصة كيفية تأثير السلطة السياسية في إنتاج وتوزيع الموارد والثروة، وكيف يمكن للقوة الاقتصادية أن تؤثر في القرار السياسي.

وفي هذا البحث يُستخدم المصطلح لتحليل العلاقة بين الثروة والموارد والأسواق والسلطة والصراع.

الاقتصاد السياسي التقليدي:

تتأثر دراساته بالعوامل السياسية والاجتماعية، مثل الأيديولوجيات السياسية، والنظم الانتخابية، ودور قوى الهيمنة والضغط.

حيث يركز الاقتصاد السياسي التقليدي على دراسة كيفية تأثير السياسات والمؤسسات في توزيع الموارد والرفاه الاقتصادي، فيما يركز اقتصاد الطاقة على دراسة الدور الحيوي للطاقة في الاقتصاد العالمي وتأثيراتها في الاستقرار السياسي والعلاقات الدولية.

ويُعتبر اقتصاد الطاقة تخصصاً أكثر تحديداً ضمن إطار الاقتصاد السياسي، حيث يُعنى بشكل خاص بالقضايا التي تنشأ من اعتماد الاقتصاد العالمي على موارد الطاقة المحدودة والمتقلبة[1].

الاقتصاد السياسي للصراع:

يقصد به دراسة العلاقة بين المصالح الاقتصادية والقوى السياسية في إنتاج الصراع واستمراره وتحولاته، بما يشمل الموارد التي تمول الصراع، والجهات المستفيدة منه، والشبكات الاقتصادية التي تنشأ حوله، وآثاره في توزيع الثروة والملكية.

الرأسمالية المعولمة:

هي نظام اقتصادي واجتماعي تتشابك داخله عمليات الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل وحركة رأس المال والعمل عبر الحدود الوطنية.

وفي هذا البحث تُفهم الرأسمالية المعولمة بوصفها الإطار العالمي الذي تتفاعل داخله دول الشرق الأوسط وأسواقها ومواردها مع الشركات ورؤوس الأموال والأسواق الدولية.

العولمة الاقتصادية:

تشير إلى عملية تزايد الترابط بين الاقتصادات والمجتمعات من خلال التجارة والاستثمار وحركة رأس المال والتكنولوجيا وسلاسل الإنتاج والأسواق العالمية.

والفرق بين المفهومين: أن «العولمة الاقتصادية» تصف عملية الترابط، بينما تشير «الرأسمالية المعولمة» إلى النظام ويُستخدم المفهوم لتحليل العلاقة بين موارد الريع وطبيعة الدولة والمؤسسات والمجتمع والطبقات.

اقتصاد الحرب:

هو مجموعة الأنشطة والشبكات والعلاقات الاقتصادية التي تنشأ أثناء الصراع أو تتوسع بسببه، مثل التهريب والاحتكار والسيطرة على المعابر والموارد، والاستيلاء على الممتلكات، والاقتصاد غير الرسمي وتمويل الجماعات المسلحة.

وبذلك تصبح الحرب، في بعض الحالات، منتجة لبنية اقتصادية لها مصالحها الخاصة.

اقتصاد السلام:

هو مجموع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية

١ -مالك الحافظ، الاقتصاد السياسي للصراعات، النفط والطاقة في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ص ١٢.

التي تساعد على تثبيت السلام ومنع عودة الصراع، من خلال التنمية وفرص العمل والعدالة الاقتصادية وإعادة بناء المؤسسات والخدمات.

اقتصاد الظل:

هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الأطر الرسمية أو خارج الرقابة الحكومية الكاملة، مثل بعض أنشطة التجارة غير المسجلة والتهريب والعمل غير الرسمي.

وقد يتوسع اقتصاد الظل في ظروف الحرب والعقوبات وضعف مؤسسات الدولة.

الفصل الأول:

التحولات الرأسمالية والحداثة وأثرها في بنية الصراع الدولي

المحور الأول: الهيمنة الايديولوجية للحداثة الرأسمالية وتشكّل النظام الاقتصادي والسياسي الحديث:

إن ممارسة الهيمنة العالمية للحداثة الرأسمالية مستمرة بالرغم أنها تكون حساسة إزاء الحقيقة القائلة إنّ الجغرافيا السياسية تبقى اعتباراً حرجاً في الشؤون الدولية.

وقد رُوِيَ عن نابليون أنه قال: «إنه لمعرفة الجغرافيا المتعلقة بشعب ما يجب معرفة سياسته الأجنبية». إن فهمنا لأهمية الجغرافيا السياسية يجب، عموماً، أن نتكيف مع الحقائق الجديدة للقوة.

أما التجاربُ الاشتراكيةُ والديمقراطيةُ والقوميةُ التي أحرزَت النجاح، فلَم تُنقِذْ نفسَها من نيرِ الهيمنةِ الأيديولوجيةِ الليبراليةِ للحداثةِ الرأسمالية، وعجزَت عن الخلاصِ من الانصهارِ في بوتقتِها، نظراً لقصورِها في رسمِ الحدودِ الفاصلةِ بينهما بوضوحٍ وشفافية. لكنّ هذا الوضعَ لا يدلُّ قطعياً على زوالِ ثقافةِ المقاومةِ والحياةِ الحريةِ كلياً، بل يُبَرهِنُ على تطويرٍ وتطبيقٍ مثالٍ يُشبِهُ القمعَ المهيمنَ المُعاشَ مِراراً وتكراراً طيلةَ مسارِ تاريخ المدنية.

وبما أن الرأسمالية عبارة عن مفهوم وعقيدة، فإنه – أي المفهوم – من جهة يفيد في وصف طرق الإنتاج، ومن جهة أخرى هي عقيدة بمستوى الاشتراكية نفسها، نظراً لتركيب الكلمة المتشابهة – الرأسمالية – اشتراكية – حيث كانتا تاريخياً متعارضتين بهذا المعنى، وجرى استخدامها كتعبير صراعي. ووفق رأي «فرانسو بيرو» بهذا الشكل تعرّف الرأسمالية بشكل متناقض للاشتراكية التي تتميز بأولوية السياسة على الاقتصاد.

هناك كميات كبيرة من الوقائع في النهاية تعطي الرأسمالية وقائع متنوعة: تراكم رأس المال، الملكية الخاصة، التنظيم بوساطة السوق، العلاقات التجارية والرواتب. ولا يتفق جميع المفكرين حول أهمية كل من هذه الخصائص حتى لو أن فكرة التطور التدريجي للتراكم غير المحدود موجودة في غالبية مفاصلها.

بالرغم من غزو الطرائق الرأسمالية الغربية العالم بالتدريج، فإنه يخلق الوسط الأكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الحداثية غير المباشرة والتي تبدو كأنها ذات طابع يوجد إجماع عليه. وعلى غرار ما هو عليه الحال في النظام الأميركي الداخلي، فإن هذه الهيمنة تتضمن بنية معقدة من المؤسسات والإجراءات المترابطة داخلياً فيما بينها، والمعدة لتوليد الإجماع وعدم التماثل الغامض في القوة والنفوذ. وهكذا، تدعم السادة العالية الأميركية بوساطة منظومة دقيقة من التحالفات والائتلافات تمتد في كل أنحاء العالم.

وعلى الرغم من كل التحفظات؛ فإن الاحتمال الأرجح هو أن مصير الحداثة الرأسمالية التي هي آخر نظام للمدنية المركزية سيحدد وفق سير الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط. فبالرغم من الحاكمية الساحقة للحداثة الرأسمالية في حاضرنا، إلا أن الرأسمالية من حيث وصولها قد عدت على مر التاريخ البشري شذوذاً اجتماعياً أرعناً وتضاداً مع مسار التدفق العام للإنسانية

وانشقاقاً عن الديالكتيك الكوني للطبيعة(٢).

أولاً: مفهوم الحداثة وعلاقتها بالرأسمالية، والعلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية:

أكد العديد من الكتاب على أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء والاستقلالية الاقتصادية، بحيث يرى «باري بوزان» مدى قدرة الدول الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حادة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى. وحسب «بوزان»؛ فإنه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

١ – اشتداد حالة عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول، خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير والقوى الاقتصادية العالمية.

٢ –هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

أزمة التعايش وفق النظم السياسية الرأسمالية المحتكرة:

التعايش هو المفهوم الأوسع الذي يسعى لتحقيق التلاحم ما بين الأفراد والجماعات وتأسيس علاقاتهم على أسس سلمية، بعيدة عن بؤرة الصراعات والاشتباكات التي تؤدي إلى تصادم فكري وثقافي وأخلاقي.

يقول «ميشيل فوكو»، «لا شيء أصعب من نظام سياسي لا يكترث بالحقيقة، ولكن لا شيء أخطر من نظام سياسي يحتكر الحقيقة".

٢- بيرو، فرنس، هذه هي الرأسمالية، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٣.

حينها تصبح المسألة أكثر تعقيداً على التعايش إن تم الاحتكار والانحطاط الفكري والإيديولوجي للحداثة الرأسمالية التي أثرت وبشكل كبير على فعل التذكر. وبناء ذاكرة من جهة واحدة تجعل باقي الجهات تتهمها بالانحياز من قبل مكونات أو محاولة الغاء ذاكرة الآخرين أو منعهم من التذكر، إذ إن بناء ذاكرة واللجوء إلى الماضي والاحتكام إليه من أجل حسم النزاعات لا يمكن أن يبني أرضية لذاكرة مشتركة، لأن لكل حدث خاصيته غير القابلة للتكرار. والتذكر ما هو إلا نقل للماضي من طابعه الحدثي المتفرد والذي يمر سريعاً إلى طابعه المتمثل ذهنياً، أي الماضي كذاكرة أو صورة تومض.

باعتبار الفكر والإيديولوجيا مفهوماً وقيمة وثقافة وسلوكاً، ومشروعاً يجسد قيماً إنسانية، فإن مختلف المجتمعات تسعى إلى ترسيخه وحمايته، من حيث كون هذا المشروع شرطاً من شروط التوازن الاجتماعي والتنوع الثقافي والعيش المشترك في عالم اليوم، عالم تغيرت فيه الهياكل الديموغرافية نتيجة التداخلات السياسية العميقة(٣).

٣ – التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، يؤدي إلى انتهاج سلوكيات حمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى معظم الأنظمة.

٤ – التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية وسلاسل التوريد، من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية، أو حتى استحداث الآليات للشراكة الاقتصادية، نظراً لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي تمثل الطاقة أهم عناصرها(٤).

٣- ميشيل فوكو، مسارات فلسفية، ترجمة محمد سبيال، دار الحوار، دمشق، ٢٠٠٤.

٤- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر ٢٠١١.

ثانياً: الرأسمالية كإطار لإعادة تنظيم العلاقات الدولية:

لقد دأبت الحداثة الرأسماليّة ذات القطب الواحد إلى قمع كل الأيديولوجيّات التي تقف عائقاً أمام الأيديولوجيّة الليبراليّة المميّعة التي ستقلب الكون برمّته إلى طبقات ودول أطراف تحوم حول الدولة المركز. فجاءت بمنجزها (الدولة القوميّة) التي لم تنجح كثيراً. وبعد فشل هذا النظام عادت إلى زرع الفوضى الخلّاقة (اللاأخلاقيّة) بعد ارتباك وفشل السياسة الأميركيّة. فظهرت المصطلحات الخطيرة كإعادة صياغة شرق أوسط جديد ونظام عالم جديد. أي في المحصّلة هدْم كلّ شيء وإعادة بنائه من جديد. ولكن السؤال الهام هو: كيف سيتمّ هذا الهدم؟! إذ لا حلّ سوى قتل الروح الشرق أوسطيّة ولا يتمّ ذلك إلا بالتدخّل العسكريّ المباشر(٥).

فلا حلّ إلا باللجوء إلا خلق تنظيم يحمل في طيّاته روح الإجرام وجمع كلّ نفايات العالم فيه من خلال تجنيد كلّ صنوف الغوغائيين الهمجيّين الذين لا يحملون في طيّاتهم سوى القتل والدمار والسواد. فكانت التنظيمات الراديكالية اليمينية المتطرفة وبها سيتمّ تفتيت المنطقة وتهديم الشرق الأوسط وإعادة بنائه من خلال «المخلّص الملاك الغربيّ». بعد ذلك تتم إعادة ترتيب الخرائط وفق قراءات قوى الهيمنة الاقليمية والدولية وإعادة تعويم وتدوير الحركات الجهادية المتطرفة.

إذا ما قارنّا بين ثقافة الحداثة الرأسمالية التي سادت العالم خلال القرنين الأخيرين، وبين ثقافة الشرق الأوسط الممتدّة حوالي ثلاثمئة ألف عام على نحو مركزيّ. فيستحيل الإيمان بانتصار هذه الثقافة الوليدة، واستسلام ثقافة الشرق الأوسط لها. وما خيبات الحداثة الرأسماليّة في الشرق الأوسط منذ ولادتها حتّى الآن إلا دلائل على ذلك.

والحرب في الشرق الأوسط قد تفاقمت بعد أن تجرّعت أوروبا مساوئ الحداثة الرأسماليّة إثر انهيار المنظومة الاقتصاديّة الدولتيّة التي أقصت الشعب وأدخلته في متاهات الماضي والحاضر والمستقبل والإيديولوجيات والحداثة الرأسماليّة، و حروب الإسلام السياسيّ الراديكاليّ والمتوحّش المسخ المتجسّد في «داعش» وتوابعه والإسلام المعتدل وصراعه على السلطة والدولة بعيدة عن هذا الموضوع. فالموضوع هو الصراع الذي خلقَه هو التلاقح بين هيمنة الحداثة الرأسماليّة وبين المجتمع الذي لم يتقبّل هذه الحداثة الرأسماليّة لعمق التاريخ الحضاريّ المجتمعيّ في الذهنيّة الشرق الأوسطيّة. وعلى الرغم من الجيش الإعلاميّ والمعلوماتيّ من قبل العلماء المدرّبين في المدرسة التي تروّج لليبراليّة الغربية كلّ الغرابة عن ثقافة المنطقة، لذلك نرى من يتمرّد على هذه الحداثة الرأسماليّة بعد أن تقوى شوكته قليلاً، فيرى نفسه أعلى من أولئك الغربيّين الغريبين الذين أوصلوه في الأساس إلى سدّة السلطة، فيبدأ مشروع إزاحته، أو ترويضه.

المحور الثاني: الرأسمالية الكلاسيكية، والرأسمالية المعولمة وبناء علاقات الهيمنة:

أولاً: التراكم الرأسمالي، الرأسمالية المعولمة والصراعات الإقليمية:

إن تطور النظام الرأسمالي الغربي بالشكل الذي أوضحناه أعلاه، جعله في مواجهة واضحة مع المفرزات المنتجة عنها سواءً على الصعيد الداخلي للمنظومة أو على صعيد تعاملها مع دول الأطراف. واستدعى الأمر تغيير إحداثيات استراتيجيته الجديدة لاستمرار الهيمنة الغربية في المستقبل القادم.

إن إدخال الرأسمالية المعولمة في تحليل صراعات الشرق الأوسط يسمح بفهم العلاقة بين المستوى المحلي والمستوى العالمي.

فالدول والأسواق المحلية ترتبط بالاقتصاد العالمي من خلال: الطاقة، التجارة، الاستثمار، التمويل، الشركات، الأسواق ورأس المال.

هذه الروابط تجعل الصراع المحلي قابلًا للتأثر

٥ - صلاح الدين مسلم، الرأسمالية الشرقية، شلير للطباعة والنشر، ٢٠٢٢.

بالتغيرات العالمية في أسعار الطاقة، وتدفقات رأس المال، والسياسات المالية، والعقوبات، والتحولات في الأسواق.

ويشير «هانيه» إلى أن الاقتصادات الخليجية لا يمكن فهمها بمعزل عن الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط أو عن حركة رأس المال العالمية، إذ أصبحت فوائضها المالية مرتبطة بتدفقات رأس المال والسلع والعمل داخل المنطقة وخارجها.

إن العلاقة بين الرأسمالية المعولمة والصراع في الشرق الأوسط ليست علاقة سببية بسيطة يمكن اختزالها في القول إن "الرأسمالية تخلق الحروب"، الأدق هو القول إن الصراعات تحدث عند تقاطع البُنى المحلية والإقليمية مع النظام الاقتصادي العالمي.

فالمنافسة على الموارد والطاقة والأسواق والممرات التجارية يمكن أن تتقاطع مع المصالح الجيوسياسية، بينما تؤدي حركة رأس المال والاستثمارات إلى إعادة تشكيل مناطق النفوذ.

وتوضح دراسة «ريموند هينبوش» أن النفط في الشرق الأوسط ارتبط بالعولمة المالية وبالتدخل العسكري وبالنظام الإقليمي، وأن الصراعات على النفط في الدول التي ضعفت فيها مؤسسات الدولة ساهمت في إطالة أمد النزاع.

ومن ثم يمكن صياغة العلاقة على النحو الآتي:

الرأسمالية المعولمة، ثم التنافس على الموارد والأسواق، بعدها تأتي إعادة تشكيل علاقات القوة، وثم الصراع ويليه اقتصاد الحرب، فإعادة توزيع الثروة، وإعادة الإعمار، ومن ثم إعادة إدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي.

هذه ليست دائرة حتمية، لكنها تمثل إطاراً تحليلياً يساعد على فهم كيف يمكن للصراع أن يعيد إنتاج نفسه اقتصادياً وسياسياً، وكذلك ربط الصراعات في الشرق الأوسط ببنية الرأسمالية المعولمة. فالمنطقة مرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال الطاقة والتجارة والاستثمار والتمويل ورأس المال. ومن ثم فإن دراسة الصراعات المحلية بمعزل عن حركة رأس المال والأسواق العالمية قد تؤدي إلى قراءة ناقصة. ويبيّن «هانيه»، مثلًا، أن رأس المال الخليجي أصبح مؤثراً في قطاعات الزراعة والعقارات والتمويل والتجارة والاتصالات والبنية التحتية في أجزاء واسعة من الشرق الأوسط.

حينها يمكن النظر إلى التدخلات الإقليمية والدولية من منظور اقتصادي، وليس سياسي فقط. فالتدخلات قد ترتبط بأمن الطاقة، والأسواق، والاستثمارات، والممرات التجارية، ومصالح الشركات، وإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي.

وفي العقوبات الاقتصادية والحصار باعتبارهما أدوات تعيد تشكيل الاقتصاد المحلي، فقد تؤدي العقوبات إلى تقليص التجارة والاستثمار الرسميين، لكنها قد تسهم في الوقت نفسه في توسيع الاقتصاد غير الرسمي والتهريب وشبكات الوسطاء، بما يغير توزيع القوة والثروة داخل المجتمع.

وتظهر أهمية أخرى في تحليل مرحلة إعادة الإعمار. فبعد انتهاء الحروب والصراعات يختلف مسمياتها، تبدأ منافسة جديدة حول من يملك الأرض، ومن يحصل على عقود إعادة الإعمار، ومن يسيطر على البنية التحتية والطاقة والعقارات والأسواق (مثلما يحصل في سوريا الآن)، وبالتالي قد تتحول إعادة الإعمار من عملية اقتصادية لإعادة بناء المجتمع إلى مجال جديد لإعادة توزيع الملكية والثروة والنفوذ.

وفي توظيف نتائجه في فهم حالات محددة، ولا سيما سوريا والعراق واليمن وليبيا، حيث تتداخل الموارد والطاقة والحدود والمعابر والعقارات والنزوح والمساعدات مع الصراعات السياسية والعسكرية.

يمكن القول إن الطاقة ليست مجرد مورد اقتصادي، بل هي عنصر استراتيجي يحدد مسارات النمو الاقتصادي، ويؤثر في تشكيل التحالفات الدولية، ويساهم في استقرار الأنظمة السياسية أو اضطرابها.

ومن ثم، فإن فهم دور الطاقة في الاقتصاد السياسي العالمي يُعد أمراً ضرورياً لفهم الديناميكيات التي تحكم العالم الحديث، ولا سيما أن النفط والغاز ما زالا يؤديان دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، رغم التحول التدريجي نحو مصادر الطاقة المتجددة.

إن دراسة الاقتصاد السياسي للطاقة تتيح فهماً أعمق للعلاقة بين الموارد الطبيعية والقوة السياسية والاقتصادية، كما تساعد على تفسير جانب مهم من الصراعات الدولية والتحالفات الإقليمية والدولية، وتوفر أساساً لتحليل مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الجارية في أسواق الطاقة والتغيرات المناخية والتطورات التكنولوجية.

ثانياً: الرأسمالية، المركز والأطراف في الاقتصاد العالمي:

هناك في كلّ حضارة سائدة الآن وسابقاً ما هو «مقدّس» لديها، والآن بعد سيطرة الدولة الرأسمالية على الكون، وفشل الدولة الاشتراكيّة، باتت الرأسماليّة «فكراً مقدّساً»، ومن يعادي هذا الفكر المقدّس فإنّه يعادي الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكنولوجيا وهذا التطوّر المادّي الخرافيّ في هذا الكون.

حتّى بات الإعلام يسيطر على العقول، فأيّة نظريّة تعادي الرأسماليّة ليست عملة دارجة، ولا يُسوّق لها، بالتالي: أيّة أفكار تعادي الرأسماليّة هي اشتراكيّة بالضرورة، وكلّ ما هو اشتراكيّ بات سلعة غير طازجة، وغير معدّة للبيع، وبالتالي لا تلاقي الترويج، فأصبح الكاتب والمفكّر سلعةً بيد الإعلام، يبتعد عن الفكرة غير الدارجة لأنّها سلعة ميّتة بالضرورة.

إن الصراع الدولي، الذي تتفرع منه وتندمج فيه كل أشكال العلاقات الدولية، السلبية والايجابية، كان يتمحور حول العلاقات التفاعلية. أي الصراعات بين الغرب والشرق، انطلاقاً مما يسمى اليوم "الشرق الاوسط". واستناداً إلى هذه العلاقات التفاعلية الصراعية، نشأت مفاهيم جيوبوليتيكية مثل الشرق الأوسط.

إن وحدة السوق التجارية العالمية القائمة على تفعيل حركة الاستثمارات وتوظيف الرأسمال في مختلف الأقاليم المتقاربة، تطورت عبر الهيمنة على اقتصادات العالم المتعددة الأقاليم وفق "منهج العولمة اللانمطي".

لقد أدت عولمة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الحداثة إلى انتقال الهيمنة داخل اقتصادات الدول وداخل الاقتصاد العالمي إجمالاً، إلى الشركات العابرة للقارات ومؤسسات الأعمال الكبرى، التي تملك سلطة قوية قادرة على نقل الاستثمارات الرأسمالية من مكان إلى آخر، مع ما يستتبع ذلك وما يستلزمه من تأثيرات في مجالات الاقتصاد وحركة الموارد والسيطرة عليها، المترافقة مع تغيير أنماط المعيشة في المجتمعات المحلية.

تكمن مفارقة منطقة الشرق الأوسط بأنها من أضعف الحلقات في بنية النظام الدولي المعاصر وأكثرها صلابة وتطرفاً في المحافظة على هذه الإيديولوجية المدمّرة. وهي كونها في وضعية التبعية والخضوع للنسق الرأسمالي الدولي، وفق «إيمانويل والرشتاين»، فإنها من خلال آلية الدولة القومية الاستبدادية دخلت في حرب مفتوحة وشاملة ضد المجتمع بغرض التعويض عن مكانتها المهينة والمذلّة في بنية النظام الدولي.

ثمة تناقض فاضح بين سلوك حكومات الدول المتحضرة في مجتمعاتها وبين علاقاتها الدولية. تسود في المجتمعات الأوروبية، على سبيل المثال، علاقات إنسانية فريدة. فهناك العدالة والقانون وحرية الفرد والجماعات إلى جانب وفرة المعيشة. بينما نجد في علاقات هذه الحكومات الخارجية الكثير من الاستبداد وتجاهل حقوق الإنسان والشعوب وخرق القوانين الدولية التي كان لهذه الدول الدور الأساسي في إصدارها وتأسيس المؤسسات الدولية على ضوئها.

تملك الدول الكبرى اليوم جيوشاً هائلة، ومسلحة بأحدث الأسلحة الفتاكة القادرة ليس على تدمير

بعضها بعضاً. ليس هذا فحسب، بل هي قادرة على إبادة البشرية عن بُكرة أبيها. لدينا ثلاث دول مرشحة للقيام بتدمير الحضارة البشرية المعاصرة وهي أمريكا، روسيا والصين. لا يفكر زعماء هذه الدول بمصير البشرية، وإنما يفكرون فقط بصراعاتهم. وقد وصلت التناقضات بين هذه الدول إلى مستوى أن كل دولة من تلك الدول تعتبر بقاءها مرهوناً بالقضاء على الأخرى أو تفتيتها.

هناك ثمّة خلاف جوهري بين الحروب القديمة والحروب التي فجّرها النظام الرأسمالي في تاريخه الحديث. كان الهدف الأساسي للحروب القديمة التوسع والنهب. بينما حدثت الحروب الرأسمالية نتيجة الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي من الداخل. الجديد في الأمر أن النظام الرأسمالي تطور في عصرنا بحيث تحول إلى شبكة عنكبوتية تمتد جذروه في كلّ أنحاء العالم.

فبالرغم من أن دول العالم حصلت على استقلالها السياسي، لكنها من الناحية الاقتصادية غير مستقلة. فهناك نظام رأسمالي واحد في العالم. هذا النظام له مراكز وله أطراف كما يقول الاقتصادي العالمي الدكتور سمير أمين (١٩٣١- ٢٠١٨).

كانت الأزمات التي تحدث في الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي تبقى محصورة في بلد المركز ولا تمتد إلى المراكز الأخرى إلّا قليلاً. بل كانت دول أطراف الرأسمالية لا تشم حتى ريحها. غير أنّ حدوث أزمة في أي مركز من مراكز الرأسمالية الراهنة، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، ستمتد إلى المراكز الأخرى وستشمل العالم كله. هذه هي الرأسمالية العنكبوتية في قرننا. صحيح أنّ الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي كانت تخرج من جميع أزماتها وحروبها وهي تجدّد نفسها وتدخل في طور جديد من التطور، لكن الأمر مختلف اليوم

المحور الثاني:

الصراعات الشرق أوسطية في ظل الرأسمالية المعولمة

أولاً: الحروب وإعادة تشكيل الأسواق والاقتصادات المحلية:

تؤدي الحروب إلى تدمير الإنتاج والبنية التحتية، لكنها في الوقت نفسه قد تخلق أنشطة اقتصادية جديدة. فقد تظهر شبكات للتهريب، وتجارة غير رسمية، وسيطرة على المعابر، واستغلال للمساعدات، ومصادرة للممتلكات، والاتجار بالموارد. وهنا تصبح الحرب نفسها سوقاً لبعض الفاعلين.

وتكمن الخطورة في أن المستفيدين من اقتصاد الحرب قد يصبحون من أكثر الأطراف مقاومة لإنهاء الصراع، لأن السلام يعني بالنسبة إليهم فقدان مصادر دخل ونفوذ. ومن هنا فإن بناء السلام لا يتطلب وقف العمليات العسكرية فقط، بل يتطلب أيضًا تفكيك البنية الاقتصادية التي تستفيد من استمرار الحرب.

لقد أصبحت العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات الأساسية في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد استهدفت العقوبات الحكومات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية، وأثرت بشكل كبير في المجتمعات والأسواق. وفي ظروف معينة تراجعت التجارة الرسمية وأدت إلى توسع التجارة غير الرسمية، وزادت من أهمية الوسطاء وشبكات التهريب، وأدت إلى إعادة توزيع الثروة باتجاه فئات قادرة على الوصول إلى الأسواق البديلة.

ومن هنا يجب دراسة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها دول الهيمنة على الكيانات الأقل تماسكاً والأكثر تبعية ذوي الاقتصادات الهشة والتابعة، باعتبارها أداة سياسية واقتصادية في آن واحد، وليس باعتبارها إجراءً مالياً منفصلاً عن علاقات القوة.

ثانياً: الشركات، وشبكات المصالح والتدخلات الدولية:

لا يمكن دراسة الاقتصاد السياسي للصراع دون دراسة الدور الذي تلعبه الشركات ورؤوس الأموال العابرة للحدود. فالشركات العاملة في الطاقة والبنية التحتية والاتصالات والعقارات والخدمات قد تصبح جزءاً من عملية إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي. وهذا لا يعني ذلك أن الشركات هي التي تصنع الحروب بصورة مباشرة، وإنما يعني أن الصراعات تحدث داخل بيئة اقتصادية تتقاطع فيها مصالح الدول والشركات ورؤوس الأموال. ويظهر هذا بوضوح في منطقة الخليج، حيث يوضح «هانيه» أن رأس المال الخليجي أصبح فاعلاً في قطاعات متعددة من الاقتصاد الإقليمي، وليس النفط وحده، بما في ذلك الزراعة والعقارات والتمويل والتجارة والاتصالات.

الفصل الثاني: الاقتصاد السياسي للصراعات في الشرق الأوسط وصراعات الهيمنة

المحور الأول: الاقتصاد السياسي للصراع في الشرق الأوسط:

لقد ارتبط الاقتصاد السياسي للمنطقة، بصورة أو بأخرى، بالأدبيات المعاصرة التي تقول إن موقع الشرق الأوسط ضمن منظومة الرأسمالية العالمية قائم على بنية الدولة والطبقات وعلاقات العمل وتراكم رأس المال.

غير أن تفسير الصراعات من خلال الموارد وبخاصة الطاقة وحده يظل قاصراً. فالمياه العذبة والأراضي الزراعية والثروات المعدنية والعقارات والمعابر والموانئ والأسواق والمساعدات، أصبحت جميعها عناصر تدخل في تشكيل القوة الاقتصادية والسياسية.

ومع اندلاع النزاعات، يمكن أن تتحول الموارد من أدوات للتنمية إلى أدوات للسيطرة والتمويل، وينشأ ما يُعرف بـ»اقتصاد الحرب»، حيث تتشكل شبكات من التهريب والاحتكار والسيطرة على المعابر والموارد والمساعدات، وقد يصبح استمرار الصراع مصدراً لمصالح اقتصادية لدى قوى مختلفة. وهنا يتحول العمل السياسي المنتظم إلى صيغة من العلاقات الهشّة والتي تُدار بطريقة فصائلية نتيجة القوى المسيطرة وتدار العمليات بكافة أشكالها بالوكالة.

وفي هذا السياق، برزت مصطلحات مثل «الرأسمالية المعولمة» باعتبارها إطاراً أوسع لفهم الاقتصاد السياسي للصراعات في المنطقة.

فاقتصادات الشرق الأوسط لم تعد تعمل ضمن حدود وطنية مغلقة، بل أصبحت مرتبطة بشبكات واسعة من التجارة والطاقة والاستثمار والتمويل ورؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات والأسواق العالمية، وارتباط الاقتصادات في دول الشرق الأوسط، بما تمتلكه من فوائض مالية ورأس مال، بصورة وثيقة بتدفقات السلع ورأس المال والعمل، وأن هذه الروابط تؤثر في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط بأكمله.

وعليه، فإن الصراع المحلي قد يتحول إلى جزء من تنافس إقليمي ودولي على الموارد والأسواق وممرات الطاقة والتجارة، كما يمكن أن تتحول الحرب نفسها إلى مجال لإعادة توزيع الثروة والنفوذ. وفي مرحلة ما بعد الحرب، لا تنتهي هذه العملية بالضرورة، بل يمكن أن تنتقل إلى مجال إعادة الإعمار والاستثمار والعقارات والبنية التحتية والسيطرة على الموارد والأسواق.

ومن هنا ينطلق هذا البحث من محاولة دراسة الصراعات في الشرق الأوسط من خلال العلاقة بين السلطة والثروة والموارد والرأسمالية المعولمة، مع التركيز على الكيفية التي يُنتج بها الصراع اقتصادياً وسياسياً، وكيف يعيد إنتاج نفسه، وكيف تتشكل حوله مصالح محلية وإقليمية ودولية.

لا يمكن فهم الصراعات في الشرق الأوسط من خلال السياسة بمعناها الضيق، لأن السلطة السياسية مرتبطة بصورة وثيقة بالاقتصاد. فالدولة التي تمتلك الموارد تستطيع توظيفها في

بناء المؤسسات والأجهزة الأمنية، بينما تستطيع الجماعات السياسية والعسكرية التي تسيطر على الموارد استخدامها لتمويل نشاطها وتعزيز نفوذها. وتظهر هذه العلاقة بصورة واضحة في الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة. فالموارد الأحفورية قد توفر للدولة قدرة مالية واسعة، لكنها في الوقت نفسه قد تؤثر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، خصوصاً عندما يصبح جزء كبير من دخل الدولة قادماً من الخارج وليس من الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي الداخلي.

وقد بينت دراسات الاقتصاد السياسي للطاقة أنها يمكن أن تؤثر في طبيعة النظام السياسي والاستقرار الاقتصادي، وإن كانت العلاقة ليست آلية أو متطابقة في جميع الحالات.

ومن هنا فإن الصراع على السلطة يصبح في بعض الحالات صراعاً على إدارة الريع والسيطرة على الموارد.

وهكذا لا تكون الرأسمالية المعولمة مجرد خلفية اقتصادية للصراع، بل تصبح جزءاً من البيئة التي تتشكل فيها علاقات القوة.

ولا تقتصر الموارد على النفط والغاز، فالمياه والأراضي الزراعية والثروات المعدنية والموانئ والمعابر والمناطق التجارية يمكن أن تتحول إلى مصادر قوة.

وفي المجتمعات التي تضعف فيها مؤسسات الدولة، تصبح السيطرة على الموارد إحدى وسائل تمويل السلطة المحلية أو الجماعات المسلحة.

وهنا يمكن أن يتحول المورد من: مورد اقتصادي إلى مصدر دخل ثم إلى قوة سياسية، وبعدها إلى قوة عسكرية وإلى أداة للصراع.

ولهذا فإن الصراع على الموارد قد لا يكون ظاهراً دائماً في الخطاب السياسي، لكنه يظهر في البنية الاقتصادية للصراع.

إن توظيف موارد الطاقة الأحفورية كان مرتبطاً بتطور نظام الدولة الحديث في الشرق الأوسط، وكان له أثر في النتائج السياسية والاقتصادية للدول الغنية بالنفط والدول الفقيرة بها، على حد سواء.

تأثير الطاقة في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية:

إن التحكم في موارد الطاقة يتيح للدول قدرة كبيرة على التأثير في العلاقات الدولية. فالدول التي تملك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، مثل دول الخليج وروسيا، تمتلك نفوذاً كبيراً في الساحة الدولية.

يمكن استخدام هذا النفوذ لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية من خلال التحكم في الإمدادات أو التأثير في الأسعار. وعلى سبيل المثال، تلعب روسيا دوراً كبيراً في إمداد أوروبا بالغاز الطبيعي، مما منحها، تاريخياً، قدرة على التأثير في بعض جوانب السياسة الأوروبية.

ويُعتبر أمن الطاقة أحد الركائز الأساسية للأمن القومي، فالدول تعتمد على استمرارية تدفق الطاقة لتأمين احتياجاتها الداخلية وتجنب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية. لذلك، تبذل الدول جهوداً كبيرة لتأمين مصادر الطاقة، سواء من خلال تطوير مصادر محلية أو من خلال تأمين واردات مستقرة من الدول المنتجة. وقد يؤدي هذا البحث عن أمن الطاقة إلى بناء تحالفات استراتيجية أو، في بعض الحالات، إلى نزاعات عسكرية(٦).

المحور الثاني: الشرق الأوسط بين المركز والأطراف:

كيف يمكن فهم موقع الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي من منظور نظرية النظام العالمي؟

الاقتصاد العالمي لا يقوم على توزيع متساوٍ

٦ - مالك الحافظ، الاقتصاد السياسي للصراعات، النفط والطاقة في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ص١٤.

للموارد والقوة، وإنما يتضمن علاقات غير متكافئة بين مراكز اقتصادية قوية ومناطق تعتمد بدرجات مختلفة على الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وقد ساعد موقع الشرق الأوسط في سوق الطاقة العالمية على منحه أهمية استراتيجية كبيرة، لكنه لم يمنع في الوقت نفسه ظهور تفاوتات اقتصادية واجتماعية واسعة داخل المنطقة.

ومن هنا لا ينبغي النظر إلى الشرق الأوسط باعتباره مجرد "طرف" سلبي في النظام العالمي، لأن دول المنطقة، ولا سيما بعض دول الخليج، أصبحت بدورها مالكة لرؤوس أموال ضخمة ومؤثرة في الأسواق العالمية. وبالتالي فإن العلاقة أكثر تعقيداً من ثنائية المركز والأطراف، لأنها تتضمن أيضاً انتقال رأس المال من المنطقة إلى الأسواق العالمية، وإعادة تدويره داخل المنطقة نفسها.

النتائج:

إن الصراعات في الشرق الأوسط لا يمكن تفسيرها من خلال العامل السياسي أو العسكري وحده، وإنما تتطلب تحليل العلاقة بين السياسة والاقتصاد والموارد.

تمثل الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، عنصراً مهماً في تشكيل القوة الاقتصادية والجيوسياسية، لكنها ليست سبباً آلياً أو وحيداً للصراع.

ساهمت الريعية في تشكيل أنماط خاصة من علاقة الدولة بالمجتمع، مع اختلاف واضح بين الدول والحالات، ويمكن للصراع أن ينتج اقتصاداً خاصاً به، يقوم على التهريب والسيطرة على الموارد والمعابر والاقتصاد غير الرسمي.

تستمر بعض المصالح الاقتصادية المرتبطة بالحرب حتى بعد توقف العمليات العسكرية، ما يجعل الانتقال إلى السلام عملية اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه.

لقد أصبحت الرأسمالية المعولمة إطاراً لا يمكن تجاهله في تحليل صراعات الشرق الأوسط بسبب ارتباط المنطقة بالطاقة والأسواق والاستثمارات ورؤوس الأموال العالمية.

من جانب آخر، يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تعيد تشكيل الاقتصاد المحلي، وأن تؤدي في بعض الظروف إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي.

كما إن الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام يحتاج إلى معالجة جذور التفاوت والتهميش، وإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن الاقتصاد السياسي يمثل مدخلاً أساسياً لفهم الصراعات في الشرق الأوسط، لأنه يكشف العلاقة العميقة بين السلطة والثروة والموارد والأسواق.

فالصراع لا ينشأ في فراغ سياسي أو اقتصادي، وإنما يتشكل داخل بنى اجتماعية ومؤسساتية واقتصادية تحدد كيفية توزيع الموارد والفرص والنفوذ.

كما يتضح أن موارد الطاقة، والموارد الطبيعية أسهمت في تشكيل الاقتصاد السياسي للمنطقة، خصوصاً من خلال أنماط الريعية وعلاقة الدولة بالمجتمع.

غير أن اختزال الصراعات في النفط وحده يؤدي إلى تفسير ناقص، لأن الموارد لا تصبح عاملاً للصراع إلا من خلال تفاعلها مع المؤسسات السياسية والاجتماعية، وعلاقات الطبقات، والتنافس على السلطة، والتدخلات الإقليمية والدولية.

وفي الوقت ذاته، تكشف الرأسمالية المعولمة عن

مستوى أوسع للصراع، إذ أصبحت اقتصادات الشرق الأوسط مرتبطة بشبكات عالمية للطاقة والتجارة والاستثمار والتمويل ورأس المال. ولذلك فإن كثيراً من الصراعات المحلية تتقاطع مع مصالح إقليمية ودولية تتجاوز الحدود الوطنية.

ولا تعني هذه المقاربة أن الرأسمالية المعولمة هي السبب الوحيد للصراعات في الشرق الأوسط، بل تعني أنها الإطار العالمي الذي تتفاعل داخله مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية. وهذا التمييز ضروري لتجنب التفسير الاختزالي والأحادي.

كما أن الحروب لا تؤدي فقط إلى تدمير الاقتصاد، وإنما يمكن أن تنتج اقتصاداً جديداً يقوم على التهريب والسيطرة على الموارد والمعابر والعقارات والمساعدات، فتظهر مصالح مرتبطة باستمرار النزاع. ولهذا فإن تحقيق السلام المستدام يتطلب تفكيك اقتصاد الحرب إلى جانب إنهاء الحرب عسكرياً وسياسياً.

أما مرحلة إعادة الإعمار، فتشكل بدورها اختباراً حقيقياً لمستقبل المنطقة. فإذا جرى توظيف الموارد لإعادة إنتاج الاحتكار والتهميش والاستحواذ على الأراضي والثروة، فقد تتحول إلى مرحلة جديدة من الصراع. أما إذا ارتبطت بالعدالة الاقتصادية والتنمية المحلية وإعادة الحقوق والملكية وبناء المؤسسات، فقد تصبح مدخلاً حقيقياً للسلام.

وعليه، فإن التحدي الأساسي أمام الشرق الأوسط لا يتمثل فقط في إنهاء الحروب، وإنما في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد والموارد على أسس أكثر عدالة. فالسلام المستدام يحتاج إلى اقتصاد سلام، كما أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى توزيع أكثر عدالة للثروة والفرص.

ومن هذا المنظور يمكن صياغة الأطروحة المركزية للبحث على النحو الآتي:

لا تُفهم الصراعات في الشرق الأوسط باعتبارها نتاجاً للصراعات السياسية والهوياتية الداخلية فحسب، وإنما باعتبارها ظواهر تتشكل عند تقاطع الدولة والمجتمع والسوق المحلي مع بنية الرأسمالية المعولمة، حيث تتداخل المنافسة على الموارد والأسواق وممرات الطاقة مع المصالح الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية، فتتحول بعض الصراعات إلى آليات لإعادة توزيع الثروة والنفوذ وإعادة إدماج المناطق المتضررة في منظومة الاقتصاد العالمي.

المراجع والمصادر:

- الحافظ، مالك. (2024). الاقتصاد السياسي للصراعات: النفط والطاقة في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط.
- حمزاوي، جويدة. (2011). التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر.
- فرنس، بيرو. (1953). هذه هي الرأسمالية. دار بيروت للطباعة والنشر.
- فوكو، ميشيل. (2004). مسارات فلسفية. (محمد سبيال، مُترجم). دار الحوار.
- مسلم، صلاح الدين. (2022). الرأسمالية الشرقية. شلير للطباعة والنشر.

دور المرأة في تحقيق السلام الديمقراطي

بريفان حسن محمد

مهما كانت مشاركة النساء والشباب كقوة أساسية ورائدة، فمن المؤكد أنّ هناك حاجة إلى أن يتحرك المجتمع كله معهم، وأن يواصل النضال خطوة بخطوة. لأنّ صوت طرف واحد وحده لا يكفي، بل يجب على جميع فئات المجتمع أن تنظم نفسها معاً وبشكل متوازن، وأن تزيد من جهودها ونضالها.

لأنّ القسم الأكبر من البشر يعيش ضمن المجتمع، وكثرة الناس هي المصدر الأكبر والأكثر تأثيراً للقوة.

قد يكون الكثير من الأنبياء والفلاسفة والعلماء وأصحاب الأفكار والرؤى العميقة قد بحثوا في موضوع المجتمع، ووضعوا له الكثير من التعريفات والمفاهيم، لكن للأسف، حتى الآن لم يتم فهم المجتمع الإنساني بشكل جيد، كما أنّ علم المجتمع لم يعرف بشكل كامل بعد، وما زال المجتمع الإنساني يفتقد الثقة بنفسه، وما زال خوفه من أصحاب السلطة كبيراً.

من خلال فكر القائد عبد الله أوجلان، تعرفنا قليلاً على التاريخ، ودخلنا في مرحلة البحث ودراسة تاريخ البشرية، وفهمنا الأساس الأول لعلم التاريخ، ونحن، كنساء وكمجتمع، نبحث عن حقيقتنا داخل المجتمع التاريخي، ونحاول أن نفهم أنفسنا كإنسانية وكشعب وكجنس، وأن نثق بأنفسنا.

حتى الآن، كان التاريخ الذي ندرسه، وجميع العلوم التي بحثنا فيها، للأسف، قد كتبت من قبل أصحاب السلطة والظالمين، كما تم تحريف الكثير من الحقائق. أمّا الآن، وبعد أن تعمّقنا في أفكار القائد أوجلان وقرأنا كتبه، بدأنا نفهم بعض الحقائق، ونحن اليوم نواصل البحث والدراسة، وقد بدأنا، كنساء وكمجتمع، نأخذ زمام المبادرة بأنفسنا.

نحن، كنساء وكمجتمع، بحاجة إلى نضال وجهد كبيرين حتى نتخلص من حالة التبعية والاستغلال، ونصبح أصحاب إرادة ونبني نظاماً ديمقراطياً. فمعرفة المرأة والمجتمع، وثقتهما بأنفسهما، يمكن أن تجعلهما أصحاب إرادة حرة وأكثر قدرة على المشاركة والتأثير.

ونحن جميعاً نعرف أن الجهل وعدم المعرفة يضعان الإنسان في حالة كبيرة من الخوف، والنتيجة

تكون العبودية والخضوع. وكلما ازداد الإنسان معرفةً ووعياً، استطاع أن يتحرر أكثر من العبودية، وأن يمتلك إرادة حرة، وعندها لن تستطيع أي قوة أن تأسره أو تفرض نفسها عليه.

لكن من المؤكد أن للمرأة والشباب دوراً مهماً وأساسياً في المجتمع، باعتبارهما القوة الأكثر نشاطاً وحيوية فيه. لذلك يجب أن يكونا في مقدمة العمل، وأن يساهموا في تنظيم المجتمع، حتى يثق بهم المجتمع ويقف إلى جانبهم، ويعمل معهم خطوة بخطوة وبداً بيد من أجل الوصول إلى النجاح.

ولكي يحقق المجتمع النجاح ويتحرر من العبودية والاحتلال، عليه أن يُخرج من داخله قادته ورواده الذين يقودونه نحو التغيير والحرية في المجتمع. وقد كانت المرأة الأكثر تعرّضاً للعبودية والاستغلال، فقد أخذ منها جهدها وعملها، وسلبت منها كل ثمار ما تنتجه. وهذا أيضاً سبب أساسي يدفع المرأة إلى تنظيم نفسها، والتمسك بعملها ونضالها، وأن ترى نفسها مسؤولة عن المجتمع.

لدى المرأة طبيعة تجعلها لا تفكر بنفسها فقط، فهي تفكر دائما بعائلتها، سواء كانت عائلتها الصغيرة أو الكبيرة، وتهتم بها وتحاول حمايتها. وهذا يجعل المرأة قادرة على التفكير بشكل أوسع في المجتمع، والعمل من أجل الجميع. لكن للأسف، تأثرت النساء أيضاً بشكل سلبي بالتغييرات والتحولات التي حدثت في المجتمع، وابتعدن عن طبيعتهن وأصلهن. ومع ذلك، فإن طبيعة المرأة ما زالت أكثر مرونة، ولديها قدرة قوية على التغيير والتحول بشكل إيجابي. ولهذا تستطيع المرأة أن تنظم نفسها بشكل أسرع، وأن تدفع المجتمع من حولها أيضاً إلى الحركة والعمل.

نضال المرأة طريقها إلى النجاح

كما هو معروف، فإن نظام هيمنة الرجل القائم على القمع والعنف والقتل، وعلى امتداد التاريخ، وخاصة خلال الـ٥٠٠ سنة الأخيرة، مارس الكثير من الضغوط على المرأة والمجتمع، وحوّل المرأة أيضاً إلى أداة في الحروب الخاصة واستخدمها لهذا الغرض. لذلك، هناك حاجة إلى أن تعود المرأة مرة أخرى إلى ذاتها، وتتخلص من تأثيرات الحرب الخاصة عليها، لتصل إلى مرحلة تدرك فيها ضرورة التغيير، وأن تلعب دوراً قيادياً في المجتمع. كما عليها أن تعمل على تنظيم المجتمع، وأن تساعده على الوصول إلى حالة يبني فيها وحدته ويرفع مستوى نضاله.

وإذا أدرك المجتمع أهمية دور المرأة والشباب، وفتح الطريق أمامهم، وقدم لهم الدعم ومنحهم الثقة، فمن المؤكد أن المرأة، في مقدمة هذا الطريق، والشباب أيضاً، سيقومون بواجبهم ويحققون النجاح، لكن للأسف، فإنّ العوائق التي تقف أمام المرأة والشباب لا تقتصر على النظام السلطوي الموجود خارج المجتمع، بل يجب على المجتمع كله، وخاصة الرجال، أن يتبنوا خطاً ثورياً وسياسة ديمقراطية، وأن يعملوا من أجل التغيير والتحول، وأن يكونوا فاعلين في هذا المجال.

من المؤكد أنّه من الضروري أن نفهم ما هي العوائق والمشكلات التي تقف أمام المرأة والشباب، باعتبارهم القوة الأساسية والرائدة، وكيف يمكن إزالة هذه العوائق؟

إنّ أقدم وأهم عائق هو عقلية الرجل الذكورية والمهيمنة. وقد تعلمنا جميعاً أن هذه العقلية تحكمنا منذ نحو ٣٠ ألف سنة، وتمارس سلطتها علينا. وقد أثرت في المجتمع والمرأة إلى درجة وصلت فيها إلى أعماق تفكيرهم ومشاعرهم، ولذلك فإنّ التخلص منها لن يكون أمراً سهلاً، بل يحتاج إلى نضال قوي واستثنائي. وليس الرجال وحدهم من يحملون هذه العقلية الذكورية، فالنساء أيضا أصبحن في بعض الأحيان يحملن هذه العقلية، ويقمعن النساء والشباب داخل قفصهنّ، ويجعلونهم أشخاصاً ضعفاء وخاضعين، حتى لا يستطيعوا فتح أعينهم والتعبير عن إرادتهم.

كما أن نظام الدولة السلطوية والاستبدادية يمارس القمع من الخارج، بينما يمارس الرجل المسيطر داخل الأسرة أيضًا أشكالاً من الضغط والقهر. وهكذا يجعلون النساء في حالة من الجهل، فلا يعرفن كيف يتصرفن وما الذي يجب عليهن فعله. فالنظام والرجل يمارسان الضغط على المرأة معاً، والدولة تحمي الرجال الذين يرتكبون جرائم القتل،

وهذا يؤدي إلى تعرض النساء لمزيد من القتل، وأن يصبحنَ ضحايا لسياسات الدولة السيئة والعنيفة.

والرجل، باعتباره امتداداً للدولة، يبني داخل المنزل نظامه الخاص، وكأنه دولة صغيرة، ويمارس الضغط على المرأة والأسرة، ويجبرهم على الخضوع والعبودية، ويعودهم على الطاعة بالقوة. فالرجل، من أجل خدمة مصالحه وخدمة النظام السلطوي الذي ينتمي إليه، يستخدم مختلف الأساليب والحيل للتأثير على المرأة والأطفال وجميع أفراد المجتمع والسيطرة عليهم.

إنّ الدولة الصغيرة داخل المنزل، والرجل الذي يفرض سلطته فيه، يخضعان المرأة بالقوة. والمرأة، بسبب خوفها من أن تترك وحدها وأن تفقد مستقبلها، تتحمل كل شيء، وتستمر في خدمة ذلك الرجل، وهي تعرف أنه في أي لحظة قد يغضب، ويطردها من المنزل ويقول لها: اخرجي من بيتي !

هذه المرأة التي تتعرض يومياً للضغط والعنف، وحتى عندما تحاول أن ترفع صوتها يتم قتلها، تبقى بلا حول ولا قوة، وتضع يدها على وجهها، وتبكي على حالها وحظها، وتبقى عاجزة أمام وضعها. وعندما تبقى المرأة عاجزة، يعيش الشباب وجميع فئات المجتمع أيضاً حالة من العجز، ولا يبقى أمامهم سوى الضعف والاستسلام. وبعد ذلك يقولون: نحن بلا حظ، ولا فائدة منا، ومصيرنا سيئ.

السبب الأساسي هو أنهم لا يفهمون مصدر المشكلة، وينظرون إلى الموضوع من زاوية ضيقة وحساسة، ويغرقون في مشاعرهم، ويستهلكون كل طاقتهم دون أن يصلوا إلى الحل. وهكذا تتكرر المشكلة من جيل إلى جيل، ويستمر مجتمعنا الإنساني في حمل آثار ٣٠ ألف سنة من تاريخه. والآن حان الوقت لكي يتوحد الجميع، ويرفعوا رؤوسهم في وجه النظام السلطوي والقاتل، ويناضلوا من أجل الحصول على حقهم في الحرية والديمقراطية.

من الضروري أن ندرك أن المرأة والشباب هم القوة الأكثر حيوية في المجتمع

كما هو معروف، فإن المرأة والشباب هم القوة الأكثر حيوية في المجتمع. وعندما نقول «الشباب»، فنحن لا نقصد الشباب الرجال فقط، بل نقصد جميع الشباب، ومن بينهم الشابات أيضاً. فالمرأة، سواء كانت أماً أو أختاً أو زوجة، تستطيع أن يكون لها تأثير كبير، وأن تؤثر في والدها وأخيها وابنها وزوجها، وتساعدهم على التغيير، وتدفعهم إلى النضال ضد النظام السلطوي. ولهذا السبب يخاف النظام السلطوي من المرأة، لأن المجتمع يدور حولها. لكن للأسف، لا المرأة ولا المجتمع أدركا هذه الحقيقة بشكل كامل حتى الآن.

وعندما يدركون هذه الحقيقة، سيتجهون بسرعة إلى تنظيم أنفسهم بشكل عميق، حتى يتحرروا من هيمنة الدولة وضغوط النظام السلطوي، ويصبحوا أصحاب قرارهم وإرادتهم.

لذلك، يجب في البداية أن تعمل النساء على تطوير أنفسهن، وأن يبنين تنظيمهن الخاص. وتنظيم النساء لا يعني فقط إنشاء الأحزاب أو تشكيل القوات، فهذه الأمور مهمة أيضاً، لكنها ليست كل شيء. لأن الكثير من الأحزاب والتنظيمات والقوى النسائية والعسكرية تشكلت حتى الآن، ومع ذلك لم تحل المشكلات بشكل كامل. لهذا يجب على النساء بشكل عام أن يتوحدن، وأن يمتلكن وعياً حقيقياً بنضالهن.

وكما هو معروف، فإن النساء والأطفال هم من أكثر الفئات التي تتضرر من الحروب والعنف، لأن الأطفال أيضاً يكونون إلى جانب النساء، ويصبحون ضحايا للحرب والعنف والنهب. وطالما أن النساء لا يشاركن بشكل فعال، ولا يشكلن قوة قوية ومنظمة في النضال السياسي والتنظيمي، فإن السلام والديمقراطية سيبقيان مجرد حلم.

لذلك، يجب على النساء أن يدركن دورهن الأساس والمهم في بناء السلام والديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعرف أن مسؤولية تحقيق السلام والديمقراطية ليست مسؤولية النساء وحدهن، بل يجب على النساء والمجتمع، أي الرجال أيضاً، أن يناضلوا معاً، وأن يعملوا يداً بيد من أجل تحقيق النجاح.

كما هو معروف، دافعت النساء حتى اليوم عن أنفسهن من خلال مشاعرهن وردود أفعالهن. وبالتأكيد، كانت هناك أيضاً حركات نسائية، مثل الحركات النسوية، وفي بعض البلدان شاركت

النساء الاشتراكيات والثوريات في النشاط والنضال، وقدمت النساء الكثير من التضحيات. كما شاركن في جميع الثورات تقريبا، وكان لهن مكانهن في الصفوف الأولى من الانتفاضات. وكذلك شاركت النساء كمقاتلات في الصفوف الأمامية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الشعب الكردي وثورة كردستان خلال الخمسين سنة الأخيرة، حيث يظهر بشكل واضح كيف قاومت النساء، وكيف قدمن التضحيات جنبًا إلى جنب في الحرب والحياة.

لكن حتى الآن، لم تقم النساء على المستوى العالمي بمثل هذا العمل الموحد والقوي. وبقي اهتمام الكثيرين منصباً على النساء المقاتلات في كردستان، وخاصة مقاتلات YJA-STAR، واليوم أيضا على وحدات حماية المرأة (YPJ)، دون أن يتم تقديم دعم قوي وواسع من نساء العالم لهن. وهذا أيضاً يعد نقطة ضعف، لأن الأنظمة السلطوية تستغل هذا الوضع وتحاول إبقاء النساء وحدهن ومعزولات. وحتى الآن، تحاول هذه الأنظمة إضعاف قوات YPJ وجعلها بلا تأثير، من خلال أساليب مختلفة.

وهذه السياسة لا ترتبط فقط بالحكومة المؤقتة في دمشق، بل ترتبط في الأساس بسياسات الدول المركزية في حلف الناتو، التي تحاول بهذه الأساليب مرة أخرى عزل النساء المقاتلات واللواتي قدمن الكثير من الجهد والتضحيات، ويمكن القول: إنّ عزل القوى النسائية المناضلة يعني في الحقيقة عزل جوهر الجهود والنضال من أجل السلام والديمقراطية. لذلك، يجب على النساء أن يناضلن بكل قوتهن، وألا يعطين أي قوة فرصة للوقوف أمام نضالهن وعملهن من أجل السلام والديمقراطية.

وهنا يطرح الإنسان سؤالاً مهماً: لماذا لا تتوحد النساء، وتنظمن المجتمعات وتدفعنها إلى المشاركة والعمل؟

النساء بحاجة إلى ميثاق عالمي يقوي موقفهن في مواجهة النظام الرأسمالي ويجعل صوتهم مسموعًا.

إذا كانت هناك كل هذه الاتفاقيات والتحالفات التي يعقدها الرجال، سواء بين الدول أو بين القوى العسكرية، فلماذا لا تعقد النساء أيضاً اتفاقيات قوية وفعالة خاصة بهن؟ وما هو العائق الذي يقف أمام النساء ولا يسمح لهن بعقد مثل هذه الاتفاقيات؟

برأيي، من الضروري التوقف عند هذا الموضوع بشكل جدي وموسع ومناقشته بشكل جيد، حتى نفهم القضية بشكل أفضل، وتتمكن النساء من القيام بواجباتهن ومسؤولياتهن الأساسية، بل وأن يكن أكثر نشاطاً من الرجال. ولهذا، من الضروري أن تعمل النساء على تنظيم أنفسهن.

ويطلب من النساء أن يمنعن الحروب والعنف، وأن يناضلن من أجل تحقيق سلام دائم وديمقراطية حقيقية، لكن للأسف، عندما ننظر إلى وضع النساء، نرى أنّ أصوات النساء العاملات والمناضلات بقيت دائماً ضعيفة ومشتتة، ولم تتمكن من تشكيل قوة موحدة. و يدفعنا هذا الوضع مرة أخرى إلى مراجعة أنفسنا والتعمق في هذه القضية، حتى نتمكن نحن كنساء من اتخاذ موقف واضح، وأن نكون صاحبات دور ونضال على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

يجب علينا أن نتدخل بسرعة في الحروب والعنف، وأن نوضح نحن كنساء موقفنا، حتى يعرف أصحاب السلطة والهيمنة ما هي مطالبنا وأهدافنا وما الذي نريد القيام به؟ وعندما تتخذ النساء موقفاً واضحاً ويبدأن بالتحرك، سيتحرك المجتمع أيضا، وعندها ستضطر الأنظمة الحاكمة إلى أخذ النساء على محمل الجد والاستماع إليهن. لكنني أكرر مرة أخرى: من الضروري أن تكون النساء قويات ومتكاتفات، وأن يدعمن بعضهن بعضاً، حتى يتمكنّ من تحقيق أهدافهن وطموحاتهن. وعندما تنظم المرأة نفسها، سينظم المجتمع نفسه أيضاً، وسيقف على قدميه. ومع نهوض المجتمع، ستنجح الثورة الاجتماعية. فالصراع والحرب الموجودان اليوم هما بين النظام الحاكم والمجتمع، وكلما ضعفت سلطة النظام، ازداد عدد أفراد المجتمع وقوته. وكما يقول المثل الكردي لدينا: «بالأغلبية كسرت شوكة الرجال وتحقق النصر.»\

الشرق الأوسط مصدر مهم للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والجيوسياسية:

من المؤكد أنه يجب علينا في البداية أن نبحث في سبب عدم توحد النساء كجنس، ولماذا لا يستطعن تنظيم المجتمع من حولهن. وعندما نبحث في هذا

الموضوع، سنجد بالتأكيد أسباباً كثيرة، ومن خلال ذلك يمكننا أيضاً إيجاد الحلول. لذلك، من الضروري أن نعود إلى التاريخ، ونبحث عن جذور المشكلات، ونجد البدائل والحلول المناسبة لها. وكما هو معروف، فإن منطقة الشرق الأوسط تمتلك تاريخاً أصيلاً وغنياً، شهد الكثير من التغييرات والتحولات الاجتماعية، وهي تعد من أهم منابع نشوء المجتمع الإنساني. ولكي نفهم كل شيء يتعلق بالمجتمع التاريخي، من الضروري أن نعود إلى المصدر الأساسي ونبدأ منه.

وتظهر جميع المعطيات التاريخية والأثرية أن البشرية بدأت في هذه المنطقة، أي في جغرافية الشرق الأوسط، خطواتها الأولى نحو التطور التاريخي. فمنذ أن بدأ الإنسان يبحث عن وسائل لحماية نفسه، وتأمين حاجاته، والتكاثر والاستمرار، وبدأ يفهم محيطه ويبحث عن مصادر وجوده وحياته، كانت هذه المنطقة من أهم الأماكن التي شهدت تلك البدايات.

وقد دفعت حاجات الحياة الإنسان إلى القيام بالكثير من التحولات والثورات، وإلى تطوير لغته وتنظيم الزراعة، والبحث عن الطرق والوسائل التي تساعده على حماية نفسه وتأمين حاجاته والاستمرار في الحياة. وقد استغرق ذلك آلاف السنين، حتى وصل الإنسان إلى ما نملكه اليوم من إنجازات ومن المهم أن نعرف أن البشرية مرت بالكثير من الصعوبات والمعاناة حتى وصلت إلى هذه المرحلة.

وكما هو معروف، مرّ المجتمع التاريخي بالعديد من الاختبارات، وواجه الكثير من الأحداث والمشكلات، لأنه كان يحاول الانتقال من حالة العدم إلى الوجود، وبناء حياة يستطيع من خلالها الاستمرار والبقاء وقد نظمت البشرية حياتها في بداياتها بقيادة المرأة المقدسة، وتشكل المجتمع حول المرأة، وتعلم الإنسان من خلالها الكثير من الأمور المتعلقة بالحياة.

لكن عندما ننظر إلى وضع المرأة الأم اليوم، علينا أن نسأل: في أي حالة أصبحت؟ وماذا يحدث لها كل يوم؟ وكما هو معروف، قال قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان: إذا أردتم أن تبحثوا، كنساء وكمجتمع، عن الحقيقة، فعليكم أن تبدؤوا من الأساطير، لأن الحقيقة مخفية فيها. وقد أشار القائد أوجلان بشكل خاص إلى أسطورة جلجامش، وقال إن المرأة فقدت مكانتها في عصر الأساطير، وإنها فقدتها في ملحمة «إنوما إيليش»، وهي الملحمة البابلية. وإذا أردنا أن نعرف أين فقدت الحقيقة، فعلينا أن نبحث عنها في المكان الذي ضاعت فيه، فأطول العصور التاريخية كان عصر الأم المقدسة. وفي ذلك العصر عاشت البشرية تحت رعاية الأم العظيمة عشتار–إنانا، وعاشت في سلام وهدوء ومساواة وعدالة. ويمكن وصف ذلك العصر بأنه عصر ذهبي وعصر النور. لكن بعد ظهور جماعات الصيادين، التي كانت تضم شباباً أقوياء ومقاتلين، بدأت صفحة جديدة ومظلمة في تاريخ البشرية، وبدأ نظام الأم المقدسة بالانتشار والانحسار، وبدأ قتل البشر.

وعندما توجه الرجل الصياد والمقاتل العنيف نحو الجماعة التي تعيش حول المرأة، واستخدم السلاح الذي في يده لممارسة العنف والقمع ضدهم، بدأت المرأة وأفراد الجماعة المحيطون بها بالمقاومة والدفاع عن أنفسهم. لكن الرجل العنيف والقاسي طور الأسلحة التي كانت بحوزته، وبدأ بفرض سيطرته على المرأة وعلى جماعتها. وفي البداية قتل الخالات والنساء الشابات، وأسر الأمهات والأطفال، ثم قال إنه سيستخدمهم لمصلحته في الزراعة التي طورها بنفسه وهكذا أصبح الرجل هو صاحب المنزل والمسيطر عليه، وبدأ ببناء نظام جديد قائم على الهيمنة، في مواجهة النظام القائم على الأم.

إذا لم أحترق أنا، ولم تحترق أنت، فمن سيُخرج البشرية إلى النور؟

الشيء الذي حدث في ذلك العصر هو أن نظام الأم المقدسة تم القضاء عليه، ووضع مكانه نظام الأب الحاكم، ومنذ ذلك الوقت فقدت البشرية الكثير من حقيقتها من خلال فقدانها لمكانة المرأة ودورها. ومن الضروري أن نفهم هذه القضية بشكل جيد. لكن للأسف، ما زلنا نحن النساء لم نصل في مستوى الوعي والتعليم والبحث إلى الدرجة التي تمكننا من خوض نضال قوي، وجعل المجتمع شريكاً لنا، والقضاء بشكل كامل على النظام السلطوي والذكوري.

ولهذا، حتى مع تراجع النظام السلطوي الذي نراه اليوم، والذي يظهر بشكل واضح في النظام الرأسمالي الأوروبي، وحتى مع أزماته وضعفه، فإنه

ما زال يسيطر على العالم بأسره، ويفرض هيمنته على المجتمع وكأنها النظام الوحيد القائم وعندما ننظر إلى وضع المرأة والمجتمع في ظل هذا الواقع، فإننا نشعر بالدهشة أمام ما وصلنا إليه.

هنا يطرح الإنسان على نفسه سؤالاً: لماذا ما زالت المرأة والمجتمع يقفان بهذه الحالة من الصمت وعدم رد الفعل؟ هل لا يدركان ما يحدث اليوم؟ أم أن الأمل قد انكسر بداخلهما؟ أم أن هناك سبباً آخر؟ من المؤكد أننا بحاجة إلى طرح هذه الأسئلة والبحث عن إجابات لها. هل أصبحت البشرية، وخاصة النساء، متعبة من ضغط النظام السلطوي والعنيف وقمعه، حتى فقدت الأمل؟ ولكن لماذا لا يبحث الجميع معاً عن الحل؟ ولماذا لا ينظمون أنفسهم؟

هناك الكثير من الأسئلة التي تدور في أذهاننا، ومن الضروري أن نطرحها بصوت عال وبشجاعة، وأن نقول: من يعرف عليه أن يتحرك، ومن لا يعرف عليه أن يفتح عينيه ويستعيد ثقته بنفسه، وأن يعمل من قلبه وبكل طاقته. فنحن بحاجة إلى تنظيم قوي يجمع النساء والمجتمع معاً. بحسب ما فهمت، فإن السبب هو أن المرأة والمجتمع خافا، فتحولا إلى حالة من العبودية، ونحن نعيش منذ ٣٠ ألف سنة تحت ضغط عبودية قاسية جداً، حتى أصبحت الحياة بالنسبة لنا وكأن العالم تحول إلى سجن مليء بالقيود.

لذلك، من الضروري في البداية أن نتخلص من هذا الخوف الذي امتد لآلاف السنين. وهذا الخوف لا يمكن التخلص منه إلا من خلال الوعي والتفكير العميق. فالعبودية بحد ذاتها هي ظلام وجهل، ولكي يتحرر الإنسان من هذا الجهل، عليه أن يثقف نفسه، ويفكر، ويكون مبدعاً في أفكاره وآرائه، حتى يضع حداً للجهل وعدم المعرفة.

وفي البداية، يجب على المرأة أن تستعيد ثقتها بنفسها، وأن تزيل عن نفسها آثار عقلية النظام السلطوي القديمة، وأن تصبح أكثر نشاطاً وفاعلية.

دور المرأة في عمليات السلام

كنا نحن – النساء - قد أجرينا الكثير من التقييمات والقراءات حول النظام السلطوي والنظام الذكوري، ووصلنا الآن إلى مرحلة أصبحنا فيها قادرات على مراجعة أنفسنا، ورؤية أخطائنا ونقاط ضعفنا قدر الإمكان. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نثق بقوتنا وبمعنوياتنا، وأن نثق بالإنجازات التي حققناها، وأن نعتبرها ثمرة نضال النساء العاملات عبر قرن من الزمن. ومن هنا يجب علينا أن نبني نظاماً أممياً يجمع نساء العالم. يجب ألا ترى المرأة نفسها فقط كقوة مساندة للرجل، بل عليها أن تصبح القوة الأساسية للسلام الديمقراطي، وأن تنظم نفسها حتى يكون لنضالها نتائج حقيقية ويصل إلى النجاح.

تطور حركة حرية المرأة في كردستان

منذ ٣٢ عامًا، أعطى القائد أوجلان، من خلال مبادراته وجهوده، أهمية استراتيجية لنضال حرية المرأة، بهدف الوصول إلى حل سياسي وتحقيق السلام في كردستان والشرق الأوسط. ففي عام ١٩٩٣، أعلن القائد، بالتزامن مع إعلان أول وقف لإطلاق النار، أن تنظيم المرأة عسكرياً يشكل أساساً لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والفلسفية وقضايا السلام. وفي عام ١٩٩٥، تأسست YAJK كحركة لحرية المرأة في كردستان، وبدأت نشاطها في المجالات العسكرية والاجتماعية والسياسية، كما أُعلن في العام نفسه عن وقف إطلاق النار الثاني. وفي عام ١٩٩٨، أعلن القائد أيديولوجية حرية المرأة، ووضع الأساس لتأسيس حزب خاص بالمرأة، كما أعلن وقف إطلاق النار الثالث.

وخاصة خلال مرحلة إيمرالي، قيم القائد أوجلان بشكل واسع الدور القيادي لحركة حرية المرأة في مختلف مجالات الحياة والنضال، في إطار التغيير الاستراتيجي لحركة الحرية، وبناءً على نموذج المجتمع الديمقراطي والبيئي وتحرر المرأة. وبعد كل هذه التجارب، وصلت النساء الكرديات إلى مصدر من القوة والثقة بأنفسهن، وأصبحن قادرات على أداء دورهن في تحقيق السلام والديمقراطية، والمساهمة في تحرير البشرية، وخاصة النساء، من الحرب والعنف.

ومن الضروري التأكيد على أن السلام والديمقراطية من دون مشاركة المرأة لا يمكن أن يكونا كاملين أو ناجحين، ولا ينبغي لأي نظام أو جهة أو شخص أن يخدع نفسه بشأن هذه الحقيقة. فالسلام من دون المرأة مستحيل، وإذا تحقق السلام والديمقراطية، فلن يتحققا إلا بتعاون النساء والرجال معاً، وإلا فلن يتحققا.

الديمقراطية بوصفها مشروعاً مجتمعياً

سوسن شومان

حين نتحدّث عن الديمقراطية، كثيراً ما يُختزَل الحديث في صناديق الاقتراع وموازين القوى الحزبية وتداول السلطة. غير أنّ هذا الاختزال، على أهميّته الإجرائية، يفوّت جوهر الفكرة الديمقراطية بوصفها مشروعاً مجتمعياً متكاملاً، لا حدثاً انتخابياً عابراً يتكرّر كلّ بضع سنوات. فالديمقراطية في عمقها ليست آلية لإدارة الحكم فحسب، بل ثقافة تُبنى، وقيمٌ تُغرَس، ونسيجٌ اجتماعيٌّ يُنسَج بصبرٍ من أسفلٍ إلى أعلى، من الأسرة والمدرسة والحيّ والجمعية الأهلية ، صعوداً إلى مؤسسات الدولة وأجهزتها التمثيلية .

إنّ التجربة العربية، وتجربة منطقتنا في مشرقها ومغربها، علّمتنا درساً قاسياً: أنّ الانتخابات وحدها لا تصنع ديمقراطية وأنّ الدساتير المكتوبة بأبهى العبارات تبقى حبراً على ورق ما لم يسندها مجتمعٌ حيٌّ يتنفّس قيم المجتمعية. من هنا تنطلق هذه المقالة، ضمن رؤية الحداثة الديمقراطية، لتقارب الديمقراطية بوصفها ورشة مجتمعية دائمة، تتقاطع فيها ثلاثة محاور جوهرية: المجتمع بوصفه صانعاً للسلام، والمرأة والشباب والفاعلون المحليون بوصفهم محرّكات التحوّل، وثقافة الحوار والتعدّدية والتعايش بوصفها الأرضية التي بدونها ينهار كلّ بناء.

أولاً ـ المجتمع المدني ودوره في صناعة السلام

يقف المجتمع الديمقرطي في المسافة الحيوية بين الأسرة والمواطن من جهة، والجمهورية من جهة أخرى، بوصفها فضاءً تطوّعياً غير ربحيّ يتوسّط العلاقة بينهما. وقد بيّنت الدراسات الشرقية أنّ منظمات المجتمع المدني تُعدّ من أهمّ الآليات غير الحكومية المؤثّرة في بناء السلام، إذ تنشأ بصورة مستقلّة عن الحكومة، ولا تخضع لجهةٍ بعينها، وتحمل أهدافاً تخدم المصلحة العامة، سياسيةً كانت أم اجتماعيةً أم ثقافية، دون أن تبتغي ربحاً من وراء خدماتها للناس، وهذا الاستقلال بالذات هو مصدر قوّتها ومناط مصداقيّتها.

إنّ بناء السلام، كما يجمع الباحثون، عمليةٌ طويلةٌ ومعقّدة، لا تكتمل بوقف إطلاق النار ولا بتوقيع الاتفاقيات، بل تحتاج إلى مساهمة جهاتٍ متعدّدة على الصعيدين الدولي والداخلي، وهنا يبرز الدور

المحوري لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها من أبرز الفواعل غير الرسمية التي تُسهم في دعم عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع المسلّح؛ فهي تُحيي الأمن والاستقرار في المناطق المنكوبة، وتُخفّف من الآثار المدمّرة التي يخلّفها الصراع في النسيج الاجتماعي، وتعمل على تحويل الصراع والحيلولة دون انزلاقه إلى العنف عبر معالجة العوامل المحرّكة له من جذورها.

والتجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ شاهدٌ حيّ على ذلك. فقد شهدت تلك المرحلة تأسيس عددٍ كبيرٍ من هذه المنظمات، التي اضطلعت بدور ملموس في إعادة تأهيل مجتمع أنهكه الشكّ والريبة، وضُربت فيه أسس التعايش المشترك . لقد عملت هذه المنظمات على تهيئة البيئة الملائمة لإعادة اللُّحمة، ووضع نهجٍ شاملٍ لمعالجة الصدوع الاجتماعية العميقة، في وقتٍ عجزت فيه الأطر الرسمية وحدها عن سدّ هذه الثغرات.

ولا يقتصر الدور على مرحلة ما بعد النزاع؛ فمنظمات المجتمع المدني، كما تشير الأدبيات الأممية، مدعوّةٌ للمشاركة في كلّ مراحل جهود بناء السلام . فلجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة تُقرّ بالمساهمة المهمّة للمجتمع المدني، وتشجّع المنظمات الوطنية والمحلية على الانخراط في المشاورات الوطنية حول أولويّات السلام، بل وأن يشارك ممثّلوها في اجتماعات اللجنة نفسها. إنّ هذا الاعتراف الدولي يضع المجتمع المدني في موقع الشريك لا في موقع المتفرّج، ويجعل صوت المحكومين جزءاً أصيلاً من هندسة السلام.

وتُظهر التجربة التونسية بُعداً آخر لهذا الدور ، ففي عام ٢٠١٥، توّج "الرباعي التونسي للحوار الوطني» - وهو تحالفٌ يقوده المجتمع المدني - مساره بجائزة نوبل للسلام، تقديراً لإسهامه الحاسم في انتشال البلاد من شفير الصدام وإعادتها إلى مسار التوافق. لقد أثبتت هذه التجربة أنّ المجتمع المدني حين ينضج ويتوحّد يمكن أن يكون صمّام أمانٍ يحول دون انهيار الانتقال الديمقراطي، وأن يعملَ مُكّنا الجميع للمشاركة العامة في صنع القرار، وأداةً لتعزيز المساءلة المؤسسية وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم.

ويتّخذ هذا الدور أشكالاً متعدّدة على أرض الواقع: من رصد الانتهاكات وتوثيقها، إلى الوساطة بين الجماعات المتنازعة، مروراً ببرامج المصالحة الأهلية وإعادة الإدماج، وصولاً إلى نشر ثقافة اللاعنف واللاتمييز. فمنظمات المجتمع المدني تعمل، بحسب الباحثين العرب، على ترسيخ قيم التسامح والتعاون والتراضي والتعايش السلمي وقبول الآخر، بما ينعكس على تماسك المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ويجعل المواطن شريكاً في القرار بقوّة اقتراحاته النابعة من واقعه المُعاش. وهذه الوظيفة التربوية والقيمية لا تقلّ أهمية عن وظيفتها الإغاثية أو الحقوقية، لأنّها تُعيد بناء الثقة المفقودة، وهي العملة الأثمن في المجتمعات الخارجة من النزاع.

بيد أنّ الصورة ليست وردية على إطلاقها. . فالمجتمع المدني في منطقتنا يصطدم بإرثٍ تاريخيٍّ ثقيلٍ لدولة الفرد ودولة الاستبداد، التي طالما تعاملت مع المؤسسات الوسيطة باستهانةٍ واستخفاف، وسعت إلى تدجينها أو احتوائها أو تجفيف مواردها. لذلك فإنّ بناء مجتمعٍ مدنيٍّ فاعلٍ في صناعة السلام يقتضي أوّلاً ضمان استقلاليّته وحمايته من الاختراق والتوظيف، وتوفير الإطار القانوني الذي يصون حرّيته دون أن يُخضعها لوصاية الدولة أو لأجندات التمويل الخارجي.

ثانياً ـ المرأة والشباب والفاعلون المحليون في التحول الديمقراطي

إذا كان المجتمع المدني هو الإطار المؤسسي للمشروع الديمقراطي، فإنّ المرأة والشباب والفاعلين المحليين هم وقوده البشري ومحرّكه الحيّ. فلا معنى لديمقراطيةٍ تُقصي نصف المجتمع من النساء، وتُهمّش الشريحة الأوسع والأكثر حيويةً من الشباب، وتتجاهل المبادرات النابعة من القاعدة المحلية.

لقد أثبتت المرأة العربية حضورها في اللحظات المفصلية للتغيير. ففي الثورة التونسية أواخر عام ٢٠١٠، شاركت المرأة بالقدر نفسه الذي شارك فيه الرجال والشباب، ونهضت بدورٍ بارزٍ في عملية التحوّل الديمقراطي، مستندةً إلى تاريخٍ حافلٍ من النضال دفاعاً عن حقّها في التعبير والتنظيم والتظاهر. غير أنّ المفارقة المؤلمة التي ترصدها الدراسات هي أنّ المرأة الثائرة كثيراً ما تعرّضت للتهميش بعد أن تتحقّق مآرب الثورة؛ إذ يُستدعى حضورها في زمن الحراك ويُنسى في زمن اقتسام المكاسب. وهذا يستدعي وعياً نقدياً بأنّ مشاركة المرأة يجب أن تُترجَم إلى تمثيلٍ مؤسسيٍّ دائم، لا أن تبقى رهينة اللحظات الاستثنائية.

وتُجمع الأدبيات على أنّ المدخل الحقيقي لنيل المرأة حقوقها السياسية لا ينفصل عن نيل فئات المجتمع كافّة لحقوقها المسلوبة؛ فالتحرّر الديمقراطي كلٌّ لا يتجزّأ. كما تُلحّ هذه الأدبيات على أهمية إعادة النظر في آليات التنشئة السياسية العربية، وبخاصةٍ دور المدرسة والجامعة، عبر تنقية المناهج ممّا علق بها من قيمٍ استبداديةٍ لا تناسب جوهر الثقافة الديمقراطية، وإعادة تأهيل المعلّم ليكون خطابه أكثر انفتاحاً على قيم المشاركة والتعدّد.

أمّا الشباب، فليسوا مجرّد فئةٍ عمريةٍ تنتظر دورها، بل قوةً فاعلةً في الحاضر. وتؤكّد مراكز البحث المتخصّصة أنّ الشباب والنساء يضطلعون بدورٍ ملحوظٍ في قيادة التدخّلات المجتمعية، ودمج التقنيات الجديدة في الاقتصاد، وبناء مستقبلٍ مستدامٍ، وتوطيد العملياتِ الديمقراطية. إنّ الرهانَ على الشباب ليس ترفاً، بل ضرورةً ديموغرافيةً وسياسية في منطقةٍ يشكّل الشباب فيها الأغلبية الساحقة من السكان؛ فإمّا أن يُستوعَبوا بوصفهم شركاء في صناعة المستقبل، وإمّا أن يتحوّل تهميشهم إلى مصدر احتقانٍ وعدم استقرار، وبالتالي ينزلقوا إلى مستنقعات العنف والتطرف.

وهنا يأتي دور الفاعلين المحليين. فقد بيّنت تجارب دعم المجتمع المدني في أعقاب الربيع العربي أهمية إعادة تعريف دور هؤلاء الفاعلين في إشراك السلطات المحلية، لصياغة سياساتٍ عامّة أكثر شمولاً وتشاركيةً، عبر آلياتٍ تشاركيةٍ تُتيح للخبرات المحلية أن تُترجَم إلى أوراق مواقف وملخّص سياسات. إنّ الديمقراطية التي تُبنى من العاصمة وحدها تبقى هشّة؛ أمّا حينما تتجذّر في البلديات والمجالس المحلية والمبادرات الأهلية، فإنّها تكتسب صلابةً ومناعةً أمام الانتكاسات.

والخلاصة أنّ تمكين المرأة والشباب والفاعلين المحليين ليس شعاراً حقوقياً فحسب، بل هو استثمارٌ استراتيجيٌّ في متانة الديمقراطية ذاتها. فكلّما اتّسعت قاعدة المشاركة، وتنوّعت الأصوات المسموعة في صنع القرار، ازدادت شرعية النظام السياسي ومناعته، وتراجعت فرص الاستئثار والإقصاء التي طالما كانت وقود الأزمات.

ثالثاً: بناء ثقافة الحوار والتعددية والتعايش

لا يمكن لأيّ بناءٍ ديمقراطيٍّ أن يصمد على أرضٍ رخوة. والأرض الصلبة التي تحمل هذا البناء هي ثقافة الحوار والتعدّدية والتعايش. فالتعدّدية، كفلسفةٍ سياسية، هي الاعتراف بالتنوّع داخل الهيكل السياسي والتأكيد عليه، بوصفه سبيلاً إلى التعايش السلمي بين المصالح والمعتقدات وأنماط الحياة المختلفة. وهي تدعو أفراد المجتمع إلى استيعاب خلافاتهم، بتجنّب التطرّف – أي الانغلاق على قيمةٍ واحدةٍ ورفض شرعية سواها – والانخراط عوضاً عن ذلك في حوارٍ بحسن نيّة، وبناء مؤسساتٍ اجتماعيةٍ تعكس القيم المتنافسة وتوازن بينها.

إنّ الحوار في هذا السياق ليس مجرّد وسيلةٍ للتواصل، بل هو، كما تعبّر عنه الأدبيات، قيمةٌ إنسانيةٌ عظمى، وأساسٌ لبناء المجتمعات المتماسكة، وأداةٌ لتحقيق علاقاتٍ قائمةٍ على السلم والكرامة. فغياب الحوار لا يُثمر إلا تعصّباً وتوتّراً وصراعاً، بينما حضوره يفتح آفاق التفاهم والتعايش. ومن هنا فإنّ ترسيخ ثقافة الحوار في الوعي الجمعي يمثّل طريقاً جوهرياً نحو سلامٍ عادلٍ يقوم على الاحترام المتبادل، لا على القهر أو فرض الصمت.

وثقافة الحوار – كما يذهب المتخصّصون في التنمية السياسية – تُشكّل اللبنة الأولى من لبنات احترام الرأي والرأي الآخر، ومقدّمةً لبناء أسس الديمقراطية بوصفها ضرورةً إنسانيةً وحضارية. والتنشئة على هذه الثقافة صارت ضرورةً في المجتمعات المعاصرة، تبدأ من الأسرة والمدرسة، وتمتدّ إلى الإعلام والفضاء الرقمي والمؤسسة الدينية ومنظمات المجتمع المدني. والمطلوب أن تعمل هذه القنوات في انسجامٍ لا تضارب بينها، حتى تُربّي النشء على قبول الآخر بدل إقصائه، وعلى الاختلاف بوصفه إثراءً لا تهديداً.

ثمّة تمييزٌ دقيقٌ ينبغي الانتباه إليه بين "ثقافة الحوار وحوار الثقافات. فإذا كان حوار الثقافات مطلباً إنسانياً تفرضه إرادة بناء السلام في عالمٍ يضجّ بالتنوّع، فإنّ شروط تحقّقه تبقى رهناً بالقيم التي تربّت عليها الجماعات؛ ما يعني أنّ ثقافة الحوار تتقدّم بوصفها مدخلاً منهجياً وأخلاقياً، بل مرحلةً تأسيسيةً حتميةً لكلّ حوارٍ يستهدف مدّ الجسور بين الناس. فلا تعايش بين الثقافات المختلفة ما لم تترسّخ أولاً، داخل كلّ ثقافة، قيمة الحوار وقبول التعدّد في الداخل.

وفي بيئاتنا التي تتعدّد فيها الطوائف والأثنيات والانتماءات، يكتسب هذا المعنى راهنيةً استثنائية. فالتنوّع في منطقتنا واقعٌ لا خيار، والسؤال الحقيقي ليس كيف نُلغي الاختلاف، بل كيف نُحوّله من مصدر تنازع إلى مصدر إثراء. إنّ إدارة التنوّع ديمقراطياً تقتضي صياغةً توافقيةً يقظةً تُوائم بين صيانة الهوية الذاتية وقبول التعدّدية المجتمعية، في نهجٍ ينبذ ثقافة الاستفراد والوصاية، ويعترف بالشركاء كافّةً دون إقصاء. وهذا هو جوهر العقد الاجتماعي الديمقراطي: أن يشعر كلّ مكوّنٍ بأنّ الدولة دولته، وأنّ صوته مسموعٌ ومصانٌ داخل الفضاء العام.

على أنّ ترسيخ هذه الثقافة يصطدم بتحدّياتٍ حقيقيةٍ في مجتمعاتنا المعاصرة. فالخطاب الإقصائي، والاستقطاب الحادّ الذي تغذّيه بعض المنابر الإعلامية والرقمية، وتراجع منسوب الثقة بين المكوّنات، كلّها عوامل تُضعف مناخ الحوار وتُغري بالانكفاء نحو العصبيات الضيقة. ومن هنا فإنّ الاستثمار في التربية على الحوار — عبر المناهج والإعلام المسؤول وبرامج المجتمع المدني — ليس رفاهيةً فكرية، بل هو خطّ الدفاع الأول عن السلم الأهلي، وشرطٌ مسبقٌ لأيّ انتقالٍ ديمقراطيٍّ ناجح.

ولا يخفى أنّ الحوار بين الثقافات يعزّز الحقّ في حرية الدين والمعتقد، ويُسهم في بناء مجتمعاتٍ شاملةٍ ومسالمةٍ خاليةٍ من العنف والكراهية. غير أنّ هذا كلّه يبقى معلّقاً على الشجاعة في التعبير، أي القدرة على الإصغاء للآخرين واحترام آرائهم حتى حين تخالف قناعاتنا. فالديمقراطية في نهاية المطاف ليست إلا مأسسةً لهذه الشجاعة: شجاعة أن نختلف دون أن نتقاتل، وأن نتنافس دون أن نتنابذ، وأن نحكُمَ ونُحكَم بالتناوب دون أن يُقصي بعضنا بعضاً.

خاتمة: نحو ديمقراطية تُبنى من الأسفل

تلتقي المحاور الثلاثة – المجتمع المدني، المرأة والشباب والفاعلون المحليون، وثقافة الحوار – في حقيقةٍ واحدة: أنّ الديمقراطية مشروعٌ مجتمعيٌّ قبل أن تكون نظاماً للحكم. فالمجتمع المدني يوفّر البنية، والفاعلون من نساءٍ وشبابٍ ومبادراتٍ محلية يوفّرون الطاقة والحركة، وثقافة الحوار توفّر الأرضية القيمية التي تجعل التعايش ممكناً والاختلاف مُثمراً.

إنّ رهاننا، وهو رهانٌ نعتقد أنّه رهان المنطقة بأسرها، هو أن نُعيد الاعتبار للديمقراطية بوصفها ثقافةً تُعاش يومياً، لا مجرّد إجراءٍ يُمارَس دورياً. فالدول التي بنت ديمقراطياتها من الأعلى فحسب، بمراسيم وقوانين، ظلّت هشّةً عرضة للانتكاس؛ أمّا التي رسّخت قيم المواطنة والمشاركة والحوار في وجدان مجتمعاتها، فقد بنت مناعةً حقيقية. والطريق طويلٌ وشاقّ، لكنّه الطريق الوحيد نحو دولةٍ عادلةٍ يشعر فيها المواطن بأنّه صاحب حقٍّ لا موضوع منّة، وشريكٌ في القرار لا مجرّد رقمٍ في الإحصاء.

المصادر والمراجع

1. الأمم المتحدة – لجنة بناء السلام "مشاركة المجتمع المدني» موقع الأمم المتحدة لبناء السلام.
2. أوس المظفر أحمد عبد الرزاق، «دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام: دراسة ميدانية في مدينة بغداد»، كلية الآداب جامعة بغداد، 2022
3. دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء السلام، مجلة محكّمة، قاعدة بيانات DOAJ ، 2024
4. منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003 قاعدة معرفة
5. قتيبة قاسم العرب، «دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية»، المركز الديمقراطي العربي 2018 .
6. Cowater International، توطيد السلام والديمقراطية من خلال بناء مجتمع مدني أكثر حيوية، 2021
7. المشاركة السياسية للمرأة العربية بين التطور الديمقراطي والخصوصية الثقافية –مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2023 .
8. دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية –المركز الديمقراطي العربي 2018
9. «العدالة الجندرية وتمكين الشباب»، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ARDD).
10. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا، مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات
11. تعددية فلسفة سياسية (الموسوعة الحرة)ويكيبيديا نقلاً عن أشعيا برلين
12. «ثقافة الحوار: أساس السلام في المجتمعات»، وزارة الأوقاف المصرية، 2025.
13. معهد البحرين للتنمية السياسية، «ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر»
14. بين ثقافة الحوار وحوار الثقافات، منصّة تكوين، 2026
15. «الانفتاح السياسي والتعددية..آفاق الحوار والوعي المجتمعي»، صحيفة اليوم السابع، 2026
16. منظمة الدرع الدولية، «أهمية الحوار بين الثقافات في بناء السلام والتعايش السلمي»، 2024.

من حركات التحرر إلى مشروع السلام الديمقراطي

عامر داوود

المقدمة

لم يكن تاريخ البشرية سوى تاريخٍ متواصلٍ للصراع من أجل الحرية. فمنذ اللحظة التي ظهرت فيها السلطة بوصفها احتكارًا للقوة والثروة والقرار، ظهر الإنسان المقاوم حاملًا لفكرة التحرر، ومدافعًا عن حقه في الكرامة والاعتراف والوجود. ومن ثم، فإن حركات التحرر ليست ظاهرةً استثنائية في التاريخ، بل تمثل إحدى الآليات التي ابتكرتها المجتمعات لإعادة التوازن بين السلطة والحرية، وبين الدولة والمجتمع، وبين الهيمنة والكرامة الإنسانية.

لقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون ولادة عشرات حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، وتباينت دوافعها بين مقاومة الاحتلال الأجنبي، وإسقاط الأنظمة الاستبدادية، والدفاع عن الحقوق القومية والثقافية، ومناهضة التمييز العنصري. غير أن القاسم المشترك بينها جميعًا يتمثل في أنها نشأت عندما أُغلقت السبل السياسية السلمية، وأصبحت القوة، في نظرها، الوسيلة الوحيدة لانتزاع الاعتراف بحقوقها ووجودها.

غير أنّ التجربة التاريخية أثبتت، في المقابل، أن السلاح، مهما بلغت فاعليته في فرض القضية على جدول الأعمال السياسي، لا يستطيع وحده بناء السلام أو تأسيس مجتمعٍ حر. فالكفاح المسلح قد ينجح في كسر موازين القوة وإحداث تحول في ميزان الصراع، لكنه لا يكفي لإنتاج الشرعية السياسية أو بناء المؤسسات الديمقراطية. ومن هنا بدأت كثير من حركات التحرر، منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، بإجراء مراجعات فكرية عميقة، انتقلت بموجبها من منطق الحرب إلى منطق السياسة، ومن ساحات القتال إلى موائد الحوار، ومن البندقية إلى آليات المشاركة الديمقراطية.

وقد وثق كتاب «من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي

السلمي» هذه الظاهرة من خلال دراسة عدد من التجارب المقارنة، من بينها المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، والجيش الجمهوري الأيرلندي، وحركة إيتا في إسبانيا، والجماعة الإسلامية في مصر، وطالبان، وغيرها من الحركات التي انتقلت من خيار المواجهة المسلحة إلى العمل السياسي السلمي بعد مراجعات فكرية وتنظيمية، وتحولات اجتماعية، وتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية.

وفي العقود الأخيرة برزت تجربة حركة التحرر الكردستاني بوصفها واحدةً من أكثر تجارب حركات التحرر إثارةً للنقاش الفلسفي؛ إذ لم تقتصر مراجعاتها على تغيير وسائل النضال، بل امتدت إلى إعادة تعريف مفهوم التحرر ذاته، بالانتقال من مشروع الدولة القومية إلى مشروع المجتمع الديمقراطي والأمة الديمقراطية، ومن البحث عن الانتصار العسكري إلى بناء السلام الديمقراطي باعتباره شرطًا لتحرير المجتمع وإعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الحرية والديمقراطية.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحول الذي شهدته حركات التحرر، من الكفاح المسلح إلى مشروع السلام الديمقراطي، من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية: لماذا تنشأ حركات التحرر؟ ولماذا تتجه بعض هذه الحركات لاحقًا إلى تبني خيار السلام؟ وهل يمثل السلام نهايةً للنضال، أم أنه يشكل مرحلةً أكثر تطورًا في مشروع التحرر السياسي والاجتماعي؟

الجذور الفلسفية لحركات التحرر

لا يمكن فهم حركات التحرر من خلال الأحداث العسكرية وحدها، لأن الحرب ليست سببًا قائمًا بذاته، وإنما نتيجة لأزمة أعمق تتعلق بطبيعة السلطة والعدالة والاعتراف . فالتاريخ في جوهره، ليس تاريخ الحروب، بل تاريخ الصراع من أجل الاعتراف بالإنسان وحقوقه وحريته.

يرى جورج فيلهلم فريدريش هيغل أن حركة التاريخ تقوم على جدلية الاعتراف، فالإنسان لا يكتفي بإشباع حاجاته المادية، بل يسعى، قبل كل شيء، إلى الاعتراف به بوصفه ذاتًا حرة ومستقلة. وعندما يُحرم شعبٌ بأكمله من لغته أو ثقافته أو حقوقه السياسية، يتحول إنكار الاعتراف إلى مصدر دائم للصراع، وتصبح المقاومة نتيجة تاريخية لهذا الإنكار (٩).

أما فرانز فانون فيربط نشوء حركات التحرر بالبنية الاستعمارية ذاتها، إذ يرى أنّ الاستعمار لا يقتصر على احتلال الأرض ونهب الثروات، بل يعمل على إعادة تشكيل وعي الإنسان المستعمَر وتجريده من إنسانيته. لذلك يصبح التحرر، في فلسفته، فعلًا لاستعادة الكرامة الإنسانية قبل أن يكون مشروعًا لاستعادة السيادة السياسية. ويقول: (إن الاستعمار لا يكتفي باستغلال الإنسان، بل يسعى إلى إعادة تعريفه باعتباره أقل إنسانية) (٢).

أسباب نشأة حركات التحرر

تكشف التجارب التاريخية أن حركات التحرر لا تنشأ بوصفها خيارًا أوليًا، ولا باعتبارها نزعة فطرية نحو الصراع، وإنما تظهر عندما تفقد الجماعات البشرية ثقتها بقدرة النظام السياسي القائم على تحقيق العدالة والمساواة والاعتراف . فكلما اتسعت الفجوة بين السلطة والمجتمع، وتراكمت مظاهر التهميش والإقصاء، ازدادت احتمالات تشكل حركات المقاومة بمختلف أشكالها. لذلك فإن دراسة أسباب نشأة حركات التحرر تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم مساراتها اللاحقة، سواء اتجهت نحو الكفاح المسلح أم نحو التسويات السياسية ومشروعات السلام.

1. غياب الاعتراف السياسي

يعد غياب الاعتراف السياسي أحد أهم الأسباب التي تدفع الجماعات إلى تأسيس حركات التحرر. فالاعتراف ليس مجرد إجراء قانوني تمنحه الدولة لمواطنيها، بل هو، في جوهره، إقرار بوجودهم السياسي والثقافي وحقهم في المشاركة في

صناعة القرار. وعندما تُقصى جماعة بشرية من مؤسسات الدولة، أو تُحرم من التمثيل السياسي، أو تُعامل بوصفها أقل شأنًا من غيرها ، ينشأ شعور متزايد بالاغتراب عن النظام السياسي، ويتحول هذا الشعور تدريجيًا إلى وعي جماعي يسعى إلى التغيير.

وقد ظهرت هذه الظاهرة في جنوب أفريقيا خلال نظام الفصل العنصري، وفي أيرلندا الشمالية خلال عقود الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، وفي إقليم الباسك، كما برزت بوضوح في القضية الكردية نتيجة السياسات التي أنكرت الوجود القومي والثقافي للكرد لعقود طويلة.

ويرى تشارلز تايلور أن الاعتراف ليس امتيازًا تمنحه الدولة متى شاءت، بل يمثل حاجة إنسانية أساسية، لأن هوية الإنسان لا تتشكل إلا من خلال اعتراف الآخرين بها. وعندما يغيب هذا الاعتراف، يتحول الإنكار إلى مصدر دائم للصراع السياسي والاجتماعي (١٢).

2. التمييز الثقافي والقومي

لا يقتصر الصراع السياسي على التنافس حول السلطة، بل يمتد إلى الصراع حول الهوية والذاكرة واللغة والثقافة. فحين تُمنع لغة من التداول، أو تُحظر ثقافة، أو تُنفى هوية قومية من المجال العام، لا يبقى الصراع متعلقًا بالمطالب السياسية وحدها، وإنما يتحول إلى دفاع عن الوجود ذاته.

ومن هنا بدأت كثير من حركات التحرر بوصفها حركات ثقافية هدفت إلى حماية اللغة والتراث والهوية، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى حركات سياسية. ويبين التاريخ أن محاولات صهر الهويات داخل نموذج قومي واحد كثيرًا ما أنتجت نتائج معاكسة، إذ أسهمت في تعميق الشعور بالانتماء إلى الهوية المهددة، ودفع الجماعات إلى تنظيم نفسها للدفاع عنها.

وفي هذا السياق، يؤكد بندكت أندرسون أن الأمم ليست كيانات طبيعية ثابتة، بل هي «جماعات متخيلة» تتشكل عبر اللغة والثقافة والذاكرة المشتركة، وأن أي محاولة لإنكار هذه العناصر تؤدي إلى تعزيز النزعة القومية بدل القضاء عليها .

3. انسداد المجال السياسي

تشير أغلب الدراسات المقارنة إلى أن الحركات المسلحة لا تظهر في المجتمعات التي تمتلك مؤسسات سياسية قادرة على استيعاب الاختلاف، وإنما تنشأ عندما تُغلق قنوات المشاركة السلمية، وتُقابل المطالب السياسية بالقمع أو الإقصاء.

وتؤكد الحالات التي تناولها كتاب «من السلاح إلى السلام» أن عددًا كبيرًا من الحركات لجأ إلى العمل المسلح بعد أن فشل في تحقيق مطالبه عبر الوسائل السلمية، أو بعد تعرض أعضائه للاعتقال والملاحقة، ثم عاد لاحقًا إلى العمل السياسي عندما تهيأت ظروف أكثر ملاءمة للحوار والتفاوض، الأمر الذي يؤكد أن السلاح كان، في كثير من الأحيان، نتيجة لانسداد السياسة، وليس بديلًا دائمًا عنها.

4. العنف البنيوي

لا يقتصر العنف على استخدام القوة العسكرية أو الأمنية، بل قد يتخذ أشكالًا أكثر عمقًا وخفاءً. ويعد الباحث النرويجي يوهان غالتونغ من أوائل من صاغوا مفهوم العنف البنيوي، الذي يشير إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحرم فئات واسعة من حقوقها الأساسية، حتى في غياب الحرب المباشرة.

فالفقر، والبطالة، والتمييز، والحرمان من التعليم، واحتكار الثروة والسلطة، تمثل جميعها أشكالًا من العنف غير المرئي، لأنها تحد من قدرة الإنسان على تحقيق إمكاناته الكاملة. وعندما تستمر هذه الأوضاع لعقود، تتحول إلى بيئة خصبة لنشوء حركات الاحتجاج، وقد تتطور إلى مقاومة مسلحة إذا انسدت سبل الإصلاح . (٨)

ومن هذا المنطلق، فإن كثيرًا من الصراعات التي تبدو سياسية أو قومية في ظاهرها، تخفي في جوهرها أزمات اجتماعية واقتصادية عميقة، لا يمكن معالجتها بالحلول الأمنية وحدها.

5. فشل الدولة في إنتاج الشرعية

تمثل الشرعية الركيزة الأساسية لاستقرار أي نظام سياسي. فالدولة لا تستمد قوتها من امتلاك أدوات الإكراه فحسب، بل من اقتناع مواطنيها بعدالة مؤسساتها وقوانينها. وعندما تتراجع الثقة في هذه المؤسسات، تبدأ شرعية الدولة بالتآكل، ويظهر فاعلون سياسيون جدد يسعون إلى تقديم أنفسهم بوصفهم ممثلين للمجتمع أو لبعض مكوناته.

ويرى يورغن هابرماس أن أزمة الشرعية تنشأ عندما تعجز الدولة عن التوفيق بين متطلبات السلطة وتوقعات المجتمع، فيفقد المواطنون ثقتهم بالنظام السياسي، وتبدأ أشكال جديدة من المعارضة والتنظيم الاجتماعي في الظهور (٦).

ولذلك فإن نشوء حركات التحرر لا يعكس قوة هذه الحركات بقدر ما يعكس ضعف النظام السياسي في إنتاج شرعية قائمة على العدالة والمشاركة والاعتراف. فكلما نجحت الدولة في بناء عقد اجتماعي يضمن الحقوق والحريات، تراجعت احتمالات اللجوء إلى العنف، والعكس صحيح.

وهكذا يتبين أن حركات التحرر ليست ظاهرة معزولة عن سياقها التاريخي، وإنما تمثل استجابة مركبة لعوامل سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متداخلة. كما يتضح أن الأسباب التي تؤدي إلى نشأتها هي نفسها التي تحدد، في مراحل لاحقة، إمكان انتقالها من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي ومشروعات السلام، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي المعنون «أساليب النضال في حركات التحرر: من الثورة المسلحة إلى السلام الديمقراطي .

أساليب النضال في حركات التحرر

من الثورة المسلحة إلى السلام الديمقراطي

لم تعرف حركات التحرر، عبر تاريخها، نموذجًا واحدًا للنضال، بل اتسمت بتعدد الوسائل وتطورها تبعًا للظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية. فالحركات الثورية لا تُولد وهي تمتلك استراتيجية نهائية، وإنما تعيد صياغة أدواتها باستمرار وفقًا لموازين القوى، وطبيعة النظام السياسي، ومستوى الوعي المجتمعي، والتحولات الإقليمية والدولية. ولذلك فإن تاريخ حركات التحرر هو، في جوهره، تاريخ انتقال من مرحلة إلى أخرى، ومن وسيلة إلى أخرى، بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية. وإذا كان الكفاح المسلح قد شكّل في مراحل معينة الوسيلة الأكثر حضورًا، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن كثيرًا من الحركات انتهت إلى تبني الحوار والعمل السياسي بوصفهما الطريق الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التحرر بصورة مستدامة.

1. المقاومة السلمية و البداية الطبيعية لحركات التحرر

تشير أغلب التجارب التاريخية إلى أن العمل السلمي يمثل المرحلة الأولى في مسار معظم حركات التحرر. فقد بدأت هذه الحركات بتنظيم الاحتجاجات الشعبية، ورفع العرائض، وتأسيس الجمعيات والنقابات، وإطلاق المبادرات السياسية، والسعي إلى الإصلاح عبر الوسائل الدستورية والقانونية. ويعكس هذا المسار قناعة أولية بأن الإصلاح السلمي أقل كلفة من المواجهة المسلحة، وأن الحوار يمثل الخيار الأكثر انسجامًا مع مصالح المجتمع. غير أن هذه الوسائل كثيرًا ما اصطدمت بأنظمة مغلقة رفضت الاعتراف بالمطالب المشروعة، أو قابلتها بالقمع والملاحقة، الأمر الذي أدى إلى تآكل الثقة بإمكان التغيير السلمي، وفتح الباب أمام تصاعد أشكال أكثر حدة من المقاومة.

وفي هذا السياق، تؤكد الباحثة إيريكا تشينووبث، بعد تحليل أكثر من ثلاثمائة حركة مقاومة خلال القرن العشرين، أن الحركات التي استطاعت تعبئة المجتمع عبر الوسائل السلمية حققت، في كثير من الحالات، نجاحًا أكبر من الحركات المسلحة، لأن المشاركة الشعبية الواسعة تمنحها شرعية سياسية وأخلاقية يصعب تقويضها بالقوة .(٧)

غير أن هذه النتيجة لا تعني أن المقاومة السلمية كانت متاحة في جميع البيئات السياسية، إذ إن نجاحها ظل مرهونًا بوجود حد أدنى من المجال العام، وبهامش يسمح بالتعبير والتنظيم. أما عندما تتحول الدولة إلى أداة احتكار مطلق للقوة، وتُغلق جميع قنوات المشاركة، فإن كثيرًا من الحركات ترى أن الانتقال إلى وسائل أكثر صدامية يصبح خيارًا فرضته الظروف، لا رغبة مسبقة في العنف.

2. الكفاح المسلح بوصفه وسيلة لا غاية

شكّل الكفاح المسلح السمة الأبرز لكثير من حركات التحرر خلال القرن العشرين، ولا سيما في ظل الاحتلالات الاستعمارية والأنظمة الاستبدادية ، فقد خاضت حركات التحرر في الجزائر وفيتنام وكوبا وجنوب أفريقيا وفلسطين وأيرلندا وغيرها مواجهات مسلحة طويلة، انطلاقًا من قناعة بأن ميزان القوى القائم لا يمكن تغييره بالوسائل السلمية وحدها.

ومع ذلك، فإن القراءة الفلسفية لهذه التجارب تكشف أن السلاح لم يكن، في معظم الحالات، هدفًا بحد ذاته، وإنما أداة لفرض القضية على الأجندة السياسية وإجبار الخصوم على الاعتراف بوجودها ، ولذلك لم يكن نجاح الكفاح المسلح يقاس بحجم الخسائر التي يُلحقها بالخصم، وإنما بقدرته على فتح أفق سياسي جديد.

ويجسد نيلسون مانديلا هذه الرؤية عندما أوضح أن تأسيس الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي لم يكن تعبيرًا عن إيمان بالعنف، بل نتيجة مباشرة لإغلاق جميع السبل السلمية أمام مقاومة نظام الفصل العنصري ، وقد كتب في مذكراته: (اخترنا المقاومة المسلحة عندما لم يعد أمامنا خيار آخر . (١١).

وتشير هذه المقولة إلى أن الكفاح المسلح، في فلسفة حركات التحرر، يمثل وسيلة اضطرارية فرضتها طبيعة الصراع، لا غاية مستقلة عن المشروع السياسي.

3. حدود العمل المسلح وإشكالياته

على الرغم من الدور الذي أداه الكفاح المسلح في فرض كثير من قضايا التحرر على الساحة الدولية، فإن التجربة التاريخية كشفت كذلك عن حدوده البنيوية ، فالحروب الطويلة تستنزف المجتمع الذي تدافع عنه الحركات نفسها، وتؤدي إلى خسائر بشرية واقتصادية هائلة، كما تخلق أجيالًا جديدة نشأت في ظل العنف، مما يجعل بناء السلام أكثر تعقيدًا.

إضافة إلى ذلك، شهد النظام الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولات جوهرية تمثلت في تراجع شرعية استخدام القوة المسلحة، وازدياد الاهتمام الدولي بتسوية النزاعات عبر الحوار والوساطة والاتفاقات السياسية. وأصبحت البيئة الدولية أقل تقبلًا لاستمرار الصراعات المسلحة، وأكثر دعمًا للحلول التفاوضية. ومن ناحية أخرى، بدأت المجتمعات نفسها تعيد النظر في كلفة الحرب، وأصبحت تطالب بالتنمية والاستقرار والحقوق المدنية أكثر من مطالبتها باستمرار المواجهات العسكرية. وقد أسهم هذا التحول المجتمعي في دفع كثير من حركات التحرر إلى مراجعة استراتيجياتها والبحث عن أدوات جديدة للنضال تحقق أهدافها بأقل قدر من الخسائر.

التحول من الكفاح المسلح إلى السلام الديمقراطي

لم يكن الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي حدثًا عابرًا في تاريخ حركات التحرر، ولا مجرد استجابة ظرفية لموازين القوى، بل مثل

تحولًا فكريًا وفلسفيًا أعاد تعريف معنى النضال وأهدافه ووسائله. فقد أثبتت التجارب التاريخية أن السلاح قادر على فرض القضية على جدول الأعمال السياسي، لكنه عاجز، بمفرده، عن بناء دولة مستقرة أو إنتاج سلام دائم. ومن هنا بدأت العديد من حركات التحرر مراجعات فكرية عميقة، انتهت إلى قناعة مفادها أن المحافظة على المجتمع أكثر أهمية من استمرار الحرب، وأن بناء السلام يمثل امتدادًا لمشروع التحرر، لا تراجعًا عنه.

لقد أسهمت مجموعة من العوامل في دفع هذه الحركات نحو مراجعة استراتيجياتها. فمن جهة، أدت الحروب الطويلة إلى استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية، وأثقلت كاهل المجتمعات التي ادعت الحركات الدفاع عنها. ومن جهة أخرى، شهد النظام الدولي تحولات كبرى بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تراجع القبول الدولي باستخدام القوة المسلحة، وبرزت مفاهيم جديدة، مثل العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية التوافقية، بوصفها أدوات أكثر قدرة على إنهاء النزاعات. كما أن تطور وسائل الاتصال والإعلام العالمي جعل استمرار الحروب مكلفًا أخلاقيًا وسياسيًا، وأصبح الرأي العام الدولي أكثر ميلًا إلى دعم الحلول السلمية.

في هذا السياق، يبين كتاب «من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي» أن معظم الحركات التي نجحت في الانتقال إلى العمل السياسي لم تتخل عن أهدافها، بل أعادت صياغة وسائل تحقيقها. ويؤكد الكتاب أن التحول لم يكن نتيجة هزيمة عسكرية فقط، وإنما جاء بعد مراجعات فكرية داخلية، وإدراك متزايد بأن استمرار العنف لم يعد يحقق الغايات التي نشأت من أجلها تلك الحركات، وأن العمل السياسي أصبح أكثر قدرة على حماية المكتسبات وتحقيق الاعتراف السياسي.

ومن الناحية الفلسفية، يمثل هذا التحول انتقالًا من منطق القوة إلى منطق الشرعية. ففي المرحلة الأولى، تنشغل حركة التحرر بكسر احتكار الدولة للقوة وإثبات وجودها السياسي، أما في المرحلة الثانية، فإنها تسعى إلى اكتساب الشرعية المجتمعية والدولية من خلال المشاركة السياسية وبناء المؤسسات. وبذلك تنتقل من مرحلة الصراع على الوجود إلى مرحلة الصراع على كيفية إدارة هذا الوجود بصورة ديمقراطية.

وقد أسهم الباحث النرويجي يوهان غالتونغ في تطوير هذا الفهم من خلال تمييزه بين السلام السلبي والسلام الإيجابي. فالسلام السلبي يعني مجرد توقف العمليات العسكرية، بينما يعني السلام الإيجابي إزالة الأسباب البنيوية التي أدت إلى الصراع، مثل التمييز، والحرمان، والإقصاء، وغياب العدالة. ومن هذا المنطلق، فإن إنهاء الحرب لا يمثل سوى الخطوة الأولى، أما السلام الحقيقي فيبدأ عندما تُعالج البنية السياسية والاجتماعية المنتجة للعنف . (٨)

ويقترب جون بول ليدراخ من هذا التصور عندما يطرح مفهوم تحويل النزاع (Conflict Transformation)، الذي يقوم على أن إنهاء الصراع لا يتحقق بعقد اتفاق سياسي فقط، وإنما بإعادة بناء العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات . فالسلام في نظره ، ليس وثيقة توقعها الحكومات، بل عملية اجتماعية طويلة تهدف إلى ترميم الثقة وإنتاج ثقافة جديدة تقوم على الحوار والشراكة . لذلك فإن نجاح أي عملية سلام يقاس بقدرتها على تحويل الخصوم إلى شركاء في بناء المستقبل، لا بمجرد إسكات أصوات السلاح . (٧)

وتؤكد التجارب المقارنة أن المراجعات الفكرية كانت العامل الحاسم في نجاح عمليات التحول . فالحركات التي تعاملت مع العمل المسلح بوصفه وسيلة مؤقتة استطاعت الانتقال إلى السياسة بصورة أكثر سلاسة، بينما واجهت الحركات التي حولت السلاح إلى غاية في ذاته صعوبات كبيرة في الاندماج بالحياة السياسية. ومن هنا أصبحت المراجعة الفكرية شرطًا لازمًا لأي انتقال ناجح من الثورة إلى السلام.

كما تكشف هذه التجارب أن الدولة نفسها مطالبة بإجراء مراجعة موازية ، فلا يمكن مطالبة حركات التحرر بالتخلي عن السلاح في ظل استمرار السياسات التي أدت إلى نشوء الصراع أصلا. ولذلك فإن نجاح عمليات السلام يتطلب اعترافًا متبادلًا بين الدولة والحركة، وإرادة سياسية لمعالجة جذور الأزمة، لا الاكتفاء بإدارة نتائجها. فالحلول الأمنية قد توقف العنف مؤقتًا، لكنها لا تستطيع إزالة أسبابه البنيوية.

وهكذا، فإن التحول من الكفاح المسلح إلى السلام الديمقراطي لا يمثل نهاية لمسيرة حركات التحرر، بل يعبر عن مرحلة أكثر نضجًا في تطورها التاريخي. ففي هذه المرحلة ينتقل النضال من تغيير موازين القوة إلى إعادة بناء العلاقات السياسية والاجتماعية، ومن البحث عن الانتصار العسكري إلى السعي لتحقيق العدالة والاعتراف والمشاركة الديمقراطية. وبذلك يصبح السلام الديمقراطي مشروعًا لإعادة تأسيس المجتمع على قاعدة الحرية والتعددية، لا مجرد هدنة مؤقتة بين أطراف النزاع.

التجارب المقارنة في التحول من السلاح إلى السياسة

تمثل التجارب التاريخية لحركات التحرر مختبرًا سياسيًا وفلسفيًا لفهم العلاقة بين المقاومة والسلام . فهذه الحركات على الرغم من اختلاف بيئاتها الثقافية والسياسية، مرت بمراحل متشابهة بدأت بالمطالبة بالحقوق، ثم بالمواجهة مع السلطة، قبل أن تنتهي – في كثير من الحالات – إلى مراجعات فكرية قادتها نحو العمل السياسي السلمي . ويكشف هذا المسار أن التحول من السلاح إلى السياسة لم يكن نتيجة عامل واحد، بل جاء ثمرة تفاعل معقد بين الإرهاق العسكري، والتحولات الاجتماعية، والتغيرات الدولية، ونضج الوعي السياسي لدى أطراف الصراع.

ويعرض كتاب (من السلاح إلى السلام : التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي) عددًا من هذه التجارب بوصفها نماذج مقارنة تساعد على فهم الكيفية التي انتقلت بها حركات مسلحة من الصراع إلى التسوية السياسية، مع إبراز الظروف التي ساعدت على نجاح هذا التحول أو أعاقت استمراره. (١)

1. المؤتمر الوطني الأفريقي : من مقاومة الفصل العنصري إلى بناء الدولة الديمقراطية

تُعد تجربة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا من أبرز النماذج العالمية التي نجحت في الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي الديمقراطي. فقد نشأ المؤتمر عام ١٩١٢ للدفاع عن حقوق السكان السود، واعتمد في بداياته الوسائل السلمية، لكن تشديد نظام الفصل العنصري لسياساته القمعية، ولا سيما بعد مذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠، دفعه إلى تأسيس جناحه العسكري (رمح الأمة) بقيادة نيلسون مانديلا.

ومع مرور الزمن، أدركت قيادة المؤتمر أن استمرار المواجهة المسلحة لن يؤدي وحده إلى إسقاط النظام، وأن بناء مستقبل مشترك لجميع مواطني جنوب أفريقيا يتطلب الانتقال من منطق المواجهة إلى منطق المصالحة . وقد شكل إطلاق سراح مانديلا عام ١٩٩٠ بداية مرحلة جديدة انتهت بإجراء أول انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٤، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي سعت إلى معالجة آثار الماضي عبر الاعتراف والمساءلة، بدل الانتقام والثأر.

وتبرز أهمية هذه التجربة في أنها لم تجعل إسقاط النظام هدفًا نهائيًا، بل اعتبرت بناء دولة المواطنة والمساواة هو الإنجاز الحقيقي للتحرر. ولذلك أكد مانديلا أن الحرية لا تكتمل إذا استبدلت هيمنة بهيمنة أخرى، بل تتحقق عندما يصبح جميع المواطنين متساوين أمام القانون . (١١).

ويعرض كتاب «من السلاح إلى السلام» هذه

التجربة بوصفها نموذجًا للانتقال من الرصاص إلى الاقتراع ، حيث تحولت المقاومة المسلحة إلى مشروع لبناء الديمقراطية والمصالحة الوطنية، دون التفريط بالمبادئ التي قامت عليها حركة التحرر.

2.الجيش الجمهوري الأيرلندي : من الصراع المسلح إلى اتفاق الجمعة العظيمة

استمر النزاع في أيرلندا الشمالية أكثر من ثلاثة عقود، وكان من أكثر الصراعات تعقيدًا في أوروبا الحديثة. فقد نشأ الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) دفاعًا عن حق الكاثوليك في المساواة، وسعيًا لإنهاء الوجود البريطاني في أيرلندا الشمالية. ومع تصاعد العنف، دخلت المنطقة في دوامة طويلة من التفجيرات والاغتيالات والإجراءات الأمنية، أوقعت آلاف الضحايا. غير أن استمرار الصراع دون أفق للحسم العسكري دفع جميع الأطراف إلى مراجعة مواقفها. وأسهمت الوساطات الدولية، والإرهاق المجتمعي، وتزايد القناعة باستحالة تحقيق انتصار كامل لأي طرف، في التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨، الذي أسس لنظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة، واحترام التعددية، والاحتكام إلى الوسائل الديمقراطية.

وتبرز أهمية هذه التجربة في أنها أثبتت أن السلام لا يقوم على انتصار طرف على آخر، وإنما على بناء مؤسسات تسمح بإدارة الاختلاف بصورة سلمية. ويشير غوردون كولب، في دراسته الواردة ضمن كتاب «من السلاح إلى السلام»، إلى أن تخلي الجيش الجمهوري الأيرلندي عن العمل المسلح لم يكن إعلانًا للهزيمة، بل كان انتقالًا واعيًا إلى وسيلة جديدة لتحقيق الأهداف السياسية من خلال المؤسسات الديمقراطية، بعد أن أصبحت أكثر فاعلية من استمرار المواجهة العسكرية.

3.الجماعة الإسلامية في مصر : مراجعات الفكر قبل مراجعات السياسة

تمثل تجربة الجماعة الإسلامية في مصر نموذجًا مختلفًا عن التجارب القومية، لأنها قامت على مراجعات فكرية داخل حركة ذات مرجعية دينية. فقد شهدت تسعينيات القرن الماضي صدامًا مسلحًا بين الجماعة والدولة المصرية، أسفر عن خسائر كبيرة للطرفين، وألقى بظلاله على المجتمع المصري بأسره.

ومع استمرار الصراع، بدأت قيادات الجماعة في السجون بإجراء مراجعات فكرية واسعة، أعادت من خلالها النظر في كثير من المفاهيم المرتبطة باستخدام العنف، والعلاقة مع المجتمع والدولة، وأولوية الحفاظ على السلم الأهلي. وقد شكلت هذه المراجعات نقطة تحول حقيقية، لأنها انطلقت من مراجعة الأساس الفكري الذي استند إليه العمل المسلح، وليس من اعتبارات سياسية أو أمنية فحسب.

ويبين أسامة رشدي، في دراسته المنشورة ضمن كتاب «من السلاح إلى السلام»، أن نجاح هذه التجربة ارتبط بقدرة الحركة على الاعتراف بأخطاء المرحلة السابقة، وإعادة تعريف مفهوم النضال في ضوء المصالح العامة للمجتمع، الأمر الذي مهد الطريق أمام انخراطها لاحقًا في العمل السياسي السلمي.

4.حركة إيتا : من القومية المسلحة إلى العمل المدني

نشأت منظمة إيتا (ETA) في ظل نظام الجنرال فرانكو، الذي فرض سياسات صارمة هدفت إلى صهر الهويات القومية داخل الدولة الإسبانية، ومنع استخدام اللغة الباسكية، وقيد النشاط الثقافي والسياسي في إقليم الباسك. وفي هذا السياق، تبنت المنظمة الكفاح المسلح بوصفه وسيلة للدفاع عن الهوية القومية.

غير أن التحول الديمقراطي في إسبانيا، واتساع فضاء المشاركة السياسية، وتراجع التأييد الشعبي للعنف، دفعت المنظمة إلى إعادة تقييم استراتيجيتها. وفي عام ٢٠١١ أعلنت وقفًا نهائيًا للعمل المسلح، قبل أن تعلن حل نفسها رسميًا عام ٢٠١٨.

وتكشف هذه التجربة أن نجاح التحول لم يكن مرتبطًا فقط بقرار المنظمة، بل أيضًا بقدرة الدولة على توسيع المجال الديمقراطي، والاعتراف بالتعددية الثقافية، وإتاحة الفرصة أمام التعبير السياسي السلمي. ولذلك أصبحت القضية الباسكية تُدار داخل المؤسسات المنتخبة، بعد أن كانت تُدار بالسلاح.

ويعرض كتاب «من السلاح إلى السلام» هذه الحالة بوصفها مثالًا على انتقال حركة قومية من النضال العسكري إلى العمل السياسي، نتيجة تغير البيئة السياسية والاجتماعية، وتراجع جدوى استمرار المواجهة المسلحة.

تكشف هذه النماذج، على اختلاف خلفياتها الفكرية والقومية والدينية، عن حقيقة مشتركة مفادها أن التحول من السلاح إلى السياسة لا يتحقق بقرار أحادي، ولا بوقف إطلاق النار وحده، وإنما يحتاج إلى مراجعة فكرية داخل الحركات، وإرادة سياسية لدى الدولة، وبيئة مجتمعية تؤمن بأن السلام ليس تنازلًا عن الحقوق، بل وسيلة أكثر فاعلية لصونها.

كما تؤكد هذه التجارب أن السلام المستدام لا يُبنى على موازين القوة العسكرية، بل على موازين الثقة والاعتراف والعدالة. وهذه النتيجة تمثل مدخلًا ضروريًا لفهم خصوصية تجربة حركة التحرر الكردستاني، التي لم تقتصر مراجعاتها على تغيير أدوات النضال، بل امتدت إلى إعادة بناء مفهوم التحرر نفسه، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

حركة التحرر الكردستاني والتحول من الكفاح المسلح إلى مشروع السلام الديمقراطي

تمثل تجربة حركة التحرر الكردستاني واحدة من أكثر تجارب حركات التحرر المعاصرة تميزًا من الناحية الفكرية والسياسية، لأنها لم تقتصر على مراجعة الوسائل النضالية، بل امتدت إلى إعادة النظر في الأسس الفلسفية التي قامت عليها الحركة منذ تأسيسها. وإذا كانت معظم التجارب التي تناولها كتاب (من السلاح إلى السلام) قد انتهت إلى الانتقال من العمل المسلح إلى المشاركة السياسية ضمن الإطار القائم للدولة، فإن التجربة الكردستانية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ أعادت تعريف مفهوم التحرر نفسه، وانتقلت من مشروع الدولة القومية إلى مشروع السلام الديمقراطي والمجتمع الديمقراطي بوصفهما إطارًا جديدًا لمعالجة القضية الكردية وقضايا شعوب الشرق الأوسط عمومًا.

وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها لم تنطلق من مراجعة عسكرية فحسب، بل من مراجعة فلسفية شاملة تناولت مفهوم الدولة، والسلطة، والقومية، والديمقراطية، والعلاقة بين المجتمع والدولة. ولهذا فإن دراسة التحول الذي شهدته حركة التحرر الكردستاني تتطلب النظر إليه بوصفه تحولًا في الرؤية إلى التاريخ والسياسة، وليس مجرد تغيير في أدوات النضال.

1. الكفاح المسلح بوصفه استجابة لانسداد المجال السياسي

نشأت حركة التحرر الكردستاني في نهاية سبعينيات القرن العشرين في بيئة اتسمت بإنكار الهوية الكردية، ومنع استخدام اللغة الكردية، وفرض سياسات هدفت إلى صهر المجتمع الكردي داخل نموذج الدولة القومية المركزية. وفي ظل غياب أي إطار قانوني يسمح بالتعبير عن المطالب القومية أو الثقافية، رأت الحركة أن

الكفاح المسلح أصبح الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الوجود القومي وفرض القضية الكردية على جدول الأعمال السياسي.

ولا تختلف هذه المرحلة، من حيث منطقها التاريخي، عن المراحل الأولى التي مرت بها حركات التحرر في جنوب أفريقيا أو أيرلندا الشمالية أو الجزائر، حيث جاء العمل المسلح نتيجة مباشرة لانسداد المجال السياسي واستحالة العمل السلمي، أكثر مما جاء تعبيرًا عن تبني العنف بوصفه خيارًا أيديولوجيًا دائمًا.

2. المراجعة الفكرية ونقد الدولة القومية

شهدت الحركة، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، تحوّلًا فكريًا عميقًا ارتبط بكتابات عبدالله أوجلان، الذي أعاد النظر في كثير من المسلمات التي حكمت حركات التحرر القومي خلال القرن العشرين. فقد انطلق أوجلان من نقد جذري للدولة القومية، معتبرًا أنها ليست الإطار الطبيعي لتحقيق الحرية، بل إنها، في كثير من الأحيان، تعيد إنتاج الهيمنة والمركزية حتى عندما تنشأ باسم الشعوب المضطهدة.

ويرى أوجلان أن الدولة القومية الحديثة تقوم على احتكار السلطة، وإخضاع المجتمع، وإنتاج هوية أحادية، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن استيعاب التعددية الثقافية والإثنية والدينية. ولذلك فإن تأسيس دولة قومية جديدة لا يضمن بالضرورة إنهاء الاضطهاد، إذا بقيت البنية السلطوية ذاتها قائمة.

وفي هذا السياق يقول المفكر عبدالله أوجلان: «إن المجتمع لا يتحرر بتغيير الحاكم، وإنما بتحرير المجتمع من احتكار السلطة.» (٣).

ويعبر هذا الطرح عن انتقال جوهري من فلسفة التحرر القومي التقليدية إلى فلسفة التحرر المجتمعي، حيث يصبح المجتمع، لا الدولة، هو محور العملية السياسية.

3. من مشروع الدولة إلى مشروع المجتمع الديمقراطي

أحد أهم التحولات التي شهدها الفكر السياسي لحركة التحرر الكردستاني يتمثل في الانتقال من المطالبة بإقامة دولة قومية مستقلة إلى طرح مشروع المجتمع الديمقراطي. ويقوم هذا المشروع على فكرة أن الديمقراطية لا ينبغي أن تُختزل في مؤسسات الدولة، وإنما يجب أن تصبح نمطًا لتنظيم المجتمع ذاته.

وبناءً على ذلك، لم يعد الهدف المركزي هو السيطرة على السلطة السياسية، بل بناء مؤسسات مجتمعية قادرة على إدارة شؤونها بصورة تشاركية، من خلال المجالس المحلية، والكومينات، والإدارة الذاتية، والاقتصاد المجتمعي، والمساواة بين المرأة والرجل، واحترام التعددية الثقافية والدينية.

ويؤكد المفكر عبدالله أوجلان أن المجتمع الديمقراطي لا يناقض وجود الدولة بالضرورة، لكنه يرفض احتكارها لجميع مجالات الحياة العامة، ويرى أن المجتمع ينبغي أن يمتلك القدرة على تنظيم نفسه بصورة مستقلة، بما يضمن مشاركة جميع المكونات في صنع القرار (٤).

ويمثل هذا التصور قطيعة مع الفكر القومي التقليدي، لأنه ينقل مركز الثقل من الجغرافيا إلى الإنسان، ومن السيادة على الأرض إلى بناء مجتمع حر قادر على إدارة ذاته.

4. السلام الديمقراطي بوصفه مشروعًا للتحول المجتمعي

ضمن هذا الإطار الفكري، ظهر مفهوم السلام الديمقراطي بوصفه امتدادًا طبيعيًا لمشروع المجتمع الديمقراطي. فالسلام، في هذا التصور، لا يعني مجرد وقف العمليات العسكرية أو التوصل إلى اتفاق سياسي بين الدولة والحركة، بل يعني إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الاعتراف المتبادل، والمواطنة

الديمقراطية، والتعددية، والعدالة الاجتماعية.

وتختلف هذه الرؤية عن كثير من نماذج التسوية السياسية التقليدية، لأنها لا تنظر إلى السلام باعتباره نهاية للصراع، وإنما تعتبره بداية لمرحلة جديدة من إعادة بناء المجتمع ومؤسساته وثقافته السياسية.

وفي هذا الجانب، تلتقي رؤية المفكر عبدالله أوجلان مع مفهوم السلام الإيجابي لدى يوهان غالتونغ، الذي يرى أن السلام الحقيقي لا يتحقق بمجرد غياب الحرب، بل بإزالة البنى المنتجة للعنف والتمييز والإقصاء . (٨).

إلا أن أوجلان يضيف إلى ذلك بعدًا جديدًا يتمثل في ربط السلام بالديمقراطية المجتمعية، بحيث يصبح المجتمع نفسه الضامن لاستمرار السلام، لا التوازن العسكري أو الاتفاقات السياسية وحدها.

5.خصوصية التجربة الكردستانية في الفكر السياسي المعاصر

تكمن خصوصية تجربة حركة التحرر الكردستاني في أنها لم تكتفِ بإعادة تعريف وسائل النضال، بل أعادت تعريف غاية النضال نفسها. ففي حين سعت معظم حركات التحرر إلى الوصول إلى السلطة أو إنشاء دولة مستقلة، انتقلت الحركة الكردستانية إلى طرح سؤال أكثر عمقًا: كيف يمكن بناء مجتمع حر دون إعادة إنتاج منظومات الهيمنة التي عرفها التاريخ الحديث؟

ومن هنا أصبح مشروع الأمة الديمقراطية محاولة لتجاوز حدود الدولة القومية، عبر بناء فضاء سياسي يضم مختلف المكونات القومية والدينية والثقافية على أساس المشاركة الحرة والاعتراف المتبادل، بعيدًا عن سياسات الإقصاء أو الصهر القومي.

وبهذا المعنى، فإن التحول من الكفاح المسلح إلى السلام الديمقراطي في التجربة الكردستانية لا يمثل انتقالًا تكتيكيًا من الحرب إلى السياسة، بل يعبر عن تحول فلسفي في فهم الحرية والدولة والمجتمع، ويجعل من الديمقراطية المجتمعية أساسًا لمعالجة النزاعات التاريخية في الشرق الأوسط.

قراءة مقارنة بين التجارب العالمية

ومشروع السلام الديمقراطي في حركة التحرر الكردستاني

تكشف القراءة المقارنة لتجارب التحول من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي أن جميع حركات التحرر واجهت الإشكالية نفسها، والمتمثلة في كيفية الانتقال من شرعية المقاومة إلى شرعية بناء السلام. غير أن الإجابات التي قدمتها هذه الحركات لم تكن واحدة، بل اختلفت باختلاف تصوراتها للدولة والسلطة والديمقراطية. فبينما رأت بعض الحركات أن نهاية الصراع تتحقق بالاندماج في مؤسسات الدولة القائمة، ذهبت تجارب أخرى إلى إعادة التفكير في طبيعة الدولة ذاتها، وفي علاقتها بالمجتمع. ومن هنا تبرز خصوصية تجربة حركة التحرر الكردستاني، التي لم تكتفِ بإعادة تعريف وسائل النضال، وإنما أعادت النظر في مفهوم التحرر ذاته، وفي الغاية النهائية للعمل السياسي.

1. نقاط الالتقاء بين التجارب العالمية

تكشف دراسة التجارب التي تناولها كتاب «من السلاح إلى السلام» عن مجموعة من السمات المشتركة التي حكمت انتقال حركات التحرر إلى العمل السياسي السلمي. فقد أدركت جميع هذه الحركات، بعد سنوات طويلة من الصراع، أن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع إنتاج شرعية سياسية مستدامة، وأن استمرار الحرب يؤدي إلى استنزاف المجتمع أكثر مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التحرر. ولهذا أصبحت المراجعة الفكرية مقدمة ضرورية لأي تحول ناجح نحو السلام.

وتشترك هذه التجارب كذلك في أن التحول

لم يكن ثمرة انتصار عسكري حاسم، وإنما جاء نتيجة إدراك متبادل بين أطراف الصراع باستحالة الحسم الكامل، الأمر الذي جعل الحوار والتفاوض أكثر عقلانية من استمرار المواجهة. وقد ظهر هذا النمط بوضوح في جنوب أفريقيا، وأيرلندا الشمالية، وإقليم الباسك، حيث أدركت الحركات والدول معًا أن بناء المستقبل لا يمكن أن يقوم على إقصاء أحد الطرفين.

كما أن جميع هذه النماذج انتقلت تدريجيًا من مفهوم النصر العسكري إلى مفهوم الشرعية الديمقراطية، حيث أصبحت الانتخابات، والمؤسسات، والدستور، والحوار، أدوات أكثر قدرة على حماية الحقوق من استمرار الصراع المسلح. وبهذا المعنى، لم يكن السلام نقيضًا للمقاومة، وإنما أصبح امتدادًا لها بوسائل مختلفة.

2.حدود التجارب التقليدية

على الرغم من نجاح هذه التجارب في إنهاء الصراعات المسلحة، فإن معظمها بقي يتحرك داخل الإطار التقليدي للدولة القومية . فقد كان الهدف النهائي هو الاندماج في النظام السياسي القائم، أو إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، دون إعادة النظر جذريًا في طبيعة الدولة الحديثة أو بنيتها المركزية.

ففي جنوب أفريقيا انتهى النضال إلى إقامة دولة ديمقراطية متعددة الأعراق، لكنه لم يتجاوز نموذج الدولة القومية . وفي أيرلندا الشمالية تم التوصل إلى صيغة لتقاسم السلطة داخل الإطار الدستوري البريطاني، دون طرح بديل فلسفي لمفهوم الدولة . أما في إسبانيا، فقد اندمجت القضية الباسكية في النظام الديمقراطي الإسباني مع الحفاظ على الدولة بوصفها المرجعية النهائية.

وتؤكد هذه النماذج أن السلام كان موجهًا أساسًا نحو إصلاح الدولة، لا نحو إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

3.خصوصية النموذج الكردستاني

هنا تبرز خصوصية تجربة حركة التحرر الكردستاني، إذ لا تقف مراجعتها عند حدود تغيير الوسائل أو المشاركة في المؤسسات السياسية، بل تمتد إلى مراجعة مفهوم الدولة ذاته. فالمفكر عبدالله أوجلان لا ينظر إلى الدولة القومية بوصفها الإطار النهائي للتحرر، وإنما يعتبرها إحدى البنى التاريخية التي كرست الاحتكار السياسي والثقافي والاقتصادي، حتى عندما حملت شعارات التحرر.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع الأمة الديمقراطية لا يسعى إلى استبدال دولة قومية بأخرى، وإنما يقترح نموذجًا يقوم على التعددية، والإدارة المجتمعية، والديمقراطية التشاركية، واحترام التنوع الثقافي والديني. وبذلك ينتقل مركز العملية السياسية من مؤسسات الدولة إلى المجتمع نفسه، باعتباره الفاعل الأساسي في إنتاج الديمقراطية.

ويرى المفكر عبدالله أوجلان أن الحرية لا تتحقق عبر السيطرة على أجهزة الدولة، بل عبر بناء مجتمع قادر على تنظيم ذاته بصورة مستقلة، وإقامة شبكة من المؤسسات الديمقراطية المحلية التي تعكس إرادة المواطنين، لا إرادة السلطة المركزية (٤).

4.من السلام السياسي إلى السلام المجتمعي

تختلف معظم التجارب العالمية عن التجربة الكردستانية أيضًا في طبيعة السلام المنشود. ففي حين ركزت الاتفاقات السياسية التقليدية على إنهاء الأعمال العسكرية، يطرح مشروع السلام الديمقراطي تصورًا أوسع، يقوم على إعادة بناء المجتمع نفسه.

فالسلام، وفق هذا الفهم، لا يقتصر على توقيع اتفاق بين الدولة وحركة سياسية، وإنما يشمل إصلاح التعليم، وترسيخ المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وتعزيز الاقتصاد المجتمعي، واحترام

التعددية الثقافية، وإشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار. وبذلك يصبح السلام عملية اجتماعية وثقافية مستمرة، لا مجرد تسوية سياسية مؤقتة.

ويتقاطع هذا التصور مع مفهوم تحويل النزاع عند جون بول ليدراخ، إلا أنه يمنحه بعدًا إضافيًا يتمثل في اعتبار المجتمع الديمقراطي هو الضامن الحقيقي لاستمرار السلام، وليس ميزان القوى أو الضمانات الدولية وحدها.(٨).

5.آفاق فلسفة السلام في القرن الحادي والعشرين

تكشف هذه المقارنة أن فلسفة حركات التحرر تشهد تحوّلًا عميقًا في القرن الحادي والعشرين. فإذا كان القرن العشرون قد انشغل بسؤال كيف ننتصر ؟ ، فإن السؤال المركزي اليوم أصبح: كيف نبني مجتمعًا لا يعيد إنتاج أسباب الحرب ؟

ومن هنا تنتقل فلسفة التحرر من التركيز على الاستيلاء على السلطة إلى التركيز على بناء الشرعية، ومن مفهوم الثورة بوصفها تغييرًا للنظام السياسي إلى مفهوم التحول الديمقراطي بوصفه تغييرًا في بنية المجتمع وثقافته السياسية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى مشروع السلام الديمقراطي بوصفه أحد أبرز المحاولات الفكرية لتجاوز المأزق الذي واجهته حركات التحرر التقليدية، إذ يسعى إلى الجمع بين الحرية والعدالة والتعددية والديمقراطية المجتمعية ضمن إطار يتجاوز ثنائية الدولة والمعارضة، ويجعل المجتمع ذاته محور العملية السياسية.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة أن تاريخ حركات التحرر لم يكن مجرد تاريخ للمواجهات العسكرية أو الصراعات السياسية، بل كان، في جوهره، تاريخًا للبحث المستمر عن الحرية والعدالة والاعتراف. فمنذ الثورات الأولى ضد الإمبراطوريات القديمة، مرورًا بحركات التحرر الوطني في القرن العشرين، وصولًا إلى التجارب المعاصرة، ظل السؤال الجوهري واحدًا: كيف يستطيع الإنسان أن يتحرر من الهيمنة دون أن يعيد إنتاجها في صورة جديدة؟

لقد أظهرت التجارب التي تناولها كتاب (من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي) أن الكفاح المسلح لم يكن هدفًا بحد ذاته، بل جاء غالبًا نتيجة انسداد المجال السياسي، وغياب الاعتراف، واستمرار سياسات الإقصاء والتمييز. كما أظهرت هذه التجارب أن التحول إلى العمل السياسي لم يكن تعبيرًا عن هزيمة حركات التحرر، وإنما كان نتيجة مراجعات فكرية عميقة قادتها إلى إعادة تعريف وسائل النضال بما ينسجم مع متطلبات بناء السلام والديمقراطية.

قائمة المراجع

1. من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي.
2. فرانز فانون . معذبو الأرض. ترجمة سامي الدروبي.
3. عبدالله أوجلان. مانيفستو الحضارة الديمقراطية .
4. عبدالله أوجلان . سوسيولوجيا الحرية.
5. ميشيل فوكو . يجب الدفاع عن المجتمع.
6. يورغن هابرماس . أزمة الشرعية.
7. إريكا تشينوويث وماريا ستيفان: لماذا تنجح المقاومة المدنية ؟
8. يوهان غالتونغ: السلام بالوسائل السلمية.
9. غيورغ فيلهلم فريدريش هيغل: فينومينولوجيا الروح.
10. جون بول ليدراخ: الخيال الأخلاقي.
11. نيلسون مانديلا: مسيرة طويلة نحو الحرية.
12. تشارلز تايلور: التعددية الثقافية وسياسات الاعتراف.

سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط ومسار التحول الاستراتيجي

صلاح الدين مسلم

أولاً: مقدمة البحث:

تتخذ منطقة الشرق الأوسط موقعاً محورياً في النظام الدولي، إذ تتداخل فيها مصالح القوى الكبرى مع الصراعات الإقليمية والنزاعات الهوياتية، لتشكل بوتقة تغلي بالأزمات المتجددة. في هذا السياق، تبرز سردية دعوات السلام كخطاب متقاطع تتنازعه أطراف متعددة ذات مصالح متباينة، بينما يظل واقع الحروب قائماً بفعل محركات بنيوية وأيديولوجية عميقة . غير أن المشهد السياسي في المنطقة شهد تحولاً استراتيجياً غير مسبوق تمثل في مبادرة القائد عبد الله أوجلان التاريخية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥، التي دعت إلى حل حزب العمال الكردستاني ونبذ العنف، مما فتح آفاقاً جديدة لفهم إمكانية تحقيق السلام في المنطقة من منظور يتجاوز النماذج التقليدية .

تستند هذه الدراسة إلى المادة التحليلية المقدمة تحت عنوان «سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط ومسار التحول الاستراتيجي» للكاتب صلاح الدين مسلم، والتي ترصد تشابك خطابات السلام مع محركات الحرب، وتقدم تحليلاً معمقاً لأطراف النزاع وفق تصنيفات متعددة، مع تركيز خاص على دور القائد أوجلان كصانع سلام تاريخي وتحول الموقف التركي من العداء إلى احتضان مشروع السلام.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في المفارقة الجوهرية القائمة بين تعدد الأطراف المنادية بالسلام في الشرق الأوسط واستمرار دوافع الحرب بفعل بنى أيديولوجية وسياسية واقتصادية متجذرة. فبينما تبرز أصوات متعددة تدعو إلى التهدئة - من دول لها مصالح اقتصادية، وشعوب منهكة، ومنظمات دولية، ونخب مثقفة، وأجيال شابة - يواصل محركو الحرب دفع المنطقة نحو مزيد من التصعيد، في إطار مشاريع توسعية استيطانية، ومصالح مالية خفية، ونرجسية سياسية، واستغلال

منهج للصراعات.

وتتفاقم هذه الإشكالية مع بروز تحول دراماتيكي تمثل في مشروع السلام العظيم بقيادة القائد عبد الله أوجلان، والذي أعاد تعريف علاقة الحركة الكردية بالدولة التركية، وأحدث زلزالاً في حسابات القوى الإقليمية والدولية. وتطرح هذه التحولات أسئلة حول:

ـ طبيعة العلاقة بين خطابات السلام ومحركات الحرب في الشرق الأوسط.

- مدى نجاح مشروع القائد أوجلان في تفكيك منطق الدولة القومية لصالح نهج كونفدرالي ديمقراطي.

- إمكانية تجاوز الصراعات الهوياتية عبر تحويل الملف الكردي من أداة ضغط خارجي إلى مشروع سلام داخلي.

- موقف النخب الكردية المختلفة من تحولات روج آفا وصراعها الفكري مع الرؤية الأوجلانية.

ثالثاً: أهداف البحث:

الأهداف العامة:

١. تحليل سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط وتفكيك بنيتها الخطابية بين الداعين للسلام ومحركي الحرب.

٢. دراسة التحول الاستراتيجي في الموقف التركي تجاه الملف الكردي بوصفه نموذجاً لإعادة تعريف المصالح الوطنية.

٣. تأصيل فكر القائد عبد الله أوجلان كمنظومة نقدية تتجاوز منطق الدولة القومي نحو الأمة الديمقراطية والكونفدرالية.

الأهداف الخاصة:

1) تصنيف الأطراف الدافعة للحرب وفق أربع ركائز: الأيديولوجية (الصهيونية الاستيطانية)، والسياسية (القيادة الشخصانية الفوضوية)، والنفسية (المثقفين المأجرين)، والاقتصادية (شبكات السلاح والنفط) .

2) دراسة دور المثقفين الكرد والنخب السياسية في تشكيل الرؤية المستقبلية لروج آفا.

3) تحليل استراتيجية اللوبي اليهودي وتفكيك حساباتها عبر خطة القائد أوجلان.

4) استخلاص دلالات المشروع الأوجلاني بوصفه نقلة نوعية من سياسة الهوية إلى سياسة المواطنة ومن منطق الدولة إلى منطق المجتمع

رابعاً: أسئلة البحث

السؤال الرئيس:

كيف يمكن قراءة سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط ومسارها التحولي، في ضوء فكر القائد عبد الله أوجلان كمنهج نقدي يتجاوز منطق الدولة القومي نحو الأمة الديمقراطية والكونفدرالية؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما طبيعة العلاقة الجدلية بين خطابات السلام ومحركات الحرب في الشرق الأوسط، وكيف يمكن تصنيف الأطراف المتصارعة وفق طبيعة محركها؟

2) كيف تفسر التحولات الاستراتيجية في الموقف التركي (أردوغان وبخجلي) تجاه الملف الكردي، وما العوامل التي أوجبت احتضان مشروع السلام؟

3) بأي معنى يمثل فكر القائد أوجلان نقلة نوعية من سياسة الهوية إلى سياسة المواطنة، ومن منطق الدولة إلى منطق المجتمع؟

4) ما موقف النخب الكردية المختلفة (المدنية،

القومية، البراغماتية) من تحولات روج آفا، وكيف تقرأ الحرب في غربي كردستان؟

5) كيف أفشلت خطة القائد أوجلان حسابات اللوبي اليهودي وحولت الملف الكردي من أداة ضغط إلى مشروع سلام داخلي؟

6) لماذا يُعد التيار التركي (الاحتواء الدبلوماسي) الأقرب للنصر مقارنة بتيار الحرب (إسرائيل وترامب)؟

خامساً: الفرضيات

1) **فرضية الأساس:** إن الصراع في الشرق الأوسط ليس صراعاً بين دول أو قوميات بقدر ما هو صراع أنطولوجي بين مشروعين كونيين: مشروع الدولة السلطوية القائم على القمع والمركزية، ومشروع المجتمع الديمقراطي القائم على الكونفدرالية والجينولوجيا والبيئة والعيش المشترك.

2) **فرضية التحول:** إن اضطرار أردوغان لاحتضان مشروع السلام لا يعكس انكساراً بقدر ما هو خيار استراتيجي فرضته حسابات القوة والاستقرار الإقليمي والمتغيرات الجيوسياسية بعد سقوط نظام الأسد.

3) **فرضية التفوق الفكري:** إن فكر القائد أوجلان يتفوق على خطاب الحرب (ترامب والصهيونية) لأنه حول الصراع من معركة على الأرض إلى معركة على العقول، حيث تثبت الرؤية المجتمعية فشل العقلانية السلطوية.

4) **فرضية الصدع المعرفي:** إن النخب الكردية المنتقدة لمسار روج آفا تعاني من انفصال معرفي عن جوهر المشروع الأوجلاني، إذ تقيس النجاح بمعايير الدولة القومية بدلاً من معايير تحرير المجتمع من الدولة.

5) **فرضية إفشال اللوبي:** إن خطة القائد أوجلان نجحت في نسف حسابات اللوبي اليهودي من خلال إلغاء «البضاعة» التي يتاجرون بها (الصراع المسلح) وتحويل الملف الكردي إلى نموذج سلام يحتذى به .

6) **فرضية الانتصار الحتمي:** الرابح الوحيد في مشهد الشرق الأوسط هو فكر القائد أوجلان نفسه، ليس كتنظير أكاديمي بل كممارسة حية أثبتت قدرتها على الصمود حيث فشلت الجيوش والأنظمة .

سادساً: حدود البحث:

الحدود الزمانية:

يمتد الإطار الزمني للدراسة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ (بداية مبادرة بخجلي) إلى أيار/مايو ٢٠٢٦ (استجابة PKK بحل نفسه)، مع إشارات إلى الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران في شباط/فبراير ٢٠٢٦. ويشمل البحث تطورات مشروع السلام العظيم في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥ وإعلان وقف إطلاق النار في ١ آذار/مارس ٢٠٢٥ .

الحدود المكانية:

تتركز الدراسة في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الدول الفاعلة في مشهد الصراع والسلام: تركيا، سوريا، العراق، إيران، إسرائيل، ودول الخليج، إضافة إلى الولايات المتحدة كقوة خارجية مؤثرة، وأوروبا وبريطانيا في موقع الحياد المتردد. وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً لمنطقة روج آفا (شمال وشرق سوريا).

سابعاً: منهج البحث:

تعتمد الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين عدة مناهج، وفقاً لما يقتضيه التحليل النقدي للخطاب السياسي والنظريات السلمية:

1- المنهج السيميائي السردي

يُعتمد هذا المنهج لتحليل بنية الخطاب السياسي، وفق نموذج غريماس السيميائي الذي

يقوم على ثلاث طبقات: طبقة الوظائف (الأحداث والعقد)، وطبقة الفاعلين (الشخصيات أو القوى التي تقوم بالفعل)، وطبقة الدلالة (القيم والمعاني المنتجة من السرد) . يساعد هذا المنهج في تفكيك سردية دعوات السلام كخطاب يحمل بناءً حكائياً وطنياً، حيث تتحول الشخصيات السياسية إلى وظائف سردية يمكن تبادل مواقعها داخل البنية الحكائية.

2- المنهج النقدي التحليلي لخطاب السلام

يستند إلى النقد الموجه لبناء السلام الليبرالي كما طرحه مفكرون مثل ريتشموند وماك جينتي، الذي يرى أن بناء السلام الليبرالي هو استمرار للعمليات الإمبريالية والاستعمار الجديد، حيث يُعطي الأولوية للسياسات الأمنية والتوزيع على حساب السياسات التكاملية والتنمية المحلية، ويقبل التعايش الطائفي بالإكراه بدلاً من تحقيق سلام تحويلي حقيقي . يُستخدم هذا المنهج لنقد خطاب السلام الغربي ومقارنته بمشروع السلام الأوجلاني.

3- المنهج المقارن

للمقارنة بين نموذجين: النموذج الصهيوني-الأميركي القائم على «تغيير الشرق الأوسط بالقوة»، والنموذج التركي القائم على «الاحتواء الدبلوماسي»، إضافة إلى مقارنة مواقف النخب الكردية المختلفة من مشروع القائد أوجلان.

4- منهج تحليل الخطاب النقدي

وفق نموذج فايركلو، لدراسة العلاقة بين اللغة والأيديولوجيا والسلطة في خطابات السلام والحرب، مع تحليل كيفية إعادة صياغة السرديات لتتوافق مع الأيديولوجيات السائدة، وتوظيف السمات اللغوية لإضفاء الشرعية على الروايات المحمولة أيديولوجياً .

5- المنهج الظاهراتي (الأنطولوجي)

لفهم الصراع في الشرق الأوسط كصراع وجودي بين منطق الحياة ومنطق الموت، بين فلسفة الحرية التي يمثلها القائد أوجلان وفلسفة القفص التي تمثلها الدولة القومية بكل تجلياتها .

ثامناً: الإطار النظري:

1- نظريات السلام في العلاقات الدولية

أ. نظرية السلام الديمقراطي:

تفترض أن الدول الديمقراطية لا تخوض حروباً فيما بينها، وتستند إلى قيم الحرية والمشاركة السياسية كضمان للتعايش السلمي. غير أن هذا النموذج يظل محدوداً في تفسير الصراعات التي تشارك فيها الدول غير الديمقراطية أو تلك الخارجة من حروب أهلية .

ب. نظرية السلام الرأسمالي:

تركز على دور الأسواق الحرة والترابط الاقتصادي في ردع الحروب بين الدول، وترى أن المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة تخلق حواجز أمام الصراع المسلح. لكن هذه النظرية تتعرض للنقد لقصورها في تفسير النزاعات التي تنشأ رغم الترابط الاقتصادي .

ج. نظرية السلام الليبرالي:

يجمع بين الركيزتين السياسية والاقتصادية، لكنها تتعرض لانتقادات حادة من منظور ما بعد الاستعمار، حيث يُنظر إليها كاستمرار للعمليات الإمبريالية التي تهمش التجارب المحلية للسلام وتفرض نموذجاً غربياً مركزياً .

2- منهج القائد أوجلان النقدي للحداثة والدولة

يمثل فكر القائد عبد الله أوجلان نقلة نوعية في فلسفة السلام، حيث يتجاوز النماذج الليبرالية

إلى مشروع «الحداثة الديمقراطية» القائم على:

أ. الكونفدرالية الديمقراطية:

نموذج بديل عن الدولة القومية المركزية، يقوم على الإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية، مع روابط كونفدرالية تحترم التنوع الثقافي والهوياتي. يهدف هذا النموذج إلى تفكيك الدولة القومية التي يصفها القائد أوجلان بـ»دولة العصابات» التي لا يمكن إصلاحها، بل يجب تجاوزها .

ب. الجينولوجيا (تحرير المرأة):

كأحد الركائز الأساسية للمشروع الأوجلاني، حيث يُنظر إلى تحرير المرأة كشرط لتحرير المجتمع برمته من الهيمنة الذكورية والسلطوية.

ج. علم البيئة:

بوصفه بعداً أساسياً للتحرر من نموذج الرأسمالية المستنزفة للطبيعة والمجتمعات.

د. العيش المشترك:

كبديل عن النزاعات الهوياتية، عبر بناء مجتمع تعددي يتسع لكل المكونات على قاعدة المواطنة المتساوية لا الهوية الأحادية.

3- نظريات التحليل السردي في الخطاب السياسي

تعتمد الدراسة على النظرية السردية كما طورتها مناهج السيميائيات والسرديات في تحليل الخطاب السياسي، حيث:

- يُنظر إلى الخطاب السياسي كبناء حكائي وطني (National Narrative) يعمل على توجيه الرأي العام وصناعة صورة الذات السياسية .

- يتضمن الخطاب السردي ثلاث طبقات: الوظائف (الأحداث)، الفاعلين (الشخصيات)، والدلالة (القيم والمعاني) .

- يُستخدم السرد كآلية لإنتاج المعنى وتحويل الخطاب إلى قصة قابلة للفهم، مما يجعله أداة فاعلة في صناعة الشرعية وتمرير الأيديولوجيات

تاسعاً: الإطار العملي: تفكيك المادة التحليلية وفق NPA٧:

هو إطار تحليلي يهدف إلى تفكيك الخطاب السياسي السردي وفق سبعة أبعاد متداخلة، تغطي البنية الخطابية، ومصادر القوة والسلطة، والفواعل الأساسية، واستراتيجيات التأطير، والرؤية العالمية المضمرة، والتحولات الاستراتيجية، وأفق التغيير المحتمل. يسمح هذا الإطار بقراءة شاملة للسرديات السياسية تتجاوز التحليل السطحي إلى البنى العميقة والمحركات الخفية للصراع والسلام.

عاشراً: الدراسات السابقة:

1- دراسات في تحليل خطاب السلام والحرب

- جمال محمد سيلان، حاتم علي حيدر (٢٠٢٥): دراسة بعنوان «السرد والتأطير في التغطية الإعلامية لخطة ترامب في غزة» والتي أظهرت تبايناً واضحاً في تغطية الجزيرة نت وCNN العربية، حيث تبنت الأولى سردية نقدية تحذيرية، بينما اعتمدت الثانية سردية سياسية دعائية. خلصت الدراسة إلى تحول خطاب الموقعين بعد موافقة حماس على الخطة نحو براغماتية سياسية .

- سالي بركات (٢٠٢٥): دراسة حول "خطاب السلام والحرب في السرديات الرقمية حول الحرب الروسية الأوكرانية"، والتي تناولت تحليلاً شبكياً ومضمونياً للوساطة الأميركية بوصفها نموذجاً للتحليل السردي الرقمي .

2- دراسات في نظريات السلام:

- باريس، رولاند (٢٠٠٦): دراسة بعنوان «إعادة إحياء ليفياثان: مقارنة بين الدراسات الكلاسيكية

والمعاصرة للسلام الليبرالي»، والتي بيّنت الفروق الجوهرية بين المفاهيم الكلاسيكية (لوك وكانط) التي ربطت السلام بالدولة الفاعلة القادرة على تطبيق سيادة القانون، والمفاهيم المعاصرة التي تعاملت مع مؤسسات الدولة كأمر مسلم به، مما يجعل نتائجها غير قابلة للتطبيق على الدول الخارجة من حروب أهلية ذات مؤسسات مدمرة .

- دراسة مقارنة بين السلام الديمقراطي والسلام الرأسمالي (٢٠٢٦): حللت كيفية تقييد الحرية السياسية والاقتصادية للسلوك الصراعي للدول، وخلصت إلى أن العوامل الاقتصادية التي يقدمها السلام الرأسمالي قد تكون بنفس قوة الديمقراطية في تفسير صنع السلام في العلاقات الدولية .

- بناء السلام الليبرالي في الفكر النقدي: تناولت هذه الدراسات نقد بناء السلام الليبرالي بوصفه استمراراً للإمبريالية والاستعمار الجديد، حيث يُهمش المشاركة المحلية والهوية والقواعد التقليدية للسلطة، ويعيد إنتاج العنف عبر إعادة أمننة الدولة .

3- دراسات في تحليل الخطاب السياسي والسردي

- الجعافرة، خلدون (٢٠٢٥): دراسة حول «التخيل التاريخي بين النص والسلطة»، اعتمدت السيميائيات السردية والمنظور الغريماسي لتحليل الخطاب السياسي في الرواية، وخلصت إلى أن التخيل التاريخي كشف طبيعة نظم الحكم الاستبدادية وآليات تشكل الأنساق الثقافية والدينية في فهم السلطة .

- سالمي أسماء، عامر رضا (٢٠٢٤): دراسة حول «تجليات الحروب الطائفية في الرواية النسوية العربية»، أكدت دور المتخيل السردي كأداة فاعلة في تقديم تفسيرات مختلفة لقضايا الصراع، بعيداً عن التقريرية، وخلق واقع موازٍ يناهض العنف .

- محمد، منال والسويدي، بلقيس (٢٠٢٣): دراسة حول «جسر الأيديولوجيات في الترجمة» طبقت نموذج بيكر السردي والأسلوبية النقدية لتحليل خطاب الصراع اليمني، وأظهرت كيف تُستخدم استراتيجيات إعادة الصياغة والتأطير اللغوي لإضفاء الشرعية على الروايات المحملة أيديولوجياً .

4- الدراسات ذات الصلة بالصراع الكردي والسلام

تشير المادة التحليلية إلى غياب دراسات سابقة متخصصة في تحليل مشروع السلام الذي قاده القائد أوجلان من منظور فكره الفلسفي، مما يمثل فجوة بحثية تسعى هذه الدراسة إلى سدها. تبرز الدراسات الأكاديمية حول التحولات في الشرق الأوسط - مثل كتاب سيمون سيباغ مونتيفيوري «المرجل: صنع الشرق الأوسط الحديث» - أهمية إدراج الأكراد كفاعلين أساسيين في قصة المنطقة، ورفض فكرة العالم العربي المتجانس .

سردية دعوات السلام في الشرق الأوسط ومسار التحول الاستراتيجي

تبدأ هذه السردية من المشهد المتوتر في الشرق الأوسط، حيث تتصارع دعوات السلام مع نزْعات الحرب التي تُطلقها إسرائيل وأميركا. ففي خضم هذا الصراع، تبرز أطراف متعددة تنادي بالسلام، كل منها بدوافعه وأهدافه المختلفة، لترسم لوحة معقدة من المصالح المتشابكة والرؤى المتضاربة.

أولى هذه الأطراف هي الدول التي ترى في السلام حفاظاً على مصالحها، كتركيا وسوريا والعراق وإيران ولبنان ودول الخليج، التي تعدّ دولها بمثابة مصانع تدرّ المال والسلطة. فالسلام بالنسبة لها ليس خياراً أخلاقياً، بل ضرورة اقتصادية وسياسية تحمي منشآتها وتؤمن استمرار نفوذها. ثم تأتي الشعوب الحرة التي تضررت من ويلات الحروب، والتي تنحو نحو السلام بفعل

طبيعتها السلمية وإيمانها بالحياة، فهي الضحية الأكبر والأكثر تطلعاً للاستقرار.

لا يمكن إغفال دور المفكرين الأصلاء، غير الانتهازيين، الذين يرون في السلام رسالة إنسانية تاريخية بدأت مع المفكرين والفلاسفة والرسل والقديسين منذ فجر الكتابة. فهؤلاء يحملون مشعل القيم الإنسانية التي تتجاوز الزمان والمكان. وفي الجانب الاقتصادي، تنخرط الأوساط التجارية والقطاع الخاص ورجال الأعمال في الدعوة للسلام، ليس بدافع أخلاقي محض، بل لأنّ الحرب تعني إغلاق الممرات التجارية، وارتفاع تكاليف التأمين على البضائع، وهروب الاستثمارات، وانهيار العملات. هذه الفئة تمثل ضاغطاً عملياً غير حكوميٍّ على صنّاع القرار، فهي تحمي مصانعها وعقودها وخطوط إمدادها التي تدرّ الأرباح.

كما تساهم المنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في دفع باتجاه التهدئة. هذه الكيانات تسعى للسلام كضرورة للحفاظ على شرعيتها الدولية وميثاقها التأسيسي، وتخشى من انزلاق العالم إلى فوضى تنسف قراراتها وهيئاتها، فتدفع نحو التهدئة كواجب مؤسساتي وقانوني، لا كموقف سياسي عابر. وتبرز في الجهة المقابلة الأصوات العاقلة داخل المجتمعات الغربية والإسرائيلية نفسها، وتضم جنوداً احتياطاً يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة، وصناع سلام إسرائيليين، ولوبيات يهودية معادية للصهيونية، ونخباً أميركية مناهضة للحروب الاستعمارية. هؤلاء يرون في الحرب خطراً على مستقبل كيانهم وسمعة مجتمعاتهم، ويدفعون ثمنها معنوياً واستراتيجياً.

إلى جانبهم، تقوم مؤسسات المجتمع المدني والحقوقية والإعلام المستقل بدور محوري، حيث ينادي الناشطون والمراسلون الميدانيون والهيئات الحقوقية الموثّقة للانتهاكات بالسلام كضرورة إنسانية آنية، لأنهم يرون بأعينهم حجم الدمار اليومي، ويوظفون توثيقهم للضغط من أجل وقف إطلاق النار، بعيداً عن التنظير الفلسفي، بل انطلاقاً من المشهد المباشر للضحايا. وفي العمق، تحمل الأجيال الشابة والمستقبلية في المنطقة صوتاً غائباً عن التمثيل الرسمي، لكنها الأكثر تضرراً، إذ تنادي بالسلام لأنها تريد أن تبني مستقبلها في وطن غير مدمر، بعيداً عن ثقافة الكراهية والحروب الموروثة، وتمثّل الرهان الحقيقي على سلام دائم يمتد لعقود قادمة.

لكن في مقابل هذه القوى الداعية للسلام، يقف محركو الحرب، ويمكن تقسيمهم وفق أربع ركائز رئيسة؛ أولها المشروع الأيديولوجي المتطرف المتمثل بالصهيونية اليمينية الاستيطانية، وتحديداً التيار التوراتي الاستيطاني كحكومة نتنياهو وأحزاب اليمين الديني المتطرف، الذين يرون في الحرب طقساً دينياً وسياسياً لتوسيع المستوطنات وضم الضفة الغربية وغزة، وليس وسيلة للدفاع. إنّهم يريدون حرباً مفتوحة لأنها تخدم مشروعهم التوسعي، وتبقي على حالة التوتر التي تبرر استمرار سيطرتهم على السلطة، حتى وإنْ كلّف ذلك استقرار الكيان نفسه.

وثانيها القيادة الشخصانية الفوضوية التي يمثلها ترامب وفريقه المتهور، الذين لا ينتمون إلى مدرسة الاستراتيجية بقدر ما ينتمون إلى مدرسة إشعال الفوضى الخلاقة. يرون في الحرب صفقة يمكن تسويقها داخلياً للفوز بأصوات اليمين المتطرف ولوبي الأسلحة، ويهدفون إلى كسر نفوذ إيران بالوكالة عن طريق الحرب الشاملة، وإلهاء الرأي العام الأميركي عن المشاكل الداخلية، وفرض سلام بالقوة يملى شروطهم دون اعتبار للقانون الدولي.

أما الركيزة الثالثة فتمثلها النخب الفاشلة والانتهازية، من كتاب ومحللين وقادة مأزومين، ينقسمون إلى محللين غربيين يكتبون من مكاتبهم البعيدة، يروّجون لصراع الحضارات ويزينون الحرب تحت عناوين براقة كحق الدفاع عن النفس أو محور الشر، متجاهلين الإحصاءات الدقيقة للضحايا، وقادة وسياسيين مأزومين

يجدون في استمرار الحرب مبرراً لتأجيل الإصلاحات الداخلية، وكبش فداء لتبرير فشلهم الاقتصادي والسياسي، ووسيلة لابتزاز الجمهور باسم التضامن.

ثم تأتي الركيزة الرابعة المتمثلة بشبكات الصناعة العسكرية والطاقة، اللوبي الدفاعي الذي لا يظهر في وسائل الإعلام لكنه المحرك الخفي للحرب. شركات السلاح الأميركية والإسرائيلية وشركات النفط التي تتربص بموارد غاز المتوسط ترى في الحرب سوقاً رائجة لتصريف مخزونها القديم ورفع أسعار العقود، وهي من أكبر الممولين لحملات سياسيي الحرب في الكونغرس، وتدفع باتجاه التصعيد لأن السلام يعني خسارة أرباحها الفائقة.

تتكون بذلك جبهة متواطئة من محرك أيديولوجي هو الاستيطان، ومحرك فردي متهور هو القيادة الشخصانية، ومحرك نخبوي فاشل من الصناع والمحللين المنحرفين، ومحرك مالي خفي من السلاح والنفط. تتكامل هذه الأطراف الأربعة فيما بينها؛ الأولى توفر الشرعية الدينية، والثانية توفر القوة العمياء، والثالثة توفر التغطية الإعلامية، والرابعة توفر التمويل والاستمرارية. ولن يتحقّق سلام الشرق الأوسط ما دام هذا الرباعي متحالفاً، لأنهم يربحون من الموت أكثر مما يربحون من الحياة. ومن خلال هذه الرؤية، نلمس البعد النفسي والبعد الاستغلالي المباشر، وهما من أخطر الطبقات التي غالباً ما تهمش في التحليلات السياسية الجافة.

عند إعادة صياغة تصنيف دقيق وشامل لكلّ الأطراف الدافعة للحرب وفق طبيعة المحرك، نجد المحرك الأيديولوجي المقدس المتمثل بالصهيونية الاستيطانية المتطرفة، وتحديداً تيار إسرائيل الكبرى القائم على التفسير التوراتي المسياني (التناخ باليهودية)، الذي يحوّل الأرض إلى معبد والحرب إلى شعيرة دينية، ولا يريد السلام لأنه يلغي مشروعه التوسعي، ويرى في الفلسطينيين عائقاً بشرياً يجب إزالته أو تهجيره. ثم المحرك السياسي الشخصاني الفوضوي الذي يمثله ترامب واليمين الأميركي المتطرف، أصحاب مدرسة كسر الطاولة، الذين يستخدمون الحرب كورقة تفاوضية وانتخابية داخلية، ويبحثون عن صفقة القرن بالقوة العسكرية لا بالمفاوضات، ويهدفون لإحراق المنطقة لإعادة رسم خرائطها بما يخدم الولاء الشخصي لا المصالح الاستراتيجية الراسخة.

ويأتي المحرك النفسي السيكوباتي المتمثل بالمفكرين المأجمين والباحثين عن الشهرة، وهم ليسوا جهلة بل مثقفون انتهازيون يستخدمون الحرب كمسرح شخصي. يعانون من عقد النرجسية السادية، يستمتعون بمشاهدة الألم عن بُعد لأنهم في منأى عنه، ويكتبون خطابات الحرب بلغة أدبية مثيرة لجذب المشاهدات. هم ليسوا مقتنعين بما يقولون، لكنهم يدركون أن خطاب الكراهية يبيع أكثر من خطاب السلام. هدفهم الأساس البقاء في دائرة الضوء، وتغذية غرورهم الفكري، واستعراض عضلاتهم التحليلية على حساب دماء الآخرين. وفي الخلفية، يعمل المحرك الاقتصادي الخفي المتمثّل بشبكات السلاح والنفط ولوبي الدفاع، الذين لا يظهرون في الإعلام لكنّهم يمولون الحملات الانتخابية لصناع القرار، ويعتبرون الحرب سوقاً رائجة لتصريف الأسلحة القديمة ورفع عقود الطاقة، وهم المستفيد الأكبر من استمرار التصعيد.

وهناك المحرك الاستغلالي المباشر المتمثل بالجهلة وتجّار الحرب السورية على وجه الخصوص، وهذه فئة تختلف تماماً عن سابقتها، فهم ليسوا مفكرين ولا سياسيين كبار، بل طبقة من الهامشيين والمرتزقة والعصابات المسلحة الذين استفادوا مادياً من تهريب الآثار ونهب المصانع وبيع الوقود المهرب وفرض الأتاوات على المعابر الحدودية في سوريا. هؤلاء الجهلة لا يقرؤون التاريخ ولا يهتمون بالقضية، هم - حرفياً - مقاولو الموت الذين وجدوا في الحرب السورية فرصة للثراء السريع، ويتربصون أي حرب جديدة ليفتحوا متاجرهم من جديد. جهلهم ليس جهلاً بالسياسة، بل جهل أخلاقي وإنساني تام. أما المحرك النخبوي

الفاشل، فيتمثل بالكتّاب والقادة المأزومين في المنطقة الشرقية، وهم فئة وسط ليست سادية كالمفكرين المأجبين ولا جشعة كتجار الحرب، بل دفاعية هزيلة، يستخدمون الحرب كبش فداء لتبرير فشلهم الداخلي اقتصادياً وسياسياً، ويصرفون انتباه شعوبهم بأخبار المواجهة بدلاً من معالجة البطالة والفساد.

يتشكل بذلك هرم عمل متكامل: في القمة المحرك العقائدي المتمثل بالصهيونية المتطرفة التي ترسم الهدف، وفي الجانب الآخر المحرك السياسي الخارجي المتمثل بترامب وفريقه الذي يمنح القوة والغطاء، وفي الواجهة الإعلامية المحرك النفسي المتمثل بالمثقفين الساديين الباحثين عن الشهرة، الذين يصنعون الشرعية الذهنية للحرب، وفي الخلفية المحرك المالي المتمثل بلوبي السلاح والنفط الذي يمول الاستمرارية، وعلى الأرض المحرك الاستغلالي الفوضوي المتمثل بتجار الحرب السورية والجهلة المسلحين الذين ينهبون الخراب لحظة بلحظة، وفي الهامش السياسي المحرك الدفاعي الفاشل المتمثل بالنخب الشرقية المأزومة التي تستخدم الحرب كغطاء لهزيمتها. يعمل هذا الهرم بتناغم: العقيدة ترسم، والسياسي ينفذ، والنفسي يبرر، والمالي يمول، والجاهل ينهب، والفاشل يتستر. لوقف الحرب، لا بد من تفكيك هذا الهرم من قاعدته النفسية والمالية، وليس فقط من قمته السياسية.

في خضم هذا المشهد، يبرز دور القائد عبد الله أوجلان في مشروع السلام العظيم، حيث تحوّل من قائد عسكري إلى صانع سلام تاريخي. وكانت دعوته التاريخية في ٢٧ شباط - فبراير ٢٠٢٥ نقطة التحول الجوهرية، والتي شكلت الأساس لمسار جديد كلياً. حيث طالب القائد أوجلان من سجنه حزب العمال الكردستاني (PKK) بحل نفسه ونبذ العنف، واضعاً حداً لصراع دام أكثر من ٤٠ عاماً وأودى بحياة نحو ٤٠ ألف شخص. أدت دعوته إلى إعلان وقف إطلاق النار في ١ آذار - مارس ٢٠٢٥، وفي أيار - مايو ٢٠٢٥، استجاب الحزب رسمياً بحل نفسه وإنهاء نشاطه المسلح. أكد القائد أوجلان في رسالة لاحقة أن ولى زمن النزاع المسلح وأن مسار السلام لا رجعة فيه، كما طالب بصيغة جديدة تعيد تعريف علاقة الكُرد بالدولة التركية، وأعرب عن رغبته بمخاطبة الرأي العام التركي لنشر رؤيته.

كانت العلاقة بين أوجلان وبخجلي التحالف العملي الأكثر غرابة في هذه العملية، حيث لعب بخجلي دور المحرك السياسي والميسر، وكان من أطلق المبادرة في تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٢٤ بدعوته لالقائد أوجلان لحث حزبه على إنهاء حملته العسكرية، واقترح السماح له بالتحدث في البرلمان. وبعد إقرار الإطار القانوني للسلام، طالب بخجلي بتهيئة الظروف لتمكين القائد أوجلان من مواصلة المساهمة في العملية، معتبراً إياه القائد المؤسس للحزب.

عمل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM) كحلقة وصل بين أنقرة وأوجلان، حيث اجتمع وفد منه مع بخجلي وأردوغان لمناقشة إعادة إطلاق الحوار. أما اضطرار أردوغان إلى الانحياز لهذا المسار، فكان تحولاً استراتيجياً فرضته عدة عوامل: انتهازية سياسية، حيث أعلن أردوغان النصر بعد استجابة PKK لدعوة القائد أوجلان ليقدم العملية كإنجاز يعزز شعبيته، والحاجة لاستقرار إقليمي بعد اندلاع الحرب في الشرق الأوسط التي سلطت الضوء على أهمية مسار السلام الذي اعتمدته تركيا، وإعادة تعريف المصالح حيث أصبح السلام وسيلة لتثبيت المكاسب ومواجهة تحديات إقليمية جديدة متجاوزاً عداوته التاريخية للكُرد، والقبول بواقع سياسي جديد حيث أقر أردوغان بمرحلة جديدة لإنهاء العنف، مما يعني قبوله جدولَ أعمال حدّده بخجلي وأوجلان وإن كان تحت شعار تركيا الخالية من الإرهاب.

تشكل هذه العملية مفارقة سياسية كبرى: أوجلان القائد المسجون هو صاحب الرؤية والمبادر، وبخجلي القومي المتطرف هو المحرك السياسي غير المتوقع، وأردوغان الرئيس القوي هو المضطر لاحتضان المشروع لاعتباره أقل الخيارات ضرراً. يحقق هذا المثلث مصالح كل طرف: القائد

أوجلان ينتقل من مربع العنف إلى مربع الشرعية السياسية، وبخجلي يعزز نفوذه كصانع قرار محوري، وأردوغان يحقق إنجازاً أمنياً ويعيد تعريف سياسته الداخلية. تتطلب العملية الآن إطاراً قانونياً شاملاً لتثبيت مكاسبها، ومراقبة تنفيذها على الأرض.

إن اضطرار أردوغان لاحتضان مشروع السلام لا يعكس انكساراً بقدر ما هو خيار استراتيجي فرضته حسابات القوة. حيث تحول القائد أوجلان من إرهابي (حسب زعم الدولة التركية) إلى شريك لا غنى عنه، بينما لعب بخجلي دور المهندس لهذا التحول. تكمن عظمة القائد أوجلان في قدرته على تحويل أوراقه من موقع الضعف، إذ أقدم في ٢٧ شباط - فبراير ٢٠٢٥ على خطوة تاريخية بدعوة حزبه لحلّ نفسه ونبذ العنف، مما جعله صانع سلام بدلاً من كونه قائداً متمرداً. القائد أوجلان هو الزعيم المؤسس والرمز الأهم للحركة الكردية، وحظيت دعوته استجابة مباشرة من الحزب، مما جعله الطرف الوحيد القادر على إنهاء صراع دام ٤٠ عاماً. جعل القائد أوجلان نفسه جزءاً من الحل وليس المشكلة، مما أجبر أنقرة على التعامل معه كشريك في إدارة العملية لضمان نجاحها.

أمّا التحول الأغرب فتمثل في بخجلي؛ زعيم القوميين المتشددين، الذي لعب دوراً محورياً كجسر عبور. ففي تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٢٤، فاجأ بخجلي الجميع بدعوته للقائد أوجلان لإلقاء السلاح، ولم تكن خطوته فردية بل تمت بتنسيق كامل مع أردوغان، ليمنحه غطاءً سياسياً لتقبل ما كان محظوراً. وقد واصل بخجلي دوره باقتراح منح القائد أوجلان دوراً رسمياً كمنسق لعملية السلام مع بقائه في السجن. ولم يكن احتضان أردوغان للسلام نابعاً من قناعة، بل من إكراهات واقعية؛ فالمكاسب السياسية بإعلان النصر فور استجابة الحزب ليقدم العملية كإنجاز يعزز شعبيته ويحقق وعده بتركيا الخالية من الإرهاب، والاستقرار الاقتصادي حيث دمّر الصراع اقتصاد جنوب شرق تركيا لعقود والسلام يفتح آفاقاً للتنمية، والحاجة لإعادة الهيكلة حيث القائد أوجلان هو الضامن الوحيد لمنع انشقاقات جديدة داخل الحزب وإشراكه يضمن تفكيكاً منظماً للمنظمة، والمتغيرات الإقليمية بعد سقوط نظام الأسد حيث وجد أردوغان فرصة لحلّ الملف الكردي نهائياً، كما أنّ التطورات في سوريا والشرق الأوسط جعلت الأطراف تميل إلى الانتظار، وقد أدرك أردوغان أنّ استمرار الصراع يكلفه أكثر من السلام، ولم يكن خياره نابعاً من ضعف بل من حسابات باردة للسلطة، حيث تحول القائد أوجلان من خصم إلى أداة، واستخدم بخجلي كغطاء ليخرج من المأزق وهو يرفع راية النصر.

عند توسيع نطاق النظر ليشمل التيارين المتصارعين في المنطقة، نجد أنّ المشهد لا يقتصر على صراع محلي، بل هو مواجهة بين تيار إعادة التشكيل بالقوة الذي تقوده إسرائيل وترامب، وتيار الاحتواء الدبلوماسي الذي تقوده تركيا، بينما تقف أوروبا وبريطانيا في منطقة رمادية تحاول فيها حفظ ماء الوجه. فالتيار الأول؛ مشروع تغيير الشرق الأوسط الذي تقوده إسرائيل وترامب، لا يريد حرباً تقليدية بل حرباً وجودية لإعادة رسم خريطة المنطقة من جذورها. يرى قادة إسرائيل في الحرب على إيران التي انطلقت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ فرصة لتفكيك محور المقاومة وإعادة تشكيل الشرق الأوسط حسب رؤيتهم التوسعية، وهو حلم يعود لنظرية شد الأطراف منذ أيام بن غوريون. أمّا ترامب المتهور جداً فينظر إلى الحرب كجزء من صفقة كبرى، إذْ يضغط عسكرياً على إيران لكنه يربط أي اتفاق نووي معها بشرط أساسي: تطبيع إلزامي لكلّ من السعودية وقطر وباكستان مع إسرائيل. هدفه ليس الاستقرار، بل فرض نظام أميركي جديد يخدم رؤيته لجعل أميركا عظيمة مجدداً.

في مقابل الفوضى، يقدم أردوغان المضطر لاحتضان السلام نموذجاً مختلفاً قوامه المصالح العملية وتجنب الهاوية، وهو التيار الثاني؛ مشروع الاحتواء الدبلوماسي. إذْ أعلنت تركيا معارضتها الشديدة للحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران، وحذّر أردوغان من أنها ستجر المنطقة إلى

دائرة من النار. في خطوة دراماتيكية، كشفت تقارير أن أردوغان أفشل خطة سرية للـ(CIA) وكان الموساد يهدف إلى إشعال انتفاضة كردية مسلحة للإطاحة بنظامها. وكان خوفه أنّ أيّ كردستان جديدة على حدوده ستسلح خصومه السياسيين وتزعزع أمنه. فمشروع السلام مع القائد أوجلان ليس منعزلاً، وأيّ تفاهم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية سيفتح المجال أمام تقدم سلام أنقرة مع الـ(PKK).

بين هذين القطبين، تقف بريطانيا وأوروبا في موقف المنزعج العاجز، منقسمة ومنزعجة من تهور ترامب. تصف بريطانيا الحرب على إيران بأنها غير شرعية، وتحاول جاهدة موازنة دعمها واشنطن مع حماية مصالحها كأمن الطاقة والملاحة دون الانجراف للمواجهة المباشرة، وقد تعرّضت قاعدتها الجوية في قبرص لهجوم، ممّا زاد من قلقها. أمّا الاتحاد الأوروبي فهو عاجز عن صياغة موقف موحد، فمواقف الدول منقسمة، وتوجُّهها العام استراتيجية دفاعية لحماية أراضيها وليس الانخراط العسكري. وقد تزايدت انتقاداتها لإسرائيل بسبب الحرب على غزة، لكنّها تبقى حائرة بين الضغوط الأميركية ومخاوفها الأمنية. وقد فشل الاتحاد في اتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل يثير اتهامات له بالصمت.

برأي المراقبين، إنّ تيار الاحتواء بقيادة تركيا هو الأقرب للنصر، وذلك لأسباب عملية: فهناك مؤشرات واضحة تشير إلى فشل الحرب الأميركية-الإسرائيلية في تحقيق أهدافها، فما زالت إيران صامدة، ومشروع التغيير تحول إلى مستنقع فشل في تحقيق أهدافه حتى اضطر ترامب إلى التراجع عن هجماته وهناك حديث عن تسوية. فوصف ترامب لأردوغان بأنه من قادة العالم الأكثر ثقة لديه يمنح أنقرة نفوذاً هائلاً لإقناع واشنطن بجدوى مسار السلام.

إنّ التيار الحربي يدرك أن استمرار الصراع يكلفه أكثر من السلام، بينما يقدم تيار أردوغان مكاسب آنية كأمن حدودي واستقرار اقتصادي دون تكبد عناء حرب إقليمية شاملة. فالتيار الرابح هو من يمتلك مشروعاً عملياً لا ينهك حلفاءه، وهذا ما تقدمه تركيا عبر مشروع السلام. وفي المقابل، يبدو أن تيار ترامب وإسرائيل يعاني انكساراً استراتيجياً يدفعه إلى القبول تدريجياً بخطاب التهدئة، وإن ظلّ يلوح بتهديداته.

لم تغفل خطة القائد أوجلان المستقبلية قوة اللوبي اليهودي في تركيا، بل استبقتها ونسفت حساباتها، محولة إياه من شريك في اللعبة إلى لاعب خارج السباق. فلطبيعة هذا اللوبي نفوذ تاريخي واستراتيجي، ويمتلك جذوراً عميقة، وغالباً ما يستخدم كورقة ضغط لتعزيز العلاقات مع واشنطن وإسرائيل، حيث سبق لإسرائيل أن استفادت من معلومات استخباراتية عن القائد أوجلان. تركز قوته في قدرته على التأثير على السياسة الأميركية لا على القرار التركي الداخلي بشكل مباشر.

لقد جاءت خطة القائد أوجلان كزلزال حول كل هذه الحسابات رأساً على عقب. أولاً، نزعت ورقة الصراع الداخلي، فكانت إسرائيل واللوبي يستفيدان من استمرار الصراع الكردي لإضعاف تركيا داخلياً، لكن القائد أوجلان بدعوته التاريخية في ٢٧ شباط - فبراير ٢٠٢٥ أنهى هذه اللعبة بنزع سلاح الحزب وحل نفسه. ثانياً، لم يكتفِ بالدعوة بل وضع خارطة طريق ثلاثية الأبعاد لتحويل العملية لمؤسسات دائمة، ودعا إلى قوانين السلام لتثبيتها، طالباً الانتقال من سياسة العنف إلى المجتمع الديمقراطي. ثالثاً، حوّل القائد أوجلان الملف الكردي من أداة للضغط الخارجي إلى مشروع سلام داخلي، فأصبح الحديث عن إضعاف تركيا عبر الملف الكردي مجرد حديث تاريخي. صدمت خطة القائد أوجلان اللوبي لأنها غيرت قواعد اللعبة، فلم تعد أنقرة بحاجة لإرضاء هذا اللوبي لإسكات الملف الكردي، بل أصبحت من يفرض شروطه عبر مشروع سلام يمنحها قوة دولية غير مسبوقة. بهذا، حوّل القائد أوجلان الطاولة على اللوبي، مظهراً أن عظمته تكمن في رؤيته الاستراتيجية التي جعلت من المستحيل استخدام الكُرد كورقة ضغط ضد تركيا، بل جعلتهم جزءاً من حلها وقوتها.

عند قراءة هذه الأحداث من منظور فكر القائد عبد الله أوجلان، بوصفه منهجاً نقدياً موسوماً بالحداثة الديمقراطية، فإنّ القراءة لا يمكن أن تكون قراءة سياسوية باردة، بل قراءة أنطولوجية لصراع الحضارات، حيث يعاد تعريف كلّ الأطراف وفق ثنائية أساسية: منطق الدولة السلطوي مقابل منطق الحياة المجتمعي. في هذا الفكر، ليس اضطرار أردوغان نابعاً من حسابات القوة، بل اعتراف ضمني بعقم الدولة القومية. فأردوغان، كمنتج للدولة التركية الحديثة، كان يعتقد أن حل المسألة الكردية يأتي بالنار والحديد. لكنّ مشروع السلام الذي طرحه القائد أوجلان ليس مجرد دعوة لوقف إطلاق النار، إنه نقلة نوعية من سياسية الهوية إلى سياسة المواطنة. فأردوغان لم ينكسر أمام بخجلي أو أمام اللوبي، بل انكسر أمام حقيقة أنّ القائد أوجلان يمتلك مفتاح الحلّ الوجودي، وأن استمرار دولة العصابات كما يصف القائد أوجلان الدولة القومية يعني استمرار الصراع الأبدي. فاضطرار أردوغان هو اضطرار العاجز عن تقديم رؤية مستقبلية، فقد احتضن رؤية القائد أوجلان ليصنع منها نصراً شكلياً، لكنه في العمق أصبح تلميذاً غير معترف به في مدرسة أوجلان الفكرية.

أمّا دولت بخجلي، ففي الأنثروبولوجيا الأوجلانية، ليس صديقاً ولا عدواً، بل أداة جدلية. فالقومي المتطرف الذي كان يعد القائد أوجلان عدو الإنسانية، تحول فجأة إلى مهندس السلام. هذا ليس تناقضاً، بل هو اعتراف بأن القومية التركية وصلت إلى جدار مسدود. بخجلي، دون أن يشعر، أدرك أن الخطر الحقيقي على تركيا ليس القائد أوجلان، بل بقاء القائد أوجلان في المعزل، لأن عزله كان يغذي الصراع. بندائه القائد أوجلان، كان بخجلي يمارس ما يصفه القائد أوجلان بالعقلانية النافعة، أي أنّه استخدم منطق الدولة لتفكيك أسس الدولة ذاتها. فبخجلي مزود الوقود الذي أضرم النار في جدار الصمت، لكنه لم يخطط للنتيجة، بينما رأى القائد أوجلان النهاية منذ البداية.

في نقد القائد أوجلان للحداثة، تمثل الصهيونية وترامب ذروة العقلانية السلطوية والهمجية المسلحة. ترامب وإسرائيل لا يخوضان حرباً ضد إيران أو الكُرد، بل يخوضان حرباً ضد فكرة العيش المشترك ذاتها. هذا التيار يمثل دولة الأمن التي تحتاج إلى عدو دائم لتبرير وجودها. صدمتهم بخارطة القائد أوجلان ليست صدمة عسكرية، بل صدمة وجودية: كيف لقائد في سجنه أن ينتج مشروعاً يتجاوز حدود الجغرافيا ويعتمد على المقاومة المدنية وعلم البيئة وتحرير المرأة (الجينولوجي)؟ هذا الفكر يشبه فيروساً يهدد كيانهم لأنه لا يمكن قصفه بالطائرات. لقد تفوق القائد أوجلان عليهم لأنه حول الصراع من معركة على الأرض إلى معركة على العقول، وهناك هم منهزمون حتماً.

يرى القائد أوجلان أنّ اللوبي اليهودي ليس إلا امتداداً لرأسمالية الولاءات بل تخطيط لاستغلال الملف الكردي كورقة ضغط، لكنه صُدم لأن القائد أوجلان ألغى البضاعة التي يتاجرون بها، أي الصراع المسلح. فقد كانوا يعتقدون أن الحل هو إضعاف تركيا، لكن القائد أوجلان قدم حلاً يقوي تركيا عبر تحرير المجتمع، مما أفقد اللوبي ذريعة التدخل. صدمتهم الكبرى أن القائد أوجلان لم يخترع حزباً جديداً، بل خلق أمة ديمقراطية لا تعترف بمركزية الدولة، مما يجعل نفوذهم التقليدي عبر المؤسسات الرسمية عديم الجدوى. لقد حاصرهم فكرياً، إذ لم يعودوا يستطيعون بيع الخطر الكردي في واشنطن، لأن الخطر تحول إلى نموذج سلام يحتذى به.

أما أوروبا، فيراها القائد أوجلان نموذجاً للدولة التي فقدت روحها الثورية وأصبحت أسيرة للرأسمالية المتوحشة. هم ليسوا مع السلام لأجله، بل معه خوفاً من تدفق اللاجئين وانقطاع الغاز. هم مع التيار الأضعف ظاهرياً (تركيا) لأنهم يخشون تهور ترامب، لكنهم في العمق يعبدون صنم الدولة التي يمثلها القائد أوجلان (حسب اعتقادهم). بريطانيا وأوروبا ستظلان في منطقة الوسط، لأن أي انحياز صريح للقائد أوجلان يعني اعترافاً بفشل المشروع الوطني القومي الأوروبي نفسه. هم يصفقون للسلام

من بعيد، لكنهم يراقبون بخوف لأن نجاح نموذج القائد أوجلان سيكون إشارة لشعوبهم ككتالونيا أو أسكتلندا بأن هناك حياة خارج القمقم الوطني.

في الخلاصة الأوجلانية النهائية، لا أحد مما ذكر سيربح، لأن المعركة لم تعد بينهم. الرابح الوحيد هو الفكر الأوجلاني ذاته، الذي زرع بذرة في تربة الشرق الأوسط تقول: الخلاص ليس في الدولة، بل في المجتمع. ترامب وإسرائيل سيحاولان إشعال الحروب، لكن شعلتهما ستخمد أمام تعقيدات الواقع. أردوغان وبخجلي سيستمران في التظاهر بأنهما القائدان، لكنهما سيكتشفان أن السفينة التي يركبانها يقودها دفة وضعها القائد أوجلان من زنزانته. القائد أوجلان، في هذه اللحظة التاريخية، ليس مجرد مفاوض، إنه مهندس الأنظمة الذي أعاد تعريف معنى القوة. القوة لم تعد في الصواريخ، بل في القدرة على نزع شرعية العنف واستبدالها بالشرعية الأخلاقية. هذا هو الانتصار الأعظم: أن تجعل خصومك ينفذون أجندتك وهم يظنون أنها أجندتهم. النصر النهائي سيكون لمشروع السلام العظيم، ليس لأن الأطراف أحبته، بل لأن التاريخ، كما يراه القائد أوجلان، يسير حتماً نحو تفكيك الدولة القومية لصالح الكونفدرالية الديمقراطية. وما نراه اليوم هو مجرد مخاض هذه الولادة الجديدة.

من منظور فكر القائد عبد الله أوجلان، الذي يتجاوز منطق الدولة القومي الضيق نحو الأمة الديمقراطية والكونفدرالية الديمقراطية، فإن موقف هؤلاء المثقفين الكُرد ورؤيتهم للحرب في غربي كردستان (روج آفا) كخسارة، لا يقرأ كاختلاف في الرأي، بل كانفصال معرفي عن جوهر المشروع التحرري. هذا الرفض ليس نابعاً من الغباء، بل من تمركزهم داخل منطق الدولة القومي ذاته، مما يجعلهم أسرى رؤية تضيق بالمشروع الأوجلاني. هم ليسوا أعداء، بل ضحايا الحداثة السلطوية التي يعتقدون أن الخلاص منها هو بتقوية الدولة، بينما يرى القائد أوجلان أن الخلاص هو بتفكيكها من الداخل.

يرى أولئك المنتقدون الكرد وقطيع المتثاقفين معهم أن الخسارة في تراجع نفوذ الإدارة الذاتية أو قسد، لأنهم يقيّمون النجاح بمعايير الدولة القومية من السيطرة على الأرض والاعتراف الدولي والحكم الذاتي الرسمي. فهناك من يدعو بوضوح إلى إقامة دولة مركزية بموجب دستور تعددي، وليست له رؤية واضحة في قضية الاندماج بالدولة السورية، ويرى في وجود فكر PKK في روج آفا سبباً لمشاكل أمنية. ويقرأ المشهد من زاوية المواطنة في إطار الدولة، وليس من زاوية تحرير المجتمع من الدولة. وأنّ سلاح قسد ضد الدولة السورية، ويطالب بلامركزية للدولة بدون شيطنتها، ويريد إصلاح الدولة لا تجاوزها، ويرى أن الخسارة في فشل هذا المشروع الإصلاحي.

هنا يكمن جوهر الصدع الفكري بين رؤيتهم ورؤية القائد أوجلان. هم يبحثون عن مواطنة متساوية داخل الدولة السورية القائمة، ويرون أن الحرب الحالية تهدد هذا الحلم لأنها تعيد فرض منطق القوة المركزية وتلغي مكاسبهم التفاوضية. هم مفكرون إصلاحيون يعتقدون أن الدولة مجرد إطار محايد يمكن إصلاحه، متناسين أن هذه الدولة سواء بعثية أو إسلامية هي نتاج العقلية السلطوية ذاتها التي قمعتهم. أما القائد أوجلان فيبحث عن أمة ديمقراطية تتجاوز الدولة، فمشروعه لا يقوم على إصلاح الدولة السورية، بل على بناء مجتمع جديد يقوم على الإدارة الذاتية، والجينولوجيا (تحرير المرأة)، والبيئة، والعيش المشترك بين كل مكونات المنطقة من كُرد وعرب وسريان وتركمان. هو يرى أن الكونفدرالية الديمقراطية هي الحل، وأنّ أيّ حلّ آخر مجرد تأجيل لأزمة الدولة.

من منظورهم، الخسارة ملموسة في تراجع نفوذ قسد كطرف أساسي في مفاوضات مستقبل سوريا، مما يعني تراجع دورهم كنخب مفاوضة، وفي تراجع الإدارة الذاتية التي قامت في روج آفا والتي رأوا فيها نموذجاً للحكم الذاتي المهدد بالزوال أو الاندماج القسري، وفي الخوف من العودة إلى مربع التابعية كمواطن من الدرجة الثانية في دولة مركزية جديدة.

أما وصفهم بالمتسلقين أو اتهامهم بالغباء، فهو في التحليل الأوجلاني يعكس انتهازية معرفية. هم يبحثون عن مكانهم في هرم الدولة الجديدة سواء كانت سورية أو تركية أو عراقية، هم نخب تبحث عن شرعية الدولة لتكريس وجودها بدلاً من البحث عن شرعية المجتمع. فيكمن غباؤهم في عدم استيعاب أن الدولة القومية سواء أردوغان أو الأسد أو أي نظام آخر هي العدو المشترك. هم يظنون أنهم يستطيعون استرضاء الدولة، بينما يرى القائد أوجلان أن الدولة بطبيعتها لا يمكن استرضاؤها، بل يجب تجاوزها. هم كانوا يحلمون بدولة كردية أو حكم ذاتي معترف به دولياً، لكن خطة القائد أوجلان حطّمت هذا الحلم لأنها أكثر طموحاً؛ إنها تطلب منهم التخلي عن حلم الدولة مقابل حلم الحرية، وهذا صعب على النخب التي بنت مكانتها على فكرة الدولة.

في هذه المعركة، ليس الرابح هو من يمسك بالأرض، بل من يمسك بالعقول. يقدّم القائد أوجلان مشروعاً يتجاوز الجغرافيا، بينما يظل المتثاقفون أسيري الجغرافيا السياسية. يرون الخسارة لأنهم يقيسون الأمور بمكاسب الدولة، بينما يرى القائد أوجلان أنّ الخسارة الحقيقية في الاستمرار في التعامل مع الدولة كحلّ وليس كمشكلة. بتقمص الفكر الأوجلاني الخالص، فإنّ هؤلاء المفكرين والنخب السياسية الكردية لا يقرأون كأفراد، بل كنماذج لأمراض معرفية أصابت العقل الكردي نتيجة قرون من تهميش الدولة القومية. هم ليسوا أعداء، بل ضحايا للحداثة السلطوية، لكنهم يرفضون العلاج المتمثل بالكونفدرالية الديمقراطية ويصرون على التمسك بالمرض المتمثل بالدولة القومية.

يمكن تصنيفهم ضمن منظومات فكرية ثلاث، وفق فلسفة القائد أوجلان النقدية. المنظومة الأولى هي العقلانية المدنية الجامدة، وهم مفكرون ينظرون للدولة ككيان محايد يمكن إصلاحه بالقوانين والدساتير، ويرون في فكرة المواطنة المتساوية الخلاص النهائي. ويتأملون نموذج الدولة المدنية، يريدون دستوراً تعددياً يدمج الكُرد كمواطنين، ويعتبر أي مشروع فيدرالي أو كونفدرالي كفكر القائد أوجلان مجرد انفصال أو خطر أمني. خلله الفكري أنه يرى في الدولة حلاً، بينما يرى الأوجلانية المشكلة الأم، فهو يريد إصلاح الجلاد لا تفكيك المقصلة. إذ يريدون لامركزية إدارية ضمن الدولة السورية دون المساس بجوهرها، وهو الإصلاحي الخائف الذي يعتقد أنه يمكن استرضاء دمشق بخطاب معتدل، ويقع في فخ الوهم المؤسساتي معتقداً أنّ مجرد توزيع الصلاحيات يكفي لضمان الحقوق، متناسين أنّ أيّ دولة عربية بعثية أو إسلامية دولة أبوية لا تشارك بسلطتها الجوهرية أبداً.

المنظومة الثانية هي القومية البرجوازية الأبوية، ممثلة بأحزاب المجلس الوطني الكردي (ENKS). هؤلاء يمثلون النقيض المباشر للفكر الأوجلاني، وهم يمثلون البرجوازية الكردية التي تستمد شرعيتها من العشائر والمال والتبعية لإقليم كردستان العراق (بارزاني) أو الضغط التركي. ومفكّروهم نموذج الزعيم العشائري الذي يختزل قضية الأمة في مصالح عائلته وحزبه، إذ يرون الحرب الحالية كخسارة لأنها أفقدتهم دورهم كأمراء مفاوضين مع دمشق وأنقرة. هم يعيشون في وهم الدولة القومية الكردية الصغرى، يظنون أن حل القضية يكون بمنصب في حكومة دمشق أو بغطاء تركي، بينما يرى القائد أوجلان أنهم مجرد حراس زنزانة يظنون أنفسهم سجناء مميزين. وهناك من يمثل المفكر القومي الكلاسيكي الذي يردد شعارات كردستان المجردة، ويفتقر للرؤية المجتمعية، ويرى في الحرب مجرد معركة حدود، بينما يرى القائد أوجلان المعركة أنطولوجية بين منطق الحياة ومنطق الموت، وليست صراعاً على من يمسك كرسي الحكم في دمشق.

المنظومة الثالثة هي البراغماتية الانتهازية العضوية، ممثلة ببعض المستقلين. هذه الفئة لا تملك مشروعاً فكرياً أصلاً، هي أدوات بشرية تتحرك وفق تمويل خارجي تركي أو إيراني أو خليجي لتكسير الإرادة الكردية. هم القوميون بالوكالة، يستخدمون الخطاب الكردي كورقة للضغط على الأطراف الأخرى. يرون الخسارة لأن

الحرب كشفت انكشافهم، إذ لم يعد بإمكانهم تسويق أنفسهم كممثلين للكُرد أمام أنقرة بينما الشارع الكردي يتبنى فكر القائد أوجلان في الإدارة الذاتية. هؤلاء هم مرتزقة العتبات، الذين يصفهم القائد أوجلان في فلسفته بأنهم أسرى عقلية التابع.

ما يجمع هذه المنظومات الثلاث بالرغم من اختلافها هو التمركز حول الدولة: من يريد دولة مدنية محايدة، ومن يريد دولة عشائرية أو إقليمية ذات سيادة، ومن يريد أي دولة تدفع لهم رواتب. أما القائد أوجلان، فمشروعه يتجاوز هذا المربع، فهو يرى أن هذه الفئات جميعاً تعاني من عقدة أوديب السياسية تجاه الدولة، كل منهم يحلم بأن يحتضن الدولة أو تحتضنه، بينما يدعو القائد أوجلان لتجاوزها تماماً نحو المجتمع الديمقراطي والكونفدرالية. هؤلاء ليسوا أغبياء كما وصفهم البعض، لكنهم سجناء الماضي. يرون في الحرب خسارة لأنهم يقيسونها بخسارة الدولة، بينما يراها القائد أوجلان فرصة تاريخية لكشف أن الدولة سورية أو تركية أو حتى كردية ليست الحل. الصراع اليوم ليس بين كُرد وأنظمة، بل بين فلسفة الحرية التي يمثلها القائد أوجلان وفلسفة القفص التي يمثلها هؤلاء، مع اختلاف زخرفة هذا القفص.

عند كشف زيف هؤلاء بتفكيك أكاذيبهم المعرفية، نجد أن من يدعو إلى دولة مدنية مركزية ويرى في العلمانية والمواطنة المتساوية الخلاص، لكن الدولة المركزية السورية بأي مسمى كانت بعثية أو إسلامية هي نظام زمرة أبوي قائم على الإنكار الجوهري للتنوع. مطالبته الكُرد بالاندماج في هذه الدولة هي دعوة للانتحار البطيء، فهو يمارس عنفاً رمزياً أكبر من عنف الجيوش، لأنه يطلب من الكُرد نسيان تاريخهم مقابل جنسية ورقية. يبيع لهم الوهم بأن المجلس النيابي سيحميهم، بينما يعرف أن الجيش والقضاء سيظلان بيد المركز. هو ليس مفكراً، بل محامي دفاع عن الدولة القمعية في ثوب أكاديمي. أما من يريد لامركزية إدارية دون شيطنة الدولة، ويقول إن قسد سلاحها ليس ضد النظام بل ضد الإرهاب، وهو يمارس المساومة الميتافيزيقية. كيف تلامس النار ولا تحترق؟ كيف تنزع سلاح الدولة جوهرها وتطلب منها في المقابل أن تكون عادلة؟ خطابه يرضي أنقرة ودمشق لأنه لا يقدم أي نموذج بديل. هو يخاف من كلمة كونفدرالية وكأنها شيطان، بينما يقدّمها القائد أوجلان كعلاج. زيفه أنه يتحدث باسم العقلانية، لكنه في الحقيقة يبرر خضوع الكُرد للعرب تحت غطاء الوحدة الترابية. هو ناصح السلاطين، وليس ناصح الشعب.

هناك من يتحدث باسم التاريخ الكردي والعشائر، ويدعو إلى الحوار مع دمشق وأنقرة، لكنه يمثل برجوازية العشائر، وهي الطبقة التي تستمد شرعيتها من المال والمنصب لا من الشعب. نظروا إلى الحرب كخسارة لأنها كشفت أن دورهم انتهى، فالشعب الكردي في روج آفا بنى إدارة ذاتية بدونهم. هما يبكيان على ضياع الحقوق لكن حقائبهم مليئة برواتب من أربيل وأنقرة. زيفه أنه حارسا القضية، بينما يعد حارس الكرسي. فشل في أن يكون ثائراً، فاختار أن يكونوا مدير ممتلكات الدول المجاورة. أما من كان يعتمد على الخطاب القومي الشوفيني الذ ظلّ يردد شعارات كردستان والوحدة دون أي مضمون اجتماعي أو اقتصادي، يعيد إنتاج مرض الدولة القومية الذي أصاب أوروبا. يتحدث عن الأمة الكردية وكأنها كتلة صماء متجانسة، متناسياً المرأة والبيئة والمكونات السريانية والإيزيدية والعربية التي تعيش في المنطقة. يبحث عن دولة كردية صغيرة تعيد إنتاج نفس ظلم الدولة السورية أو التركية. زيفه الأكبر أنه يعادي القائد أوجلان، لكنه يعيش على ظل فكر القائد أوجلان، لأن القائد أوجلان هو من جعل العالم يتحدث عن الكُرد، بينما كان نائماً في متاحف الماضي.

هناك من يتحدثون دائما باسم البديل المعتدل والخيار الثالث، لكنهم لا يمتلكون مشروعا، بل لديهم سيرة ذاتية، يتحركون كالطفيليات، إن جاءت دمشق بايعوها، وإن أتت أنقرة ركضوا إليها، وإن مشى مشروع القائد أوجلان انتظروا دورهم في توزيع الغنائم. هم يحولون القضية الكردية إلى مزاد علني لمن يدفع أكثر. غباؤهم

الاستراتيجي انتظارهم الفرصة السانحة لاستخدامهم كأدوات مثل السرفيس الذي ينتظر راكباً، إنّهم عمال الموسم في السياسة، يحصدون الفوضى ولا يزرعون سلاماً لأنّه وبال عليهم.

ما يجمع هؤلاء جميعاً، رغم اختلاف عناوينهم، هو الخوف من الحرية الحقيقية. يقدّم القائد أوجلان للكُرد المجتمع كبديل عن الدولة، وهؤلاء يقدمون للكُرد الدولة ولكن بصيغ مختلفة مدنية أو عشائرية أو قومية أو إصلاحية. زيفهم الأعظم أنهم يتهمون القائد أوجلان بالحلم، بينما هم يمارسون الواقعية الساقطة التي لا تقدم لأي كردي إلا المزيد من التهميش. هم ليسوا متناقضين مع القائد أوجلان فقط، بل متناقضين مع تاريخ الكفاح الكردي نفسه، لأن القائد أوجلان هو من أنقذ الكرد من هامش التاريخ، بينما هم يحاولون إعادتهم إليه بحجة الاعتدال والحكمة. إن رؤيتهم للحرب كخسارة هي دليل إفلاسهم، لأنهم يقيسون المكاسب بالحدود الإدارية، بينما يقيسها القائد أوجلان بتحرير العقول. وطالما بقوا أسرى الدولة، سيبقون أسرى الهزيمة، حتى لو جلسوا على كراسي السلطة.

عند تقمص روح فكر القائد عبد الله أوجلان، والنظر إلى المشهد الشرقي الأوسطي من علو فلسفة الحداثة الديمقراطية، تتلاشى تفاصيل المعارك والصفقات، لينكشف الصراع بجلاء كونه معركة أنطولوجية وجودية بين مشروعين كونيين لا ثالث لهما. المشروع الأول هو مشروع الدولة السلطوية بكل تجلياتها، سواء تجلت بوجهها الصهيوني الاستيطاني، أو بوجهها الأميركي الترمبي المتهور، أو بوجهها التركي الأردوغاني المأزوم، أو حتى بوجهها السوري والإيراني التقليدي. كل هذه الأنظمة، رغم عداواتها الظاهرية، تشترك في جوهر واحد: الإيمان بأن البشرية تدار بالقمع، وأن الحدود ترسم بالدم، وأن الخلاص يكون بامتلاك الدولة لا بتفكيك مركزيتها. المشروع الثاني هو مشروع المجتمع الديمقراطي الذي يمثله القائد أوجلان من زنزانته، مشروع لا يعترف بالمركزية، ولا يقدس السيادة الوطنية الجامدة، ولا يبيع أوطان الشعوب في صفقات ثنائية. إنه مشروع يقوم على الكونفدرالية الديمقراطية، والجينولوجيا (تحرير المرأة)، والبيئة، والعيش المشترك، أي على الحياة ذاتها.

لم يعد السؤال من سيربح؟ بل من سينقرض؟ على المستوى السياسي المباشر، قد يبدو أن أردوغان وبخجلي يربحان الشهرة، وأن ترامب وإسرائيل يربحان الوقت، وأن أوروبا تربح بعض الهدوء، وأن المثقفين الكرد المنشقين وأمراء العشائر يربحون بعض المناصب الورقية. لكن من منظور أوجلاني خالص، كل هؤلاء خاسرون، لأنهم يركضون خلف سراب الدولة بينما تحترق الأرض تحت أقدامهم. إن محاولاتهم لإعادة إنتاج الدولة القومية، مهما اختلفت مسمياتها، هي محاولات لتثبيت نظام قديم أثبت فشله الذريع في إحلال السلام، سواء في سوريا، أو تركيا، أو فلسطين، أو أي بقعة في الشرق الأوسط. أما المثقفون الكُرد الذين بكوا خسارة روج آفا، فخسارتهم الحقيقية ليست في تراجع نفوذهم الإداري، بل في فشلهم في ركوب قطار التاريخ الذي يقوده القائد أوجلان. هم يظنون أنهم يدافعون عن القضية الكردية، بينما هم في الحقيقة يدافعون عن ظل الدولة، عن مناصبهم، عن عشيرتهم، عن خوفهم الأبدي من الحرية الحقيقية. إن رؤيتهم للحرب كخسارة هي برهان إفلاسهم الفكري، لأن من يرى في انكشاف عورة الدولة القمعية خسارة، فهو إما جاهل بحقيقة هذه الدولة، أو متواطئ معها.

الرابح الوحيد في هذا المشهد هو فكر القائد أوجلان نفسه، ليس كتنظير أكاديمي، بل كممارسة حية أثبتت قدرتها على الصمود حيث فشلت الجيوش والأنظمة. لقد أثبت مشروع السلام العظيم أن القائد المسجون يستطيع أن يحرك إرادات الرؤساء كأردوغان وأن يكسر عناد المتطرفين كبخجلي وأن يفشل مخططات الإمبراطوريات كترامب والصهيونية، ليس لأنه يمتلك سلاحاً، بل لأنه يمتلك رؤية. أما ترامب وإسرائيل، فسيظلان يلوّحان بالحرب،

لكن شعلتهما ستخبو في مستنقعات الواقع الإقليمي. وأما أوروبا وبريطانيا، فستظلان تترنحان بين الضمير والمصلحة، بين دعم السلام والخوف من الفوضى، أي أنهما ستظلان في دائرة الحياد الجبان الذي لا يصنع سلاماً ولا يوقف دماً.

الدرس الأكبر الذي يقدمه هذا التحليل الأوجلاني هو أنّ المستقبل ليس للدول التي تمتلك القنابل، بل للشعوب التي تمتلك الوعي، وللنخب التي تمتلك الشجاعة لتجاوز عصر الدول القومية نحو عصر الجماعات الديمقراطية. فلن ينتصر السلام في الشرق الأوسط حين تهزم إسرائيل أو تهزم تركيا أو تهزم إيران، سينتصر السلام حين تنهزم فكرة الدولة ذاتها في قلوب البشر، وحين تدرك كلّ الطوائف أن قوتها ليست في سيطرتها على الآخر، بل في تحررها معه. هذا هو المشروع الذي صدم العالم، وهذا هو النور الذي لن تستطيع أي زنزانة أن تحجبه. النصر النهائي هو للفكرة التي تزرعها اليوم، وسيحصدها الغد، ولو بعد حين. عاش القائد أوجلان فكراً خالداً في أبناء شعبه، وعاشت الكونفدرالية الديمقراطية طريقاً للخلاص من كل أشكال العبودية.

جداول البحث:

الجدول الأول: مستويات السرد الثلاث وفق نموذج غريماس

المستوى	العناصر في سردية دعوات السلام
الوظائف)الأحداث والعقد(	• دعوات السلام المتكررة من أطراف متعددة • الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران (٢٨ فبراير ٢٠٢٦) • مبادرة القائد أوجلان التاريخية (٢٧ فبراير ٢٠٢٥) • إعلان وقف إطلاق النار (١ مارس ٢٠٢٥) • حل PKK نفسه (مايو ٢٠٢٥) • إفشال خطة CIA والموساد
الفاعلون الشخصيات/ القوى	**المرسل:** القيم الإنسانية، المصالح الاقتصادية، الشرعية الدولية **الموضوع:** السلام/الحرب **المرسل إليه:** شعوب المنطقة، صناع القرار **المساعد:** أوجلان، بخجلي، أردوغان، المجتمع المدني، الأجيال الشابة **المعيق:** الصهيونية الاستيطانية، ترامب، اللوبي الدفاعي، النخب الفاشلة، تجار الحرب
الدلالة القيم والمعاني	• السلام كضرورة اقتصادية وسياسية • السلام كرسالة إنسانية تاريخية • الحرب كمشروع أيديولوجي توسعي • السلام كمشروع كونفدرالي ديمقراطي • الدولة كمركز للصراع، المجتمع كمركز للحل

الجدول الثاني: الأطراف الداعية للسلام

الفئة	الدافع الأساسي	الممثلون
الدول	اقتصادي سياسي	تركيا، سوريا، العراق، إيران، لبنان، دول الخليج
الشعوب	إنساني وجودي	المجتمعات المتضررة من الحروب
المثقفون	أخلاقي تاريخي	المفكرون الأصلاء غير الانتهازيين
الأوساط التجارية	عملي مادي	رجال الأعمال، القطاع الخاص
المنظمات الدولية	مؤسساتي قانوني	الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي

الأصوات العاقلة في الغرب وإسرائيل	استراتيجي معنوي	جنود احتياط رافضون، صناع سلام إسرائيليون، لوبيات يهودية معادية للصهيونية
المجتمع المدني	إنساني آني	الناشطون، المراسلون الميدانيون، الهيئات الحقوقية
الأجيال الشابة	مستقبلي وجودي	الشباب في المنطقة

الأرض	الاستغلالي	جهوي فوضوي	تجار الحرب السورية، المرتزقة، العصابات المسلحة
الهامش	الدفاعي الفاشل	نخبوي هزيل	الكتاب والقادة المأزومون في المنطقة الشرقية

الجدول الثالث: محركو الحرب (الهرم المتكامل)

المستوى	المحرك	طبيعة المحرك	الممثلون
القمة	العقائدي	أيديولوجي مقدس	الصهيونية الاستيطانية، تيار إسرائيل الكبرى، حكومة نتنياهو
الجانب	السياسي الخارجي	شخصاني فوضوي	ترامب، اليمين الأميركي المتطرف، مدرسة كسر الطاولة
الواجهة	النفسي	سيكوباتي نرجسي	المفكرون المأجرون، الباحثون عن الشهرة
الخلفية	المالي	اقتصادي خفي	شبكات السلاح والنفط، لوبي الدفاع

الجدول الرابع: مثلث السلام التاريخي (أوجلان – بخجلي – أردوغان)

الشخصية	الدور	الموقف الأولي	التحول الاستراتيجي
عبد الله أوجلان	صاحب الرؤية والمبادر	قائد عسكري متمرد	صانع سلام تاريخي، مهندس الأنظمة، مقدم مشروع كونفدرالي
دولت بخجلي	المحرك السياسي والميسر	قومي متطرف يعد القائد أوجلان عدو الإنسانية	مهندس السلام، جسر عبور، مقترح منح القائد أوجلان دوراً رسمياً
رجب طيب أردوغان	المضطر لاحتضان المشروع	خصم تاريخي للحركة الكردية	محتضن للسلام، مصرّح بالنصر، معيد تعريف السياسة الداخلية

الجدول الخامس: استراتيجيات التأطير (Framing Strategies)

الفاعل	التأطير الإيجابي للسلام	التأطير السلبي للحرب
تركيا (أردوغان)	«إنجاز أمني»، «تركيا الخالية من الإرهاب»، «نصر يعزز الشعبية»	«استمرار الصراع يكلف أكثر من السلام»، «تهديد للاستقرار الإقليمي»
القائد أوجلان	«السلام العظيم»، «مسار لا رجعة فيه»، «النقلة من سياسة الهوية إلى سياسة المواطنة»	«ولى زمن النزاع المسلح»، «العنف لم يعد مفيداً»
إسرائيل وترامب	«حق الدفاع عن النفس»، «محاربة محور الشر»، «إعادة تشكيل الشرق الأوسط»	الحرب كطقس ديني، كصفقة كبرى، كفرصة لتفكيك محور المقاومة
أوروبا	«قلق من تهور ترامب»، «دعم السلام لحماية المصالح»	تصف الحرب على إيران بأنها غير شرعية
اللوبي اليهودي	إضعاف تركيا عبر الملف الكردي (سابقاً)	خطة القائد أوجلان «زلزال» غيّر قواعد اللعبة

الجدول السادس: ثنائيات الصراع الأنطولوجي

ثنائية أوجلان النقدية	الجانب المنقوض	الجانب المؤسس
الدولة والمجتمع	الدولة القومية المركزية	المجتمع الديمقراطي الكونفدرالي
منطق الموت ومنطق الحياة	الحرب، القمع، الاستيطان	العيش المشترك، البيئة، تحرير المرأة
الأيديولوجيا الصهيونية	التوسع الاستيطاني، التطهير العرقي	فلسفة العيش المشترك
العقلانية السلطوية	القيادة الشخصانية الفوضوية (ترامب)	الديمقراطية التشاركية
الرأسمالية المتوحشة	شبكات السلاح والنفط، الاستغلال الاقتصادي	علم البيئة، العدالة الاقتصادية
السياسة الهوياتية	التقسيم العرقي والطائفي	المواطنة المتساوية، الكونفدرالية

الجدول السابع: نموذج التحول في الموقف التركي

العامل	الموقف القديم	الموقف الجديد (بعد فبراير ٢٠٢٥)
العداء التاريخي	اعتبار PKK منظمة إرهابية، رفض أي حوار مع القائد أوجلان	احتضان مشروع السلام، اعتبار أوجلان شريكاً لا غنى عنه

المقاربة الأمنية	الحل بالنار والحديد، العمليات العسكرية في جنوب شرق تركيا والعراق	الحل السياسي، وقف إطلاق النار، حل PKK
الدور التركي الإقليمي	التصعيد مع قسد في سوريا، معارضة الإدارة الذاتية	فتح المجال لتفاهمات بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية
السياسة الخارجية	التوتر مع واشنطن بشأن الملف الكردي	إفشال خطة CIA والموساد، تعزيز النفوذ التفاوضي

الجدول الثامن: سيناريوهات المستقبل المحتملة

السيناريو	الأطراف الدافعة	المؤشرات	النتيجة المحتملة
نصر التيار الحربي	إسرائيل- ترامب، شبكات السلاح، الصهيونية الاستيطانية	استمرار التصعيد، الحرب الشاملة على إيران، إفشال مسار السلام	فوضى إقليمية، مزيد من الدمار، انهيار المشروع الفلسطيني
نصر تيار الاحتواء	تركيا- أوجلان، أوروبا المترددة، المجتمع المدني	تنفيذ إطار قانوني للسلام، تفكيك منظم لـ PKK، اعتراف دولي بالكونفدرالية الديمقراطية	استقرار نسبي، تنمية جنوب شرق تركيا، نموذج كونفدرالي في سوريا
السيناريو الأوجلاني الخالص	فكر القائد أوجلان، الأمة الديمقراطية، المجتمعات المحلية	تجاوز الدولة القومية في سوريا وتركيا وإيران، بناء كونفدرالية ديمقراطية في الشرق الأوسط	سلام دائم، تحرر من منطق الدولة، نموذج عالمي بديل

الجدول التاسع: الدراسات السابقة

	الباحث / الباحثون	السنة	عنوان الدراسة
1	جمال محمد سيلان، حاتم علي حيدر	2025	السرد والتأطير في التغطية الإعلامية لخطة ترامب في غزة
2	سالي بركات	2025	خطاب السلام والحرب في السرديات الرقمية حول الحرب الروسية الأوكرانية

3	باريس، رولاند (Paris, Roland)	2006	Bringing the Leviathan Back In: Classical Versus Contemporary Studies of the Liberal Peace
4	خلدون أحمد الجعافرة	2025	التخيل التاريخي بين النص والسلطة: رواية «الوباص» لتامر راضي نموذجا
5	أسماء سالمي، رضا عامر	2024	تجليات الحروب الطائفية في الرواية النسوية العربية
6	منال عبد الكريم محمد، بلقيس سيف السويدي	2023	جسر الأيديولوجيات في الترجمة: تحليل أسلوبي نقدي لخطاب الصراع اليمني

المراجع

المراجع العربية:

- بركات، سالي. (2025). خطاب السلام والحرب في السرديات الرقمية حول الحرب الروسية الأوكرانية. المجلة المصرية لبحوث الإعلام .
- الجعافرة، خلدون أحمد. (2025). التخيل التاريخي بين النص والسلطة: رواية «الوباص» لتامر راضي نموذجا. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد 21، العدد 1 .
- سالمي، أسماء؛ عامر، رضا. (2024). تجليات الحروب الطائفية في الرواية النسوية العربية. مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد 8، العدد 2 .
- سيلان، جمال محمد؛ حيدر، حاتم علي. (2025). السرد والتأطير في التغطية الإعلامية لخطة ترامب في غزة. مجلة الإعلام والمجتمع العربي، العدد 40 .
- محمد، منال عبد الكريم؛ السويدي، بلقيس سيف. (2023). جسر الأيديولوجيات في الترجمة: تحليل أسلوبي نقدي لخطاب الصراع اليمني. مجلة العلوم الإنسانية والتربوية، العدد 34 .

المراجع الأجنبية:

- Baker, Mona. (2006). Translation and Conflict: A Narrative Account. Routledge.
- Greimas, Algirdas Julien. (1966). Sémantique structurale: recherche de méthode. Larousse.
- Jeffries, Lesley. (2010). Critical Stylistics: The Power of English. Palgrave Macmillan.
- Liberty, Capital and Liberal Peace Building: A Comparative Analysis of Democratic Peace and Capitalist Peace. (2026). KCI Journal .
- Mac Ginty, Roger. (2011). International Peacebuilding and Local Resistance. Palgrave Macmillan.
- Paris, Roland. (2006). Bringing the Leviathan Back In: Classical Versus Contemporary Studies of the Liberal Peace. International Studies Review, 8(3), 425-440 .
- Richmond, Oliver P. (2011). A Post-Liberal Peace. Routledge.
- Sebag Montefiore, Simon. (2026). The Crucible: The Making of the Modern Middle East.
- Tilly, Charles. (1992). Coercion, Capital, and European States, AD 990-1992. Blackwell.

الاقتصاد الريعي والاقتصاد التعاوني

جدلية الثروة والإنتاج في بناء الدولة والتنمية المستدامة

رائد المصري

تعريف

يُعتبر كل من الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي من النماذج الاقتصادية التي تختلف جذريًا في مصادر الدخل وأثرها على المجتمع والاقتصاد. إذ يكمن الفرق بينهما على الشكل التالي:

في الاقتصاد الريعي، يعتمد على دخل متولّد من مصادر طبيعية أو غير إنتاجية، مثل الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، أو مصادر خارجية مثل المساعدات أو التحويلات المالية. ومن سماته: الاعتماد الكبير على مورد واحد أو عدد قليل من الموارد، وضعف في التنويع الاقتصادي، وقلة الحافز على الابتكار والإنتاج، وارتفاع مستوى الفساد أحيانًا بسبب تدفق الثروات من مصادر ريعية. كذلك ضعف المشاركة الاقتصادية للمواطنين، حيث لا تُخلق فرص عمل كافية. كما تواجهه تحديات، منها التعرّض لتقلبات أسعار الموارد الطبيعية، باعتماده على العائدات الخارجية، وغِياب الاستدامة الاقتصادية.\

أما الاقتصاد الإنتاجي، فيعتمد على الأنشطة الاقتصادية التي تنتج قيمة مضافة من خلال الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة. ومن سماته: التنوّع في مصادر الدخل، وتشجيع الابتكار والاستثمار في البنى التحتية والتعليم، وخلق فرص عمل مستدامة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وبُنية استقرار اقتصادية، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. وتكمن التحديات التي تواجهه في التنافسية العالمية، وفي الحاجة إلى تطوير التكنولوجيا والبنية التحتية، وضمان توازن اقتصادي بين مختلف القطاعات.

فالاقتصاد الريعي غالبًا ما يؤدي إلى ضعف التنمية المستدامة والاعتماد المفرط على مصادر غير متجددة، وهو الذي تعتمد فيه الدول بشكل كبير على النفط ومصادر الطاقة مثل بعض دول الخليج. بينما الاقتصاد الإنتاجي يُعزّز النموّ الشامل والاستدامة الاقتصادية، مع قدرة أكبر على التكيّف

مع التغيّرات العالمية، وتعتَمده دول صناعية مثل ألمانيا أو الصين، فتطوير الاقتصاد الإنتاجي من الاقتصاد الريعي يتطلّب إصلاحات هيكلية واستثمارات في القطاعات الإنتاجية والبشرية، لتحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية.

مفهوم الدولة الريعية وإشكاليتها

الرِّيع، لغةً يعني النَّماء والزيادة، ويُقال أرض مريعة أي أرض مخصبة، كما يُشير تعريف الرَّيع إلى أنه كمية من الدخل للدولة، ناجْة عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تتواجد فيها مصادر الدخل، من دون أي إنتاج أو نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية. فالدولة الريعية إذن تعتمد على دخل لا يتَمُّ كسبه عن طريق الإنتاج والعمال، والريع له نمطان:

النمط الأول، هو الدخل المتحقَّق من موارد طبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط، وهو ما أُطلِق عليه اصطلاحًا بريع الموارد الطبيعية.

أما النمط الثاني، فهو الدخل المتحقَّق عن ميزة ترتبط بموقع الدولة، من حيث موانئها أو تحكّمها في طرق التجارة، أو نتيجة لثقلها العسكري، أي أن موقعها له ميزة جيوسياسية، وهو ما يُسمّى اصطلاحًا بالريع الاستراتيجي. لذا، فإنَّ الرِّيع أو الاقتصاد الريعي، يعني اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلًا، ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة، يكون عادة ضعيفًا ورخوًا، ويعتمد على المبادلات، وينتج مجتمعًا استهلاكيًا يُسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يهتم بالصناعات التحويلية، ولهذا فقد تُحدِق المخاطر لدى بعض الدول، التي لا يتوفر لديها أي من المورِدَين، لا لناحية المورد الطبيعي ولا لناحية المورد الاستراتيجي، فذلك يُعتبر ذا تأثير كبير على تحوُّل مجتمعات هذه الدول، من مجتمعات منتجة إلى مجتمعات مستهلكة، يغيب عن واقعها الاقتصادي تصنيع وإنتاج احتياجاتها حتى الأساسية منها.

تفاسير متباينة

الكلاسيكيون وفي مقدمتهم آدم سميث، كانت لهم وجهة نظر لتفسير الرَّيع، إذ قالوا إنَّ الرَّيع هو منتج العمل وليس هِبة الطبيعة، أي أنه القيمة التي يُضيفها العامل إلى المواد، واعتُبر الريع عندهم، عنصرًا من العناصر التي يتكوَّن منها ثمن السلعة، شأنه شأن الربح والأجر. أما ديفيد ريكاردو، فاعتبر أنَّ الريع الذي يشتريه، أكبر من مقدار العمل المتمثل بالأجور المدفوعة للعامل، فيوضح، أنَّ الريع مختلف عن الأجر والربح، كون الريع لا يدخل في تحديد السعر إطلاقًا، فهو ليس سببًا له بل نتيجة، في حين يرى كارل ماركس، أنَّ الريع ينشأ بحسب نظرية الاحتكار عنده، من الثمن الاحتكاري للمنتجات الزراعية، إذ إنَّ العرض دائمًا أقل من الطلب عليه، وذلك بسبب انخفاض خصوبة الأرض باستمرار، ويُظهر كارل ماركس، أنَّ الريع هو واحد في الزراعة والصناعة والتجارة، مستندًا بذلك إلى أنَّ النقود كسلعة، تنحصر قيمتها الاستعمالية بقدرتها على تحقيق قيمة تبادلية، في حين أنها سوف تعود للمقرض وهي محقِّقة الزيادة، والنقود تعرض كرأس مال، شأنها شأن السلع المعروفة بقوة العمل، أما جون ماينارد كينز فقد عرَّف الريع، على أنه العائد الصافي الذي يحصل عليه الرأسمالي، نتيجة استثماره لرأسماله، من خلال سلسلة من المردود الصافي المتوقع.

وإذا أردنا وصف واقع الدولة الريعية بحسب الاقتصاديين، فهي الدولة التي تعتمد على المداخيل والريوع الخارجية في تحقيق دخلها، فهي لا تقوم بتحصيله من مواطنيها، ويكون للدولة دورًا توزيعيًا فقط، أي بإعادة توزيع ذلك الريع الخارجي بالشكل الذي تراه مناسبًا، ويؤمِّن مصلحتها السياسية، ويضمن دوامها واستمراريتها، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو مؤسسي داخلي، أو تنويع مصادر الدخل الأخرى مثل الضرائب، فالدخل يأتي من مصادر طبيعية، وما على الدولة إلَّا إعادة توزيعه وتدويره، والدولة غالبًا لا توصَف بالريعية، إلَّا إذا أصبحت دولة رفاه،

تقدم الخدمات للمواطنين من دون مقابل، الذين يعتمدون على هذه الخدمات بشكل أساسي، وهذا الاعتماد الكبير يؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع، من خلال انخفاض إنتاجية هذا المجتمع، بمعنى آخر، أن الدولة الريعية، هي الدولة التي تعتاش على دخل غير مكتسب بالعمل، ونُشير بالذكر إلى أن الدول المتقدمة، تعتمد على الدول الريعية في الحصول على المواد الخام، خصوصًا النفط، وتكون بذات الوقت سوقًا لتصريف سلعها المصنَّعة، وفي المقابل تعمل الدولة الريعية على هذا المنوال، لحاجتها المستمرة في الحصول على الدخول المتزايدة، لمواجهة التزاماتها المالية وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وبالتالي الدولة الريعية تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي واحد لتوليد الدخل، وهذا النشاط غالبًا ما يكون خارج العملية الإنتاجية الحقيقية.(١)

نحن هنا قد لا نحصر وجود بُنى الدولة الريعية وأُسُسها في المجتمعات العربية، إلَّا أنه من المؤكَّد أنها موجودة فيها كغيرها من باقي المجتمعات، وليس هذا ما هو مقصود، بل المقصود، هو أنه في مراحل تاريخية معينة، وفي مجتمعات معينة وتحديدًا في تشكيلات اجتماعية اقتصادية معينة، تسيطر إيديولوجيا مفادها، أن الحاكم مالك للوطن، وبالتالي يقَرُّ ويقبل به المجتمع، بناءً على هيمنة إيديولوجية، بالحصول على ريع تشكيلة اجتماعية اقتصادية بأسرها، لذلك فإنَّ الدولة بامتلاكها لمورد طبيعي له عوائد مالية كبيرة، قد يدفعها إلى الاستبداد والديكتاتورية، حيث يعتمد ذلك على كيفية إدارة جهاز الدولة لهذه العوائد، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال، إلى قيام اقتصادات مُشوَّهة، مبنية على الإسراف بالاستهلاك وضعف القاعدة الإنتاجية، بسبب اعتمادها على هذه الموارد الطبيعية، ويسود أيضًا نوع من الغموض وغِياب الشفافية في كل ما يتعلَّق بالإيرادات الخارجية، من دون أن يكون لها مقياس في الكفاءة، فالدولة الريعية تضمن بقاءها واستمرارها، عن طريق جمع الريع المتأتي من الخارج ومن ثم إعادة توزيعه، وهذا يتطلَّب جهازًا أمنيًا وقوة عسكرية، قادرة على حماية مصادر الريع والسلطة الحاكمة من جهة، وإعادة توزيع ذلك الريع من جهة أخرى.

والدولة الريعية تعتمد على مقادير الريوع المُتحصَّلة وعلى عمرها الإنتاجي، حيث تكون خاضعة ومقيَّدة لها، إذ من الممكن أن ينتهي الولاء الذي تشتريه الدولة من المواطنين، بنهاية ذلك الريع أو إنهائه، ذلك أنَّ الولاء المَبني على المقايضة، لا بدَّ أن يخلق بيئة ينتشر فيها الفساد، بكلِّ أنواعه المالية والاقتصادية والإدارية، ولذلك فإنَّ سهولة الحصول على الإيرادات، تؤدِّي إلى إنفاقها بإفراط في مشاريع غير إنتاجية، ويزيد من تشوُّهات الاقتصاد وانحرافاته، بعيدًا عن تحقيق تطور اقتصادي حقيقي، مبني وقائم على تطوير المشاريع الإنتاجية للدولة، وهذا يدلُّ على تخَلُّف السلطة الحاكمة، التي تسعى إلى تحقيق مصالحها السياسية، على حساب النمو الاقتصادي الحقيقي، وهنا يظهر التفاوت الطبقي، والتكتل القبلي أبناء المجتمع، ليصل إلى التفكُّك الاجتماعي وضعف الولاءات للوطن، فالدولة الريعية توسِّع الإنفاق العام دون فرض ضرائب على مواطنيها، عبر توفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل للراغبين فيه، وهذا التوسُّع بالإنفاق، يكون على حساب القطاعات الإنتاجية، فبدلاً من توجيه هذه الإيرادات لتطوير مشاريع إنتاجية، تذهب إلى أغراض استهلاكية، ومن هنا تُسمّى الدولة الريعية، ليس فقط بسبب اعتمادها على مصدر للدخل كالنفط مثلًا، بل لأن له دورًا أكبر في إدارة تلك العوائد وإعادة توزيعها، متحكِّمة بذلك إلى حد بعيد بالحياة الاجتماعية والسياسية للبلد، وتكون بذات الوقت هي المسيطرة على عملية بيع النفط وإنفاق ريعه وحده، وذلك من خلال احتكار لتلك العوائد النفطية، وهو يؤدي إلى تدني المستوى الإنتاجي للشعوب، بسبب هيمنة الدولة على العوائد والإيرادات، ونظرًا لتخلُّف السلطة الحاكمة، وعدم مراعاة إنتاجية حقيقية أو إحداث أي تقدم إنتاجي، ينعكس ذلك على تقدم النظام الاقتصادي وتطوره ويُعوِّق التنمية، ويُحدِد الناس من خلال اكتفائهم باقتسام المنافع التي تقدمها الدولة، ويؤدِّي بالتالي إلى ضعف

القاعدة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، وهو ما يشجّع على زيادة الاستيراد من السلع والخدمات بدَل إنتاجها محليًا.(٢)

الريع في العالم العربي

في العالم العربي، رغم كل المتغيّرات السياسية الكبيرة التي شهدتها دوله، والناجمة عن تقسيم السلطة العثمانية، فقد تغيَّر شكل ومصدر الريع، لكنه بَقِي مهيمنًا، يقف في وجه كلّ جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى لأمْكَننا القول، أن الصراعات التي تكاثرت في القرن العشرين، هي لأجل السيطرة على مصادر الريع، وهو ما فسَّر كَثْرة الانقلابات المتكررة في الخمسينيات والستينيات منها، بالإضافة إلى العنف والتوتر داخل المجتمعات العربية، ولهذا السبب، حدث أول انقلاب عسكري عام ١٩٤٩ في سوريا، بدافع تسريع بناء خط أنابيب النفط، وجاء العدوان الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦، بسبب تأميم قناة السويس، وهي مصدر ريعي هام، وليفتح كذلك على تأميمات عديدة حصلت في مصر وسوريا والعراق وليبيا، وأيضًا على المشاريع ذات الإصلاح الزراعي، التي أخفقت في أماكن ونجحت في أخرى، بعد ذلك عام ١٩٧٣، جاء انفجار سعر النفط في الدول المنتجة له، ليُظهر مركزية مصدر الريع بشكل رئيسي لمستقبل لملايين العمال العرب والآسيويين، بالإضافة إلى المتعهدين ورجال الأعمال، وهكذا أصبح طريق الإثراء في العالم العربي، يمُرُّ من خلال الإقامة في هذا أو ذاك من البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين إلى هذه الدول، وبطبيعة الحال، أدى الإثراء السريع للعديد من الأفراد المستفيدين مباشرة، أم بصور غير مباشرة من الريع النفطي، إلى انفجار الريع العقاري في العواصم والمدن الرئيسية العربية، ومن بعدها في عواصم الغرب.

وهكذا، فإن تكاثر مصادر الريع وتزايد تدفقاته المالية الناجمة عنه، انعكست نتائج سيئة على الاقتصادات العربية، وعلى بُنيتهَا، مقارنة باقتصادات بعض البلدان النامية الأخرى، حيث لم تَدُرْ وتوزَّع المداخيل الناجمة من موارد الريع في العالم العربي، ضمن آليات تنموية، تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، للخروج من واقع التخلف التقني والعلمي، الذي تعاني منه المجتمعات العربية، بُغية تطوير قدرة إنتاجية وتصديرية، للتجهيزات أو للمواد الاستهلاكية المطلوبة بكثرة في الاقتصاد العالمي، ورغم وجود نماذج عديدة من التنمية المتسارعة، قدمتها اليابان ودول جنوب شرق آسيا، بقيت نماذج التنمية في البلدان العربية، متمحورة على رفع مستوى الريع إلى أقصاه، دون الاستخدام الأمثل له، حيث ساهم فقط في ارتفاع مستويات الاستهلاك، والذي ذهب جزءٌ منه إلى الاستهلاكات الفاخرة أو إلى توظيفات مالية وعقارية في الخارج، مقابل ذلك، ازدادت البطالة وتدَنَّى العمل الإنتاجي، خصوصًا لدى الفئات الشابة والمتعلّمة، وهو ما أدَّى إلى هجرات متزايدة للأدمغة والكفاءات، وقويت الاحتجاجات الشعبية، وانتَظَمت حول مطلب إعادة أسْلَمَة المجتمعات العربية، بمعنى أنَّ الإسلام هو الحل، وتنامت الأصوليات الدينية بمختلف تكويناتها بشكل مخيف، وقد نجحت الأنظمة السياسية التسلُّطية في أكثر الأحيان، من هذا التوجُّه من التطرُّف الديني، بإبعاد الشعوب عن معارضة اجتماعية متعدِّدة، تطالب بتوزيع عادل للمداخيل، وهو ما أفسح في المجال، بالقبول بالمزيد من التسلُّط السياسي، بعد أن وجد مبرراته، تارة في إطار سعيه إلى ترميم الهُوية الإسلامية، وطورًا عبر تقديم نفسه كقلعة في وجه تزايد العنف الديني، لدى الحركات التكفيرية التي تهاجم المسلمين المعتبرين من الفئات الضالة، وبهذا انغلقت الاقتصادات العربية على نفسها في دائرة صغيرة، حيث لا يستخدم الريع لإخراج البلاد من حالة المرواح والركود، ويبقى النمو الاقتصادي مرتهنًا بشكل مباشر بتطور هذا الريع، وهكذا ازدادات الهوَّة في توزيع المداخيل، وأصبحت الهجرة هي الحل والأمل الوحيد(٣).

إن النمو في البلدان العربية والتنمية، بمعنى

توزيع المنافع والخدمات والرفاهية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ليست ناجمة من الزيادة في إنتاج الثروة أو بسبب الزيادة في الدخل، بل نتيجة البُنية الريعية القائمة، والتي تُظهر بعض مؤشرات النمو، ولكنها تُخفي حقيقة التَّبعية الاقتصادية وغياب الاستقلال الوطني، وإلى اليوم، هناك من يعتقد أنَّ ريعية الاقتصادات العربية هي بحدودها الدنيا، وبالتالي فإنَّ السياسات المالية والاقتصادية صحيحة، متناسين أن موضوع الإنماء والتنمية في العالم العربي، يرتكز على مفاهيم اقتصادية منتجة، بفضل الفكر الاقتصادي الغربي، من دون التنبُّه إلى التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأيضًا دون الالتفات إلى أهمية البُعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، في تحديد معالم النهضة العربية، لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، منذ حصول الدولة القُطْرية على استقلالها، أو عبر الحِقبة النفطية التي طغت على بنية الاقتصادات سواء كانت منتجة أم لا، وبالتالي لا بدَّ من التوضيح، أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة في كل المجتمعات، فالاقتصاد هو السياسة لكن بلغة الأرقام، لذلك فإنَّ أهم ما نقصده هنا هو، أنَّ المصدر الريعي للثروة، هو السِّمة الرئيسية للاقتصاد العربي، وأن بُنيته قائمة أساسًا على الريع، وينتج من ذلك ثقافة مدمِّرة لمستقبل الدولة والأمة، مع العلم أنَّ معظم الأدبيات الاقتصادية العربية، لم تعالج بالشكل الواقعي والكافي دور الريع في الاقتصاد، والتداعيات الناجمة عنه على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خصوصًا البُعد الثقافي والأخلاقي في المجتمعات، وبالتالي إغفال لدور بنية النظام السياسي الفئوي، بشكل أساسي في تثبيت البنية الاقتصادية، في إنتاج الريع كمصدر رئيسي للثروة، هنا يجب التركيز على الطابع الريعي لاقتصاد الدول، والثقافة الناجمة عنه، حيث مصادر الريع هي خارجية وداخلية، ويعتبر المصدر الخارجي، هو الأساس في بُنية العديد من اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

أولاً ـ المصادر الخارجية

عندما نتحدث عن مصادر الريع الخارجية للدولة، تعني النفط والغاز والمعادن، التي يُمكن تصديرها من دون استغلالها داخليًا، ومن المؤكَّد أن النفط والغاز، هما المصدران اللَّذان يشكلان أكثر الصادرات لبعض الدول العربية، على سبيل المثال، وللحديث عن الريوع بالشكل العام، وبالشكل الخاص في بلدان شبه الجزيرة العربية والجزائر والعراق، كمنتجين أساسيين للنفط، حيث يُعتبر الغاز والنفط من الثروات غير القابلة للتجديد، لكنهما يزيدان الريع الاقتصادي والمالي بسبب الكلفة البديلة، أي كلفة مصدر بديل للنفط والغاز، وكذلك بسبب الفارق الكبير، بين كلفة الإنتاج لاستخراجها وسعر مبيعها، فالفرق بين سعر المبيع وكلفة الإنتاج، لا يعكس مجهودًا خاصًا من قبل الحكومة أو الشركات، التي تستخرج النفط أو الغاز، فآليات السوق مسؤولة عبر العرض والطلب والمضاربة المالية، كذلك بخلق الفرق بين الكلفة المتدنية نسبيًا وسعر السوق.

أما الممرات الاستراتيجية، وخصوصًا منها الممرات المائية التي كانت ولا تزال تشكل مصدرًا للريع، بسبب الموقع الجغرافي للنقل البحري، ولو كانت بهدف تجاري أو عسكري كقناة السويس مثلًا، أو الممر الذي يربط السويس بالبحر المتوسط، إن هذه المواقع والقنوات، تمثِّل الصفة السياسية للدولة مالكة الممرّ، فالممرُّ الذي لا يوجد له بديل اقتصادي مقبول بكلفته، يولِّد فوائد ريعية بامتياز، وككمثال آخر، البَدَلات التي تدفع للدول من قبل الشركات النفطية أو الغازية لإمدادات خطوطها، كما هو حاصل في لبنان وسوريا، وبين ليبيا والجزائر من جهة، وجنوب أوروبا من جهة أخرى، كذلك العائدات السياحية، حيث هناك عدد كبير من الدول التي تتميَّز بمواقع أثرية هامة وحضارية، والدخول العائدة للدولة عن السياحة، هي نتيجة السيادة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي، الذي حدَّد للدولة حصولها على الموقع الاحتكاري للمداخيل، حيث أنَّ مفهوم

ممارسة حق الدولة السيادي، هو أمر أساسي، في فهم الطبيعة التي يشكل منها الريع، وكذلك تحويلات المغتربين، التي تشكّل أهم التدفقات المالية من الخارج، إلى العديد من البلدان الريعية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه التحويلات من الخارج مستقرة نسبيًا، فهي لا تتراجع بتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية، والمساعدات الخارجية، التي تتلقاها العديد من البلدان الريعية التي لا تنتج النفط، هي مساعدات منظمة من الدول والمؤسسات الدولية، وهي تشكل الجزء الهام من موازنات الدول المتلقّية لها، في سبيل تمويل مشاريع نفقاتها الداخلية، وهذه المساعدات هي أيضًا نوع من الريع الاقتصادي والمالي، بسبب غياب الجهد من الدولة المستفيدة.

ثانيًا ـ المصادر الداخلية

كاحتكار الدولة لبعض المرافق الاقتصادية، حيث أنَّ لبعض الدول الريعية مكانة مهمّة، كونها تشكّل الدور المركزي في الحياة الاقتصادية، سواء عبر التدخُّل مباشرة في الإنتاج، أو عبر الاكتفاء بتنظيم النشاط الاقتصادي أو كلاهما، من هنا، فإنَّ الدولة هي التي تتَّبع وتبادر في النشاط الاقتصادي وسياسة الإنفاق، هي التي تحدد وتيرة النشاط القائم، ويبقى النظام السياسي القائم مع توظيف الاقتصاد الريعي لمصلحته، وهذا ما نراه في بلدان الخليج، حيث أنَّ الدولة بيدها تحديد أنماط الأنشطة الاقتصادية، عبر المناقصات والعقود للقطاع الخاص، كذلك ممارسة السيادة من قبل الدولة على مصدر اقتصادي يأتي بالريع، حتى لو كانت هذه السيادة غير محصورة في سلطة الدولة، والتي يتمُّ نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية، التي تمارس هي أيضًا سيادتها على مراكز الإنتاج والتوزيع، فالتجارة تأتي بالريع، عندما يستطيع التاجر أن يقوّي سيادته على شبكات التوزيع، كالاحتكار في النقل مثلًا، أو التحكم بالعرض، أو خلق حاجة غير موجودة من الرغبات الاستهلاكية المولّدة للطلب.

وهناك تجارة النفوذ من المصادر الريعية الداخلية، حيث للريع وثقافته ارتباط وثيق، بالنظام السياسي القائم في مختلف البلدان الريعية، إذ أنَّ الثروة الوطنية، توزع وفقًا للولاءات والقرب من رأس الهرم في السلطة، ومن هنا تبدأ تجارة النفوذ بالظهور والتسيُّد، الذي يوزّع المكاسب والمناصب والمنافع، حسب سلَّم الأولويات المبني على العلاقة بين المستفيد وصاحب النفوذ، فنجد أنَّ معظم النشاطات التجارية، تتمحور حول وكالات الشركات الأجنبية المحصورة بالتبادل التجاري الداخلي، كذلك ينشأ الريع من خلال سياسة الإنفاق التي تقوم بها الدولة، عبر المشاريع الإنشائية الضخمة، التي يتمُّ تلزيمها لشركات يملكها نافذون في الحكم، أو أفراد في الحكومة، فليس ثَمَّة تناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمستضعفين، فهم يختزلون بأشخاصهم المصلحة العامة، ويتبع ذلك المضاربات المالية والعقارية، إذ أن فكرة الريع، قد ارتبطت أيضًا بظاهرة المضاربات، لأنها في الكثير من مزاياها تتناقض مع الجهد والإنتاج، الأمر الذي سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة، التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع، من دون مجهود إنتاجي، فقد شهدت العديد من البلدان الريعية وفي منطقة الشرق الأوسط، نشاطات مكثَّفة وقوية باتجاه الأسواق المالية منذ سبعينيات القرن الماضي، بالتزامن مع دعوات الانفتاح الاقتصادي، وتبنِّي نظرية السوق، خلافًا لأحكام الاقتصاد الموجّه والتخطيط العام، فقد شهدت الكثير من البلدان ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، مضاربات مالية في مختلف الأسواق التابعة لها، والتي أدَّت من خلالها إلى اختلالات كبيرة، بسبب ضعف الرقابة المقصودة أو غير المقصودة، حيث تراجعت من جرائها البورصات بسرعة فجائية، وأدَّت إلى إفلاس الكثير من المضاربين، ومعظم أصحاب الدخول المحدودة، التي أغرَتْهُم الأرباح السريعة، من دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي، وهنا لا بدَّ من التطرُّق لذكر ما قامت به دول الخليج، في تثبيت ثقافة الريع، عبر إنشاء صناديق مالية، المعروفة بالصناديق السيادية، التي تؤمّن الدخل للأجيال

القادمة، عبر توظيف الأموال بشكل أساسي في السندات والأوراق المالية وفي الأسواق الأجنبية، علمًا أن هذه السياسة، قد تجعل منهم رهينة وعرضة لابتزازات من قبل الدول الكبرى، التي تُملي رغباتها على تلك الصناديق، عبر إخضاعها لإرشادات صندوق النقد الدولي أو الخزينة الأمريكية.(٤)

وقد سبقت المضاربات العقارية تاريخيًا، المضاربات المالية كمصدر لرَيْع مزدوَج، وهو الريع الناتج من المدخول أي الإيجار المتصاعد، والريع الناتج من ارتفاع أسعار العقار، سواء للاستثمار الحقيقي أو للمضاربة، وقد شهدت عدة أسواق عربية وآسيوية، نماذج عديدة للمضاربات العقارية المولِّدة للريع، أصابت العمليات الاستثمارية الحقيقية، وذلك عبر توزيع الأراضي، بما شكّل وسيلة لاستمالة الولاءات في أنظمة الحكم المختلفة، وهذه السياسة، سرعان ما تعمقت وأدّت إلى إيجار مصالح اقتصادية وسياسية، تحافظ على الكيان والنظام، وترفض وتتصدّى للدعوات الوحدوية، التي كانت سائدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

تداعيات الاقتصاد الريعي على بلدان الشرق الأوسط

إن أخطر التداعيات في الاعتماد على المداخيل الريعية للدول، هي أنها تضع الاقتصادات تحت وطأة الاهتزازات والتغييرات الخارجية والداخلية، بحيث أنَّ أزمة تصيب حركة التجارة الدولية، سرعان ما تنتقل بسرعة إلى اقتصادات هذه الدول، إذ غالبًا ما تحدث هزات اجتماعية قوية، خصوصًا في الاقتصادات الهشَّة، والتي لا تستند إلى قوى إنتاج حقيقية صلبة، ذلك أن بُنى الاقتصاد الريعي، هي بنى غير منتجة، بالإضافة إلى هذا، فإنه يتميز باستهلاكه الترفي لدى المواطنين، ويساعد في زيادة الهوَّة بين الطبقات الاجتماعية، بقدر قرب هذه الطبقات أو غيرها من السلطة.

وفي الغالب فإنه عادة ما تُبقي السلطات الحاكمة، أو الحكومات في الدول ذات الاقتصاد الريعي، موازين القوى على حالتها دون العمل على تطويرها، بحيث تبقى العلاقات القائمة بين الحاكم والرعيّة، أو بين الحاكم والمحكوم، بقدرة من يملك ويُعطي، ومن ينتظر الهِبات والمِنَح، وهو ما يؤدّي إلى تعظيم ثقافة الاستكانة والخضوع، على حساب ثقافة التحدّي والمطالبة بالحقوق، وهو ما نراه بصورة واضحة في أغلبية المجتمعات العربية، المعتمدة على اقتصاديات الريع وسيطرة العلاقات الأبوية والعشائرية، حيث تصبح العلاقات الشخصية، أهم وأقوى من العلم والفكر والمعرفة، وهو ما يتلاءم مع طبيعة النُّظم السياسية، التي تحكم من خلال فئة أو فئات بعينها، تستند على توزيع الريوع وفقًا للولاءات، سواء كانت قبلية أو عشائرية أو طائفية، ووفقًا للقرب من السلطة، ومركز إصدار القرار، وهو ما يجري اليوم من النُّظم السياسية الحاكمة، وأيضًا، فإن اعتماد أي دولة على مصدر واحد في دخلها القومي، يُحدُّ من الحراك الديمقراطي فيها، ويقلِّص نسبة كبيرة من المشاركة الديمقراطية.

إذ أن هناك الكثير من الخصائص التي تمّ رصدها للاقتصاد الريعي يمكن إيجاز أهمها:

أولاً: التشويه الدائم للاقتصاد، من خلال تمويل معظم الاستثمارات باتجاه قطاع الخدمات والعقارات، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي من النوع الترفي والترفهي، وشيوع ظاهرة المضاربة، التي تؤدي إلى انفصال حاد بين العمل والمردود.

ثانيًا: انكشاف الدول ذات الاقتصادات الريعية على الخارج، وخضوعها للشروط وللإملاءات الخارجية المجتمعة، وللتبعية الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، فإن من أهم مخاطر هذا الانكشاف، ما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث يتم استيراد ما يقارب الـ ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية والدوائية من الخارج، فيتضاعف التراكُم الرأسمالي، وتعجز المجتمعات عن إضافة طاقات إنتاجية

جديدة، وتزداد في سيطرتها فئات معينة، على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها، وتزداد ثقافة الاعتماد على الخارج، في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج، وقد شكّلت مصر صورة عن هذا النمط.(٥)

ثالثًا: سوء توزيع الدخل القومي، على أثر تركُّز الثروات، وتمركزها مع أيدي مجموعات صغيرة، كما حصل في سوريا بعد استلام بشار الأسد للحكم، محتكرة للسلطة وللثروة بحكم قربها من النُّخبة الحاكمة، وهو ما أدّى إلى نشوء طبقة طفيلية، تعتمد على انتهازية الفرص والتربُّص، من أجل تكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة، حيث أنه ووفقًا لبعض الاقتصاديين، فإنَّ من أعقد المشكلات التي تفرزها في سياسات الدول الريعية، هو ظهور أمراض اقتصادية، يتربَّى عليها خلل أخلاقي واجتماعي، ويصبح المجتمع بيئة خصبة لاستشراء الفساد بكل صنوفه ومجالاته، فالطبقة السياسية الحاكمة في الدولة الريعية، غالبًا ما تكون من عائلة واحدة، ممتدة أفقياً، وتعتمد عادة على العلاقات الاجتماعية، وعلى صلة القرابة والمصاهرة، وهو ما ينعكس على عملية اختيار كبار موظَّفي الدولة ومساعديهم، من دون الاعتماد أو الالتزام بمبدأ الجدارة والكفاءة، وهذا النظام والنهج، يكون غالبًا بعيدًا عن المساءلة والمحاسبة، ويقف إلى جانب الفساد وينشر ثقافة التواطؤ والخنوع، ناهيك أنه في الدولة الريعية، يكون لِمَن يقبض ويُسيطر على الموارد الريعية الكثير من المزايا، سواء مزايا اقتصادية ناجّة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات بالاستيراد والتصدير وما شابهه، أم مزايا سياسية، تتمثل في توزيع المناصب السياسية، ومواضع السلطة على أساس الولاء للحاكم وليس على معيار الكفاءة.

إضافة إلى ذلك، هناك مزايا معلوماتية، وهي التي تتمثَّل في إمكانية الحصول على المعلومات الهامة، بالسياسة أو بالاقتصاد، والاستفادة منها لأغراض شخصية، أو لحساب شخص معيَّن أو فئة ما، ومن شأن التمتُّع بهذه المزايا، أن تؤدي إلى زيادة كلفة التوظيفات الرأسمالية والتعاملات والنشاطات الاقتصادية، مع انعدام إمكانية التنبؤات الاقتصادية، ما يُلحق ضررًا بسياسات التشجيع والحماية الاقتصادية، وتمنع التنمية المستدامة، وكل ذلك يؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام بقدرة الدولة وإرادتها السياسية، وتراجع اعتماد الرأي العام على الحكومة، وقبول المجتمع به، وأنَّ التحديث وتمركز الدخول بيد الدولة.

وتمركز السلطة بيد القلة، لا يؤدي بالطَّبع إلى حرمان مشاركة الرأي العام، وينتج كذلك مجموعة من الآثار أهمها:

الأثر الضريبي: كون القسم الأكبر من مداخيل الدولة الريعية، يأتي عن طريق الصادرات النفطية والمواد الخام، فإنَّ عملية تحصيل الضرائب، لا تأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة، وتكون موارد الدولة من الضرائب محدودة جدًا، لذلك يصبح أثر وضغط الضرائب على المواطنين قليل جدًا أو معدوم كليًا، واستنادًا إلى ذلك، تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضًا، وهو بدوره يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية.

أثر الإنفاق: حيث أن استحصال الدولة الريعية على الدخول النفطية، يُوفِّر لها قدر كبير من العمل، لأجل كسب رضا الرأي العام، حتى لو كان ذلك شكليًا، حيث توجّه الدولة عادة خزينتها للإنفاق الجاري، من دون أن توفر إمكانية الإنفاق على البُنى التحتية، لأنَّ الدولة تميل في واقعها، إلى توظيف رؤوس الأموال في مجالات ومناخات تَأتي بالربح السريع، والقيام بمبادلات استعراضية لكسب رضا المواطنين، وعليه فالدولة لا تولي الاهتمام لتأمين قوى العمل الماهرة، وإنجاز القطاع الخاص والمؤسسات المنظَّمة للمتخصِّصين، بقدر ما تُولي الاهتمام الأولي للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد، ومشاريع استعراضية، لقاء حصولهم على الدخول الريعية السهلة المنال، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة وعن طريق زيادة

الإنفاق الجاري، بإيجاد فرص عمل وهمية، والتستُّر على البطالة الواسعة، كما تلجأ الدولة إلى توسيع الجهاز الإداري، من أجل حصول كل الموالين للحكم من المواطنين على فرص عمل لهم، وعلى مورد ثابت، لتأمين جزء من مقوِّمات حياتهم، وهو الأمر الذي يؤدي حتمًا إلى ضعف في أداء جهاز الدولة، وضعف أداء الجهاز الإداري في عدم الاستجابة لمتطلبات المرحلة، وفقدان حرية الصحافة والشفافية، الممهِّد لانتشار ثقافة الفساد الإداري، هذا وتُهدف الدولة الريعية من وراء دعمها للسلع الاستهلاكية، إلى تفادي استياء الرأي العام، وبالتالي، فإنَّ تدخُّلها في سوق السلع أو الخدمات الأخرى، بهدف القضاء على سوء استفادة القطاع الخاص، قد يؤدي مؤقتًا إلى نتائج حميدة، ولكنه في المدى البعيد، يمهِّد الأرضية للفساد الإداري، عن طريق تشجيع موظَّفي الدولة بالحصول على حصة أكبر من الريع الاحتكاري.

تكوين قوى ضغط موالية: إذ باستطاعة الدولة الريعية، أن تُكَوِّن قوى ضغط موالية لها، وتقديم الامتيازات والتسهيلات المالية لهم، بهدف الوقوف سدًا منيعًا أمام التنظيمات والجماعات المستقلة عن الحكم والمخالفة له، حيث تنظِّم أنصارها وتابعيها في إطار جهاز الدولة، أو تشكيل مجموعات شبه مستقلة تأتمر بأوامرها، إن هذا التشكل من قوى الضغط من قبل الدولة الريعية، يُعتبر مانعًا أمام تكون المجتمع المدني المستقل عن الحكم، وكذلك الرأسمال الاجتماعي، وعلى أساس سياسة الشكليات في هذه الدولة، فإنَّ كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية، هي منظمات شكلية، ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية، وليس لها القدرة على القيام بالرقابة على مؤسسات الحكم، فالهدف من توزيع الريوع بين المواطنين، هو تشكيل مجموعات منغمسة في سياسات الحكومة، بُغية الحصول على دعمها وعدم انجرافها إلى مواقع المعارضة، ويمكننا ملاحظة ذلك، في أغلبية الدول المصدرة للنفط، فالعلاقات الزبائنية والأرستقراطية، تؤدي حتمًا إلى توزيع الدخول، والسلطة في مثل هذه الدول، تعمل لصالح الجماعات الداعمة للحكم وبشكل غير متساوٍ، وكون هذه العلاقات تصبح كافية طاغية على المؤسسات الرسمية، فإنَّ نشاطها ينحرف عن المسار القانوني والرسمي، ويزرع الفساد في إدارات الدولة، وبذلك يتراجع نشاط وسَّعي المواطن الاقتصادي، نحو التنمية الاقتصادية، وتتراجع معه عملية ابتكار المنتج الوطني، ويَعْمَد الحكم إلى استيراد البضائع من الخارج، لسدِّ النقص الحاصل من الإنتاج المحلي، وهو ما يؤدِّي إلى زيادة في الاستيراد، وهو ما يوضح ظاهرة الميزان السلبي المتراجع في التجارة الخارجية في أغلب الدول الريعية.

اللُوبيات الريعية والفساد المنظَّم

إن تشكيل مجموعات لوبي ريعية قريبة من السلطة، تتحوَّل تدريجيًا إلى شبكة اقتصادية، تحتكر لنفسها كل نشاطات المجتمع والدولة، وترتكز على سوق العملات والبضائع المستوردة، والمناقصات والمزادات الحكومية، باعتبارها المساحات المفضَّلة لقابضي الريع، وبذلك أيضًا تستطيع الدولة الريعية السيطرة على كل الحركات الاجتماعية والقضاء عليها، وذلك عبر الاستفادة من الأجهزة المختلفة، من أجهزة الإعلام والإعلان وتوسيع الجهاز الإداري، لذلك يأخذ الإنفاق على الأجهزة الأمنية والعسكرية والإعلامية، حيزًا كبيرًا في الميزانية العامة للدولة الريعية، ممَّا يجبر الحكومة على تحديد وتخفيف النفقات المخصصة للتنمية.(٦)

وأيضًا للاقتصاد الريعي ميزة غالبة، هي أنه دولة غنية، لكن هذا الغنى لا تستفيد منه كل شرائح المجتمع بالشكل المتساوي بين المواطنين، وهذا يعود إلى سوء توزيع الدخل القومي كما ذكرنا، كما يربط اقتصاديات البلدان الريعية، بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطًا وثيقًا،

لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية، وهذا الارتباط يتمثَّل بشكل أساسي في الطلب على المادة الريعية من نفط وغاز، وأسعارها وامكانية تصديرها، وهذا يعني أن الاقتصاد الريعي، تنعكس عليه آثار التذبذب في أسعار المادة الريعية على نحو مباشر، متمثلاً في تذبذب سعر صرف العملة الأجنبية، التي تشكِّل عملة مبادلة لعائدات المصدر الريعي، بمقدار الزيادة أو النقصان في أسعار العملات التي يتم على أساسها المبادلة.

كما يتمثَّل في التجارة الخارجية، التي تعتمد على الاستيراد، وهي ستتأثر في النهاية بنتائج الطلب على المادة الريعية، وتذبذب سعر صرف العملة الأجنبية، بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق على السلع الكمالية، وانتهاك ثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، فإنَّ الاقتصاد يبدأ بالتوجه نحو قطاعيَّ العقارات والخدمات، والابتعاد عن الكسب المبني على العمل المنتج، وهذه الظواهر تشجِّع انتشار الفساد بكل صورة من صور بُنية المجتمع الرَّيعي، إذ إن سماته هي ارتباطه الوثيق مع الفساد، حيث الوفرة في الدخول وعدم وجود رقابة مالية صارمة لكل أوجُه الإنفاق، مع تدنِّي وانعدام الإنفاق على البحث العلمي والتقني، وحيث أن بعض البلدان العربية الريعية مثلًا، لا تنفق أكثر من ٢٪ من موازاناتها السنوية على المجالات البحثية.

بالإضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية، نلاحظ أن الدول الريعية أو التي تعتمد على الاقتصاد الريعي بالمطلق، هي دول تابعة، تدور في فلك الدول الكبرى، لضمان الحماية الخارجية لبقائها في السلطة، من أي توَجُّهات أو عمليات، لتغيير نظام الحكم وتغيير التركيبة الاجتماعية، فالاقتصاد الريعي، ينتج سلوكًا سياسيًا في الدولة الريعية، قائمًا على تعميق النَّعرات العشائرية والطائفية وتقويتها، بهدف تعميق الخلافات داخل المجتمع، ما يُسهِّل السيطرة على تحركاته، وهنا نجد صعوبة في إحداث إصلاحات سياسية، لأنه يتطلب تغييرًا جذريًا في شكل الحكم، وهو ما لا يسمح به النظام أو النظم الحاكمة والمسيطرة، والتي تحتكر الاستيلاء على الريع وتتحكَّم بتوزيعه، وبالتالي تبني سلطتها السياسية فيه.

ولا بدَّ من ذكر عامل مهم، يتعلق بأثر المركزية الشديدة والصارمة في الدولة الريعية، وإشاعة البيروقراطية في الأداء الحكومي المتقاطع مع الديمقراطية، بسبب سيادة بعض القوى الاجتماعية المتخلفة على القرار الاقتصادي والسياسي، وقد تلجأ بعض الدول، إلى إقامة نظام ديمقراطي بالشكل الديكوري، وليس في البنية السياسية، كعمليات الاستفتاء الشعبي المُخطَّط لنتائجها مُسبقًا بإمعان، والتي تستعيد وتُعيد إنتاج ذات الطبقة السياسية، وإذا أمْعَنَّا ودقَّقنا النظر في المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، فنجد أنَّ هذا الاقتصاد، يعتمد التفصيل السياسي لأوجه حكمٍ، تستخدم الريع لحِيازة وترسيخ موقع إمتيازي، في تحريك الموارد وتوزيعها وصنع الولاءات.

فلا تهتم السلطة الحاكمة في الدول الريعية في الغالب بالتعليم كثيرًا، حيث يكون التعليم فيها إذا ما وُجِد، مشتَّتًا وأشبه ما يكون لسدِّ الفراغ وخاصة التعليم الجامعي، كونه ليس بحاجة ماسة إلى المجتمع المتعلِّم، لأنَّ اقتصادها أولًا وأخيرًا، يعتمد على الريع الطبيعي، وليس بحاجة إلى مهارات كثيرة لاستخراجه أو إنتاجه، وفي ظلِّ الاقتصاد الريعي، وعندما لا يكون هناك مجتمعًا صناعيًا، لا تكون هناك قواعد عمالية، ومن ثم يقلُّ عصف الأفكار والطروحات البناءة، ولا يكون هناك من تنشئة سياسية وغيرها من الحياة السياسية والمشاركة فيها، إذ هنا تكون المؤسسات الدينية، مجرَّد مؤسسات ديكورية تبرِّر سلوكيات الحاكم والطبقة السياسية الحاكمة.

في الختام..

إن علماء الاجتماع والسياسة والفلسفة، يُجمعون على أنَّ الدولة الريعية، تتميَّز بالحكم الفردي الاستبدادي، وببيئتها من أصعب وأخطر البيئات لتكوين وممارسة الديمقراطية، وتفتقر إلى التنشئة السياسية والاجتماعية، والسبب يعود إلى أنَّ السلطة في الدولة الريعية ليست بحاجة إلى الشعب، ولا إلى تأييده، ففي الغالب تكون مالية الدولة الريعية جديدة ومحدثة وفيها وفورات كثيرة، وليست بحاجة إلى أي مورد اقتصادي أو زراعي، كما وأن المجتمع في الدولة الدينية _ الريعية، هو مجتمع استهلاكي مستورد لكل شيء، حتى الثقافة، وهو كذلك مجتمع يقدس السلطة مهما كانت طبيعة هذه السلطة، وشكل عدائها للديمقراطية، حتى أنَّ البعض من هذه الدول جعلت من المثقفين أبواقًا إعلامية للحكام، يبرِّرون سلوكياتهم، وهو ما تراه غالبًا في دول باتت تمثل تاج الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.

إن الاستعراض التاريخي والفكري للأبعاد الاقتصادية، التي حكمت منظومة الدول الريعية على وجه الخصوص، منها ما حمل الرخاء والتنمية والاستقرار والتطور، ومنها ما كان مترهِّلًا لم تتقدم عجلة تطوره إلى الأمام، وهو ما أثَّر بشكل أو بآخر على المفاهيم والنظريات الاقتصادية والسياسية، التي تحكَّمت بالعديد من البلدان وفي الشرق الأوسط تحديدًا، بحيث بقيت رهينة وحبيسة الموروث الاجتماعي والديني والتاريخي، بالإضافة إلى المظاهر الريعية للإنتاج، والتي ما زالت تشكِّل حجر الزاوية في أغلب الاقتصاديات العربية، وحَجَبَت عنها الاستقلال في قرارها الحر، وضلَّت تحكمها نُخب وقيادات ترهن البلاد ونموها وخيراتها لقوى الاستعمار الخارجي، حيث ما تزال هذه السياسات الكولونيالية مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما رَاكَمَ العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي ظلَّت طول لعقود من الزمن، بدون حلول جذرية، بحيث باتنا اليوم أمام مفاصل خطيرة من إعادة تركيب وتكوين الدولة وسلطاتها، وهو ما جعل الغرب، يُعيد النظر بحساباته، في إعادة تكوين السلطة والخريطة الجيوسياسية للعالم العربي والشرق الأوسط، بما يفيد اقتصاداته وعلاقات إنتاجه.

المراجع

1. الحسن عاشي، مقال نشر له في جريدة الحياة، بتاريخ 16 آذار 2012.
2. عادل سمارة، دول الريع القديمة، مقال نشر له في مركز دار الأخبار، تاريخ 26/6/2012، الموقع الإلكتروني www.dar al-akhbar.com.
3. رنا الصباغ، السلطات العربية أمام خياري الاقتصاد الريعي والإصلاح المستدام، مقال نشر لها في مجلة الحقيقة الدولية لإلإلكترونية، 1 تشرين ثاني 2013، الموقع الإلكتروني ara-na.sabbagh@alrabalyawm.net.
4. زياد الحافظ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، عدد 390 آب أغسطس 2011، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ص 34.
5. محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية الإدارة والاقتصاد، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3637 تاريخ 13/2/2012.
6. جيمس بتراوس، جذور الثورات العربية، الموقع الإلكتروني WWW.ARAB,PHILOSOPHY.COM.ARABIC.

مستقبل الشرق الأوسط نحو نظام إقليمي جديد

رؤية استراتيجية في الدولة الديمقراطية والتنمية المستدامة والتعاون الإقليمي وسيناريوهات السلام والاستقرار

بهاء حسن حلال

الملخص التنفيذي

يشهد الشرق الأوسط مرحلة تحول جيواستراتيجي غير مسبوقة، تتزامن مع إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وانتقاله من الأحادية القطبية إلى تعددية أكثر تعقيدًا. وقد انعكس هذا التحول على طبيعة التفاعلات الإقليمية، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في صياغة موازين القوى، بل برزت عناصر جديدة تتمثل في الاقتصاد، والتكنولوجيا، والأمن السيبراني، والطاقة، والممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، والذكاء الاصطناعي.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أنّ الشرق الأوسط يتجه نحو إعادة تشكيل نظامه الإقليمي، إلا أن نجاح هذا التحول لن يتوقف على موازين الردع التقليدية فحسب، بل على قدرة دول المنطقة على بناء دولة وطنية فاعلة، وتعزيز التنمية المستدامة، وإرساء منظومة للتعاون الإقليمي قادرة على إدارة المصالح المشتركة والحد من النزاعات.

وتخلص الدراسة إلى أن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية لم تستقر قواعدها بعد، وأن السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال العقد القادم يتمثل في استمرار حالة التوازن الهش، مع بقاء فرص الانتقال إلى نظام إقليمي أكثر تعاونًا إذا توافرت الإرادة السياسية، وتعززت المؤسسات الوطنية، وتوسعت مجالات التكامل الاقتصادي والأمني.

المقدمة

يشكل الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم الجيوسياسية تعقيدًا في العالم، لما يتمتع به من موقع استراتيجي وثروات طبيعية وممرات بحرية حيوية، فضلًا عن تداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والدينية في تشكيل بيئته الإقليمية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظل الإقليم مسرحًا للتنافس الدولي، والنزاعات المسلحة، والأزمات الداخلية، الأمر الذي حال دون نشوء منظومة إقليمية مستقرة قادرة على إدارة المصالح المشتركة وتحقيق الأمن الجماعي.

ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، برزت مؤشرات على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، سواء من خلال تغير أولويات القوى الكبرى، أو تصاعد أدوار القوى الإقليمية، أو تنامي أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا في معادلات القوة. وفي المقابل، فرضت تحديات التنمية، والتغير المناخي، والأمن الغذائي، والهجرة، والذكاء الاصطناعي، واقعًا جديدًا تجاوز المفهوم التقليدي للأمن القومي.

من هنا تنطلق هذه الدراسة للإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في:

هل يتجه الشرق الأوسط نحو نظام إقليمي جديد، وما دور الدولة الديمقراطية والتنمية المستدامة والتعاون الإقليمي في بناء السلام والاستقرار؟

الإطار المفاهيمي والمنهجي

أولاً- الإطار المفاهيمي

تعتمد الدراسة أربعة مفاهيم رئيسية:

النظام الإقليمي: هو مجموعة العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تربط دول إقليم معين ضمن قواعد ومؤسسات وتوازنات تحدد طبيعة التعاون أو الصراع بينها.

الدولة الديمقراطية: هي الدولة التي تستند إلى الشرعية الدستورية ، وسيادة القانون ، واستقلال المؤسسات ، والمساءلة ، وحماية الحقوق والحريات ، بما يعزز الاستقرار السياسي والتنمية.

التنمية المستدامة: هي عملية تنموية تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

التعاون الإقليمي: هو مجموعة الآليات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تنظم العلاقات بين دول الإقليم بهدف إدارة المصالح المشتركة، والحد من النزاعات، وتعزيز الأمن والاستقرار

ثانياً: الإطار النظري

ترتكز الدراسة على أربعة مداخل نظرية رئيسية:

-الواقعية الجديدة التي تؤكد أهمية توزيع القوة في تفسير سلوك الدول داخل النظام الدولي.

-الليبرالية المؤسسية التي تبرز دور المؤسسات والتعاون في الحد من النزاعات.

-مدرسة كوبنهاغن للأمن التي توسع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب الأمن العسكري.

-مفهوم القوة الذكية الذي يدمج بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في إدارة العلاقات الدولية.

وانطلاقًا من هذه المداخل، تنظر الدراسة إلى الأمن الإقليمي بوصفه منظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

ثالثاً- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي، مع توظيف منهج استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات، بهدف تحليل الاتجاهات الكبرى المؤثرة في مستقبل الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٤٠، مع الاستفادة من الأدبيات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز الدراسات الاستراتيجية.

المحور الأول

هل يتجه الشرق الأوسط نحو نظام إقليمي جديد؟

أولاً- البيئة الاستراتيجية الجديدة

يشهد الشرق الأوسط تحولات عميقة تعكس انتقالًا تدريجيًا من بيئة أمنية قائمة على الصراعات التقليدية إلى بيئة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها عناصر القوة العسكرية مع القوة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية. ولم يعد التنافس الإقليمي محصورًا في السيطرة

على الأرض أو الموارد، بل امتد إلى مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة، والبنية التحتية، وسلاسل الإمداد العالمية.

كما أن تراجع الانخراط العسكري المباشر لبعض القوى الكبرى ترافق مع صعود أدوار إقليمية أكثر استقلالية، الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل الإقليم، وإلى نشوء أنماط جديدة من التحالفات المؤقتة القائمة على المصالح أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية.

ثانياً ـ من توازن القوى إلى توازن المصالح

من أبرز التحولات التي تشهدها المنطقة انتقالها التدريجي من مفهوم توازن القوى إلى مفهوم توازن المصالح.

ففي العقود السابقة كان الاستقرار النسبي يرتبط بقدرة الأطراف على تحقيق الردع العسكري، أما اليوم فقد أصبحت المصالح الاقتصادية، والاستثمارات العابرة للحدود، وأمن الطاقة، والتكامل اللوجستي، عناصر مؤثرة في صنع القرار الاستراتيجي.

ولا يعني ذلك انتهاء المنافسة بين الدول، بل انتقالها إلى مستويات أكثر تعقيدًا تستخدم فيها أدوات الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية إلى جانب القدرات العسكرية.

وهنا تبرز أهمية بناء مؤسسات إقليمية قادرة على إدارة الخلافات ومنع تحولها إلى صراعات مفتوحة.

ثالثاً ـ هل تشكل النظام الجديد؟

رغم المؤشرات السابقة، لا يمكن الجزم بأن الشرق الأوسط دخل بالفعل مرحلة نظام إقليمي جديد مكتمل الأركان، إذ لا تزال المنطقة تواجه تحديات بنيوية، أبرزها استمرار النزاعات المسلحة، وضعف المؤسسات الإقليمية، وتباين الرؤى الأمنية بين الدول، واستمرار التدخلات الدولية.

لذلك يمكن توصيف المرحلة الحالية بأنها مرحلة انتقالية بين نظام إقليمي تقليدي تشكل خلال العقود الماضية، ونظام جديد لم تكتمل قواعده بعد.

ومن المرجح أن يتحدد شكل هذا النظام خلال السنوات المقبلة تبعًا لثلاثة عوامل رئيسية:

- قدرة الدول على تعزيز مؤسساتها الوطنية.
- نجاحها في بناء شبكات تعاون اقتصادي وأمني.
- طبيعة التنافس بين القوى الدولية داخل المنطقة.

استنتاج المحور الأول

تشير الاتجاهات الراهنة إلى أنّ الشرق الأوسط لا يعيش نهاية مرحلة فحسب، بل بداية مرحلة جديدة تتغير فيها مصادر القوة، وأدوات النفوذ، وأولويات الأمن القومي. غير أن هذا التحول لن يقود تلقائيًا إلى الاستقرار، بل سيظل مرتبطًا بقدرة الدول على الانتقال من منطق إدارة الصراعات إلى منطق إدارة المصالح، ومن توازن القوى العسكرية إلى توازن المصالح الاستراتيجية، وهو ما يشكل الأساس النظري الذي تنطلق منه هذه الدراسة في تحليلها للمحاور اللاحقة.

المحور الثاني

الدولة الديمقراطية والتنمية المستدامة والتعاون الإقليمي: مرتكزات النظام الإقليمي الجديد

أولاً ـ الدولة الديمقراطية كمدخل للاستقرار الاستراتيجي

تؤكد التجارب المقارنة في العلاقات الدولية أن استقرار الدول لا يتحقق فقط بامتلاك القوة العسكرية أو الموارد الاقتصادية، وإنما بوجود دولة تتمتع بالشرعية السياسية، ومؤسسات دستورية فاعلة، وسيادة القانون، وقدرة على إدارة التنوع المجتمعي ضمن إطار المواطنة. ومن هذا المنطلق، فإن مفهوم الدولة الديمقراطية في السياق الاستراتيجي لا يقتصر على الآليات الانتخابية، بل يشمل بناء مؤسسات قادرة على إنتاج القرار، وإدارة الأزمات، وضمان استمرارية الدولة.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الدول ذات المؤسسات القوية أكثر قدرة على امتصاص الصدمات السياسية والاقتصادية والأمنية،

كما أنها أكثر قدرة على بناء سياسات خارجية مستقرة وتعزيز ثقة المجتمع الدولي بها.

وفي المقابل، يؤدي ضعف المؤسسات إلى هشاشة الدولة، واتساع الفجوة بين المجتمع والسلطة، وازدياد فرص التدخلات الخارجية، الأمر الذي يحول الأزمات الداخلية إلى تهديدات للأمن الإقليمي.

ثانياً ـ التنمية المستدامة بوصفها بعدًا من أبعاد الأمن القومي

شهد مفهوم الأمن القومي تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، فلم يعد مقتصرًا على حماية الحدود أو تعزيز القدرات العسكرية، بل أصبح يشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الصحي، والأمن الرقمي، وحماية البيئة.

وفي هذا الإطار، تمثل التنمية المستدامة إحدى الركائز الأساسية للاستقرار، لأنها تعالج الأسباب البنيوية للنزاعات، مثل الفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي، وضعف الخدمات العامة. كما تسهم في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو صحية.

ومن ثم، فإن الاستثمار في التعليم، والبحث العلمي، والابتكار، والتحول الرقمي، وتنويع الاقتصاد، لم يعد خيارًا تنمويًا فحسب، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الوطني والإقليمي.

ثالثاً ـ التعاون الإقليمي من منطق الصراع إلى منطق الشراكة

أثبتت التجارب الدولية أن بناء السلام المستدام يرتبط بوجود مصالح مشتركة ومؤسسات قادرة على إدارة الخلافات، أكثر من ارتباطه بميزان القوى العسكرية وحده.

وفي الشرق الأوسط، تبرز مجالات واسعة يمكن أن تشكل قاعدة لتعاون إقليمي مستدام، منها:

- أمن الطاقة وربط شبكات الكهرباء.
- إدارة الموارد المائية المشتركة.
- حماية الممرات البحرية وخطوط التجارة.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.
- التعاون في مواجهة الكوارث والأزمات الصحية والبيئية.

ولا يعني ذلك إلغاء الخلافات السياسية، بل إنشاء آليات مؤسسية تسمح بإدارتها، وتمنع تحولها إلى صراعات تهدد الأمن الجماعي.

رابعاً ـ النموذج الرباعي للاستقرار الإقليمي

تقترح هذه الدراسة نموذجًا تحليليًا يمكن تسميته "النموذج الرباعي للاستقرار الإقليمي"، ويقوم على أربعة أبعاد مترابطة:

- الدولة الوطنية الفاعلة القائمة على الشرعية والمؤسسات وسيادة القانون.
- التنمية المستدامة باعتبارها أساسًا للقوة الوطنية الشاملة.
- الأمن والدفاع والتكنولوجيا بما يشمل الردع التقليدي، والأمن السيبراني، والقدرات التكنولوجية.

-التعاون الإقليمي والانفتاح الدولي عبر بناء المصالح المشتركة وتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

ويفترض هذا النموذج أن اختلال أي بعد من هذه الأبعاد ينعكس سلبًا على الاستقرار الداخلي والإقليمي، بينما يؤدي تكاملها إلى تعزيز قدرة المنطقة على مواجهة الأزمات وبناء سلام أكثر استدامة.

المحور الثالث

سيناريوهات السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٤٠

السيناريو الأول ـ نظام إقليمي تشاركي

يقوم هذا السيناريو على نجاح دول المنطقة في بناء منظومة تعاون سياسي واقتصادي وأمني، ترتكز على مؤسسات الدولة الوطنية، والتكامل

الاقتصادي، وتسوية النزاعات عبر الوسائل السلمية. وفي هذه الحالة، تصبح المصالح المشتركة عاملًا رئيسيًا في الحد من احتمالات الصراع، ويزداد دور المؤسسات الإقليمية في إدارة الأزمات.

السيناريو الثاني ـ التوازن الهش

يقوم هذا السيناريو على استمرار المنافسة بين القوى الإقليمية، مع تجنب الانزلاق إلى حروب شاملة. وتبقى الأزمات قائمة، لكنها تُدار من خلال الردع المتبادل، والوساطات، والتفاهمات المرحلية. ويُعد هذا السيناريو، في ضوء المعطيات الراهنة، الأكثر ترجيحًا خلال السنوات المقبلة.

السيناريو الثالث ـ التصعيد الإقليمي

يفترض هذا السيناريو انهيار مسارات الحوار، واتساع نطاق المواجهات، وتصاعد التنافس الدولي داخل المنطقة، بما يؤدي إلى اضطراب اقتصادي وأمني واسع، ويزيد من مخاطر النزاعات الممتدة وتأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

يمر الشرق الأوسط بمرحلة انتقالية نحو نظام إقليمي جديد، إلا أن قواعد هذا النظام لم تستقر بعد. كما لم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لتحقيق الأمن، بل أصبحت التنمية والتكنولوجيا والمؤسسات عناصر أساسية في القوة الشاملة للدولة.

تشكل الدولة الوطنية الفاعلة أساس أي مشروع للاستقرار الإقليمي.

أصبحت التنمية المستدامة جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي.

يمثل التعاون الإقليمي القائم على المصالح المشتركة الخيار الأكثر واقعية لبناء سلام مستدام.

يرجح أن يستمر نمط "التوازن الهش" خلال المدى المنظور، مع إمكانية الانتقال إلى تعاون أوسع إذا تعززت الثقة والمؤسسات.

التوصيات

- دعم بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون.
- إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمن القومي.
- تطوير آليات إقليمية للحوار وإدارة الأزمات.
- الاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي والاقتصاد المعرفي.
- توسيع مجالات التعاون في الطاقة والمياه والأمن البحري والأمن السيبراني.
- تعزيز دور مراكز الدراسات الاستراتيجية في دعم عملية صنع القرار واستشراف المستقبل.

الخاتمة

يقف الشرق الأوسط اليوم أمام مفترق تاريخي تتقاطع فيه التحولات الدولية مع التحديات الإقليمية. ولم يعد مستقبل المنطقة مرهونًا فقط بموازين القوى العسكرية، بل بقدرتها على بناء نموذج جديد يوازن بين الأمن والتنمية والشرعية السياسية.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن النظام الإقليمي القادم، إن كُتب له أن يتبلور، سيكون مختلفًا عن النظم التي عرفتها المنطقة خلال العقود الماضية. فمعيار النجاح لن يكون حجم الترسانات العسكرية وحده، وإنما قدرة الدول على بناء مؤسسات قوية، وتحقيق تنمية مستدامة، وإقامة شبكات تعاون تجعل المصالح المشتركة أكثر رسوخًا من أسباب الصراع.

وبذلك، فإن الانتقال من توازن القوى إلى توازن المصالح لا يمثل مجرد تحول في أدوات السياسة، بل يعكس تغيرًا في فلسفة الأمن الإقليمي ذاتها، ويؤسس لرؤية جديدة ترى أن السلام الدائم لا يتحقق بإلغاء المنافسة، وإنما بتنظيمها ضمن قواعد قانونية ومؤسسية تحقق الأمن والاستقرار والتنمية لشعوب المنطقة.

الثقافة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي

لماذا أخفقت التحولات السياسية في بناء ديمقراطيات مستقرة؟

أحمد دالي

مقدمة:

تبرز الثقافة السياسية باعتبارها أحد العناصر المهمة لفهم المحيط ولإدراك نجاح التحول الديمقراطي أو تعثره، ولكن دون اختزال أسباب الفشل فيها وحدها.

فالثقافة السياسية تتفاعل مع طبيعة المؤسسات، وبنية الدولة، وتوزيع القوة والثروة، وتتأثر بالعلاقات الطبقية، والانقسامات الاجتماعية والهوياتية، ودور العسكرياتية، إضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية.

أن تفسير تعثر تطبيق/ أو العمل الديمقراطي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على فرضية وجود "ثقافة معادية للديمقراطية" بصورة جوهرية، بسبب وجود مستويات مهمة من التأييد الشعبي للديمقراطية في المجتمعات العربية، مع اختلاف المواقف بشأن نتائجها المتوقعة ودور الدين والمؤسسات السياسية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، والإجابة عن سؤال أساسي:

لماذا تتحول الاحتجاجات والتغييرات السياسية في كثير من الحالات إلى انتقالات غير مكتملة، بدلاً من أن تؤسس ديمقراطيات مستقرة في الشرق الأوسط؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أن دراسة التحول الديمقراطي لم تعد تقتصر على مسألة تغيير النظام السياسي أو إجراء تغيّرات سطحية، بل أصبحت مرتبطة بمجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية والاقتصادية والإقليمية.

تتجسد الأهمية في دراسة التحول الديمقراطي، والذي يعتبر المتغيّر الأصيل في استقرار الدول والوصول إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة، التي تسعى إليها كافة دول العالم. وهذا يتطلب الوقوف على الأطر النظرية والأسباب وأبعاد التحول الديمقراطي من جوانب مختلفة، بداية بتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، وعلاقته بمفاهيم متشابكة، وصولاً إلى معوّقات التحول الديمقراطي، الذي يجسد مرحلة خطيرة للدول التي تسعى للولوج في مرحلة الديمقراطية[1].

وهنا تكتسب دراسة الثقافة السياسية أهمية خاصة؛ لأنها تساعد على فهم الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى السلطة والدولة والقانون والمواطنة والانتماء والاختلاف السياسي، ومدى تقبل المجتمع للتعددية بمختلف أشكالها القومية والطائفية والمذهبية والعرقية والمكوناتية والتداول السلمي للسلطة وتمثيلها في جميع المناطق ضمن البلد الواحد.

فالممارسة الديمقراطية لا تستند فقط إلى المؤسسات الرسمية، وإنما تحتاج أيضاً إلى مجموعة من القيم والممارسات المجتمعية التي تجعل المنافسة السياسية ممكنة دون أن تتحول إلى صراع صفري بين القوى الاجتماعية والسياسية.

وتأتي أهمية البحث كذلك في فهم التفسيرات التي تختزل تعثر الديمقراطية في الشرق الأوسط، في الدين أو الثقافة أو طبيعة المجتمع، وذلك من خلال عدة عوامل، مثل اختلال التنمية، ومشكلات بناء الدولة والأمة، والبنية الاجتماعية، والمؤسسات، والاقتصاد السياسي، التي تلعب أدواراً كبيرة في تفسير استمرار السلطوية.

كما تنبع أهمية البحث من الحاجة إلى فهم تجارب التحوّل السياسي في الشرق الأوسط، وبخاصة الدول العربية بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي، حيث أظهرت التجارب المختلفة أن النتائج لم تكن واحدة؛ فبعض الدول شهدت انتقالاً محدوداً نحو الديمقراطية، وبعضها عاد إلى السلطوية، بينما دخلت دول أخرى في حالة من الحرب الأهلية وانهيار الدولة.

وهذا يؤكد أن نجاح الديمقراطية مرتبط بظروف داخلية وخارجية متعددة وليس بوجود الانتخابات وحدها.

ومن ناحية أخرى، يساعد البحث على توضيح العلاقة بين الثقافة السياسية والبنية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل انتشار «الزبائنية والمحسوبية» وشبكات المصالح، التي يمكن أن تضعف المؤسسات الديمقراطية حتى عندما تكون الانتخابات موجودة شكلياً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى: توضيح مفهوم الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية والتحوّل السياسي، وتحليل العلاقة بين الثقافة السياسية وسلوك المواطنين والنخب السياسية، ومعرفة أثر المؤسسات السياسية وضعف الدولة في إعاقة الانتقال الديمقراطي، وكذلك تأثير الانقسامات الاجتماعية والطائفية والقومية والقبلية على عملية التحول، وتوضيح أن الثقافة السياسية عامل مهم، لكنها ليست العامل الوحيد في تفسير نجاح الديمقراطية أو فشلها.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في المفارقة بين انتشار الخطاب الديمقراطي واتساع المطالب الشعبية بالحرية والمشاركة السياسية من جهة، وتعثر العديد من عمليات الانتقال الديمقراطي من جهة أخرى.

فالبرغم من نجاح بعض الحركات الاجتماعية من إسقاط حكومات أو إجبارها على تقديم تنازلات سياسية، إلا أن هذه التحولات لم تؤدِّ دائماً إلى بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة وقادرة على ضمان التداول السلمي للسلطة.

وتتجاوز المشكلة سؤال: هل تمتلك المجتمعات العربية ثقافة ديمقراطية أم لا؟ إلى سؤال أكثر تعقيداً يتعلق بكيفية تفاعل الثقافة السياسية

١ - عمران محمد المرغني، التحول الديمقراطي، قراءات نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد ١، جامعة مصراته، ٢٠٢٢، ص ١١٩.

مع بنية الدولة والمؤسسات والاقتصاد والمجتمع والقوى الإقليمية والدولية.

فقد يكون المجتمع مؤيداً للديمقراطية، لكنه في الوقت نفسه يعيش في بيئة سياسية تقوم على الزبائنية والمحسوبية والانقسام الهوياتي وضعف الثقة بالمؤسسات. كما قد تكون هناك انتخابات، لكنها لا تؤدي إلى تداول حقيقي للسلطة. وقد تسقط سلطة سياسية، لكن مؤسسات الدولة القديمة تبقى قادرة على إعادة إنتاج النظام السابق.

ومن هنا تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تسهم الثقافة السياسية في نجاح أو فشل التحول الديمقراطي، ولماذا لم تتمكن التحولات السياسية في عدد من دول الشرق الأوسط من الانتقال من مرحلة إسقاط أو تغيير النظام إلى مرحلة بناء ديمقراطية مستقرة ومؤسساتية؟

مصطلحات البحث:

الثقافة السياسية:

يقصد بالثقافة السياسية مجموع القيم والتصوّرات والمعتقدات والاتجاهات التي يحملها أفراد المجتمع تجاه السلطة والدولة والمؤسسات السياسية والمشاركة والمواطنة والقانون والحقوق والواجبات. وهي لا تعني مجرد معرفة الأفراد بمفهوم الديمقراطية، وإنما تشمل الطريقة التي يتعاملون بها مع الاختلاف السياسي، ومدى قبولهم بالتعددية والتنافس والتداول السلمي للسلطة.

تُعتبر الثقافة من المداخل الأساسية لبحث عملية التحول الديمقراطي، وذلك من منطلق علاقتها بتوجهات الفرد وسلوكياته المرتبطة بمجموع القيم والمعارف التي يتلقاها ويرثها من عادات المجتمع وتقاليده، وأفكاره، ونمط العيش في الجماعة التي تُعبّر عن انتمائه وهويته، والتي تشكّل المرجعية لبناء ثقافته العامة والسياسية بصفة خاصة.

التحول الديمقراطي:

هو عملية انتقال سياسي واجتماعي ومؤسساتي من نظام سلطوي أو غير ديمقراطي إلى نظام أكثر انفتاحاً وتعددية، تتضمن إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأسيس مؤسسات قادرة على ضمان المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

الانتقال الديمقراطي:

يشير إلى المرحلة التي تقع بين النظام السلطوي والنظام الديمقراطي، والتي تتضمن إعادة تشكيل القواعد والمؤسسات السياسية. ولا يعني الانتقال بالضرورة نجاح الديمقراطية، فقد ينتهي إلى الديمقراطية أو السلطوية الجديدة أو النظام الهجين أو انهيار الدولة.

السلطوية:

نظام سياسي تتركز فيه السلطة بصورة واسعة في يد فرد أو نخبة أو مؤسسة، مع ضعف المنافسة السياسية وقيود على المشاركة والحريات، وغياب آليات فعالة للتداول الديمقراطي للسلطة

المحور الأول: الثقافة السياسية والديمقراطية

أولاً: الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية:

تعد الثقافة السياسية أحد المكونات الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي. فالديمقراطية تحتاج إلى ثقافة تقبل الاختلاف والتعددية والتنافس، وإلى الاعتراف بشرعية الخصم السياسي وعدم تحويل الخلاف السياسي إلى صراع وجودي.

لكن من الضروري الحذر من النظر إلى الثقافة باعتبارها ثابتة أو جوهرية. فالثقافات السياسية تتغير نتيجة التعليم والتحضّر والتحولات

الاقتصادية والاجتماعية والخبرات السياسية. كما يمكن للمؤسسات الديمقراطية نفسها أن تسهم في إنتاج ثقافة سياسية جديدة من خلال الممارسة.

وتشير دراسات الرأي العام العربي إلى أن التأييد للديمقراطية موجود بدرجات واسعة، لكن المواقف تجاه الديمقراطية تتأثر أيضاً بتوقعات المواطنين بشأن نتائجها الاقتصادية والسياسية والدينية، وبأداء الحكومات القائمة.

وهذا يعني أن السؤال ليس فقط: هل يؤمن الناس بالديمقراطية؟ وإنما أيضاً: كيف يفهمون الديمقراطية؟ وما الذي يتوقعونه منها؟ وهل يثقون بمؤسساتها؟ وهل يقبلون نتائجها عندما تأتي مخالفة لتوجهاتهم؟

ثانياً: الثقافة الديمقراطية والبنية السلطوية:

لا يمكن فصل الثقافة السياسية عن طبيعة النظام السياسي الذي تنتج فيه. فالنظام السلطوي الطويل قد يخلق أنماطاً من السلوك السياسي تقوم على الخوف والامتثال والاعتماد على شبكات الولاء الشخصي بدلاً من المشاركة المؤسسية.

وفي هذه الحالة قد يؤدي سقوط الحاكم إلى فتح المجال السياسي، لكن ذلك لا يعني بالضرورة اختفاء الثقافة السياسية التي أنتجها النظام السابق.

ولهذا فإن التحول الديمقراطي الحقيقي يحتاج إلى تغيير في قواعد اللعبة السياسية وليس فقط تغيير اللاعبين.

وقد بيّن «هينيبوش» أن استمرار السلطوية في الشرق الأوسط لا يمكن تفسيره بعامل ثقافي منفرد، بل يرتبط أيضاً بمسارات بناء الدولة، والهياكل الاجتماعية، والمؤسسات، والاقتصاد السياسي.

ثالثاً: الهوية الثقافية والهوية الوطنية:

لقد ظهر مصطلح الهوية الثقافية لأول مرة في ستينيات القرن العشرين، في إطار محاربة الاستعمار في العالم الثالث، بعد أن طالبت دول أو أقليات حضارية قديمة باستقلالها على أساس الانتماء إلى مجموعة معينة ومنطقة معينة.

في «الهوية الوطنية ظاهرة متعددة الأوجه»:

من الضروري التفريق بين البعدين الداخلي والخارجي لها؛ ففي حين تخصّ الهوية الداخلية الوحدة والتداخل للوحدات في دولة واحدة، والطريقة التي تُمنح بها الهوية للفرد من خلال الوفاء للوطن، فإن الهوية الخارجية ترتبط بسلوك دولة مقارنة بدولة أخرى.

غير أنه من الصعب التمييز بين الهوية الداخلية والخارجية، كونهما متداخلتين؛ فالهوية الداخلية لا تتحدّد إلا من خلال الانطباعات التي يشكلها أفراد دولة عن المحيط الخارجي، في حين أن تحديد الهوية الخارجية صعب بمعزل عن القيم الموجودة في الدولة وفي المجتمعات التي تشكلها.

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم المثيرة للجدل والمشكلات، ولكن هذه المشكلات لن تؤثر على موضوع بحثنا، وهذا بسبب طبيعته التي لا تحتاج من المفهوم إلا إلى أوسع معانيه، والتي تساعدنا على تفسير علاقتها بالثقافة السياسية وبالدور الذي تلعبه الهوية في تحديد شخصية الفرد كمواطن في الجماعة السياسية، خاصة وأن تنوّع الاتجاهات يساعد في وصف الهوية.

لقد أدى تطوّر وتعدّد الدراسات ذات الصلة بتحليل مضمون الهوية إلى صعوبة إيجاد تعريف لها، كونها متعددة الأبعاد، وكل تعريف يحمل إشارة إلى بُعد مختلف قد يتداخل ومفاهيم مقاربة لها في المضمون.

وقد وظّف بعض الدارسين مفهوم الثقافة كبديل للهوية، لاستعصاء التمييز بين المفهومين واستعمالهما كمترادفين لوصف خصائص مختلفة. لكن حتى ولو اعتبرنا أن الهوية مفهوم ملازم لمفهوم الثقافة، فإن هذا التلازم لا يعني بأي شكل من الأشكال الترادف، خاصة وأن الثقافة،

وإن كانت مكتسَبة، فهي تنشأ في جزء كبير منها عن عملية غير واعية في إطار التفاعل غير الواعي والآلي لعناصرها المتمثلة في: العلم، الدين، الفن، التقنية، العادات والتقاليد، وكل ما أضافه الإنسان إلى وسطه الذي هو جزء منه.

أما مفهوم الهوية، فينطوي على جملة من المتغيرات، ومن الصعب تحديد المعنى الفعلي والكامل لها، وهذا عائد لطابعها الديناميكي. فقد تُبنى هوية وتتفكك ويُعاد بناؤها تبعاً لمجالات حركيتها بالنسبة للفرد، وكذلك بالنسبة للجماعة. ولأنها دائمة الحركة، فإن كل تغير أو تغيير ثقافي أو اجتماعي سيقودها بالضرورة إلى إعادة صياغة نفسها بشكل مختلف.

وأية محاولة لاختزال تعريف الهوية الثقافية تعني أننا لا نأبه بتنوّع المجموعات الاجتماعية وتعدّدها في الدولة الواحدة، وليس هناك فرد أو مجموعة ترى أن تكون حبيسة هوية ذات بُعد واحد(٢).

فعادة ما ترتبط هوياتنا بالبعد الاجتماعي من خلال الإحساس بالانتماء إلى تجمعات أو طبقات، ومناطق أو مدن أو قرى أو أزقة، أو مجموعات دينية أو إثنية، وهو الانتماء الذي يحدّد سلوكنا تجاه النظام السياسي.

وهنا ينبغي التأكيد على أن الثقافة السياسية ليست سبباً منفرداً لفشل الديمقراطية؛ بل هي جزء من منظومة أكبر تتفاعل فيها الثقافة مع المؤسسات والاقتصاد والدولة والمجتمع والقوى الخارجية.

المحور الثاني: التحوّل الديمقراطي

أولاً: مفهوم التحوّل الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

دون الخوض في المفهوم اللغوي لكلمة الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي، هناك بعض التعاريف الاصطلاحية ذات الصلة بالموضوع.

٢ - ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محسن غلوم، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص ٢٢٩

"صمويل هنتنغتون"، عرّف التحوّل الديمقراطي بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة، وتتصارع فيما بينها للوصول إلى السلطة، وتختلف تلك المجموعات من حيث إيمانها بالديمقراطية أو عدائها لها، ويكون ذلك عن طريق الانتقال، بشكل متدرج، من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يقبل بالمشاركة السياسية ولا بثقافة التداول على السلطة، إلى نظام سياسي مفتوح أو أكثر انفتاحاً.

حيث يشير معنى التحوّل الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهو عملية تدريجية تنتقل إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات مختلفة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، وبنية السلطة السياسية وشرعيتها، ونمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع(٣).

حيث يمثل التحوّل الديمقراطي مرحلة متقدمة من مرحلة الانتقال الديمقراطي. ومن بين المفاهيم المتشابكة كذلك الأمر المتعلق بمفهوم «الإصلاح السياسي»، الذي يعني القيام بعملية تغيير في الهياكل السياسية والمؤسساتية ووظائفها وأهدافها، ويعني أيضاً زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع جميع المتغيّرات والإشكاليات الجديدة.

فالإصلاح هو تغيير يكون من داخل النظام وبأدوات نابعة من النظام نفسه. ويقوم الإصلاح السياسي نتيجة لتآكل النظام السلطوي في حد ذاته، ما يعمل على تحفيز نخب المجتمع للضغط من أجل تحقيق التحول الديمقراطي.

والإصلاح السياسي يعتبر مرحلة تسبق عملية التحوّل الديمقراطي، وفي نفس الصدد، فالتحول الديمقراطي يتمتع بحرية محكومة من خلال الاهتمام بالحريات العامة القائمة على ضرورة الاعتراف بدور الفرد في المجتمعات، بالسماح له

٣ - صاموئيل هنتغتون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: فرانسواز بورغيس، منشورات نوفا أوريزون، باريس، ١٩٩٦، ص ١٢١

لتحقيق ذاته وأهدافه الخاصة التي تتغير مع تغيرات الظروف(٤). وبالتالي يشير إلى مختلف التغيرات التي تحد من تدخل الدولة في حياة الناس، من خلال العمل على تخفيف حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وتسمح بحرية التعبير للمعارضة. ويعتبر الإصلاح السياسي خطوة نحو فرض الضغوطات لتحقيق التحوّل الديمقراطي، ولكن ليس بالضرورة يقود إلى تحقيق الديمقراطية.

ويذهب بعض الآراء السياسية في طرح مفهوم آخر يتشابك مع المفاهيم السابقة، يتجسّد في الترسيخ الديمقراطي، الذي يعتبر مرحلة رسوخ الديمقراطية، مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، وتحتاج إلى وقت وجهد بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة.

والترسيخ عملية يتم بمقتضاها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة، ومقبولة من قبل المواطنين الذين يخضعون لها، فهي عملية تطوير وتعزيز للنظام الديمقراطي لكي يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر ولديه القدرة على الاستمرار، وعملية الترسيخ أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي(٥).

من أهم أسباب تعثّر التحول الديمقراطي ضعف المؤسسات السياسية. فالديمقراطية تحتاج إلى دولة قادرة على تطبيق القانون، ومؤسسات مستقلة نسبياً، وقضاء فعّال، وإدارة عامة، ونظام انتخابي موثوق.

وعندما تكون الدولة ضعيفة أو منقسمة، يمكن أن تتحوّل المنافسة السياسية إلى صراع على السيطرة على مؤسسات الدولة ومواردها. ولهذا فإن بناء الديمقراطية لا يبدأ وينتهي عند صندوق الاقتراع، بل يتطلب بناء مؤسسات تجعل السلطة خاضعة للقانون.

٤ - صخري محمد، المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، الدراسات السياسية الاستراتيجية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٥٨

٥ - يونس مسعودي، التحول الديمقراطي.. مقاربة مفاهيمية نظرية، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٥٠

وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن اختلاف النتائج بين دول ما بعد الانتفاضات العربية ارتبط بعوامل متعددة، منها قدرة النظام على الصمود، وحجم تعبئة المعارضة، وإمكانية تشكيل ائتلاف انتقالي، إضافة إلى طبيعة الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية والتدخل الخارجي.

ثانياً: أسباب التحول الديمقراطي:

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فالموجة الأولى بدأت في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت في عام ١٩٢٨م، في دول مثل، الولايات المتحدة، سويسرا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، الأرجنتين، إيرلندا وآيسلاندا.

ويُرجع المفكرون الأسباب التي أدت إلى هذه الموجة إلى النمو الاقتصادي، والتصنيع، والتطور الاجتماعي المتجسد في التحوّل الحَضَري، وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة، ونمو الطبقة العاملة، وخفض التفاوت الاقتصادي، وكذلك البروتستانتية شجعت على التحول وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنها من انهيار الإمبراطوريات بعد الحرب(٦)

الديمقراطية بدأت تتوسع بشكل كبير واكتسحت العالم مستفيدة من الظروف والمتغيرات الدولية. وعليه، التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية. ففي الفترة الأخيرة تحركت موجة الديمقراطية عبر جنوب أوروبا، واجتاحت إفريقيا وتحركت صوب آسيا، وزعزعت الدكتاتوريات في النموذج الشرقي وصولاً إلى إفريقيا.

تواجه المجتمعات في بعض الدول مشكلة شرعية النظم الشمولية، مقابل عالم حازت فيه مبادئ الديمقراطية قبولاً لدى الجميع. واعتمدت هذه الأنظمة على شرعية الأداء وانهيار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي وأزمات النفط التي شهدتها الأعوام السبعينيات. وساعدها في ترسيخ سلطتها

٦ - صاموئيل هنتغتون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: فرانسواز بورغيس، منشورات نوفا أوريزون، باريس، ١٩٩٦، ص ٧٤.

النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذي ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم، وعلى أثرها ظهرت الطبقة المتوسطة الحَضَرية في عدة دول.

ثالثاً: الانقسامات الاجتماعية والهوياتية:

يمكن أن تؤثر الانقسامات الطائفية والقومية والقبلية والمناطقية في عملية التحول الديمقراطي، خصوصاً عندما تتحول الانتخابات من وسيلة للتنافس السياسي إلى وسيلة لتوزيع السلطة بين الجماعات الهوياتية.

وفي هذه الحالة قد ينظر كل طرف إلى وصول الطرف الآخر إلى السلطة باعتباره تهديداً وجودياً، فتتحول الديمقراطية من آلية لإدارة الاختلاف إلى ساحة للصراع.

لكن المشكلة لا تكمن في وجود التنوع الاجتماعي بحد ذاته، وإنما في غياب المؤسسات والقواعد التي تتمكن من إدارة هذا التنوع بطريقة سلمية.

فقد كانت وما زالت منطقة الشرق الأوسط، بمدلولها الجغرافي الواسع، ومحورها الرئيسي الدول العربية، مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الدولي.

وقد سعت أطراف هذا الصراع، بكافة الوسائل المتاحة لديها، السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، إلى فرض سيطرتها ونفوذها على المنطقة ككل، بهدف احتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير قدراتها للتأثير على مستقبل دول المشرق العربي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

الأوضاع في الشرق الأوسط اقتصادياً وتأثيرها على التحول الديمقراطي:

تعاني جُلُّ دول الشرق الأوسط من التبعية، التي يرى البعض أنها تتكون من شقين أساسيين: أحدهما شق العلاقات، حيث تصير التبعية هي الموقف، تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر.

والشق الآخر مرتبط بالمؤسسات، حيث تكون التبعية في توجه المجتمع إلى تكييف البناء الداخلي بصورة تتماشى والإمكانات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى، دون مراعاة للخصوصية الداخلية والمتطلبات الوطنية.

ووصف البعض الآخر علاقة التبعية هذه بالاستعمار الهيكلي، الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي، يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار المراكز للسلع المصنعة، مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية ويقلّص من هامش المنافسة والمشاركة في وضع مبادئ الاقتصاد العالمي.

الأوضاع في الشرق الأوسط اجتماعياً وثقافياً:

أما من الجانب الاجتماعي والثقافي، فتشكل دول المشرق العربي وحدة مجتمعية واحدة ومنطقة حضارية واحدة، وهذا مردّه إلى الإسلام كمرجعية أساسية في توحيد – ولو نظرياً – دول المنطقة على أساس الدين واللغة العربية كقيم أساسية للفرد والجماعة.

بناء على ذلك، يمكن القول بدور الهوية الإسلامية في توجيه الثقافة السياسية للفرد في تلك الدول، من خلال موروث انتمائه، ومعتقداته، وولائه، وشعوره بالانتماء إلى جماعة معينة.

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه «نحن والتراث» أن: «العربي مرتبط بتراثه»، بمعنى أن التراث يحتويه احتواءً يفقده استقلاليته وحريته. ولقد تلقى الإنسان العربي ويتلقى تراثه منذ ميلاده ككلمات ومفاهيم، كلغة وتفكير، وحكايات وخرافات، وخيال، وكطريقة في التعامل مع الأشياء، كأسلوب في التفكير، كمعارف وحقائق، كل ذلك دون نقد وبعيداً عن الروح النقدية، فهو عندما يفكر، يفكر بواسطته، أي التراث، ومن خلاله(٧).

رابعاً: تأثير السلطة ومؤسسات النظام السياسي واللامساواة:

يُعدُّ تأثير السلطة واللا مساواة في مؤسسات

٧- علي الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز الدراسات العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٥٧.

النظام السياسي من أسباب منع عملية التحول الديمقراطي. كما أن الإحساس بغياب دور فعلي لمؤسسات العمل السياسي المشترَك يؤثر على قبول الفرد المشاركة في الحياة السياسية، ويؤثر على قبوله لدور الأحزاب كآلية وقنوات لتجميع المطالب ونقلها إلى السلطة، وهذا ما زاد من أزمة ثقة المواطن في دول الشرق الأوسط في أنظمته ومؤسساتها، وجعل منه مجرد متلقٍ سلبي لمخرجات النظام، وهي ذات السلبية التي ارتبطت بثقافة الخضوع التي تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي، لكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته، ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه.

ويتجسد هذا النوع من الثقافة السياسية عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبمخرجاته، في مقابل غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي. أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة، فقد يكون شعوراً وتقييماً مؤيداً أو معارضاً، بمعنى أنه يعتبر السلطات شرعية وقد يعتبرها غير شرعية، إلا أن موقفه وسلوكه الفعلي عادة ما يكون سلبياً، وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير في النظام.

وهو حال الفرد في دول المشرق العربي، التي يعاني مواطنوها من غياب التعليم وثقافة سياسية تشاركية. وحتى وإن توفّرت ثقافة المشاركة، فهي لا ترقى إلى مصاف العمل السياسي الفعلي؛ لأنها مجردة من الفعل الديمقراطي الذي يتنافى وأنظمة الحكم الملكية، خاصة المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، والأردن، وغيرها من الأنظمة الوراثية التي تقوم بإنتاج العلاقات السلطوية في مجتمعاتها(٨).

وتُعد المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من أكثر العوامل تأثيراً في مسارات التحول السياسي في عدد من دول الشرق الأوسط. فعندما تمتلك المؤسسة العسكرية استقلالاً واسعاً عن المؤسسات المدنية وتعتبر نفسها حامية للدولة والنظام السياسي، يمكن أن تتدخل لمنع انتقال السلطة أو لإعادة إنتاج النظام السابق. ولهذا فإن أحد شروط التحول الديمقراطي يتمثل في إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة، وإعادة تعريف دورها باعتبارها مؤسسة وطنية للدفاع عن الدولة وليس طرفاً في المنافسة السياسية.

لا يمكن فهم الديمقراطية بعيداً عن الاقتصاد. فالفقر والبطالة واللامساواة والفساد والزبائنية يمكن أن تضعف الثقة بالنظام الديمقراطي.

وقد أشار «هينيبوش» إلى أن النيوليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساهمت في إنتاج أشكال من الرأسمالية المحاسيبية، الأمر الذي جعل بعض التحولات السياسية عاجزة عن معالجة التفاوتات الطبقية والاقتصادية.

ومن هنا يمكن أن يصبح التحدي الديمقراطي مزدوجاً: بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، وفي الوقت نفسه معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوض شرعية هذه المؤسسات.

خامساً: التحول الديمقراطي والتدخلات الإقليمية والدولية:

إن عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية، فمع انهيار المعسكر الاشتراكي وتشكل النظام العالمي بزعامة الولايات المتحدة جعلها أكثر هيمنة على العالم، وأسهمت المؤسسات المالية الدولية في قيام مجموعة من الدول بسلسلة إصلاحات نحو الديمقراطية.

ولعبت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الأهمية في كشف السياسات الداخلية للدول، وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الأخرى، والتدخل الخارجي دوره مؤثر في تبني الأنظمة الديمقراطية.

أما عن دور البيئة الداخلية فهو أكثر خطورة من البيئة الخارجية، لأنه مهما تعاظمت العوامل الخارجية، دون إرادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الأطراف السياسية الداخلية لن تنجح تجارب

٨- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٠.

التحول الديمقراطي.

لا تجري التحولات الديمقراطية في فراغ دولي. فالشرق الأوسط يرتبط بشبكة معقدة من المصالح الدولية والإقليمية المتعلقة بالأمن والطاقة والموقع الجيوسياسي.

وقد خلص «هينيبوش» في دراسته حول العولمة والانتفاضات العربية إلى أن العوامل الدولية كان لها تأثير سلبي على فرص التحول الديمقراطي في عدد من الحالات. وأن التنافس بين القوى الإقليمية والدولية ساهم في إضعاف مسارات الانتقال.

وهذا يوضح أن الديمقراطية قد تواجه مشكلة مزدوجة من قوى داخلية تعمل على إعادة إنتاج السلطوية. وقوى خارجية تتعامل مع المنطقة وفق مصالح إستراتيجية قد لا تتطابق دائماً مع متطلبات التحول الديمقراطي.

الخلاصة:

تكشف دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي أن الديمقراطية ليست مجرد إجراء انتخابي أو عملية لتغيير الحاكم. وإنما هي عملية تاريخية ومؤسساتية واجتماعية طويلة الأمد. فالانتقال الديمقراطي الحقيقي يتطلب إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة وسيادة القانون والمشاركة السياسية والتعددية والتداول السلمي للسلطة.

وقد أظهر تحليل تجارب الشرق الأوسط أن إخفاق العديد من التحولات السياسية لا يمكن تفسيره بضعف الثقافة الديمقراطية وحده. فالمشكلة ترتبط أيضاً بإرث السلطوية. وضعف المؤسسات. وتدخل المؤسسة العسكرية. والانقسامات الاجتماعية. والزبائنية. والاختلالات الاقتصادية. فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية.

كما أن التجارب التي مرت بها الدول العربية تؤكد أن الانتقال السياسي ليس مرادفاً للتحول الديمقراطي: فقد يؤدي سقوط النظام إلى فراغ سياسي أو إلى إعادة إنتاج السلطوية أو إلى صراع داخلي. بينما يحتاج بناء الديمقراطية إلى مؤسسات وقواعد وتوافقات سياسية واجتماعية قادرة على حماية العملية الديمقراطية من الانتكاس.

وعليه. فإن الثقافة السياسية الديمقراطية ينبغي ألا تُفهم باعتبارها شرطاً ثابتاً يسبق الديمقراطية. وإنما باعتبارها أيضاً نتاجاً للممارسة والمؤسسات الديمقراطية. فالمواطن يتعلم الديمقراطية من خلال ممارستها. والقوى السياسية تتعلم قبول التعددية من خلال التنافس السلمي. والمؤسسات تكتسب شرعيتها من قدرتها على حماية الحقوق وتطبيق القانون.

نستخلص كذلك أن دور الهوية في بناء الثقافة السياسية ودعم التحول الديمقراطي في دول الشرق الأوسط. على اختلاف أنظمتها. مرهون بمدى وعي الأفراد بطبيعة تلك الأنظمة. وبحقوق المواطنة من خلال أدائهم لوظائفهم السياسية في المعارضة أو المساندة. وتمكينهم من إحداث التغيير الذي يتماشى وقيمهم المرجعية.

وبذلك يمكن القول إن السؤال الأهم ليس: هل تمتلك المجتمعات ثقافة ديمقراطية؟. وإنما: هل توجد بيئة سياسية ومؤسساتية واقتصادية تسمح لهذه الثقافة بالنمو والتحول إلى ممارسة ديمقراطية مستقرة؟

المصادر والمراجع:

1. عمران محمد المرغني، التحول الديمقراطي قراءات نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 1، جامعة مصراته، 2022.
2. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محسن غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999.
3. صاموئيل هنتفتون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: فرانسواز بورغيس، منشورات نوفا أوريزون، باريس، 1996.
4. صخري محمد، المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، الدراسات السياسية الإستراتيجية، الجزائر، 2018.
5. يونس مسعودي، التحول الديمقراطي..مقاربة مفاهيمية نظرية، الجزائر، 2014.
6. صاموئيل هنتفتون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: فرانسواز بورغيس، منشورات نوفا أوريزون، باريس، 1996.
7. علي الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2000.
8. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984.

الصراع الدولي على سلاسل توريد الطاقة وإعادة تشكيل الشرق الأوسط

حرب الممرات الحيوية.. التحالفات وخرائط النفوذ الجيواقتصادي

جميل رشيد

تمهيد:

تشكّل سلاسل التوريد والوصول إلى مصادر الطاقة وطرق نقلها وتخزينها، ثم إعادة توزيعها، إحدى أهم أشكال الهيمنة ورسم خرائط النفوذ والسيطرة في عالمنا المعاصر. ورغم تراجع الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة نوعاً ما، إلا أن الغاز لا يزال يستحوذ على أهميته في دورة الاقتصاد العالمي، ويحتفظ بمركز الصدارة في تدوير عجلة اقتصاد معظم الدول. وغدا تأمين مصادر إمداد الغاز وطرق نقله ووصوله، من أهم مولّدات الصراع العالمي، خصوصاً من قبل الدول الصناعية الكبرى، ما يستدعي وضع استراتيجيات عسكرية وسياسية واقتصادية، تحافظ على ديمومة تدفّق عناصر الطاقة المختلفة، وبما يساهم في تحقيق استقرارها الاقتصادي والسياسي، وتحدُّ من حدوث هزّات اجتماعية كردود فعل على تدهور الحالة الاقتصادية في بلدانها.

لقد تأكد من خلال الوقائع أن معظم الصراعات الدائرة في العالم هي حول السيطرة على سلاسل توريد الطاقة وخاصة النفط والغاز والمعادن النادرة، وضمان انسيابية تدفقها بسلاسة، ما يحقق للدول المتحكّمة بطرق الإمداد والمصادر سيطرة على الجغرافيا وبناء تحالفات عسكرية وسياسية، وحتى خوض حروب هنا وهناك، وتمرير سياسات معينة، وحتى تغيير الخرائط السياسية والاقتصادية، وبما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية في التحكم بالممرات البحرية والبرية والبحار والمحيطات، وفرض هيمنة على جميع خطوط الإمداد، وقطع الطريق على خصومها ومنافسيها ليكون الكل تحت رقابتها، وبالتالي التفرد بالقرار الاقتصادي والعسكري الدولي، ما يجعلها في الصدارة وتغدو القطب الأوحد الذي يقود العالم ويوجّهه حسب مصالحه وأهدافه.

هذه الرؤية الأحادية والتصوّر المبني على عوامل الضغط والنهب والإكراه، تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جليّ بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كل من بريطانيا وفرنسا قبلها. وما هو مؤكّد أن الدول الغربية انتهجت هذا النهج منذ بداية تحوّلها إلى مراكز قوى رأسمالية في بداية القرن السادس عشر، خاصة مع ولادة الرأسمالية في كل من هولندا وبريطانيا، ومن ثم في فرنسا.

وتتميز منطقة الشرق الأوسط بغنى مصادر الطاقة (نفط، غاز، مصادر المعادن النادرة)، وكذلك جغرافيتها الاستراتيجية، تجعلها حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، إلى جانب وجود بحار هامة مثل البحر الأبيض المتوسط والأحمر، وكذلك للممرات بحرية أهميتها في حركة التجارة العالمية مثل «هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور وجبل طارق»، حيث تمر نحو ٤٠٪ من التجارة العالمية عبر هذه الممرات وخاصة مضيق «هرمز»، كما أن المنطقة تملك ما يقارب من ٦٠٪ من احتياطيات النفط والغاز العالمي، هذا فضلاً عن الجغرافيا الواسعة التي تصل القارات الثلاث ببعضها.

لهذه العوامل وغيرها؛ كانت منطقة الشرق الأوسط تستقطب شهية القوى العالمية التي تسعى للتمركز فيها وفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية في دولها المختلفة، وعمدت إلى سلوك طرق متعددة في التحكم بأنظمة الحكم فيها والدخول معها في اتفاقيات وتحالفات استراتيجية تضمن لها مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها تدفق الطاقة، وسلامة وأمن سلاسل توريدها إلى بلادها.

بناء على هذه الرؤية الاستراتيجية لدى الدول الغربية؛ فإنها أنشأت كيانات موالية لها، تنفذ مشاريعها في المنطقة، مقابل حفاظ الغرب على أمن واستقرار سلطات تلك الدول ومنع حدوث أي هزات تتعرض لها بفعل المعارضة المجتمعية لتوجّهاتها في المطالبة بحقوقها وأوّلها الإدارة الوطنية لمصادر الطاقة (مثال الانقلاب على رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق بتخطيط من المخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية ضمن عملية أطلقوا عليها اسم «أجاكس»، بالتنسيق مع شاه إيران رضا بهلوي عام ١٩٥٣).

خططُ الدول الغربية في وضع يدها على سلاسل توريد الطاقة، خلق تنافساً وصل في أحيان كثيرة إلى حد الصراع مع الدول المنافسة لها، وخاصة مع الصين وروسيا، اللتان تسعيان إلى خلق قطبين منافسين للولايات المتحدة وحلفائها، عبر استمالة العديد من دول الشرق الأوسط والاستفادة مع الفراغ الاستراتيجي الذي شكلته الولايات المتحدة من خلال تدخّلاتها السافرة وحروبها العبثية في المنطقة، حتى وصل بكل من الصين وروسيا إلى عقد اتفاقات شراكة استراتيجية واقتصادية مع أقرب الحلفاء إلى الولايات المتحدة مثل دول الخليج العربي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الصراع الدائر في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، على سلاسل التوريد، وما يترتب عليها من تغييرات جيوسياسية، تعيد رسم خرائط النفوذ والهيمنة في المنطقة والعالم، وكيف أن تلك الصراعات حولت الشرق الأوسط إلى مركز الصراع العالمي على الطاقة، وفي ذات الوقت مركزاً للتحولات والتغيرات السياسية البنيوية في المحيط والعالم.

وأهم ما سنتوقف عنده هو التنافس الدائر بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، والذي قد يتطوّر إلى صراع مكشوف ومفتوح في ضمان كل منها أمن سلاسل توريد الطاقة وبما يتناسب ومصالحها، كما سنعرج على المزاحمة الصينية للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب السيبرانية والرقمنة، مع إدخال الصين الجيل الخامس G٥» والعمل بشكل حثيث على الجيل السادسG٦» "، وكذلك الذكاء الاصطناعي ودخوله بشكل مباشر في التحكم بمسارات سلاسل التوريد وما يترتب عليها من تطوير البنى التحتية والموانئ وغير ذلك.

ولا يخفى على أحد أن كردستان أيضاً تشكل، وكما كانت عبر التاريخ، قلب هذا الصراع، ويحتل موقعه في رسم خرائط الطاقة والنفوذ في الشرق الأوسط، بكل ما يترتب عليها من إسقاطات سياسية وعسكرية، تعيد مرة أخرى تعريف قضية شعبها في ضوء المتغيرات الجديدة، وسنتطرق من خلال البحث إلى مكانة كردستان في خضم هذا الصراع المتعدد التوجهات والأهداف.

منهج الدراسة:

سنتّبع في دراستنا أسلوب تقصي المعلومة من

مصادرها، والتنويع فيها، بما يحقّق الفائدة المرجوة منها، ألا وهي الوصول إلى الغاية الأساسية من الدراسة، والمتمثلة في وضع القارئ في صورة الصراع الدولي، وخاصة في الشرق الأوسط، على ضوء حالات الاستقطاب الجارية، من قيام أحلاف جديدة مثل الحلف الأخير «اتفاقيّة مكّة في الدفاع المشترك بين كل من السعودية وباكستان وتركيا»، وكذلك المشاريع القديمة – الجديدة، مثل مشروع «الممر الهندي»، والمشروع الإسرائيلي «ممر ديفيد/ داود»، وكذلك المشروع التركي «طريق التنمية، والمبادرة الصينية «الطريق والحزام» و»المشروع الأوراسي» الروسي، ومدى تعارض هذه المشاريع مع بعضها، وانعكاس ذلك على مستقبل المنطقة وشعوبها. وسنعمل بأسلوب يعتمد على الأرقام والإحصائيات لتبيان حجم التفاوت الاقتصادي الكبير بين دول العالم والمنطقة، وبيان قدراتها على الصمود في وجه الهجمات الشرسة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، للدول الغربية، وإمكانية بنائها مقومات تطوير البنى التحتية والإنتاجية في بلدانها، وليس الاعتماد على الاقتصاد الريعي، بل التحوّل نحو الصناعة والرقمنة والدخول في العصر من أوسع أبوابه، لتضعها بين الدول القوية وذات النفوذ في المنطقة والعالم، وعدم البقاء دولاً مستهلكة ومتلقية ومستوردة لموادها الخام مصنّعة في الغرب.

أسئلة البحث:

سنطرح في هذا البحث جملة من الأسئلة، وأهمها:

١ – ماذا نقصد بسلاسل توريد الطاقة، التعريف، ومِمَّ تتكون؟

٢ – ما هي العناصر الرئيسية لإدارة سلسلة التوريد؟

٣ – ما أهمية تلك السلاسل في بناء الدولة الصناعية الحديثة؟

٤ – لماذا تتهافت الدول الصناعية لضمان سلاسل توريد الطاقة إلى بلدانها؟

٥ – هل سيتحول التنافس على سلاسل التوريد إلى صراعات مفتوحة بين كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا ومعها دول المنطقة؟

٦ – ما هي التحولات الجيوسياسية المرافقة للصراع على سلاسل توريد الطاقة؟ وكيف تعمل على بناء مجتمعات تعتمد إنتاج أنماط جديدة في الثقافة والمعرفة والسلوك الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية)؟ أي ما هي التغيّرات الاجتماعية البنيوية التي تحدثها في تلك المجتمعات؟

٧ – هل ينحصر التنافس بين القوى الاقتصادية العظمى في العالم على سلاسل توريد الطاقة من نفط وغاز، أم يتجاوزها إلى التحكم بمصادر المعلومة والثورة الرقمية والأمن السيبراني والرقمنة، والتي تعدّ هي بدورها إحدى السلاسل الأساسية في رسم مستقبل الأمن والاستقرار، وكذلك النفوذ والهيمنة في العالم؟

٨ – هل لدى دول منطقة الشرق الأوسط القدرة على الدخول في هذا الصراع المتعدّد الأوجه، وضمان أمنها السيبراني؟

٩ – ما هي الترتيبات الأمنية والسياسية والعسكرية المترتبة على أمن سلاسل التوريد، وكيف لها أن تعيد صياغة جملة من المفاهيم والأفكار والإيديولوجيات السابقة والراهنة، وترسم خرائط نفوذ جيوسياسية واقتصادية جديدة وتنسف ما رسمته سايكس – بيكو ولوزان؟

١٠ – ما مستقبل التنافس الأمريكي – الصيني – الروسي على منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تمثل واسطة العقد في خريطة سلاسل توريد الطاقة إلى العالم؟

١١ – ما أهمية الممرات البحرية والبرية والجغرافيا في ضمان أمن سلاسل توريد الطاقة، وكيف يتمثل الصراع عليها، خاصة بعد الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران؟

١٢ – ما إمكانية تنفيذ المشاريع الدولية والإقليمية حول الصراع على سلاسل التوريد،

وهل ستنقلب إلى صراعات عسكرية وسياسية مفتوحة، مثال «الممر الهندي»، «ممر ديفيد/ داو» و»طريق التنمية» التركي؟

١٣ – هل ولّى زمن صراع الإيديولوجيات وحلّ مكانه الصراع على الطاقة وممرّاتها؟

١٤ – ما أهمية كردستان في هذا الصراع الدولي، خاصة تجربة إقليم جنوب كردستان/ كردستان العراق؟

١٥ – ما دور حركات الإسلام السياسي في التمهيد للدول الغربية في ضمان أمن سلاسل التوريد، وهل يفسر السلوك الغربي بمهادنة تلك الحركات، بأنها ستفضي إلى تحالفات تحت الطاولة معها على تمرير مصالحها؟

سنعمل من خلال استعراض عدة تجارب؛ الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يرد في سياق البحث.

سلاسل توريد الطاقة وأهميتها الحيوية:

تعرّف الأدبيات الاقتصادية الأكاديمية إدارة سلاسل التوريد (SCM) بأنها تتضمّن "تنسيق تدفق الإنتاج الكامل للأعمال، بدءاً من الحصول على المواد الخام وحتى تسليم المنتج النهائي". أي أنها عملية اقتصادية متكاملة، بدايتها من مصادر المواد الخام، واستخراجها، ونقلها إلى بلدان أخرى، ومن ثم إعادة تصنيعها وتخزينها، وتصديرها إلى مختلف الدول. أي أنها لا تقتصر على المصدر فقط، مثلاً النفط والغاز، أمن سلسة توريدهما لا يتضمن فقط حماية آبار النفط والغاز، بل طرق نقلهما، وتكريرهما، ومن ثم تصدير مشتقاتهما إلى دول أخرى.

إذاً أمن سلاسل توريد الطاقة يفترض حماية منابعها، وكذلك طرق إيصالها إلى أماكن التصنيع والتخزين وتوزيعها على الجهات المرتبطة بها.

تشمل سلاسل التوريد عدّة عناصر رئيسية، منها التخطيط، التوريد، التصنيع، إدارة المخزون، التسليم والمرتجعات. وكل عنصر فيها لا يقل أهمية عن الآخر، وهي عملية متكاملة ولا يمكن أن تتحقق استدامة سلاسل التوريد في حال حصول خلل في أي عنصر من تلك العناصر، لما لها من تأثيرات مباشرة على تعطيل توريد الطاقة، حيث تحدث معها اضطرابات حتى في الأسواق، ما ينعكس بشكل سلبي في ارتفاع أسعار مواد الطاقة (غاز، مازوت، بنزين وكل المشتقات النفطية)، وبالتالي يمكن أن تتسبّب في حدوث قلاقل اجتماعية عديدة كما حصل أثناء حروب الخليج الثلاثة، حيث توقف تدفّق النفط إلى الدول الغربية، وفقدت الحروقات في الكثير من محطّات التوزيع، وخلق أزمة كبيرة في جميع القطاعات الحيوية، حتى في النقل والتصنيع والزراعة وما إلى ذلك.

وتعمل الولايات المتحدة على تقويض مساعي الصين في بسط هيمنتها على سلاسل التوريد العالمية، خاصة في آسيا ومناطق الشرق الأوسط. وتضع العديد من الخطط الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لمحاصرة الصين حتى في محيطها، وتحاول الانتشار عسكرياً في البحار والمحيطات عبر نشر الأساطيل وإقامة القواعد العسكرية في الجزر والبلدان القريبة من الصين، إلى جانب إطلاق مشاريع اقتصادية من شأنها أن تحدّ من قدرة الصين على الانتشار والتمدد في بلدان آسيا وإفريقيا.

مشروع «فولت» الأمريكي:

في دراسة للدكتورة في العلوم السياسية «غدي قنديل» بعنوان «حروب المعادن النادرة»، تتحدث بشكل مستفيض عن «مشروع فولت الأمريكي، وإعادة هندسة التوازنات الجيواقتصادية وسط وجنوب آسيا»، بأن الولايات المتحدة في تنافس شديد مع الصين في إنتاج وتعدين ونقل المعادن النادرة. وتقول «قنديل» إنه «ليس من قبيل المبالغة القول إن مشروع «فولت» (Project Vault أو مشروع "القبو"، الذي أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والمتعلق بإنشاء أول احتياطي وطني للمعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة داخل الولايات المتحدة، يُعد منعطفاً جوهرياً في بنية السياسة الاقتصادية – الأمنية الأمريكية؛ إذ يُجسِّد هذا المشروع

أهم محاولة أمريكية لمعالجة الثغرة التاريخية المتمثّلة في الاعتماد شِبْه الكلي على القدرات الصينية في معالجة المعادن الحيوية وتكريرها، بالنظر إلى أهميتها المركزية في سلاسل الإمداد التكنولوجية والدفاعية".

يتبين من خلال مشروع "فولت" الأمريكي أن سلاسل التوريد لا تتعلق فقط بالطاقة من نفط وغاز، بل تحرص الدول المتقدمة صناعياً للاستحواذ على المعادن النادرة والحيوية والتي تعتمد عليها بشكل مباشر في معظم صناعاتها، وخاصة العسكرية منها. وحروب الدول الرأسمالية على مناجم الفحم والحديد والنحاس والمعادن الأخرى لها تاريخ طويل، إلا أنها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وبدء عصر العولمة، تخطّت طموحات الدول الصناعية وخاصة الغربية منها وكذلك الصين وروسيا، لتتجّه نحو السيطرة على مناجم ومصادر المعادن الثقيلة مثل اليورانيوم والليثيوم وما إلى ذلك.

وتوضّح الدكتورة "قنديل" بأن القيمة الإجمالية لهذا المشروع سوف تتجاوز، الذي تم الإعلان عنه في الثاني من فبراير/ شباط الماضي، ١٢ مليار دولار.

وتربط "قنديل" نجاح المشروع الذي "يستهدف تأمين تدفّق المعادن الاستراتيجية للأمن القومي وقطاعات التكنولوجيا المتقدمة" بأنه "رهن بنجاحه الهيكلي بتنويع واسع في مصادر الإمداد الأولية وسط تنافس حاد مع الصين من جانب ووجود تحديات أمنية واقتصادية عديدة في مناطق مختلفة تعتمد عليها الإدارة الأمريكية".

غير أن المشروع ورغم أنه صُمِّمَ "كآلية للتخزين الداخلي"، إلا أنه في الوقت ذاته يجري توظيفه من الولايات المتحدة كأداة هجومية لإعادة هندسة سلاسل الإمداد العالمية بعيداً عن الهيمنة الصينية وكبح جماح الصين في الوصول إلى المصادر الأساسية لتلك المعادن. والمشروع في هذه الحالة يتجاوز من حيث هدفه في تأمين المعادن الستين الأساسية، ليتحول إلى أداة للنفوذ الجيواقتصادي في العالم، وهو ما يستدعي انخراطاً أمريكياً واسعاً مع مناطق الإمداد وطرق الوصول إليها، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى الغنية بالمعادن النادرة، وكذلك يترتب عليها مواجهة التحديات الإقليمية والدولية والأمنية التي تواجهها دول المصدر، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية بسلاسة دون أي قيود وموانع اقتصادية وعسكرية وسياسية.

ويمكن استنباط أهم حالات التنافس بين الولايات المتحدة والصين وتحليل البنية الاقتصادية والعسكرية التي يستند عليها كل طرف في نقل التنافس من ساحة إلى أخرى، إلى جانب محاولة كل طرف إبقاء الآخر خارج معادلة الهيمنة على سلاسل إمداد الطاقة والمعادن النادرة، إضافة إلى السيطرة على طرق الوصول إلى الأسواق.

وتتمثل تلك الحالات في المجالات التالية:

١ – محاولة إعادة هندسة التنافس الأمريكي – الصيني عبر مشروع «فولت»:

تورد الدكتورة «قنديل» في دراستها بأن «مشروع فولت يعكس أحد مؤشرات التحول الجوهري في طبيعة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، حيث ينتقل الصراع من المستوى الجيوسياسي التقليدي إلى مستوى أكثر تعقيداً يمكن توصيفه بـ «صراع جيوتقني» من خلال التنافس على السيطرة على البنية التحتية المادية والتكنولوجية التي تُنتِج القوة الاقتصادية في النظام الدولي الحالي، والذي أصبحت فيه المعادن الحرجة وسلاسل الإمداد المرتبطة بها ساحة مركزية لإعادة تشكيل موازين القوة العالمية».

الصين تعتمد في سرعة تمدد نفوذها الاقتصادي والوصول إلى مصادر الطاقة والمعادن، على الكتلة الديمغرافية الضخمة، إضافة إلى التطوير الدائم للبنية الصناعية لديها، وإدخال تحسينات دائمة على جودة صناعاتها وخدماتها، بحيث باتت تزاحم الصناعة الأمريكية والغربية بشكل عام، إضافة إلى رخص اليد العاملة، وعدم دخولها في

نزاعات دولية وإقليمية من شأنها أن تتخذ مواقف ضد أو إلى جانب أحد أطراف تلك النزاعات، وظلت تنأى بنفسها عن الانخراط في تلك النزاعات والصراعات، حيث مسكت العصا من المنتصف، واستطاعت أن تتسلل إلى المناطق والدول التي فشلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وتطلق فيها مشاريع اقتصادية ضخمة تساهم في بناء البنية التحتية لديها، إلى جانب تطوير شبكة الموانئ والسكك الحديدية والمطارات وما إلى ذلك، مثل مشاريعها في باكستان.

هذه القوة الاقتصادية الهائلة للصين جعلتها «تحتفظ بموقع مهيمن داخل سلاسل التوريد العالمية، ولاسيما في مراحل التكرير والمعالجة، وهي المرحلة الأكثر حساسية في دورة إنتاج المعادن الاستراتيجية». وتجلّت الهيمنة الصينية أكثر في قطاع إنتاج البطاريات والبنية التحتية في إفريقيا وآسيا. هذه الهيمنة جعلتها تتحكّم في تدفّقات وتوريد المواد الخام، حتى وهي في مصادرها الأساسية وقبل وصولها إلى الأسواق العالمية. وأضحت الصين وفق هذا التطوّر النوعي والكمّي في إنتاج الطاقة النظيفة (الشمسيّة والرياح)، المتحكم الرئيسي في ضبط إيقاع هذه الصناعة الناشئة وتفتح الآفاق أمام الابتعاد عن الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية التي باتت كلاسيكية وذات تكاليف تشغيل عالية جداً مقارنة مع الطاقة المعتمدة على الشمس والرياح، إلى جانب أنها صديقة للبيئة.

تسعى الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة بعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض، إلى كسر الاحتكار الصيني للمعادن النادرة، أو على الأقل «تقليل الاعتماد على الصين في المواد الحرجة وإعادة توزيع مراكز المعالجة والإنتاج».

تهدف الولايات المتحدة من خلال مشروع «فولت» بأن يلعب – أي المشروع – دوراً محورياً في إعادة تشكيل بنية الشبكات العالمية للتجارة والطاقة، وتنظر إليه من زاوية أن يتحول إلى «طريق حرير أمريكي»، كمنظومة شبكية متعددة تمتد عبر آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وبما يسهم في إعادة توجيه تدفقات الطاقة والمعادن بعيداً عن المسارات المتمركزة تقليدياً ضمن نطاق النفوذ الصيني.

٢ – الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى ضمن مشروع «فولت» الأمريكي:

لا تنظر الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى بدولها الخمس الرئيسية (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان وطاجيكستان) كمنطقة إنتاج أولي، بل تعتبرها «خزاناً استراتيجياً للمواد الخام داخل منظومة تنافسية أوسع بين الولايات المتحدة والصين، حيث تتقاطع فيها المصالح الجيواقتصادية للقوى الكبرى، وتتحدّد من خلالها قدرة هذه القوى على ضمان استدامة سلاسل القيمة في قطاعات الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الدفاعية».

وعلى ضوء هذه الاستراتيجية تُمثّل آسيا الوسطى «فضاءً جيوسياسياً وجيواقتصادياً» بالغ الأهمية في البنية التنافسية العالمية المعاصرة، حيث تحولت جمهورياتها الخمس إلى عقدة مركزية في معادلة المعادن الاستراتيجية، بحسب الدكتورة «قنديل». وتُرجع أهميتها إلى امتلاكها احتياطيات ضخمة من العناصر الأرضية النادرة، والتي تعد العمود الفقري في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، ولاسيما في مجالات الطاقة النظيفة والبطاريات وأشباه الموصلات Semi Conductor»".

ويرى الخبراء الاقتصاديون بأن "كازاخستان" تحتل المكانة الأولى عالمياً من حيث امتلاكها قاعدة معدنية كبيرة، فهي المنتج الأكبر عالمياً لليورانيوم، كما تملك ما يقدَّر بنصف إمدادات العالم من "التنغستين"، واحتياطات كبيرة من "النحاس، الكروم والمنغنيز"، إضافة إلى المعادن الحرجة مثل "الليثيوم والجرافيت" وعناصر أرضية أخرى. فيما تبرز "أوزبكستان" دولة لها موقع هام في سلاسل القيمة المرتبطة بالمعادن الحرجة، لامتلاكها العديد من الموارد المعدنية مثل "الذهب، النحاس واليورانيوم"، إلى جانب العديد من المعادن الاستراتيجية الأخرى.

أهمية الجمهوريات الآسيوية الخمس تنبع من موقعها الجغرافي الهام، كونها تشكل حلقة وصل استراتيجية بين الصين وروسيا والشرق الأوسط، ولهذا السبب جميع القوى العالمية توليها أهمية كبيرة، حيث انبرت الصين منذ بداية الألفية الثالثة إلى إطلاق مشاريع حيوية وبنية تحتية، عبر إقامة طرق سريعة وسكك حديدية وجسور عملاقة وأنفاق ضخمة تخترق الجبال الشاهقة، لتؤمن سلاسل توريد الطاقة لنفسها، وتسرّع إيصال بضائعها ومنتجاتها عبرها إلى الأسواق الأوروبية والشرق الأوسط. ما يزيد من المنافسة على هذه المنطقة الحيوية وتعتبر مفصلاً استراتيجياً رئيسياً في عبور وإعادة توزيع المواد الخام، وبما يضاعف من قيمتها الجيواقتصادية في سياق المنافسة الدولية على سلاسل التوريد الحيوية.

الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة جعلتها منطقة تشابكات معقدة للنفوذ الإقليمي والدولي لكل من روسيا، الصين والولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وقوى إقليمية مثل إيران وتركيا ودول الخليج العربي، ما حوّلها إلى ساحة تنافس واسعة لهندسة المستقبل الصناعي العالمي، "حيث تتداخل الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا في إطار صراع حذر للحصول على مصادر الطاقة والسيطرة على المواد الأولية الحيوية".

التنافس السيبراني كأداة رئيسية للهيمنة في النظام الدولي:

يقول الأستاذ الدكتور «عباس فاضل علوان» خبير العلاقات الدولية في دراسة قيّمة له بعنوان «الجيواقتصاد السيبراني وإعادة تشكيل أدوات الهيمنة في النظام الدولي» نشرها مركز "رع" للدراسات الاستراتيجية، "تشهد التحوّلات الكبرى التي تعصف بالقرن الحادي والعشرين إعادة تعريف شاملة لمفهوم القوة، اذ لم تعد تُختزل في فوهات المدافع أو براميل النفط أو حتى الامتدادات الجغرافية الشاسعة، بل انزاحت بمركز ثقلها نحو (بايتات) تسري في أسلاك الإنترنت وأكواد تتخفى خلف الخوارزميات المعقدة ومعلومات باتت قادرة على إسقاط أنظمة أو توجيه مسارات انتخابية من خلف الشاشات". ويضيف "إننا نعيش اليوم عصر (القوة السيبرانية/Cyber Power)، تلك القوة التي تستمد نفوذها من المعرفة والتكنولوجيا والقدرة الفائقة على التحكّم في تدفق البيانات والمعلومات".

لقد كانت معظم دول العالم قبل إطلاق "ثورة السيبرنتيك" تعتمد على القوة العسكرية والاختراقات الاستخباراتية في حماية أمنها، إلا أنه في عصرنا الراهن بات الاختراق المعلوماتي والدخول إلى بيانات المؤسسات والدوائر من أهم الأدوات في الوصول إلى أسرار تلك الدول، ومعها تحوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة خامسة للصراع الدولي، وبرزت معها مفاهيم جيوسياسية وجيواقتصادية جديدة، ترسم معالم الصراع، حيث بات الحصول على المعلومة مصدراً هاماً للقوة، والتي ترسم ملامح الهيمنة العالمية. وغدا تعريف "الدولة القوية" يرتبط بامتلاكها البنية التحتية الرقمية المتطورة وحمايتها وسيطرتها على سلاسل التوريد التقنية، وهي تتجاوز حواجز الزمان والمكان، حتى أصبحت قوة أي دولة مرتبطة بما تملكه من قوة البيانات والخوارزميات، وليس بما تمتلكه من موارد، وتوازي في قيمتها الاستراتيجية السيطرة العسكرية والنفطية في العقود الماضية. وظهر في الفضاء العام مفهوم "السيادة الرقمية".

ازداد الاعتماد على الرقمنة في إدارة الدول والمؤسسات، حتى تشكّلت ما يمكن تسميتها بـ"الحكومات الرقمية"، ومعها ظهر "الاستعمار الرقمي" الذي لا يعير أي اعتبار للجغرافيا، بل يسيطر على الوعي والبيانات والبنية التحتية الرقميّة. وهو بطبيعة الحال لا يحتاج إلى جيوش مدججة بالأسلحة على الحدود وتكاليف مادية باهظة، بل يحتاج إلى "منظومات رقميّة تتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية عبر التطبيقات والأجهزة الشخصية لتتحوّل إلى شكل من أشكال "العبودية الطوعية" التي يفرضها الإدمان الرقمي".

تتجلى الهيمنة السيبرانية والسيطرة على الجيّواقتصاد السيبراني في تشكيل النظام الدولي، عبر عدة آليات، ومنها:

١ – استخدام الرقمنة كسلاح من قبل القوى العظمى:

تمتلك القوى المتقدمة في تكنولوجيا الرقمنة قدرة على التحكم بتدفّق المعلومات ومراقبتها للنظم المعلوماتية في الدول الضعيفة في حماية أمنها السيبراني، وبيدها مفاتيح العقد المركزية الإلكترونية لعالم المعلومات، عبر سيطرتها على جميع البرامج المشغّلة للتطبيقات الناظمة لها، ويمكنها بسهولة النفاذ إليها ونقل كل المعلومات المتعلقة بشتى الفروع، حتى الأمنية الدقيقة والعسكرية، وبالتالي معرفة كل أسرار الدولة وعمل مؤسّساتها وآليات إدارتها. كما تلجأ في أحيان كثيرة إلى وضع معلومات خاطئة ضمن منظومتها المعلوماتية، ما يشكّل تهديداً مباشراً لتلك الدولة، لتعمد إلى تغيير كل حساباتها ونظمها الرقمية. أو أنها تعمد إلى ممارسة التهديدات ضد تلك الدولة عبر استخدام الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري، للحصول على مكاسب وتنازلات.

ويغدو الأمن السيبراني في عصرنا الحديث من أهم الاستراتيجيات التي تضعها الدول في حماية نفسها من عمليات «القرصنة الإلكترونية»، ويبدو أن زمن «القرصنة البحرية» قد ولّى، ولم يعد له أي أهمية في ظل تشابك النظم المعلوماتية في العالم، وقدرة الدول العظمى على التحكّم بضخ المعلومات وفرض وثقافتها الخاصة، حتى باتت تتحكّم بالذوق العام وتحدّد أنماط العيش والعمل وما إلى ذلك، وتمارس عبرها سلطة سياسية واقتصادية شاملة على تنقل رؤوس الأموال، فهي من تسيطر على بروتوكولات نقل البيانات وأنظمة المراسلات المالية العالمية مثل «سويفت/ SWIFT"، ومن خلالها تجمع معلومات استخباراتية حيوية وهامة تساعدها في كشف نقاط ضعف وقوة الخصم أو المنافس لها، وشبكات الربط والتبادل الرقمي العالمية التي صممت أساساً لزيادة كفاءة التعاملات السوقية والمالية، وسرعة نقلها إلى جانب تسهيل التعاملات المالية وإنهاء الروتين البيروقراطي، فإنها على النقيض من ذلك حوّلتها الدول المتحكمة بتدفّق المعلومات وأنشأت تلك الشبكات إلى أداة تحكّم وسيطرة بيدها، تكشف كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالدول وحتى بالأشخاص، وحوّلتها إلى أداة تهديد ومراقبة شاملة لسلوكيات وعمل الدول حتى ضمن أجهزتها السيادية. وحسب بعض الخبراء في نظم العلاقات الدولية فإن "هذا النمط من القوة يعيد تشكيل مفهوم (الشرعية) في العلاقات الدولية، حيث يصبح من يمتلك مفاتيح الشبكة – أي شبكة الإنترنت والمعلومات – هو من يحدّد من يسمح له بالمرور ومن يحكم عليه بالعزلة الرقمية".

تمثل الهيمنة على النظام المعلوماتي السيبراني، الركيزة الأساسية للهيمنة المعاصرة، ولم تعد تلك الدول بحاجة إلى انتزاع سيادة الدول واحتلالها مباشرة على الأرض وتحمّل تكاليفه، وبإمكانها حرمان تلك الدول من الوصول إلى الشبكات العالمية، حيث بات معروفاً أن أي اقتصاد حديث لا يستطيع البقاء خارجها، ما يجعل "المنع الرقمي" يوازي في أثره الحصار البحري التاريخي، حسب مختصين في الاقتصاد. مثال سوريا التي لا تزال خارج نظام المعاملات المالية الرقمية "سويفت" تعاني مؤسسات وأجهزة الدولة وكذلك الأشخاص من مشكلة نقل وتحويل الأموال بسلاسة، في ظل فرض العقوبات الأمريكية عليها حتى الآن. وهذا ما يحدُّ المستثمرين ورجال الأعمال من التوجه إلى سوريا لإقامة استثمارات ومشاريع فيها.

ويرى الكاتب "م. محمد صادق ديب" في دراسة له بعنوان "الشرق الأوسط ٢٠٢٦: صراع المحاور وإعادة هندسة الخرائط"، نشرها المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية أنه "في عام ٢٠٢٦ لم تعد موازين القوة تُقاس بعدد الجيوش فقط، بل بمدى التفوق في الذكاء الاصطناعي والقدرات السيبرانية". وأن "الطائرات المسيّرة والأنظمة القتالية الذاتية والهجمات السيبرانية باتت قادرة على شلّ البنى

التحتية الحيوية دون مواجهة تقليدية مباشرة". ويستنتج أن "السيطرة على الفضاء الرقمي وتكنولوجيا المعالجات غدت جزءاً أساسياً من الصراع الاستراتيجي بين المحاور، حيث تستخدم التكنولوجيا لإعادة تشكيل الردع والنفوذ في المنطقة".

٢ – سياسة الحصول على الرقائق الإلكترونية وصراع السيادة التكنولوجية:

تعتمد الصناعة التكنولوجية الحديثة بشكل أساسي على الرقائق الإلكترونية المصنوعة من مادة «السيليكون» وهي من أشباه المعادن/ الموصلات «Semi conductor". وغدت "العمود الفقري لعصر الذكاء الاصطناعي، والصراع حول امتلاك تكنولوجيا تصنيع هذه الرقائق يوازي في أهميته سباق التسلح النووي في القرن الماضي".

تمر السيطرة على الجيواقتصاد السيبراني من خلال السيطرة على تصنيع هذه الرقائق وعلى مصادر الحصول على المادة الخام "السيليكون"، وتأكد أن من سيتولى قيادة الابتكار العسكري والاقتصادي والتكنولوجي هو من يكون قادراً على التحكم والسيطرة على تصميم وتصنيع تلك الرقائق، بعد أن غدت "الشرايين الحيوية للنظام الدولي"، حسب وصف أحد الخبراء في نظم المعلومات. وتبرز "تايوان، الصين والولايات المتحدة" أقوى الدول المصنعة لتلك الرقائق والمتحكمة بها أيضاً، وهي في ذلك توظّفها في التحكم بسلاسل توريد الطاقة والمعادن النادرة أيضاً. ويمكن القول بأن "الحرب الاقتصادية" الأقوى بين الولايات المتحدة والصين تكمن في هذا المجال الحيوي بالدرجة الأولى، حيث تسعى الأولى إلى حرمان الصين من الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتطوير أنظمة ذكية كالذكاء الاصطناعي واستخدامها في التحكم بمسارات الطاقة والأسواق ومصادر المعادن وأشباه الموصلات. ولم تعد الأساطيل العسكرية قادرة على حجب المعلومة عن الآخر، بقدر ما لأنظمة المراقبة والرصد والتعقب في سرقة معلومات الطرف الخصم، حيث لم يعد بإمكان سفينة واحدة الإبحار في البحار والمحيطات دون التزود بالمعلومات الرقمية للقيادة والتوجيه، وأي خطأ فيها قد يودي بها إلى الدخول في المجال البحري للخصم، كما حصل للعديد من السفن التجارية الإيرانية التي وقعت في مجال التشويش الأمريكي، ونقلت إليها خرائط قيادة وتوجيه خاطئة بعد أن قطعت كل تواصلها مع قواعدها الأم في إيران.

ويتبين أن الصراع الراهن للاستحواذ على التكنولوجيا الرقمية لا يقتصر على الربح التجاري بقدر ما يركّز على الحفاظ على أمن المعلومة، بعد أن تحوّل الصراع عليها إلى معركة وجودية حول "السيادة التكنولوجية". كما أن مجرد الحصول على التكنولوجيا من موردين أجانب يجعل "أمنها القومي في حالة انكشاف دائم، وبالتالي من يكتب قواعد إنتاج هذه الشرائح ويتحكم في سلاسل توريدها هو من سيحدد في النهاية موازين القوى العالمية ومستقبل الهيمنة في الفضاء الافتراضي، لأن السيطرة على العتاد الصلب هي الضمانة الوحيدة لفاعلية أي نظام برمجي، وبدون الرقائق المتقدمة يظل الذكاء الاصطناعي مجرد أكواد "جمع كود" عاجزة عن التنفيذ الفعلي في ساحة القوة"، حسب الدكتور "عباس علوان".

٣ – التحكم بسلوكيات الدول والأفراد وتحويله إلى سلطة معرفية:

تمكنت الدول المالكة لمفاتيح النظام السيبراني المتقدم من إنتاج أنماط جديدة من الهيمنة يطلق عليه اسم «رأسمالية المراقبة» التي تحوّل البيانات الشخصية للأفراد إلى أصول إنتاجية استراتيجية، يتم الوصول إليها بسهولة عبر التقنيات المتطورة التي في أيديها، ومن ثم استغلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية هائلة. وهنا لم تعد السلطة المعتمدة على القوة العسكرية فاعلة بقدر ما لـ»السلطة المعرفية» من قوة وحضور في المشهد العالمي السائد اليوم.

ويرى مختصون في الأمن السيبراني أن الخوارزميات

التي تدير منصات التواصل الاجتماعي ومحرّكات البحث ليست مجرد أدوات تقنية، بل هي بمثابة «قضاة غير مرئيين»، يوجهون الرأي العام العالمي نحو سرديات محددة تخدم مصالح القوى التي تمتلك التكنولوجيا، حسب وصفهم. وهي في هذه الحالة قادرة على التنبؤ بسلوك الشعوب وتوجيهه بما يقوض مفهوم السيادة الوطنية التقليدية، ويحول الفرد من مواطن إلى «مادة خام»، يتم استغلالها اقتصادياً وسياسياً.

في هذه الحالة تبرز خطورة هذا النمط وقدرته على هندسة الواقع الاجتماعي وإعادة تعريف الهويات الوطنية في الفضاء الافتراضي ونمذجة السلوكيات العامة للمجتمعات، بما يجعل مقاومة هذا النوع من السيطرة أمراً في غاية الصعوبة، لأنها تستهدف العقل والوعي قبل أن تستهدف الأرض والموارد وسلاسل التوريد، وتصيغ حقائق بما يتوافق مع مصلحة من يمتلك «الكود البرمجي»، والسيطرة على البيانات الضخمة ومعه على المستقبل، لأن من يمتلك القدرة على نمذجة سلوك البشر هو القادر على قيادة النظام الدولي في عصر «ما بعد الحقيقة».

٤ – الحرب الاقتصادية – السيبرانية:

يعيد الفضاء السيبراني تشكيل وجه الحرب الاقتصادية تحت عنوان «الحرب الاقتصادية الممكنة سيبرانياً» ومدى قدرة القوة الممسكة بقوة التكنولوجيا واستخدامها كأداة مركزية في ترسانة قوتها.

فعوضاً عن الحصار البحري التقليدي، تلجأ الدول القوية إلى شن هجمات سيبرانية تستهدف البنية التحتية والمالية والمصرفية لخصومها، عبر تسفير بيانات مؤسسات حيوية أو اختراق أنظمة الطاقة، كما حصل مع شركة «آرامكو» السعودية من قبل إيران، كما نقلته أوساط إعلامية، ما تسبّب في توقف وتعطيل استخراج النفط وتكريره ونقله بصورة تامة. كما تحاول عدة دول استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية كوسيلة للالتفاف على هيمنة الدولار الأمريكي والتحرّر من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عبر النظام المصرفي التقليدي.

ويجد مختصون في الشؤون الدولية أن هذه التغيرات إنما تعبّر عن رغبة القوى الصاعدة مثل النمور الآسيوية، على بناء نظام اقتصادي سيبراني يكسر احتكار القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة لأدوات العقاب والمنع الاقتصادي ويؤسّس لـ»قواعد اشتباك جديدة» في النظام العالمي.

وعلى ضوء هذا الاستنتاج: تعد «سلاسل التوريد البرمجية»، في عالمنا المعاصر قنبلة موقوتة في الاقتصاد العالمي، حيث يرى خبراء إداريون أن «تحديثاً برمجياً بسيطاً يمكن أن يَشُلَّ آلاف الشركات والمؤسسات الحكومية حول العالم، مما يحوّل الكفاءة التقنية إلى خطر أمني وجودي، ويجعل الأمن السيبراني هو خط الدفاع الأول عن الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة تطمح للبقاء تحت مظلة السيادة، إذ إن الحرب الاقتصادية الحديثة لا تهدف فقط إلى تدمير الثروة بل إلى السيطرة على (القرار الاقتصادي) عبر اختراق العقل الرقمي الذي يدير التجارة والمال عالمياً».

٥ – الانقسام الرقمي العالمي:

في ظل الصراع الدولي، يجد العديد من المراقبين أن النظام الدولي يتجه تدريجياً نحو حالة من الانقسام الرقمي بين معسكرين تكنولوجيين متنافسين: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، والمعسكر الشرقي بزعامة الصين وروسيا. وفي الحقيقة هذا الانقسام لا يعكس فقط اختلافاً في نماذج البرمجيات وخوارزمياتها، بل يعكس صراعاً على «السيادة الرقمية»، حيث يظهر الاختلاف في الرؤى المستقبلية بينهما. ففي حين تطرح واشنطن نموذج الإنترنت المفتوح الذي يخدم شركاتها الكبرى ويعزّز قيمها «الليبرالية»، فإن الصين تتبنى نموذج «السيادة السيبرانية» المشدَّدة عبر سيطرة الدولة سيطرة كاملة على المحتوى والبيانات داخل حدودها. وهذا التنافس الجيوسياسي يؤدّي إلى تجزئة الفضاء الرقمي العالمي، حيث يسعى كل معسكر لفرض معاييره التقنية وخوارزمياته كمعايير دولية.

هذا الواقع التنافسي «يدفع الدول الأخرى

الواقعة في أطراف هذا التنافس، أن تكون مجبرة على الاختيار بين منظومتين تكنولوجيتين غير متوافقتين، ويعمّق الفجوة الرقمية ويعيد إنتاج سياسة المحاور بأسلوب رقمي معقد، وهو ما يهدد وحدة المعرفة الإنسانية ويحوّل الفضاء السيبراني من مشاع عالمي إلى ساحات معارك سيادية حيث يتم استبدال التعاون التقني بالحمائية التكنولوجية التي تسعى لتأمين (النقاء الرقمي) للكتل المتصارعة مما ينذر بنهاية عصر العولمة الرقمية غير المقيدة وبداية مرحلة من الاستقطاب التكنولوجي الحاد الذي سيعيد رسم خريطة النفوذ العالمي لعقود قادمة»، وفق مختصين في الحروب السيبرانية.

٦ – الذكاء الاصطناعي ودوره المتنامي في بناء القوة:

دخل الذكاء الاصطناعي اليوم في مختلف مجالات الحياة والصناعة، التجارة والزراعة والاقتصاد، وحتى العسكرة، ولم يعد أداة لتحسين المردود وتقليل التكاليف فقط، بل بات التفوّق في أي مجال من مجالات التطور مرتبطاً بشكل وثيق بمدى امتلاك تقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي. فهو القادر على أتمتة الحرب وتحسين الرعاية الصحية وتوجيه الاقتصاد بدقة غير مسبوقة.

اليوم لم يعد صدور قرار الحرب يعتمد على نقاشات وتحليلات طويلة أو عدد الجنود والمدافع والطائرات التي تمتلكها، بل يتم اتخاذ القرار خلال أجزاء من الثانية عبر سرعة المعالجة اللحظية للمعلومات وقدرة الأنظمة الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وبات جلياً أن «من ينجح في تطوير النماذج الأكثر ذكاءً وقدرة على التنبؤ سيكون هو من يحدّد قواعد اللعبة الدولية في العقود القادمة».

يتمثّل الحصول على البيانات المشغِّلة للذكاء الاصطناعي اليوم وخاصة في مجال «جيوبولوتيكا الصلب والحرارة»، حيث تتحوّل الطاقة اللازمة لتشغيل مراكز البيانات وكابلات الألياف البصرية البحرية إلى مفاتيح القوة العظمى، وهذا يجعل السيطرة على الموارد المادية المشغِّلة للذكاء الاصطناعي هي الساحة الحقيقية التي سيتقرر فيها مصير الهيمنة العالمية في «القرن الرقمي»، وفقاً لبعض تحليلات المراكز الاقتصادية العالمية.

القدرات الاقتصادية الصينية العالمية وهيمنتها على قطاع الطاقة البديلة:

نتيجة التطور المضطّرد للصين في جميع المجالات، باتت تهيمن على القطاع العالمي لمصادر الطاقة المتجدّدة، وكذلك التعدين ومعالجة وتصنيع المواد الخام. وبلغة الأرقام؛ تقوم بكين بتكرير أكثر من ٨٠ في المئة من عناصر الأرض النادرة التي تعد أساسية في صناعة مغناطيسيات توربينات الرياح وتخزين البطاريات. وتتحدّث الإحصائيات بأن الصين أنتجت حتى العام ٢٠٢١، ما يقارب من ٧٩ في المئة من مادة البولي سيليكون في العالم، و٩٧ في المئة من الرقائق، و٨٥ في المئة من الخلايا الشمسية، بالإضافة إلى أكثر من ٨٠ في المئة من معدّات الطاقة الشمسية و٦٠ في المئة من مكوّنات طاقة الرياح. ويعزو الخبراء هذا التفوق الصيني إلى سياسية صناعية متكاملة ورشيدة ومخطّطة، وتوفّر تمويل ضخم لها، إضافة إلى سيطرة استراتيجية على المواد الخام وسلاسل التوريد.

وتذكر دراسة لمركز «عُمان الاقتصادي بعنوان «ماذا تعني «الهيمنة في مجال الطاقة» بالنسبة لأمريكا؟»، أنه «في ظلّ تصاعد الطلب العالمي على المنتجات المتجدّدة مثل البطاريات وغيرها من السلع الاستهلاكية، وفيما تُسرّع الولايات المتحدة جهودها لتقليص نفوذ الصين في سلاسل الإمداد الخاصة بها، قد تميل هذه الديناميّة التعاونية نحو المنافسة بشكلٍ متزايد».

إلا أن المخاوف الأمنية تحدُّ من اندفاع الدول نحو امتلاك التكنولوجيا الصينية، وتسمح لجهود الغرب في فكِّ الارتباط مع الصين وتضيّق عليها فرص الاستثمارات الصينية في الدول التي لديها هواجس أمنية، ولا تملك الجرأة في البحث عن البدائل عن التكنولوجيا الغربية، في ظل مخاوف

زعزعة أمنها واستقرارها، خاصة أنها مرتبطة سيبرانياً بالغرب، وكذلك منظوماتها العسكرية والاقتصادية بشكل عام، رغم تطلعها إلى تنويع مصادر الحصول التكنولوجيات المتقدمة وخاصة في مجال الطاقة النظيفة. وتتعزّز خشية تلك الدول، خصوصاً الدول الخليجية من أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة إلى خلل في سلاسل توريد الطاقة، التي لا تزال تعتمد عليها بشكل رئيسي في بناء اقتصاد دولها وبناء تنميتها العلمية والتكنولوجية، وترى في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الراهنة عاملاً يساعدها في حفظ أمنها واستقرارها. وتقرأ في تجارب الدول العربية التي شهدت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين توتّرات وثورات أطاحت بالعديد من أنظمتها، مثالاً حيّاً في عدم المخاطرة والدخول في سياسة المحاور، بل تسعى جاهدة للحفاظ على عدم انخراطها في أي من أزمات المنطقة، وحتى إن اتخذت مواقف من هذا الطرف أو ذاك، فإن وقوعها في مركز ومصدر سلاسل إمداد الطاقة يجنّبها الكثير من الهزّات الاجتماعية والسياسية على غرار تونس، ليبيا، مصر وسوريا.

ويتبيّن من خلال المتابعة الدقيقة لتطوّرات المشهد الاقتصادي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط، أن الصين خرجت كأحد أكبر المستفيدين ممّا تسمى بـ«ثورات الربيع العربي». فقد تمكّنت بكين من بناء نفوذ اقتصادي متدرّج أعاد تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، بحسب ما أكدت عليه الباحثة «زينب ربوع»، زميلة برامج في مركز السلام والأمن في الشرق الأوسط بمعهد «هدسون» في أمريكا، في تقرير نشرته مجلة «ناشيونال إنتريست» الأمريكية، وتشير فيها إلى الاختراقات التي حققتها الصين في المنطقة، وبأن المنطقة لا تزال جبهة حاسمة في عصر التنافس الأمريكي – الصيني.

ويوضح الكاتب «حسن زنيند» في دراسة له بعنوان « كيف فتح «الربيع العربي» أبواب النفوذ الصيني في الشرق الأوسط؟»، نشرها موقع «دويتش فيليه الألماني، بأن «بكين قدّمت نفسها بديلا غير إيديولوجي، يركّز على السيادة والاستقرار والانخراط الاقتصادي من دون اشتراطات سياسية». ويضيف «ومع خيبة أمل الحكومات الإقليمية من مشروع الترويج الأمريكي للديمقراطية، بات ينظر إلى الصين على نحو متزايد بوصفها طرفاً يمكن التنبؤ بسلوكه ويتعامل بمنطق المعاملات».

وتشير إحصائيات وأرقام أوردتها مراكز دراسات اقتصادية عربية بأن مبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي شملت إقامة موانئ عديدة على البحر الأبيض المتوسط وامتدت إلى بحر العرب، شكّلت فرصة تاريخية للصين. هذا فيما شرعت شركة «هواوي» الصينية ببناء شبكات الجيل الخامس وبيع أنظمة مراقبة، ما جعل دول شرق أوسطية عديدة تابعة للبنية الرقمية للصين. وتؤكّد أن حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط تجاوز ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً في بداية عشرينيات القرن الحالي، متفوّقاً على حجم التجارة الأمريكية مع المنطقة. علاوة على ذلك؛ لم تتحمل الصين أية أعباء أمنية تجاه دول المنطقة.

بالمقابل اعتمدت الصين على مصادر الطاقة الإيرانية من نفط وغاز وتستورد ما حجمه ٤٠٪ من احتياجاتها من الطاقة من إيران، وأضحت «شريان الحياة الاقتصادي» بالنسبة لطهران، بشكل يخفف عليها وطأة العقوبات الأمريكية. وعززت إيران من قدراتها العسكرية من الطائرات المسيّرة والصواريخ من الصين.

السيطرة الأمريكية على سلاسل توريد الطاقة في العالم:

تقول الدكتورة «آنا بروجيل»، خبيرة سياسات الطاقة المستدامة والأستاذة بجامعة جونز هوبكنز، في تقرير نشرته مجلة «ناشيونال إنتريست» الأمريكية إن رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركّز للهيمنة في مجال الطاقة، موضّحة أن نقاط القوة الاقتصادية الأمريكية تتمثل في امتلاكها «النفط، الغاز، الفحم، الطاقة النووية والتكنولوجيا الرقمية المتقدمة». وتشير إلى أن الولايات المتحدة أصبحت اليوم

«لاعباً مؤثّراً في الأسواق الدولية للطاقة». وتعد مصدِّراً رئيسياً للغاز المُسال في العالم، وتمكنت من تعويض النقص في إمدادات النفط الروسي إلى أوروبا بعد الحرب الروسية – الأوكرانية. فعلى الصعيد الجيوسياسي، ساهمت صادرات الغاز الطبيعي المُسال الأمريكية في تقليص إيرادات الطاقة الروسية، كما عزّزت علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والصين وتركيا، وهي من كبار مستوردي الغاز الأمريكي. كما أنها من أبرز منتجي السوائل مثل النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وتعتمد الولايات المتحدة في إنتاجها النفطي على الوقود الأحفوري المستخرج من أراضيها، وتبلغ تكاليفه أقل من استيراد النفط الخارجي، وتمكّنت من التحكّم في أسعار مبيع البرميل الواحد منه بقيمة ٧٠ دولاراً، وهي تحقّق لها أرباحاً أكثر من النفط المستورد من دول الخليج ودول أخرى.

شهية السيطرة على سلاسل إمداد الطاقة، دفعت الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجيات هيمنة متعدّدة الاتجاهات، منها اللجوء إلى شن الحروب وإثارة الصراعات والنزاعات في مختلف الدول واستخدام سياسة «البلطجة»، كما فعلت في فنزويلا، التي خلعت رئيسها بالقوة العسكرية ونقلته إلى أراضيها ليُسجن فيها، في تحدٍّ صارخ لكل القيم والأعراف الدولية والاتفاقات والبروتوكولات المعمول بها بين الدول. والهدف الأول والأخير لها وضع يدها على نفط فنزويلا، خاصة أنها قريبة جغرافياً إليها، وبعيدة عن ساحات التنافس بينها وبين الصين.

تسعى الولايات المتحدة إلى التركيز على مصادر الطاقة القادرة على توفير الكهرباء والاعتماد عليها باستمرار، إلى جانب الوقود الأحفوري، كما تعدُّ المفاعلات النووية مصادر طويلة لتوليد الطاقة الكهربائية. وتحاول الولايات المتحدة إقامة تحالفات مع معظم الدول عبر تصدير تقنيات المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، لأن العمر الافتراضي لعملها يمتدُّ نحو مئة عام، وهذا ما يجعل قدرة تلك الدول للفكاك من تحالفاتها معها صعبة، أو على الأقل لا تسمح لها بالبحث عن بدائل أخرى. فيما الاعتماد على المفاعلات النووية في توليد الطاقة الكهربائية من جانب آخر، يسبّب تلوثاً كبيراً في البيئة على عكس الطاقة النظيفة المتولّدة من الشمس والرياح. وتهمّش الولايات المتحدة سرديّة الهيمنة في مجال طاقتي الشمس والرياح، ولا تخطّط لمنافسة الصين في مجال صناعة الطاقة المتجددة أو سلاسل توريد بطاريات السيّارات الكهربائية.

وتوضّح «ربوع» أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠٢٥ أشارت إلى أكبر تحوّل في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣. وتقول إن «الإطار الجديد يهدف إلى إعادة توزيع الموارد باتجاه التنافس بين القوى الكبرى، مع التركيز على خفض التكاليف وتقاسم الأعباء مع الشركاء الإقليميين. وتبقى المصالح الأساسية ثابتة متمثلة في أمن الطاقة وحرية الملاحة عبر مضيق هرمز والبحر الأحمر ومواجهة إيران، وضمان أمن إسرائيل من خلال هيكلية اتفاقات إبراهام». وتمثّل هذا التوجّه مع بداية حربها الثانية مع إسرائيل على إيران، حيث حملت دول الخليج العربي أعباء الحرب كاملة، بعد أن وجدت نفسها في مرمى الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، رغم عدم رغبة دول الخليج الانخراط في هكذا حرب تضع أمنها واستقرارها على كفّ عفريت، وهي باتت تدفع فاتورة إقامة القواعد الأمريكية على أراضيها.

من جهة أخرى، تعاملت الولايات المتحدة بازدواجية مع ثورات «الربيع العربي»، حيث روّجت له بوصفه مشروعاً لبناء الديمقراطية. إلا أنه بعد قطع الثورات والاحتجاجات أشواطاً طويلة وقربها من تحقيق نتائج هامة على صعيد التغيير الديمقراطي، تراجعت واشنطن عن أهدافها المُعلنة، وتذبذبت بين دعم المتظاهرين ومجاراة حلفائها السلطويين أو التخلي عن دعم المطالب الشعبية الديمقراطية. ولكنها وإن بدت أنها تخلت عن حسني مبارك ونظامه في مصر، أو ساهمت في قتل الرئيس الليبي معمّر القذافي وسقوط الرئيس التونسي زين الدين بن علي، إلا أنها في الجهة الأخرى قدّمت دعماً للحركات

الإسلامية المتطرفة مثل الإخوان المسلمين وجبهة النصرة وأخواتها، ودخلت في متاهات اللعبة السياسية والعسكرية، في مسعى إلى توظيفها في إثارة الصراعات والتوترات، والاعتماد عليها في الحفاظ على أمن طرق الإمداد بالطاقة وسلاسل التوريد. ورغم أنها دعت إلى أن «الأسد يجب أن يرحل»، إلا أنها ترددت كثيراً في تغيير النظام السوري حتى تعرضت لضغوط من دول إقليمية ذات نفوذ كبير في المنطقة مثل السعودية وتركيا وإسرائيل، واقتنعت برحيله نهاية عام ٢٠٢٤. ولكن رغم قناعتها بتغيير أنظمة تلك الدول، إلا أنها في ذات الوقت لم تطرح بدائل مناسبة وديمقراطية لها، بل ظلت تعيش في أزمات تفاعلية معها، ولم تضع استراتيجية واضحة لها في منطقة الشرق الأوسط لا على المستوى السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، ووجدت في بعض الدول الحركات المتطرفة والمدرجة على قوائم الإرهاب الدولي بديلاً، وشكلت كارثة على شعوب المنطقة.

الانشغال الأمريكي بمتاهات أزمات المنطقة وبتداعيات سياسة ساهمت هي نفسها في إطلاقها، ترك فراغاً استراتيجياً فيها، ودفعت خصومها للتحرك، حيث استغلت الصين ذاك الفراغ بوصفها المنافس الرئيسي للقوة الأمريكية. وتعتبر الباحثة «ربوع» أن إيران كانت أول من استغلت الفرصة، حيث أن إضعاف الدول العربية فتح لها منافذ للتوسع في المنطقة عبر الوكلاء في كل من العراق، سوريا، لبنان واليمن.

نشرت وثيقة أمريكية حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عام ٢٠٢٢، أن الصين هي المنافس الأقوى لها في إعادة تشكيل إعادة النظام العالمي. وتقرُّ الوثيقة بأن الصين تمتلك الموارد والإمكانات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية لتكون البديل للولايات المتحدة. وتشير الوثيقة إلى أن السنوات العشر القادمة ستشهد تنافساً قوياً بين الولايات المتحدة والصين، وربما تصل إلى الحرب العسكرية المفتوحة. مشكلة تايوان تُعدُّ عقدة بالنسبة للطرفين، فالأولى لا تسمح بسيطرة صينية عليها، ولكنها في ذات الوقت لا تعترف باستقلالها أيضاً، فهي تستخدمها ورقة ضغط على الصين.

فيما تعتبر الوثيقة أن روسيا لا تشكل منافساً قوياً للولايات المتحدة، إلا أنها تعد تهديداً لأوروبا، والحرب الأوكرانية كشفت عن حدود قوة موسكو وضعفها وانعدامها للإمكانات المادية والثقافية لتتحوّل إلى قطب عالمي، رغم وجود بعض العلاقات بينها وبين بعض الدول وهي أقل من تحالف.

ويرى الدكتور «محمد بن صقر السلمي» في دراسة له بعنوان «التنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط" نشرها "المعهد الدولي للدراسات الإيرانية" أن كلاً من الولايات المتحدة والصين تتجهان في اتجاهين معاكسين، ففيما تتجه الأولى "شرقاً" لاحتواء النفوذ الصيني وقطع الطريق على تمددها، فإن الثانية تتجه "غرباً" لاستغلال الحالة الأمنية التي وفّرتها القوة العسكرية الأمريكية في بعض دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وتحاول الصين عبر "قوتها الناعمة" تعزيز قوتها الاقتصادية الكبيرة، وإيصال بضائعها الأقل ثمناً إلى مختلف دول المنطقة، وتتمكّن من التسلل بسلاسة ضمن هياكل المنطقة الجيوسياسية عبر آليتها الجيواقتصادية القوية جداً.

الدور الإسرائيلي في الصراع على منطقة الشرق الأوسط:

تتحرّك إسرائيل، بشكل مكثّف، في حيّز جيوبوليتيك منطقة الشرق الأوسط، لسدّ الفراغ الأمريكي فيها، وإعادة التموضع بما يتناسب مع مصالحها ومشاريعها الاستراتيجية.

وتتطلّع إسرائيل إلى زيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط اعتماداً على قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي، والدعم المقدَّم لها من الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة. فهي إلى جانب انخراطها في مشاريع دولية مثل مشروع «الممر الهندي» الذي يبدأ من ميناء دلهي في

الهند وينتهي في ميناء حيفا، إلا أن طموحاتها في توسيع نفوذها لم تتوقف عند ذاك المشروع، بل طرحت مشروعها الخاص المتمثّل بمشروع «ممر ديفيد/ داود»، الذي يبدأ من أراضيها ويمرُّ بإقليم «باشان/ درعا، القنيطرة والسويداء وقسم من الأراضي اللبنانية»، ويعبر منطقة بادية «التنف» في سوريا، ثم مناطق روجآفا، ليدخل أراضي إقليم كردستان العراق وينتهي في مدينة كركوك.

تعمل إسرائيل على التحكّم بجميع المشاريع الاستراتيجية لسلاسل توريد الطاقة في المنطقة، ومعارضة أي مشاريع أخرى لا يكون لها دور مركزي فيها. وبناءً على هذه الرؤية الاستراتيجية، أقدمت إلى بناء تحالفات مع محيطها ودول الإقليم، ويأتي التحالف «الإسرائيلي – اليوناني – القبرصي» ضمن هذا السياق. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» أنه يسعى إلى إقامة تحالف من سبعة دول تضمُّ إلى جانب «اليونان وقبرص» كلاً من « الهند ودول عربية وإفريقية وآسيوية» غير مسماة، ربما بينها الإمارات العربية المتحدة، لمواجهة ما وصفه بـ «المحاور الراديكالية» في المنطقة.

إلا أن الكاتب «م. محمد صادق ديب» يرى أن «هذا المشروع يبقى حتى الآن رؤية سياسية أكثر من كونه تحالفاً رسمياً، ولم يتم إعلان انضمام رسمي من الدول المذكورة، بل هي شراكات سياسية واقتصادية مع بعضها، مثل العلاقات المتنامية بين إسرائيل والهند».

وتحاول إسرائيل في ذات الوقت مزاحمة ومنافسة كل المشاريع المنافسة الإقليمية مثل مشروع «طريق التنمية» التركي، والذي تحاول تركيا جاهدة من خلاله أن تعيد تحكّمها بمسارات الطاقة في المنطقة، لتوظّف موقعها الجغرافي بين منطقة الشرق الأوسط حيث منابع النفط والغاز وبين أوروبا كمستورد رئيسي.

وباعتبار الجغرافيا السورية هي نقطة التقاء مسارات سلاسل التوريد الرئيسية في المنطقة، فإن كلاً من إسرائيل وتركيا حوّلتها إلى ساحة للتنافس السياسي والعسكري، والذي قد يغدو في المستقبل صراعاً مباشراً ومفتوحاً، خاصة بعد التمدد التركي في معظم مفاصل الدولة السورية، وبنائها قواعد عسكرية لها في عدة مناطق سورية، إضافة إلى تغلغلها الاقتصادي في بنية الهيكلية الاقتصادية السورية. والقصف الإسرائيلي لمطار «أبو ضهور» في الشمال السوري قرب الحدود التركية، يأتي في سياق تقويض جهود تركيا في التموضع العسكري ومزاحمة الوجود العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري، بعد أن سيطرت على مناطق هامة في ريف درعا والقنيطرة وباتت على بعد عدة كيلومترات من العاصمة السورية دمشق. ويذهب العديد من المراقبين إلى حد الاعتقاد بأن الضربات الإسرائيلية جاءت ضمن تنسيق مباشر مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن إسرائيل تعدُّ القوة الأولى في الحسابات الأمريكية لخلق التوازنات في الشرق الأوسط، وعن طريقها تعمل على كبح جماح أي قوة أخرى تحاول توسيع نفوذها الإقليمي. فالرسالة كانت موجهة إلى تركيا أكثر مما هي موجهة إلى سوريا، على اعتبار أن القوات التركية كانت تعمل على إعادة تأهيل المطار واستخدامه.

إسرائيل حريصة على توظيف تفوّقها التكنولوجي والعسكري في فرض مشاريعها على الأرض، في ظل ضعف منافسيها، وخاصة تركيا، بالتوازي مع ذلك تعمل وتتحرك في الإقليم بالاعتماد على تحالفها مع الإمارات العربية المتحدة وقدرتها المالية، حتى وصلت إلى مستوى الاختلاف مع الولايات المتحدة وإدارة الرئيس ترامب حول عدد من القضايا الأمنية والاستراتيجية الحيوية في الشرق الأوسط، ومنها معارضتها لغض النظر الأمريكي عن التمدد التركي في سوريا. فهي لا تأخذ القضية من منظور اقتصادي فقط، بل تولي أهمية كبيرة للبُعد الأمني في التمدّد التركي ذي الحوامل الإسلامية. وتتوجّس إسرائيل كثيراً من قيادة تركيا للحركات الإسلامية المتطرّفة، من بينها حركة «الإخوان المسلمين». وإسرائيل على يقين تام أن تلك الحركات تشكل خطراً على «أمنها القومي»، فهي لا تزال تتوعّد «بإزالة إسرائيل من الخريطة».

وتقيم دولتها الإسلامية في فلسطين، والمشاهد التي تبثها بعض الحركات الإسلامية في سوريا عبر وسائل التواصل الاجتماعي تؤكّد على صحة الادعاءات الإسرائيلية.

كما أن التنسيق الأمريكي – الإسرائيلي في العمل على دفع دول المنطقة للانخراط في اتفاقيات «أبرام»، يأتي ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد. وهذا ما دفع إسرائيل إلى تفعيل الدور الإماراتي في المنطقة، وإقامة ترتيبات أمنية تتصل بتفعيل موانئها التي تتصل بخط مباشر مع المحيط الهندي، لتفتح أمامها ثغرة لا يمكن لأي قوة التحكم بها وإغلاقها، وفي ذات الوقت تتحوّل إلى فاعل جيوسياسي في إغلاق الطريق على مشروع خط طريق الحرير الصيني، وهو ما يؤمّن النفوذ الأمريكي في الخليج العربي.

ومثلما ترى إسرائيل أن البرنامج النووي الإيراني يمثّل تهديداً وجودياً لها، وتجد أنها تحتفظ بخيار العمل العسكري ضدها في حال وجدت أن المسار الدبلوماسي لا يحقق لها أهدافها، فإنها في ذات الوقت ترى في الوجود التركي المتحالف مع الحركات الإسلامية في سوريا تهديداً لا يقلُّ خطورة على أمنها القومي من الخطر الإيراني، وفق سرديات إسرائيل الأمنية والعسكرية. ومن هذا المنطلق تبرر كل أعمالها العسكرية ضد الأهداف والقواعد التركية في سوريا.

الصراع على الممرات البرية والبحرية:

تشكّل السيطرة على الممرات البرية والبحرية في العالم، من أهم دوافع اندلاع الصراع العالمي، باعتبارها نقاطاً استراتيجية في معادلات توازن القوة وسلاسل توريد الطاقة، وتعتبر عقداً هامة في أمن تلك السلاسل وضمن تدفق عناصر الطاقة والبضائع، وبات من يسيطر على تلك الممرّات والمضائق، يملك النفوذ الإقليمي والدولي ويتحكم في الأسواق، ويتمكن من استخدامها ورقة ضغط وتهديد ضد خصومه بها.

وتعتبر دول جنوب آسيا، وتحديداً الهند، باكستان وأفغانستان، منطقة جيواستراتيجية حاسمة في إعادة تشكيل شبكات الإمداد العالمية، فهي منطقة عبور رئيسية للموارد الاستراتيجية، نظراً لدورها كممر وسيط يربط بين قلب آسيا والمحيط الهندي.

وتبرز باكستان كممر إجباري لتدفق الموارد القادمة من الأسواق الوسطى، إذ تعد الموانئ الباكستانية مثل «كراتشي وجوادر»، «نقاط ارتكاز لوجستية ذات أهمية استراتيجية». والهند تتصدّر المشهد التنافسي بوصفها «مركزاً مستقبلياً محتملاً» في سلاسل توريد المعادن القادمة من آسيا الوسطى. ويرى بعض الخبراء الاستراتيجيون أنه يمكن أن تتحول الهند إلى «حلقة وسيطة بين المواد الخام القادمة من آسيا الوسطى وبين مراكز المعالجة النهائية الغربية».

فيما أفغانستان، وبسبب بنيتها الأمنية غير المستقرة ونظامها الإيديولوجي الديني المتشدّد، يمكن أن تتحوّل إلى «نقطة اختناق» للمشاريع الغربية المبنية على منحها دوراً في معادلات ضمان أمن سلاسل توريد الطاقة والمعادن، أو تتحوّل إلى «نقطة قسرية» قد تتسبّب في تعطيل توريد تلك السلاسل، وهو بكل الأحوال مرتبط بمدى استقرار نظام «طالبان» الحاكم فيها، وانسجامه مع المشاريع العالمية في المنطقة.

التركيز الغربي على كل من باكستان والهند، ينبع من رؤية استراتيجية لقطع الطريق على الصين ومشروعها «الطريق والحزام».

إن ممرّات الطاقة والمعادن الحرجة والنادرة تفرض منطقاً جيواقتصادياً جديداً ومغايراً في منطقة جنوب آسيا، ويُنظر إليها بوصفها «هياكل متكاملة لإعادة هندسة تدفّقات الموارد الاستراتيجية عالمياً».

وتبرز ممرات ومضائق «هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، جوادر وجبل طارق»، مناطق عبور استراتيجية في خارطة سلاسل توريد الطاقة، وتحاول كل قوة متحكّمة بها توظيفها في تعزيز قوتها وحضورها الجيواقتصادي في المنطقة والعالم.

وفي ذروة التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة والصين، تتجلى حقيقة أن أكثر من نصف نفط الصين يمرّ عبر نقاط مضائق وفّرت البحرية الأمريكية تاريخياً أمنها مثل «باب المندب وقناة السويس». فيما قناة «هرمز» الواقع تحت السيادة الإيرانية يشكّل قلقاً وهاجساً كبيراً لدى الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، بسبب استخدامها من قبل إيران أداة ضغط في حربها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. مضيق «هرمز» الذي تمرّ منه أكثر من ٢٠٪ من إمدادات الطاقة العالمي، تحاول الولايات المتحدة انتزاع سيادته التاريخية من إيران، واعتباره ممرّاً دولياً على غرار مضيقي «البوسفور وجبل طارق»، رغم أن الأول واقع تحت سيادة تركيا الصورية، والثاني تحت السيادة البريطانية. إلا أن إيران من جهتها تعمل جاهدة الاحتفاظ بورقة «هرمز»، والتفاوض بها مع الدول الغربية لتعزيز مكانتها في سلاسل التوريد من جهة، وتخفيف الضغط عليها ووقف الحرب ورفع العقوبات الأمريكية عن كاهلها، حتى اختصرت كل الأطراف المتخاصمة أهداف الحرب على إيران، بحرية الملاحة في مضيق «هرمز»، ووصل بالولايات المتحدة بقبول على إعادة الأمور إلى ما قبل الحرب إذا سمحت إيران بحرية الملاحة البحرية والتجارية عبر «هرمز»، فيما إسرائيل تعارض التوجه الأمريكي، وتصر على مواصلة الحرب حتى تغيير النظام الإيراني.

لقد أدركت الولايات المتحدة جيداً مدى الخسائر التي لحقت بها وبأسواق الطاقة العالمي جراء إغلاق إيران مضيق «هرمز» أمام تصدير النفط والغاز المُسال من دول الخليج، وهو ما تسبب في حدوث اضطراب كبير في أسواق الطاقة العالمي، وقطع سلاسل التوريد، ما دفع العديد من الدول الغربية والإقليمية إلى التفكير ببدائل مناسبة لإعادة إمداد الأسواق بالطاقة واستقرار الأسعار، فلجأت إلى التخطيط مع كل من تركيا والعراق وسوريا، لإعادة تشغيل خطوط «التابلاين» والوصول إلى الموانئ السورية «اللاذقية، بانياس وطرطوس»، وهو ما لمح إليه الرئيس السوري المؤقت «أحمد الشرع» في إحدى المناسبات، بأن اعتبر أن «سوريا لها أهمية كبيرة في سلاسل توريد الطاقة»، ليبني عليها آمالاً كبيرة في انتشال سوريا من واقعها الاقتصادي المزري، عبر تحويل أراضيها إلى ممرّات لنقل خطوط الطاقة إن كان الغاز أو النفط. وهذا ما دفع تركيا إلى تمركز قطع من أساطيلها في ميناء اللاذقية، لإعادة تأهيله واستعداده ليكون البديل لمضيق «هرمز»، واستبعاد روسيا من استثمار ميناء طرطوس، رغم وجود قاعدتين عسكريتين لها في كل من طرطوس وحميميم.

في سياق الصراع على الممرات؛ تتطلّع الولايات المتحدة «خنق» الصين عبر التحكّم بالممرات البحرية والبرية. فرغم أن ميناء «جوادر» الباكستاني يشكل عقدة استراتيجية لوصل دول آسيا مع دول المتوسط، وفي ذات الوقت يولّد المخاوف لدى الولايات المتحدة بسبب وقوع الميناء في حيّز التأثير الصيني، وضمن مشروعها «الطريق والحزام»، الذي يهدف إلى ربط الصين براً وبحراً بالعالم.

ورصدت له ما يقارب من /٣/ تريليون دولار لمبادرتها «الطريق والحزام»، منها ما يقرب من /١,٣/ تريليون دولار في الدول التي يمر منها المشروع، وخاصة باكستان، عبر بناء موانئ وطرق وسكك حديدية ومناطق صناعية. وتشارك في المشروع نحو /١٢٣/ دولة.

ويتضمن الطريق البري لمشروع «طريق الحرير» ثلاثة خطوط رئيسية، الخط الأول، يربط بين شرق الصين مروراً بآسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا. الخط الثاني، يبدأ من الصين مروراً بوسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط. الخط الثالث، يمتد من الصين مروراً بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي.

وهدف الصين من مشروع مبادرة «الطريق والحزام» بناء سلاسل توريد تهيمن عليها بكين. وبناء على هذا التوجه؛ تسعى الصين إلى تطوير قدرة الموانئ الواقعة في حيّزها الجغرافي وضمن مبادرتها «الطريق والحزام»، وتوسيع طاقاتها الاستيعابية لتكون موانئ تجارية ضخمة تستقبل أكبر البواخر الحاملة للسلع الصينية، خاصة في إيران واليونان.

من زاوية أخرى، استُنزفت معظم القوة الفائضة الروسية في حربها مع أوكرانيا، ولم تعد قادرة على السير قدماً في مشروعها «الأوراسي» لفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية في العالم، وباتت تتطلع إلى الاستفادة من خلافها مع الصين في تعزيز حضورها وقوتها الدولية، دون التمكن من التحول إلى قطب منافس للولايات المتحدة.

مستقبل الشرق الأوسط على ضوء صراع النفوذ والسيطرة على سلاسل التوريد:

تقع منطقة الشرق الأوسط في قلب التنافس الدولي، بما تمثله من أهمية دولية في سوق النفط وخطوط التجارة العالمية.

وتزداد حدة التنافس بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وكل من الصين وروسيا، ليصل في أحيان كثيرة مرحلة الصراع والتصادم، وهو ما يفضي إلى خلق بيئة أكثر فوضى في مناطق الصراع لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الهام، والذي يشكّل نقطة التقاء وتقاطع بين مختلف المناطق في العالم، ما يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميتها بـ»المناطق الرخوة» وتحوّل بعض الدول إلى لعب أدوار هامشية لا تؤثّر على سياقات الصراع. فيما يزداد دور القوى الكبيرة والمتوسطة في البحث عن أدوار ونفوذ لها في المنطقة. فهناك تركيا وإيران من جهة، وأمريكا والصين وروسيا من جهة أخرى، وكذلك إسرائيل، كل قوة تبحث عن موقع لها على خرائط النفوذ في الشرق الأوسط ودور فاعل في التأثير على سلاسل توريد الطاقة، مع ما يترتب على تلك الأدوار من ترتيبات أمنية وعسكرية، وتحالفات وتوقيع اتفاقيات مع الدول المؤثرة في المنطقة، وهو ما يجعل الشرق الأوسط ساحة صراع مفتوحة لا يتوقع أحد أين ومتى سينتهي وإلى أين سيفضي. لكن بالتأكيد أن الشكل القديم لخرائط النفوذ والسيطرة لم يعد لها فاعليتها. فالخريطة التي رسمتها مسطرة سايكس – بيكو لم تعد تلبي متطلّبات التوسع الرأسمالي بعد دخولها عصر العولمة، وهو ما كشف عنه مبعوث الرئيس الأمريكي لسوريا والعراق وسفير الولايات المتحدة في تركيا «توماس باراك» في أكثر من مناسبة.

وفق رؤية الكاتب «جلال نصار» رئيس وحدة الدراسات العربية في تحليل له بعنوان «إعادة اختراع الشرق الأوسط واليوم التالي لـ"ولادة البديل"، فإن «الحروب التي امتدت من العراق إلى سوريا، ومن ليبيا إلى اليمن، ثم المواجهات المتلاحقة بين إسرائيل وإيران، وما صاحبها من تغيّرات في مواقف القوى الكبرى، لم تُنتج فقط وقائع جديدة على الأرض، بل أطلقت عملية مراجعة شاملة للمسلّمات التي حكمت الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة». ومن وجهة نظره «أصبحت المنطقة تعيش لحظة تتراجع فيها قواعد النظام القديم بوتيرة أسرع من قدرة نظام جديد على التشكّل، وهو ما يفسّر حالة السيولة الاستراتيجية التي تميّز الإقليم اليوم».

ويعتبر «نصار» أن التغيير لا يمكن اختزاله في «انتهاء حرب، أو توقيع اتفاق، أو تغيير نظام سياسي، وإنما يمثّل مرحلة تاريخية أطول وأكثر تعقيداً؛ مرحلة يُعاد خلالها تعريف موازين القوة، وأنماط التحالفات، وأولويات الأمن، وقواعد النفوذ، بل وحتى مفهوم الدولة ودورها داخل الإقليم».

وفي هذا السياق فإن الترويج لمفهوم «إعادة اختراع الشرق الأوسط» لا يفيد بإعادة رسم الحدود أو استبدال تحالف بآخر، وإنما يشير إلى بناء «البيئة الاستراتيجية» التي ستحدّد شكل الإقليم لعقود مقبلة، وفق رؤية «نصار»، مشيراً إلى أن «كل عناصر القوة التقليدية تقريباً أصبحت محل مراجعة؛ من طبيعة الردع العسكري، إلى دور الاقتصاد، ومن مركزية النفط، إلى أهمية التكنولوجيا، ومن التحالفات الصلبة إلى الشراكات المرنة، ومن احتكار القوى الكبرى لصناعة التوازنات إلى تصاعد قدرة القوى الإقليمية على التأثير في مسار الأحداث».

والحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران الأخيرة، هي جزء من الصراع الدائر على المنطقة بكل إسقاطاته الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية. لم تندلع الحرب لمجرّد القضاء على

المشروع النووي الإيراني، أو إضعاف قوة إيران العسكرية، أو إنهاء دور أذرعها ووكلائها في المنطقة، بل إن الهدف الأوّل والأخير هو السيطرة على مقدّرات إيران من الطاقة ووضع مضيق «هرمز» تحت سيطرتها، علاوة على قطع طرق إمداد الصين بمصادر الطاقة إيران، ومنع تزويد إيران بالأسلحة والمعدات العسكرية الصينية وخاصة الطائرات المسيرة والصواريخ. والولايات المتحدة ترسل إشارات قوية بأنها ستوقف الحرب بمجرد حلّ قضية مضيق «هرمز» والسماح بمرور السفن المحمّلة بالنفط والغاز المضيق، أو تسعى لإقحام نفسها شريكاً في عائدات المضيق، حتى وصل الصلف بالرئيس الأمريكي ترامب إلى نيّته إعلان المضيق جزءاً من الأراضي الأمريكية.

من جهة أخرى، كشف مسار الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران، بكل وضوح، أن الولايات المتحدة لم تقدّم الحماية الكافية لأمن الدول الخليجية، حيث أصبحت أراضيها ومنشآتها النفطية وحتى القواعد الأمريكية في مرمى الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، ولم توفّر لها الأمن كما تروّج له، بل على النقيض من ذلك أصبح وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها وبالاً عليها، رغم أنها تحمّلت معظم الأعباء المالية للحرب.

إن نظرية الأمن مقابل الاقتصاد التي فرضتها الولايات المتحدة على دول الخليج فشلت في إرساء أسس الاستقرار فيها، وأضحت دول الخليج تبحث عن البديل الاقتصادي والعسكري، فانحازت إلى كل من الصين وروسيا، عبر توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية، وهو ما يزيد من أمد الحروب في المنطقة، لينتقل إلى حيّز الانفجار في كل الدول، وتتشابك خيوط الصراع، دون أي بارقة أمل في تحقيق تحول ديمقراطي لصالح شعوب المنطقة.

وفي هذا الإطار، ومع تمكّن الصين من إقامة روابط اقتصادية وتجارية مع عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، بالمقابل «تحرص الولايات المتحدة على تعميق علاقاتها مع حلفائها الرئيسيين، والحفاظ على أدوارها في المنطقة دون السماح للنفوذ الصيني بتحدي ذلك، وتمارس ضغوطاً على دول الإقليم بهذا الصدد خاصة، لمنع التعاون مع الصين في المجالات العسكرية والتقنية المتقدمة».

وتدّعي واشنطن أنها في صراعها مع كل من الصين وروسيا في الشرق الأوسط، تعمل على تعزيز قيم الديمقراطية مقابل ما تصفه بـ»الأنظمة الاستبدادية». واستراتيجيّتها الراهنة في الإقليم لا تتمحور حول القوة العسكرية في تغيير الأنظمة، بل «تتبنى مقاربة براغماتية تستند إلى الدبلوماسية وبناء الشراكات والتحالفات ودعم جهود أنظمة المنطقة لتحقيق الاستقرار وبما يتناسب مع مصالحها الحيوية، أي أنها تضع الأولوية لدعم حلفائها في المنطقة والتغاضي عن معايير الديمقراطية من أجل الاعتبارات الجيوسياسية». وتجاربها في العقد الثاني من القرن الحالي أثبتت أن سياستها تتمحور حول دعم الدول ذات الأنظمة المركزية، وبذلك تناقض توجّهاتها. حيث أعلن مبعوث رئيسها إلى سوريا والعراق «باراك» أكثر من مرة بأن «بلاده تدعم الأنظمة ذات الحكم المركزي»، متهّماً معظم دول المنطقة بأنها تعيش ما قبل «الدولة، وهي في طور القبيلة والعشيرة الطائفة والمذهب»، وأنها في حالة «بداوة سياسية» و»لا تناسبها الأنظمة الديمقراطية».

إلا أن الحرب الأوكرانية والحرب مع إيران، وضعت منطقة الشرق الأوسط في بؤرة التركيز الأمريكي في المدى المنظور. ويمكن تلخيص أهداف الحرب الأخيرة على إيران ضمن السياقات التالية:

١ – ضمان أمن إسرائيل، بما يشمل جهوداً منسقة إقليمياً ودولياً لإضعاف حماس وحزب الله عسكرياً ومالياً وسياسيا، بالتزامن مع السعي لاحتواء سوريا والوصول معها إلى تفاهمات أولية ومن ثم اتفاقية سلام شاملة.

٢ – تسريع وتيرة دمج إسرائيل في هيكل المنطقة الأمني والسياسي، من خلال توسيع اتفاقيات

«أبرام»، خاصة مع السعودية، وتعزيز الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي بين إسرائيل ودول المنطقة، وضمان استقرار علاقاتها مع مصر والأردن.

٣ – مواصلة جهود احتواء نفوذ إيران الإقليمي، والحد من قدرة وكلائها على تهديد أمن إسرائيل، وحلفاء واشنطن، وأمن سلاسل توريد الطاقة، خاصة في مضيقي «هرمز وباب المندب».

ويعتقد الدكتور «محمد بن صقر السلمي» أن الشرق الأوسط يقع ضمن حيِّز المبادرة الصينية «الحزام والطريق»، وأن الصين أصدرت الصين منذ عام ٢٠١٦ «الكتاب الأبيض» لتفصيل سياساتها تجاه الشرق الأوسط، وفق صيغة تعاونية قائمة على ثلاثة جوانب؛ الأوّل مجال الطاقة كمحورٍ رئيس، والثاني مجالا البُنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كرافدين مهمّين، وثالثاً المجالات التقنية المتقدِّمة كالطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية.

وحسب الكاتب «م. محمد صادق ديب» أنه «لم يعد الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٦ ساحة للنزاعات الإقليمية التقليدية، بل تحوّل إلى نقطة ارتكاز في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية». ويضيف «فبين تصعيد أمريكي إيراني غير مسبوق، وتحركات حذرة لموسكو وبكين، ومساعي إسرائيلية لهندسة تحالفات عابرة للجغرافيا، تقف المنطقة عند لحظة مفصلية يتشابك فيها أمن الطاقة بالعقيدة العسكرية». ويوضّح أننا «أمام صراع محاور يختبر حدود الردع الدولي، ويضع المنطقة على حافة انفجار محسوب، في محاولة لإعادة رسم النظام الدولي من بوابة الشرق الأوسط».

سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط:

تعدد السيناريوهات المحتملة لمستقبل إعادة تشكيل الخارطة السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط. ويستشرف الكاتب «م. محمد صادق ديب» مستقبل منطقة الشرق الأوسط وفق ثلاثة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول – تصعيد عسكري محدود مع إيران بنسبة ٤٠٪: «عبر شن الولايات المتحدة تشن ضربات جوية محدودة تستهدف قدرات صاروخية ونووية في إيران. ويتوقع أن ترد إيران بشكل غير مباشر عبر وكلائها في العراق ولبنان واليمن، مما يخلق حالة توتر إقليمي. فيما كل من الصين وروسيا يدعوان للتهدئة ويقومان بدبلوماسية مضادة لمنع توسع النزاع».

السيناريو الثاني – دبلوماسية تفضي إلى تسوية موقتة واحتماليتها بنسبة ٣٥٪: «تتوصل كل من أمريكا وإيران (بوساطة دولية) إلى اتفاق مؤقت يحد من تخصيب اليورانيوم ويقلل الدعم الوظيفي للجماعات المسلحة، وهذا يؤدي إلى تخفيض التوتر وفتح المجال لمبادرات اقتصادية إقليمية، فيما التحالفات الإقليمية تتجه إلى تعاون أوسع ضد التهديدات المتبادلة»، يعني التنافس المُدار، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى المنظور؛ حيث تستمر المنافسة بين القوى الإقليمية، لكنها تظل محكومة بسقوف تمنع الانزلاق إلى مواجهة شاملة، في ظل إدراك متبادل لارتفاع كلفة الصدام المباشر، وتعاظم المصالح الاقتصادية المشتركة.

أي أن القوى الإقليمية تنجح في إعادة التوازن المنظّم، بدعم دولي، في بناء تفاهمات تقلّل من حدة الصراعات، وتفتح المجال أمام تعاون اقتصادي وأمني أوسع، دون أن تنهي بالضرورة جميع بؤر التوتر.

السيناريو الثالث – صراع إقليمي واسع النطاق بنسبة ٢٥٪: تصعيد غير محسوب بين إيران والولايات المتحدة/ إسرائيل يجرُّ المنطقة إلى مواجهة مفتوحة. يشارك فيها وكلاء متعددون من الطرفين، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار في سوق الطاقة العالمية وتصعيد أوسع في التحالفات الدولية. أي توجّه المنطقة نحو فوضى شاملة، هذا في حال أخفقت القوى الدولية والإقليمية في إنتاج قواعد مستقرة لإدارة التنافس، بما يسمح باستمرار النزاعات، واتّساع دور الفاعلين من غير دول، وتزايد الضغوط الاقتصادية والأمنية على معظم دول المنطقة.

بات من شبه المؤكد أن هذا التنافس بين القوى العظمى لن يمر دون تغيير ما في هيكلية النظام العالمي والمعايير الحاكمة له، وأي تغيير سيؤدي إلى نشوء قيم سياسية واقتصادية جديدة مغايرة للسابقة، وبمنحها الصاعد الجديد سلطة تشكيل بعض قواعد النظام الجديد، ما يترك مساحة وخيارات للدول الأخرى الدائرة في فلكها حرية الاختيار بين أكثر من قطب عالمي مثل الصن وروسيا.

والشرق الأوسط سيتأثر بشكل مباشر لصعود أي قطب عالمي جديد، نظراً لأنه يحظى باهتمام كبير من جانِب كُلٍّ منها وسيوفر لها خيارات متعددة في التفضيل بين إحداها، لتتعافى وتتحرر من الهيمنة الغربية، ولو بشكل نسبي، وهو ما بدأنا نلمسه، ولو بحدوده الدنيا، في عدد من دول المنطقة، التي تحاول الفكاك من الهيمنة الأمريكية بالدرجة الأولى، ولو على المستوى الاقتصادي، وإعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية مع الصين وروسيا. وتجلّى التنافس الأمريكي – الصيني على الشرق الأوسط في توقيع إسرائيل اتفاقية تشغيل ميناء حيفا مع الصين رغم اعتمادها على الدعم الأمريكي في حماية أمنها واستقرارها، رغم أنه يرسي في الميناء الأسطول السادس الأمريكي. كذلك اتجهت دول الخليج العربي ومنها السعودية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين.

وحسب الكاتب "نصار" أن الواقع يشير إلى أن الشرق الأوسط لن يستقر بالكامل، كما أنه لن ينزلق إلى فوضى مطلقة. والأرجح أنه سيدخل مرحلة انتقالية طويلة، يعاد خلالها التفاوض على قواعد النظام الإقليمي، وتختبر فيه جميع القوى قدرتها على التكيف مع بيئة استراتيجية غير مسبوقة في تعقيدها.

كما انعكس التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا سياسياً على الشرق الأوسط في المحافل الدولية، خاصة في مجلس الأمن الدولي ووكالة الطاقة الذرية، حيث تحاول كل قوة الدفاع عن مشروعها من خلال تمرير بعض القرارات أو تعطيلها عبر استخدام حق النقض "الفيتو"، خاصة عندما استخدمته كل من روسيا والصين عدة مرات ضد صدور قرارات إدانة للنظام السوري السابق.

يسود تصور لدى العديد من الخبراء والمختصين بالصراعات في الشرق الأوسط والعالم أن السؤال الحقيقي الذي تطرحه تحديات العصر لم يعد: "من يمتلك القوة الأكبر، وإنما من يمتلك القدرة على إنتاج القوة؟"، وبأن القوة لم تعد تُقاس بحجم الجيوش والترسانة العسكرية، ولا بحجم الثروات الطبيعية، وإنما بقدرة الدولة على تحويل موارده العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والمجتمعية إلى قوة ونفوذ سياسي مستدام، والمشاركة في صياغة قواعد النظام الإقليمي الجديد. ويذهب البعض إلى حد الاعتقاد بأن القوة هي "عملية الانتقال من امتلاك عناصر القوة إلى القدرة على إنتاجها وتوظيفها".

ويقول الباحث "نصار" إن "إعادة اختراع الشرق الأوسط ليست مشروعاً أمريكياً خالصاً، ولا مشروعاً إسرائيلياً أو إيرانياً أو تركياً منفرداً، كما أنها ليست نتاجاً مباشراً لتفاهمات القوى الكبرى؛ إنها حصيلة تفاعل معقد بين أربعة مستويات متشابكة: التحوّلات في بنية النظام الدولي، وصعود قوى إقليمية أكثر استقلالاً في قرارها، والثورة التكنولوجية والاقتصادية التي تُعيد تعريف مصادر النفوذ، وأخيراً التحولات العميقة في مفهوم الأمن ذاته".

على ضوء هذه الرؤية يتأكد أن مستقبل الإقليم لن تصنعه قوة واحدة، بل يجب فهم التحوّلات الجارية اليوم بأنها مرحلة ينتهي فيها النظام القديم قبل أن ينجح الوليد الجديد في تثبيت قواعده.

لقد ثبت من خلال الوقائع، وخاصة بعد بدء ما تسمى ثورات "الربيع العربي"، أن "النظم الإقليمية لا تنهار بقرار سياسي أو إعلان رسمي، وإنما تبدأ نهايتها عندما تفقد القواعد التي قامت عليها قدرتها على تفسير الواقع أو توجيه مساره".

ظل الشرق الأوسط حتى انهيار الاتحاد السوفياتي قائماً على توازن دقيق بين القطبين المضادين "الغربي والشرقي"، ثم انفردت الولايات المتحدة بالحفاظ على توازنات الإقليم لصالحها كقطب أوحد. فيما شكل النفط إحدى أهم مرتكزات القوة فيه، وحصلت تنمية، ولو محدودة، في قدرات امتلاك القوة لدى بعض الدول. وعلى ضوء هذا التوازن نشأت تحالفات حافظت على ديمومتها طيلة أكثر من خمسة عقود. وبرزت دول إقليمية حاولت – ولاتزال – لتكون دولاً مؤثرة في الحيّز الإقليمي مثل "السعودية، مصر، إسرائيل، تركيا، الإمارات وإيران". التي تحاول الاعتماد على الجغرافيا الاقتصادية بوصفها أحد أهم مصادر القوة مثل "الموانئ، الممرات البحرية، خطوط الطاقة، سلاسل الإمداد، مشروعات الربط البري والبحري"، إضافة إلى الجغرافيا السياسية، وتعتبرها عناصر لا تقل أهمية عن القواعد العسكرية أو التحالفات، بل إنها – أي التحالفات – باتت تُبنى على أساس تلك العناصر وحضورها في معادلات القوة. فـ"المنطقة تشهد انتقالاً من شرق أوسط الجغرافيا السياسية إلى شرق أوسط الجغرافيا الاقتصادية".

وتسود قناعة لدى جميع القوى الفاعلة في الشرق الأوسط؛ أن من يستطيع إنتاج عناصر تلك القوة بصورة مستدامة؛ يغدو شريكاً في وضع قواعد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم إلى حد كبير. وهو يعتبر معياراً لفهم موازين القوى في الشرق الأوسط. "والمستقبل سيكون من نصيب الدول التي تنجح في تحويل الجغرافيا إلى اقتصاد، والاقتصاد إلى نفوذ، والنفوذ إلى قدرة مستدامة على إنتاج القوة، وأن من سيقود الشرق الأوسط ليست قوة منفردة، بل شبكة من القوى الإقليمية، تسعى إلى توسيع نفوذها عبر أدوات مختلفة، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية ودبلوماسية". وهنا تحضر التجربة الإيرانية بإنشائها شبكة نفوذ إقليمية، رغم تراجعها في الآونة الأخيرة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بطاقة كامنة تؤمن لها حضورها في معادلات توازنات المنطقة. فيما لم يعد يشفع لإسرائيل تفوقها العسكري والتكنولوجي في قيادة المنطقة، بل تواجه تحديات كبيرة من خصومها في محيطها وأيضاً من تركيا، وهي المسكونة دائماً بهاجس الأمن. كذلك مصر تستخدم "قوتها الناعمة"، وتحاول توظيف قدراتها الديمغرافية والعسكرية وموقعها كعمق استراتيجي للمنطقة العربية، في إعادة تموضعها ضمن المعادلات الإقليمية كقوة لها تأثيرها في رسم مسارات مستقبل المنطقة. فيما تركيا تتحرّك كقوة "استعمارية" مدفوعة بمشاريع قديمة – جديدة مثل "الميثاق الملي، الوطن الأزرق"، لتوسيع نفوذها في المنطقة، رغم مشاركتها في رسم معالم الشرق الأوسط الجديد، إلا أنها تواجه تعارضاً مع إسرائيل، إضافة إلى أنها تسبغ على كل تحرّكاتها في المنطقة لوناً قومياً إيديولوجياً تركياً صرفاً، وهذا ما يحدُّ من قدرتها على تحقيق نجاحات كبيرة في المنطقة، لأنها تتحرك بمنطق إعادة عقارب الزمن للوراء في استعادة "أمجاد الإمبراطورية العثمانية"، وهذا يتناقض مع منطق العصر وتطوراته.

تركيا وصراع النفوذ والسيطرة على سلاسل توريد الطاقة:

تسعى تركيا بكل قوتها إلى استغلال موقعها الجغرافي في الربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وإقحام نفسها في صراع النفوذ والسيطرة على سلاسل توريد الطاقة والممرات البرية والبحرية في الشرق الأوسط والعالم، لتغدو جزءاً من معادلات التوازن الجيوسياسي في المنطقة والعالم.

تتحرّك تركيا ضمن حيّز التأثير الجغرافي المحيط بها، عبر أدوات قوّتها العسكرية والاقتصادية، مستغلّة حالة الفوضى السياسية والعسكرية السائدة في المنطقة، لإطلاق مشاريعها السياسية والاقتصادية الخاصة بها، مثل مشروع «طريق التنمية» و»الوطن الأزرق»، إضافة إلى «الميثاق الملّي» كمشاريع إيديولوجية سياسية أكثر مما هي اقتصادية، وفرض سيطرتها السياسية عبر استحضار الماضي بزعم أحقيتها في إدارة مناطق وضعتها ضمن خارطتها السياسية الجديدة المفترضة، متجاوزة في ذلك حتى مشاريع القوى الكبرى، مثل مشروع

«الشرق الأوسط الجديد» و«مر ديفيد/ داود»، رغم أنها في نهاية المطاف جزء لا يتجزأ من تلك المشاريع، باعتبارها دولة «أطلسية» في النهاية.

التمدّد التركي في ليبيا وتمركزها في السودان، ووصولها إلى الصومال، وإقامة قواعد عسكرية فيها، هدفها توسيع حيّزها الجيواقتصادي عبر الاستثمار في مشاريع اكتشاف النفط والغاز، والسيطرة على مصادرها في البلدان المنتجة لها، إضافة إلى فرض سيطرتها غير المباشرة على الممرّات البحرية لمرور شحنات الطاقة عبر وكلائها وشركائها في تلك الدول. ورغم توقيعها مذكرتي تفاهم رئيسيتين مع حكومة «فائز السراج» الليبية عام ٢٠١٩، الأولى لترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط، والثانية للتعاون الأمني والعسكري، إلا أن المذكّرتين لم تتحوّلا إلى اتفاقية مسجّلة لدى الأمم المتحدة، وأثارت في ذات الوقت توتّرات إقليمية واسعة ورفضاً من دول مثل اليونان، إسرائيل، قبرص ومصر.

كما أن وجودها العسكري في جزيرة «سواكن» السودانية قوبل برفض كبير من قبل أطراف عديدة في الصراع السوداني. وفي المحصّلة تحوّل وجودها وانتشارها الإقليمي إلى عبء عليها ولم تحقّق منه أي نجاح استراتيجي في توسيع نفوذها في ظل صراع القوى الكبرى، مثل روسيا، الولايات المتحدة وفرنسا على القرن الإفريقي والشرق الأوسط.

تتبنّى تركيا سياسة توازن دقيقة بين عضويتها في حلف الناتو، ورغبتها في الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع إيران وروسيا، بما يخدم مصالحها الأمنية والاقتصادية. وتعمل على تحويل جغرافيتها إلى نقطة تتقاطع في سلاسل توريد الطاقة من الشرق والشمال، خاصة عبر بناء شبكات مرور النفط والغاز الروسي والخليجي على أراضيها.

انتهجت تركيا سياسة براغماتية في توثيق صلاتها مع الغرب وكل من روسيا والصين، حتى أنها أبدت رغبتها في الانضمام إلى معاهدة «شنغهاي» ومجموعة دول «البريكس»، وأيضاً الانخراط في المشروع الصيني «الطريق والحزام». استخدمت تركيا تلك السياسة ورقة ضغط ضد الولايات المتحدة والدول الغربية لاستمالتها وتعزيز مكانتها لديها وقبولها ضمن مشاريعها الحيوية في الشرق الأوسط.

إلا أن تركيا تمكّنت خلال العقدين الماضيين، وبالاعتماد على عضويتها في حلف «الناتو»، وعلاقاتها الوثيقة وتعاونها مع إسرائيل، من بناء نموذج يجمع بين القوة العسكرية، والصناعة الدفاعية، والحضور الاقتصادي، والنشاط الدبلوماسي المعتمد على الاستثمار في الإسلام السياسي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الرابط بين آسيا وأوروبا. ويرى العديد من المراقبين أنه تركيا «رغم ما تواجهه من تحديات داخلية وإقليمية، فإنها لا تزال تنظر إلى نفسها باعتبارها فاعلاً رئيسياً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية».

ومع وصول ترامب إلى البيت الأبيض ثانية، تمكنت من عقد «صفقات» سياسية، عسكرية واقتصادية كبيرة، في إطلاق ترامب يد تركيا في المنطقة، لتتحوّل إلى الدولة الأكثر فاعلية في استراتيجيتها الجديدة، من خلال التمدد في سوريا بعد إسقاط النظام السابق، وكذلك في العراق، وتوظيف دورها في تقويض طموحات إيران وتحجيم دورها، وهو ما منح تركيا جرعة إضافية للتمادي واستغلال «الفرصة الأمريكية» في تنفيذ مشاريعها في القضاء على طموح الشعب الكردي في نيل حقوقه، إن كان في روجآفا/ غرب كردستان وسوريا، وحتى في باكور/ شمال كردستان وتركيا.

من جهة أخرى، التنافس التركي – الإسرائيلي على الساحة السورية، مردّه اختلاف المشاريع الجيواقتصادية والإيديولوجية لكل منهما، ولا يمكن حصرها بالوجود العسكري وحده. تعتبر تركيا سوريا جزءاً من فضائها الجيوسياسي والاقتصادي، ويجب ألا ينازعها عليها أحد، خاصة أنها كوفئت بشبه «تفويض» من ترامب. تركيا تخطط بتحويل كل خطوط نقل الغاز والنفط القطري والخليجي عبر الأراضي السورية إلى أراضيها، ومن ثم نقلها إلى أوروبا، وتطرح نفسها أنها الوحيدة القادرة على حماية ممرات وسلاسل توريد الطاقة، بفضل قوتها العسكرية ونفوذها في سوريا. وعلى ضوء هذه الرؤية، تبذل جهوداً سياسية ودبلوماسية واسعة لتوثيق علاقاتها مع دول الخليج وتوقيع اتفاقيات شراكة دائمة

معها، لتكون البديل للمشروع الإسرائيلي.

غير أن إسرائيل تستخدم كل قوتها العسكرية والاقتصادية، والدعم الغربي لها، في الاستفراد بمشاريع مرور خطوط الطاقة من الأراضي السورية وتحويلها ميناء «حيفا» إلى نقطة استراتيجية ونهائية لوصول إمدادات النفط والغاز الخليجي إلى أوروبا عبر البحر المتوسط وقبرص واليونان، متجاوزة الجغرافيا التركية. والاحتكاكات العسكرية التركية – الإسرائيلية على الجغرافيا السورية مصدرها هذه التوجهات المختلفة لكل منهما. وتعمل إسرائيل على إغلاق المجال الحيوي «البري والبحري» أمام التمدد التركي في الشرق الأوسط، عبر توقيع اتفاقيات مع كل من اليونان (الخصم التاريخي لتركيا) وقبرص، ومحاولة جر مصر إليها أيضاً، إضافة إلى زعزعة الوجود الاستراتيجي التركي في سوريا، عبر خلق العديد من المصاعب لها، والضغط باتجاه إلغاء وجودها العسكري، الذي يشكل ضمانة لحماية مصالحها في سوريا.

والمقاربة التركية من حل القضية الكردية في كل من باكور/ شمال كردستان وتركيا، وأيضاً في روجآفاي/ غرب كردستان وسوريا، ضمن مشروع «السلام والمجتمع الديمقراطي» الذي أطلقه الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، لا يعد أكثر من مناورة سياسية على التهرب من استحقاقات حل القضية الكردية، بل ترى تركيا فيه مدخلاً لتحقيق نوع من الاستقرار الداخلي، للانطلاق نحو تحقيق النجاح في مشاريعها الخارجية في التمدد والسيطرة على الجغرافيا خارج حدودها، وكذلك تحويل نفسها إلى عقدة مرور مشاريع الطاقة وسلاسل توريدها. فهي تعتبر إنهاء الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني ضماناً لنجاح مشروعها «طريق التنمية»، حيث كانت في البداية تخشى كثيراً أن يفشل المشروع نتيجة اصطدامه بالقوة العسكرية للعمال الكردستاني في باشور/ جنوب كردستان.

تنظر تركيا إلى نفسها على أن جغرافيتها جاذبة لمرور جميع سلاسل توريد الطاقة منها، وتبني تصوراتها ورؤاها الاستراتيجية على ضوئها، في إقامة التحالفات والاصطفافات من مختلف أطراف الصراع في المنطقة.

التحالف الأخير بين تركيا، السعودية وباكستان مؤخراً ضمن ما أطلق عليه اسم «اتفاق مكة»، جاء ضمن رؤية ثلاثية للدول الثلاث في تعزيز دورها في المنطقة. ويُنظر إليه كتحالف «إسلامي – سني» في مواجهة إيران «الشيعية». فالتحالف يستند إلى قاعدة قوة الردع النووية الباكستانية، والقوة العسكرية التركية، والقوة الاقتصادية السعودية، لتكون نداً لإيران، ما يزيد من حالة التوتر والنزاعات في المنطقة. والحقيقة الثابتة في كل التحالفات في الشرق الأوسط، أنها لا يمكن أن ترى النور إلا بمباركة أمريكية، واتفاق مكة لم يكن استثناء. ولم تجد فيه إسرائيل أي تهديد لأمنها القومي والاقتصادي، واعتبره البعض مجرد ظاهرة صورية لا يمكن أن يؤثر على معادلات التوازن في المنطقة وعلى سلاسل توريد الطاقة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن السعودية وقعت فيما سبق معاهدات واتفاقيات استراتيجية مع الولايات المتحدة. كما أن التحالف الإسرائيلي – الإماراتي سيحدّ من تأثير وفاعلية اتفاق مكة.

ورغم أن تركيا أبدت موقفاً «محايداً» نوعاً ما من الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران، إلى أنها دائمة مسكونة بهاجس تطوّر الملف الكردي في روجهلاتي/ شرق كردستان، وحصول الكرد على حقوقهم بعد تغيير النظام الإيراني. لكن بعد عقد قمة حلف «الناتو» في أنقرة، أبدت استعدادها للمشاركة في أي جهد عسكري ضد إيران، ولا تزال الولايات المتحدة تدرس خيار إشراكها في الحرب ضد إيران في حال فشلت في التوصل إلى اتفاقية بشأن مضيق «هرمز» ومستقبل إيران، خاصة أن أنقرة تنظر إلى أي تصعيد أمريكي – إيراني من زاوية تأثيره على أمن حدودها الجنوبية، ومسارات الطاقة، واستقرار العراق وسوريا، حيث تمتلك حضوراً عسكرياً مباشراً فيهما.

تركيا ما بعد قمة الناتو ليست كما قبلها، حيث أن الولايات المتحدة والغرب عموماً وضع

شروطاً مجحفة أمامها لعودتها إلى «الحظيرة الأطلسية»، منها التخلص من منظومة صواريخ «إس – ٤٠٠» الروسية، والمساهمة في الجهد العسكري ضد روسيا في أوكرانيا، وهو شرط يضعها في مواجهة روسيا.

كردستان في قلب صراع سلاسل التوريد:

مرة أخرى يعيد التاريخ نفسه بشكل تراجيدي بالنسبة لجغرافية كردستان، فمثلما كانت ملتقى وبؤرة لصراع الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ مثل الرومانية، الفارسية، العثمانية، ولاحقاً في صراع الاستعمار الأوروبي في بدايات القرن العشرين، كذلك في هذه المرحلة الدقيقة من القرن الواحد والعشرين، وفي خضم التنافس والصراع على مصادر الطاقة والنفوذ الجيوسياسي والاقتصادي، تغدو كردستان ساحة تتوجه إليها الأنظار، لوقوعها على تقاطعات طرق إمداد الطاقة وسلاسل التوريد، إن كان في باشور أو روجآفا أو باكور.

تركيا تبني تصوراتها واستراتيجياتها في المنطقة للسيطرة على كامل جغرافية كردستان، ووضع يدها على مقدراتها الاقتصادية، وخاصة النفط والغاز ومناجم المعادن النادرة مثل «النيكل، الكروم، النحاس والحديد»، إضافة إلى استخدام أراضيها كممرات لمشروع «طريق التنمية»، دون إشراك الكرد ممثّلة بحكومة إقليم كردستان فيها.

إلا أن حكومة إقليم كردستان، كان لها حضوراً مقبولاً في المحافل الاقتصادية الدولية الهامة لتقاسم مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. مشاركة حكومة إقليم في منتدى «دافوس» الاقتصادي، ومؤتمرات الدول الصناعية السبع الكبار في العالم (G٧)، يعتبرها بعض المراقبين بداية الدخول والانخراط في جهود رسم توازنات القوى في الشرق الأوسط. فرغم النكسة التي مُنِيَ بها الإقليم بعد استفتاء الاستقلال عام ٢٠١٧، واقتطاع كركوك الغنية بموارد الطاقة من جغرافيتها، إلا أنه لا يزال يحتفظ بقوته، من حيث التأثير في معادلات سلاسل توريد الطاقة في المنطقة والعالم، رغم عدم انخراطه في حروب ومنافسات مع القوى الإقليمية والعالمية الكبرى، وتمكن من الحفاظ على حياديته "الإيجابية".

امتلاك إقليم كردستان باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز والمعادن النادرة، يجعل له أهمية كبيرة في سلاسل توريد الطاقة. ورغم الهامش الضيق لتحركاته الاقتصادية والسياسية، بفعل ارتباطاته الوثيقة مع الحكومة المركزية العراقية، والتضييق الدائم عليه من قبل تركيا، إلا أنه يعمل على فتح مسارات أمامه، تمكنه من تسجيل حضوره بين اللاعبين الدوليين والإقليميين، خاصة في مجال الطاقة ونقلها وضمان أمن سلاسل التوريد ضمن نطاقه الجغرافي. ويحرص الإقليم على الابتعاد عن التجاذبات الإقليمية والدولية المبنية على التنافس والصراع على مصادر الطاقة وطرقها، كما أنه يحاول أن يوازن بين تطلعاته في إطلاق تنمية شاملة في الإقليم والاستحواذ على أحدث التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وربط هذه التنمية بالتحوّلات السريعة في العالم، عبر تطوير البنية التحتية في مدنه، من خلال شق الطرق الحديثة والسريعة، وإعادة تأهيل المرافق العامة، وتغيير واجهة مدنها، لتكون أكثر قابلية وجاذبة للاستثمارات، وخاصة في مجال النفط والغاز.

إن بيئة آمنة ومستقرة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في الإقليم، لها دور كبير في تطوره، وتساهم في ربط الإقليم مع العالم، ويضعه في قلب التغيّرات والتحوّلات الجديدة، خاصة في مجال الاقتصاد. ولا يمكن بمطلق الأحوال بناء اقتصاد قوي ومتماسك ومنتج دون سياسة واعية وراشدة.

والدعوة التي أطلقها مبعوث الرئيس الأمريكي لسوريا والعراق "توماس باراك"، حول ضرورة التوجّه نحو بناء الدول المركزية في المنطقة، والتلميح بتهديد إقليم كردستان ودعوته لحلّ قوات البيشمركه، واجه معارضة واسعة وكبيرة من قبل الكرد والعديد من الدول الإقليمية، ليعود ويقدم اعتذاره لحكومة الإقليم، ويقول بأن هناك سوء تفسير ونقل المعلومة إلى رئيسه ترامب.

واعتذاره يؤكّد قوة حضور الإقليم في معادلات التوازن في المنطقة، وأنه لا يمكن تجاهل دوره في أمن واستقرار المنطقة، وهو ما يؤكد على دوره في رسم معالم مستقبل المنطقة.

الخاتمة:

تحتدم المنافسة في العالم للسيطرة على سلاسل توريد الطاقة والمعادن النادرة، وتتخذ تلك المنافسة أشكالاً عديدة وتتطور في أحيان كثيرة إلى صراعات وحروب، إلا أن الطابع المشترك بينها، أنها تهدف إلى السيطرة الاقتصادية وتتجاهل أشكال السيطرة السياسية على غرار الاستعمار القديم في بداية القرن المنصرم.

رغم أن منطقة الشرق الأوسط متخمة بالصراعات القومية، الإثنية، الدينية والمذهبية، إلا أنها تشكل في الوقت الراهن مركزاً رئيسياً واستراتيجياً للصراعات على سلاسل توريد الطاقة، ويُعاد النظر في رسم خرائطه الاقتصادية قبل السياسية، وتوضع قواعد شرق أوسط جديد بناء على النفوذ الاقتصادي وموقع كل دولة في خريطة سلاسل التوريد، بعد أن غدت معايير القوة يحددها الاقتصاد قبل الجيوش وترسانات الأسلحة.

وتشكل المنافسة على الممرات البرية والبحرية مدخلاً هاماً في القدرة للهيمنة على سلاسل التوريد، وضبط إيقاع حركة التجارة العالمية وأسواق الطاقة. ويبرز التنافس الكبير بين الولايات المتحدة والصين بأشكاله المتعددة، في واجهة الصراع على سلاسل توريد وإمداد الطاقة والمعادن، وتتحدى كل دولة خصمها بقدراتها الاقتصادية ومدى امتلاكها لتكنولوجيا الرقمنة والذكاء الاصطناعي، بعد أن غدت الحرب السيبرانية من أخطر وأقوى الحروب في التسلل لمعلومات الخصم وسحب أسرار قوته، ومن ثم ضربها في مقتل. فبينما تسعى الصين إلى إقامة سلاسل توريد للطاقة خاصة بها، اعتماداً على قوتها الاقتصادية في إطلاق مشاريع بنيوية ضخمة في العديد من الدول التي تقع في نطاق مبادرتها «الطريق والحزام»، فإن الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على قوتها العسكرية والتكنولوجية في خنق التوجهات الصينية، والتلويح بإثارة الصراعات في الدول التي تتعامل مع الصين، على غرار إيران، وتقاوم تحوّل كل من الصين وروسيا إلى قطب عالمي منافس لها.

يبقى مصير العالم والمنطقة رهن بصراع القوة الاقتصادية الكبرى، حيث بات من يمتلك اقتصاداً قوياً يتحكم بمصير العالم ويتسلم دفة قيادته.

المراجع

1 – دراسة للدكتورة الباحثة في العلوم السياسية والمتخصصة في الشأن الآسيوي "غدي قنديل" بعنوان "حروب المعادن النادرة": مشروع فولت الأمريكي وإعادة هندسة التوازنات الجيواقتصادية في وسط وجنوب آسيا".

2 – دراسة للأستاذ الدكتور "عباس فاضل علوان"، خبير العلاقات الدولية، بعنوان "الجيواقتصاد السيبراني وإعادة تشكيل أدوات الهيمنة في النظام الدولي»، نشرها مركز "رع" للدراسات الاستراتيجية.

3 – دراسة للكاتب "م. محمد صادق ديب" بعنوان "الشرق الأوسط 2026: صراع المحاور وإعادة هندسة الخرائط"، نشرها المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية.

4 – دراسة لمركز "عُمان الاقتصادي بعنوان "ماذا تعني "الهيمنة في مجال الطاقة" بالنسبة لأمريكا ؟".

5 – تقرير للباحثة "زينب ربوع"، زميلة برامج في مركز السلام والأمن في الشرق الأوسط بمعهد "هدسون" في أمريكا، نشرته مجلة "ناشيونال إنتريست" الأمريكية، حول "ثورات الربيع العربي".

6 – دراسة للكاتب "حسن زنيند" بعنوان "كيف فتح "الربيع العربي" أبواب النفوذ الصيني في الشرق الأوسط ؟"، نشرها موقع "دويتش فيليه الألماني.

7 – دراسة للدكتورة "آنا بروجيل"، خبيرة سياسات الطاقة المستدامة والأستاذة بجامعة جونز هوبكنز، نشرته مجلة "ناشيونال إنتريست" الأمريكية، حول نقاط القوة الاقتصادية الأمريكية ومحاولاتها للهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة.

8 – وثيقة أمريكية حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عام 2022.

9 – دراسة للدكتور "محمد بن صقر السلمي" بعنوان "التنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط" نشرها "المعهد الدولي للدراسات الإيرانية".

10 – دراسة تحليلية للكاتب "جلال نصار"، رئيس وحدة الدراسات العربية، بعنوان "إعادة اختراع الشرق الأوسط واليوم التالي لـ"ولادة البديل".